









بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



# الجات ومصير العرب

(المجلد السابع)

إعداد

مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات  
٤ ش ٩ب للمعادي ت: ٣٣٠٢٠٢٨٠





العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة التاريخ	مجلد رقم	الجات ومصير العرب ( )
حرب السبارات هل تنتهي أمام الجات	الاهرام	٥١٦	٩٥-٠٥-٢٨		
آثار الجات على الدول العربية	عمر عبد الله كامل	العالم اليوم	٥١٧	٩٥-٠٥-٢٩	
حول الاستثمارات فى إطار اتفاقية الجات	الاهرام	٥٢١	٩٥-٠٥-٢٩		
"الجلات" بصادق القانون الوطنى	العربى	٥٢٢	٩٥-٠٥-٢٩		
السوق العربية المشتركة .. الخيار الوحيد لمواجهة الجات	عمر عبد الله كامل	العالم اليوم	٥٢٢	٩٥-٠٥-٣٠	
تصافى الجهد العربى لإقامة السوق المشتركة	عمر عبد الله كامل	العالم اليوم	٥٣٦	٩٥-٠٥-٣١	
الدول العربية مطالبة بالتكفل لمواجهة سلبيات الجات	العالم اليوم	٥٣٠	٩٥-٠٥-٣١		
رأى خبير عربى كيف تواجه أموال العرب "الجات"	الاهرام	٥٣٣	٩٥-٠٥-٣١		
السوق العربية المشتركة هل الحل لمواجهة اتفاقية الجات	الاهرام	٥٣٤	٩٥-٠٦-٠١		
فوائد وأضرار أحضار حقوق الملكية الفكرية لقواعد المبادلات السلعية فى النار التجارى الجديد	ابراهيم نوار	الحياة	٥٣٥	٩٥-٠٦-٠١	
الجات وإجارة الاقتصاد الوطنى	الاهرام	٥٣٧	٩٥-٠٦-٠٥		
نأجى القطر فى	مكاسب وخسائر الاقتصاد العربى فى ظل "الجات"	الاهرام	٥٣٩	٩٥-٠٦-٠٧	
حسام زاهد	"غات" نأر عالمى لن تستطيع الدول العربية مقاومتها وكثرة وارداتها العدائية تغرض تأثرها سلباً بالاتف	الحياة	٥٤٠	٩٥-٠٦-١١	
عمر عبد الله كامل					



المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مكاسب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من تطبيق غات ٩٩ إلى ١٦٥ مليون دولار			
عمر عبد الله كامل	الحياة	٥٤٢	٩٥-٠٦-١٢
١٠٠ مليون دولار خسائر مصر بسبب قرصنة برامج الكمبيوتر			
عبد الناصر محمد	العالم اليوم	٥٤٦	٩٥-٠٦-١٢
الموزع الخارجي يسرق بيجانيف الأفلام!			
الاهرام		٥٤٨	٩٥-٠٦-١٢
١٦% من الصادرات المصرية مهددة بالانهيار بسبب "الجات"			
العربي		٥٤٩	٩٥-٠٦-١٢
التزام خفض دعم انتاج السلع الزراعية وتصديرها سلاح ذو حدين يواحه معظم الدول العربية			
عمر عبد الله كامل	الحياة	٥٥٠	٩٥-٠٦-١٢
تحرير التجارة العالمية بلفة اعباء ثقيلة على الدول العربية فى سعيها إلى بناء قدراتها الاقتصادية			
عمر عبد الله كامل	الحياة	٥٥٣	٩٥-٠٦-١٤
وزارة الزراعة تستعد لعصر الجات يوسف والى : طفرة فى الإنتاج والتصدير			
الاهالى		٥٥٦	٩٥-٠٦-١٤
الاستفادة من رؤية مصر حول تأثير "الجات" على الزراعة			
عبد الوهاب حامد	الاهرام	٥٥٩	٩٥-٠٦-١٧
تطوير التجارة بين الدول العربية على أساس متكامل يتطلب التكامل والتنسيق بين الفوائد الاناجية			
عمر عبد الله كامل	الحياة	٥٦٠	٩٥-٠٦-٢٠
ضعف الاستثمار العربية فى دول المنطقة يعكس قصور الوسائل المستخدمة فى استغلال الامكانيات			
عمر عبد الله كامل	الحياة	٥٦٤	٩٥-٠٦-٢٢
بناء تكتل اقتصادى عربى شامل سبيل مواجهة أثار الانقاص والتكتلات العالمية المرافقة له			
عمر عبد الله كامل	الحياة	٥٦٨	٩٥-٠٦-٢٢
انفاقية الجات .. هل نؤدى إلى قيام السوق العربية المشتركة ؟			
محمود التشندويلي	الحياة	٥٧١	٩٥-٠٦-٢٢
شكاواكم كثيرة .. وغير محددة !			
وائل لطفي	روزاليوسف	٥٧٣	٩٥-٠٦-٢٦
الأحكام المتعلقة بدعم الانتاج والصادرات فى اتفاقات تحرير التجارة العالمية وأثارها عربيا			
ابراهيم نوار	الحياة	٥٧٤	٩٥-٠٦-٢٩
جماعة عصام الدين جلال			
رشدى ابو الحسن	صباح الخير	٥٧٨	٩٥-٠٦-٢٩
ما هى التزامات مصر فى الجات؟			
الاهرام الاقتصادى		٥٨١	٩٥-٠٧-٠٢



مجلد رقم	٧	الجات ومصير العرب (١)	العنوان	المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
			فى مباحثات وزير الاقتصاد غداً بجيف "حات" .. بضمانات !	على محمود	٥٨٥	٩٥-٠٧-٠٣
			اتفاقية الجات والسينما المصرية	عادل كامل	٥٨٦	٩٥-٠٧-٠٩
			"وطني" يناقش مستقبل صناعة السيارات فى مصر	محمد لطفي	٥٨٨	٩٣-٠٧-٠٩
			استراتيجية لمواجهة اثر الجات على اسعار الواردت الزراعية	قمر ساه دو العقار	٥٩٠	٩٥-٠٦-٠٩
			الجات : البطالة قادمة !	بجى المصرى	٥٩١	٩٥-٠٦-١٠
			جداول التزامات مصر لتحرير تجارة الخدمات	بجى المصرى	٥٩٣	٩٥-٠٦-١٠
			مصر ندخل عصر "حات"	طلعب المقربى	٥٩٧	٩٥-٠٧-١٥
			"طلاسم" الجات .. من يفكها ؟	عصام رفعت	٦٠١	٩٥-٠٧-١٧
			مصر والجات	الاهرام الاقتصادى	٦٠٢	٩٥-٠٧-١٧
			الانضمام الى اتفاقية "غات" سبريد اسعار وابدانها السعوية	صلاح حرين	٦٠٦	٩٥-٠٧-١٧
			الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى بطلان زنادة تحرير قطاعى المصارف والتأمين المصرين	باسر صبحى	٦٠٧	٩٥-٠٧-٢٠
			نحو الهدف	الاحرار	٦٠٩	٩٥-٠٧-٢٠
			التعاون العربى فى قطاع "التأمين" ضرورة حتمية	جريدة مصر	٦١٠	٩٥-٠٦-٢٣
			جداول التزامات مصر لتحرير تجارة الخدمات	الاهرام الاقتصادى	٦١٣	٩٥-٠٦-٢٤
			اتفاقية الجات تجمع عروض المفاهى والحدائق فى مهرجان الاسماعيلية التسخيلى	الاهرام	٦١٣	٩٥-٠٧-٢٥
			اتفاقية الجات ومستقبل الترجمة بحيب محفوظ : لى بروج من الكتب إلا ما يستحق	ميرفت اسماعيل	٦١٤	٩٥-٠٧-٢٨



العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
المصارف العربية تعترف بحتمية الاندماج لمواجهة التطورات الاقتصادية العالمية	الحوادث	٦١٦	٩٥-٠٧-٢٨	
آثار الجات على قطاعي الزراعة والصناعة	الاهرام	٦١٩	٩٥-٠٧-٣٠	
لجنة قومية لمناخنة نتائج اتفاقية الجات	الاهرام الاقتصادي	٦٢١	٩٥-٠٧-٣١	
مصر والجات	الاهرام الاقتصادي	٦٢٤	٩٥-٠٧-٣١	
الجات والركود الاقتصادي العربي وروية اسرائيل السلاية	جمال فاضل	٦٢٥	٩٥-٠٧-٣١	
وجها لغوكة الجات والزراعة المصرية	الاهرام الاقتصادي	٦٢٩	٩٥-٠٧-٣١	
حسين خضر : إدارة جديدة فى عصر الجات	الاهالى	٦٣٠	٩٥-٠٨-٠٣	
سياسات جديدة لرفع القدرة التنافسية للاناك الوطنى فى ظل التطبيق العالمى لاتفاقية "الجات" و	الاهرام	٦٣١	٩٥-٠٨-٠٥	
لا مخاوف على الاختراعات فى ظل اتفاقية الجات	الحياة المصرية	٦٣٢	٩٥-٠٨-٠٦	
مصر والجات	الاهرام الاقتصادي	٦٣٣	٩٥-٠٨-٠٧	
الاتحاد العربى للنقل يبحث تطبيق اتفاقية "الجات"	الوقد	٦٣٤	٩٥-٠٨-٠٧	
التشريع .. هل يواجه حرب المعلومات ؟	الاهرام المسالى	٦٣٥	٩٥-٠٨-٠٧	
جهود مصرية لتعديل التزامات انقال العمالة فى إطار الجات	الاهرام	٦٣٨	٩٥-٠٨-١٣	
الغات : الأغنياء يزدادون غنى والفقراء .. فقراً	الوسط	٦٣٩	٩٥-٠٨-١٤	
القانون المصرى للجات	الاهرام	٦٤٠	٩٥-٠٨-١٥	
بور سعيد فى مواجهة الجات	الاهرام	٦٤١	٩٥-٠٨-١٧	
محمد ابوالشهود				







المجلد رقم	٧	الجات ومصير العرب	٤
العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة التاريخ
شركة امريكية كسبت ٢ مليارات دولار بسبب الجات .. ونحن نغلق مصابعا !!	احمد عبد المنعم	المنصب	٦٧٥ ٩٥-٠٩-١٩
نقل التكنولوجيا والتعاون الدولي (٢)			
"دجاج الجات" .. ويهدد صناعة الدجاج العربية	أحمد الشريف	الاهرام	٦٧٧ ٩٥-٠٩-٢٠
٣٠٠ مليون دولار زيادة في التجارة الدولية بعد تطبيق اتفاقية الجات	يوسف هلال	العالم اليوم	٦٨٠ ٩٥-٠٩-٢٤
مستشار الوكالة الدولية الأمريكية للتنمية يسأل عن موقف التركيب المحصولي في مصر بعد الجلات		الاهرام	٦٨٢ ٩٥-٠٩-٢٥
الدول الصناعية طوعت "الجات" لخدمة اقتصاداتها على حساب الدول النامية !!		الاهرام	٦٨٢ ٩٥-٠٩-٣٠
رأسمالية السوكيت والبلاستيك !	رفعت لقوشة	العربي	٦٨٤ ٩٥-١٠-٠٩
"الملكية الفكرية" .. في ميزان "الجات"		الاهرام المسائي	٦٨٦ ٩٥-١٠-١٢
المؤتمر العربي الدولي للإدارة يبحث انعكاسات "الجات" على الدول العربية	ماهر مقلد	الاهرام	٦٨٧ ٩٥-١٠-١٥
عقول مصر .. في خطر !	محمد الصاد	الاحرار	٦٨٨ ٩٥-١٠-٢٢
لبنان يبحث في اغلاصمام إلى "الجات"		الحياة	٦٩٢ ٩٥-١٠-٢٤
تساؤلات	عبد الله بشار	الجمهورية	٦٩٢ ٩٥-١٠-٢٧
وزارة الزراعة تحذر من خطورة الجات على واردات مصر		الاحرار	٦٩٤ ٩٥-١٠-٢٨
المنتجون بطلون وزارة الثقافة بحقوقهم	روبرالبوسف		٦٩٥ ٩٥-١٠-٣٠
مؤتمر دولي في لبنان يبحث تأثير "الجات" على الاقتصاد العربي	ماهر مقلد	الاهرام	٦٩٦ ٩٥-١١-٠٣
قانون حول الحد الأدنى من بغاذا اتفاقيات الجات		الحياة	٦٩٧ ٩٥-١١-٠٦



المجلد رقم	٦	الجات ومصير العرب	٢٠
العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
خطابات تنافس في صناعة الاساطير والاحلام الحميلة !	الحياة	٦٩٩	٩٥-١١-٠٨
نبيل عبد الفتاح			
اجتماع موسع في الخارجية بدرس الانضمام إلى "الجات"	الحياة	٧٠٣	٩٥-١١-١٠
صناعة الدواء .. واتفاقية الجات			
محمد فتحى بدوي	الاهرام	٧٠٤	٩٥-١١-١٠
في ظل الجات: صناعة السيج .. من ينفذها ؟			
محمد فتحى بدوي	الاهرام الاقتصادي	٧٠٥	٩٥-١١-١٢
المنتجون المصريون يطلبون تعويضات ٦ ملايين جنية			
	العالم اليوم	٧٠٨	٩٥-١١-١١
التقرير الحتامى للدوة وتوصياتها	الاهرام	٧٠٩	٩٥-١١-١٧
وزير الصناعة يطالب بالاستعداد لمواجهة المتغيرات القادمة	الاهرام	٧١١	٩٥-١١-١٧
الجودة في مواجهة الجات في مؤتمر موسع الشهر المقبل	الاهرام المسالى	٧١٢	٩٥-١١-١٨
الجات والأبزو تحكم مستقبل صناعة الكرتون	الاهرام	٧١٣	٩٥-١١-١٩
السينما هنا .. والسينما هناك	الاهرام	٧١٤	٩٥-١١-١٩
مشكلات الشركات المنتجة وتأثير الجات على صناعة السيارات	الاهرام	٧١٨	٩٥-١١-٢٠
عزة على			
بالوعى الشعبى والتدابير الايرادية نحمى منتجاتنا الوطنية	الحياة	٧١٩	٩٥-١١-٢٠
داخل عباءة " الجات" يعمل : " الأبيك" تجمع اقتصادى تهده الجغرافيا والدين والسياسة	الاهرام الاقتصادي	٧٣١	٩٥-١١-٢٠
منصور ابو العزم			
السينما فى دنيا الاقتصاد	الاهرام	٧٢٤	٩٥-١١-٢٦
فتحى سرور يسأل فاروق متولى : لماذا تعارض الجات وقد وافق عليها عبد الناصر	العربى	٧٣٧	٩٥-١١-٢٧
التحول من القيود الحمركية إلى نظام الحرية التجارية	الاهرام الاقتصادي	٧٣٨	٩٥-١١-٢٧
سعيد النجار			



مجلد رقم	٧	الجات ومصير العرب	٢
العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
معالم أساسية للعمل العربى فى مواجهة الجات	اتعالم اليوم	٧٣٦	٩٥-١٢-٠٢
السياحة أمل لبنان			
مروان اسكندر	العالم اليوم	٧٣٧	٩٥-١٢-٠٤
استراتيجية قومية للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحديثة لحماية الصاعات الوطنية من المنافسة مع			
محمد حبيب	الاهرام	٧٣٨	٩٥-١٢-٠٧
"الجات" .. لصالح عمال مصر			
عادة عبد الله	المساء	٧٣٩	٩٤-١٢-٠٨
السينما العربية وتحديات المرحلة !			
	الاهرام	٧٤٠	٩٥-١٢-٠٨
الجات ونظم المعلومات .. وسباسة العراق			
	الوفد	٧٤١	٩٥-١٢-٠٩
"الجات" ومنظمات الاعمال			
عاطف عبيد	الاهرام الاقتصادى	٧٥٠	٩٥-١٢-١١
لبنان والجات .. المعادلة الصعبة !			
	العالم اليوم	٧٥١	٩٥-١٢-١١
مؤتمر الأهر ساقش اتفاقية الجات وأثرها على الدول الاسلامية			
	الاهرام	٧٥٤	٩٥-١٢-١٢
محاولة حادة لإنهاء أزمة السبنا			
	العالم اليوم	٧٥٥	٩٥-١٢-١٢
المنافسة التكنولوجية القادمة			
	الاهرام	٧٥٧	٩٥-١٢-١٢
"الجات" تطور الصناعات المصريه			
خالد حسن	العالم اليوم	٧٥٨	٩٥-١٢-١٤
نجاح اتفاقيات التجارة الدولية يرتبط بالسياسات التى تتبعها الدول			
مصطفى عبد الله	الاهرام	٧٥٩	٩٥-١٢-١٤
مطلوب تدريب القوى البشرية لمسايرة التقدم التكنولوجية !			
راجى الوردانى	الاخبار	٧٦٠	٩٥-١٢-٢٠
الاثار التنافسية والتكنولوجية لاتفاقية الجات فى مؤتمر بجامعة القاهرة عدا			
عائسة عبدالغفار	الاهرام	٧٦٢	٩٥-١٢-٢٢
وقعة للنامل الجات وحماية صناعة السيارات			
عادل ابراهيم	الاهرام	٧٦٤	٩٥-١٢-٢٤



المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
اللعب مع الكبار .. له شروط !! بطرس غالى	المساء	٧٦٥	٩٥-١٢-٢٦
تطوير صناعة الالبان بترابط عمليات الانتاج	الاهرام	٧٦٨	٩٥-١٢-٢٧
التكنولوجيا والقائمة السوداء	الاهرام	٧٦٩	٩٥-١٢-٢٧
دخول مصر عصر الحاح	الاهرام المسائى	٧٧٠	٩٥-١٢-٢١





# حرب السيارات هل تنسى أطام البط

مستول تجارى يابانى وسلب دلا من ذلك بان يحصر الجانب الأمريكى مطالبه فى قطاع السيارات على أمور هى دلائل نطاق سيطرة الحكومة مما يسهل التوصل الى اتفاق.

ويطرح الدفاع اليابانى الدالة على صغر الحكومة على الاستجابة لطايات الأمريكى وتمثلت فى موقف رابعة مصنعي السيارات التي أعلنت أنها لن تزيد من مشترياتها من أجزاء السيارات الأمريكى الصنع وللنقطة الثانية من مراقبة إنتاج تعمل فى الاعتراض على وضع بالسماء أهداف مدمية للتجارة. وأنه إذا حلت اليابان هذه الأهداف الحدية فى قطاع نقل السيارات لكان قد تحقق عليها قبول طيات مماثلة فى قطاعات أخرى. ويتطلب الدفاع اليابانى إلى النقطة الثالثة وهى الطويات الأمريكى ويشرح وضع للجنى عليه الذى وسات فيه اليابان نتيجة لهذه الصعوبات. ويذكر فى هذا الصدد أن الطويات الأمريكى يمكن أن تعرض أكبر خمس شركات سيارات يابانية للسيارة فى الأرباح قد تصل إلى ٢٣ مليار دولار أو أكثر فى السنة المالية الحالية وقد تقلل من المصداقات بما يصل إلى ١٥ ألف وحدة فى هذه السنة وتوسيط إلى التصرف بأرباح الشركات الخمس الكبرى فى السنة المالية ١٩٩٦/٩٧ وأما كيان سندا لها نحو ١٦ مليار دولار.

ويطعن الدفاع اليابانى إلى أن الإجراءات الأمريكى تضر الشركات اليابانية كما تضر تجارة السيارات فى أمريكا وتؤدي إلى أرباكها فى الأسواق العالمية وهنا يأتي دور الجانب على منصة التحكيم وهو الإيطالى وجوسيو ريناتو ليراجه هذه اللمة الصعبة على الذى خرج تليه من معركة للتفليس على إدارة المنظمة دامت نحو عشرة شهور مع ولعد من أمريكا اللاتينية هو الرئيس المكسيكى السابق كارلوس سالديس الذى ليته أمريكا وأخرى من أسبها هو الكورى الجنوبي كيم تشوي. ويحق ذلك أن القضية انتشرت ولم يفرغ ريناتو بعد من الترتيب الداخلى لهذه النقطة التى كانت من نتائج أفكاره عندما طرح عام ١٩٩٢

تعدى الخلاف الأمريكى اليابانى حول تجارة السيارات مرحلة التآكل المتبادل على البلدين وباتت الخلافات متراكمة الآن على احتمال أن يتحول الخلاف إلى حادث مروع يصمد مثله لتجارة السيارات العالمية الأولية فىهين حياتها ومصداقتها وهى الأزمات وأبعد لم تتجاوز شهرها الخامس بعد. وهى مغالوت ترتبها فواتر المال والأعمال وتجمعات صناعة السيارات الضخمة على العالم بل ودخل الورقة الأمم المتحدة نفسها. والجميع يضع سيناريوهات وسيناريوهات مضادة لواقع هذه الحاكمة التي توصف بأنها ضحية العصر بين العمالة. الأ.ر. الذى يحمل من الهام إلغاء الضوابط المسار الذى ستسير فيه هذه القضية

تعدا إجراءات المرافعة من جانب كل طرف ويتقدم الجانب الأمريكى أولا باعتباره سبق إلى اللجوء بالمشكرى ليسمعه مافقه من تقديرات أنت إلى هذا الأذهار اليابانى. ويذكر الدفاع الأمريكى فى هذا الشأن أنه حث اليابان ليه أعداء عسكريه من العصر القباردة وإثاق لها التفرغ لبناء هذا الاقتصاد القوى بمساعدة أمريكية استثمارية وتكنولوجيا ويضع الجانب الأمريكى مؤنة التحكيم على سير المفاوضات وربما يشكر له من مصورة للمفاوضين اليابانى. وهى نهاية المرافعة يوضع الدفاع الأمريكى بالإسناد أن اليابان تنهك قواعد منظمة التجارة الدولية بسحب التهديد الذى ترفضها على استمرار السيارات الاحدية وتطعم غيرها لم تقدم ثلاثة مطالب ضمن اتفاق ثنائي جديد وهى منح السوق اليابانية للسيارات وكوارتها أمام المنافسة الأجنبية وزيادة منافذ الشركات الأمريكية لدى تجار السيارات اليابانيين واتخاذ خطوات لمنع تسوق نقل غير السيارات. ويصف ممثل الدفاع اليابانى ويركز بالدعوة على عدد من النقاط لولها أن الحكومة تستطيع من جانبها أن تعرض سياسات تصديرية على أصحاب مصانع السيارات لأن ذلك خارج سيطرتها ويصف موقف الولايات المتحدة بأنه غير منطقي على الإطلاق حسب تصديق





المصدر : الإجماع

التاريخ : ٢٤ مايو ١٩٩٥م

## النشر والخدمات المصرفية والمعلومات

التوقيع عليها خلال جولة مشاورات  
أوروبية لحديد التجارة العالمية،  
وبسبب هذه الظروف، تتنازع حقوق  
مشاعير متصارعة، فهو من ناحية يتصدر  
بالأثر في حقوق الولايات المتحدة للاحتكام  
إلى المنظمة واعتبر ذلك في تصريح له يوم  
٩ مايو الحالي تجسيد ثقة الولايات المتحدة  
في الإجراءات المتخذة الأطراف المتصلة  
على أحكام محكمة النزاعات التجارية.  
ويبدو أن ريتانو كان يقصد بهه أيضاً في  
مسألة الثقة الأمريكية حيث كانت الولايات  
المتحدة من أشد المعارضين لاختياره  
لتصميمه من جهة ثانية بدأ ريتانو مشغولاً  
على المنظمة من مهمة التحكيم الصعبة

اقتراحا بتحويل اتفاقية الجات إلى منظمة  
للتجارة العالمية ، وولفت دول الجات على  
الاقتراح في مؤتمر المنعقد في العام  
الماضي الذي شهد مولد المنظمة، والمجاهات  
للخسبة الذي المدير العام للمنظمة وهو مارال  
يقدر في كيفية مواجهة التحديات التي  
تعيدها ومنظمة وأبرزها الحفاظ على  
الوحدة الهشة داخل هذا الجهاز المتعلق  
للمصالح التجارية لدول الأعضاء وعدم  
١٧٨ دولة ، إضافة إلى تعهد الجهات  
ومعاصر المنظمة والإشراف خلال ولايته  
وهو أوسع مسؤوليات على ويضع نظام  
المعاملات التجارية الدولية ويطورها  
وتوسيع إطار الإدارة المتعلقات التي تم

لغروب في نفس التصريح من أنه في أن  
تتحج الولايات المتحدة بمزيد من الجهود  
في حل نزاعها خارج منظمة الجات،  
ولذا لم يتحقق هذا الأمل فإن هيئة  
التحكيم برئاسة ريتانو متعاين القاعة  
ومعها ملك القضية بعد أن تعلن أن  
الحكم بعد المحاولة.





# أشوار الجات على الدول العربية

رسالة إلى العرب قبل أن تقع الواقعة

فمنهم من يقول بأن الدول النامية - خاصة  
المصدرة للوارد الأولية والدول حديثة  
التصنيع (أسيا - هي المستقبل الأكبر من  
هذه الاتفاقية بما تضمنته من تحرير التجارة  
العالمية ، ورفع الأسعار إلى أسام المنتجات  
الزراعية والصناعية والخدمات المصرفية  
والاقتصاد وحيد انتقال العمالة ومعلم من  
يقول بأن الدول النامية خاصة المستوردة  
للوارد الغذائية هي الدول الأكثر ضرراً من  
هذه الاتفاقية ، بينما يرى فريق ثالث أن  
الدول الصناعية هي المستقبل الأول من هذه  
الاتفاقية لأن كان من رايها أن جميع الدول  
يمكن أن تستفيد من هذه الاتفاقية بصفة  
عامة ولكن بدرجات متفاوتة وفقاً لجهودها  
في مجال تحرير تجارتها.

## الدول المستفيدة

من الاتفاقية «الجات»

١- المجاعة الأوروبية :

ياضي في كفة الدول المستفيدة من هذه  
الاتفاقية المصدرة الأوروبية حيث ستخلق  
وليرات تجارية - وفقاً لتقديرات البنك الدولي

## أبعاد: عصر عبد الله كامل

استعرضنا في الحلقة الأولى من الدراسة  
التي أعدها عصر عبد الله كامل نائب رئيس  
مجموعة «دله البركة» حول اتفاقية الجات  
وأشارها على بشأن العالم بشكل عام وعلى  
الدول العربية بصفة خاصة ، استعرضنا  
الهدف من الاتفاقية وأهم التنازلات التي  
تضمنتها والاتفاقيات التي خلصت إليها  
بشأن التفاوض والأسواق والدمج والرقابة  
وكافة الأغراض وخاصة الدعم في المجال  
الزراعي ولقاء ليدوا الاقتصادية ، ووضع الدول  
العربية ومتطلباتها الزاوية من هذا الدعم.  
وفي الحلقة الثانية نستكمل الحديث حول  
المكاسب والأضرار التي ستحقق ببعض  
الدول من جراء هذه الاتفاقية التي يها العمل  
بها منذ بداية العام الحالي ، حيث نستكشف  
الدول حسب حجم استيرادها أو تاجرها  
بالسلب مع توضيح آثار الجات على الدول  
العربية والأخصاء في الاتفاقية وهي ومصر  
وإيران والجزيرة والكويت وقطر والبحرين  
والإمارات .  
والأخصاء إلى وضع البلدان التي تتفاوض  
على لاتفاقيات للجات وهي السعودية  
والأردن والجزائر مع لقاء الخبراء على مدى  
تأثير الدول العربية غير الأعضاء في الجات.  
تقول بداية أن الكتاب الاقتصادي الذي  
اقتطعت حصول المكاسب والأضرار التي  
ستحقق ببعض الدول من جراء هذه الاتفاقية





6- إسرائيل وكندا وتايلاند. وهي من الدول التي ستحقق مكاسب أيضا من اتفاقية الجات وذلك نتيجة صادراتها من السلع الغذائية بنحو مليار دولار حيث يصوبح في وسع هذه الدول تصدير مزيد من الحبوب نتيجة لانخفاض الدعم الممنوح للقمح والذرة في دول أوروبا والولايات المتحدة وفتح الأسواق اليابانية والكورية أمام الأرز التايلندي يمكن القول إن اتفاقية الجات سوف يكون لها تأثير سلبي مباشر على الدول العربية الأعضاء ، خاصة المستوردة للغذاء حيث سترتفع أسعار السلع الغذائية ما بين 10 و 25٪ سنويا بحلول عام 2000 مما سيوسع الفجوة الغذائية من 3,3 مليار دولار إلى 15 مليار سنويا ومن المتوقع كذلك أن تتأثر صناعة اللباس والمنسوجات في الدول العربية سلبيا نظرًا للاستثمارات الضخمة التي تتطلبها تلك الصناعة (تصل بالنسبة لمصر وحدها إلى نحو 1,5 مليار دولار). ومع تحرير السوق الداخلية وتجارة اللباس والمنسوجات يمكن أن تشهد الأسواق العربية وعلى رأسها مصر وسوريا والمغرب أيضا من المنتجات الآسيوية الرخيصة على حساب المنتج المحلي مع الأخذ في الاعتبار أن هذه السبلات ستعتمد صناعة المنسوجات إلى العديد من الصناعات الأخرى العربية. كما ستصعب الكسائر السليبية على الصادرات العربية من تلك الصناعات إلى الأسواق الخارجية، فضلا عن الأضرار الناجمة عن إلغاء المزايا التفضيلية التي كانت تستفيد منها البلدان العربية والغيت مع حلول اتفاقية الجات أيضا تخفيضات الرسوم الجمركية التي كانت تحصل عليها بعض الصادرات العربية. ويمكن إضافة مسألة في غاية الخطورة وهي أن أسعار السلع الأساسية في الأسواق الدولية والتي تمثل حوالي 90٪ من صادرات الدول العربية ستزداد في تقليب مع استقرار مهمة البلدان الصناعية المتقدمة على زمام التجارة العالمية. أما عن الإيجابيات التي يمكن أن تنتج من الاتفاقية، والمتعمدة في تحقيقها على مدى مواعيد الدول العربية لأوضاعها الاقتصادية مع التزامات الجات، فيمكن إيجاز أهمها في استعادة الدول العربية ولها طليعتها دول الخليج العربي من سياسة منع الإغراق مما يفتح المجال للصناعات الخليجية للمنافسة بمنتجات نسبية لتسويق منتجاتها في السوق المحلي دون ضغط وتنافس من المنتجات الأخرى مع الأخذ في الاعتبار أن تحرير التجارة الدولية في ظل الجات ينتج منافسة

ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ما بين (1986-98) مليار دولار سنويا اعتبارا من عام 2000 منها 30 مليار دولار نتيجة لتخفيض الدعم على المنتجات الزراعية.

2- الصين: وهي تلي المجموعة الأوروبية من حيث درجة الاستفادة من اتفاقية الجات، بالرغم من أنها ليست عضوا في الاتفاقية، إلا أنها سوف تحقق مكاسب كبيرة تصل إلى 37 مليار دولار سنويا نتيجة لتحرير تجارة النسيج والملابس الجاهزة.

3- دول آسيا حديثة التصنيع: تأتي في المرتبة الثالثة من حيث الاستفادة من اتفاقية الجات نظرا لزيادة قدرتها على التصدير وفتح منافذ جديدة لها خاصة في الدول المتقدمة.

غير أن بعض الدول الآسيوية حديثة التصنيع تتخوف من أن اتفاقية الجات سوف تعطي الدول حرية اتخاذ إجراءات فتح عمليات الإغراق ضد المصدرين الذين يشبه في أنهم يقومون بإغراق الأسواق بسلع منخفضة السعر وبشكل غير عادل، حيث تشهر هذه الدول من أن الولايات المتحدة ودول أوروبا ستأخذ سلاح منع الإغراق كترهبة للحد من غزو المنافسين الجدد مثل أندونيسيا وماليزيا وسنغافورة الذين يتجهون سلما بتكلفة منخفضة خاصة في ظل انخفاض الأجور والمواد الأولية فيها.

4- الولايات المتحدة الأمريكية: ول في ظل اتفاقية الجات وإلغاء اتفاق حماية المنسوجات سيحدث انتماش للصادرات الأمريكية وبالتالي فمن المتوقع أن تحقق الولايات المتحدة مكاسب تتراوح ما بين 28-67 مليار دولار.

الجدير بالذكر أن نزاعا كان قد نشأ قبل توقيع اتفاقية الجات بين الولايات المتحدة ودول أوروبا خاصة فرنسا حول الدعم المقدم للمزارعين الأوروبيين نظرا لما يترتب عليه من غزو المنتجات الأوروبية للسوق الأمريكية بأسعار تنافسية تعمل في طياتها التكاليف المنخفضة كما طالت الولايات المتحدة بخفض الدعم بنسبة 75٪ مع خفض صادرات الحبوب الأوروبية بنسبة 24٪ والحبوب الزيتية بنسبة 50٪.

5- اليابان: ستحقق اليابان مكاسب من جراء اتفاقية الجات تقدر بما يتراوح ما بين 27-42 مليار دولار نتيجة لزيادة حجم تجارتها في ضوء تحريرها، وكانت اليابان قبل توقيع الاتفاقية تعارض فتح أسواق أمام تجارة الأرز والمنتجات الزراعية الأخرى ثم عادت ووافقت على فتح أسواق الأرز بشكل جزئي.





المصدر : **العالم اليوم**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩-٢-١٩٩٥

غير إغراقية قد تكون لها تأثيرات سلبية كبيرة على الصناعات العربية إذا لم تعمل دول المنطقة على مواجهتها من خلال الإنتاج بنوعية أفضل وبسرعة أقل. ويمكن كذلك أن تجد بعض المحاصيل الزراعية العربية ميزة أخرى موجودة من قبل وهي عدم خضوعها لنظام الحصص والقيود والنوعية في السوق الأوروبية مما يوفر لها فرصة أفضل في هذه الأسواق وبخاصة في مجال الزيوت النباتية والفواكه الدهنيات والنباتات العطرية. ومن المتوقع أن يستفيد قطاع اللقاولات في الدول العربية من تدفق المساعدات العربية فيما بينها في حالة تحرير قطاع المشتريات الحكومية وبالمشاركة في تنفيذ المشروعات عبر صناديق التنمية العربية كلياً أو جزئياً. ومن المرتقب أن تؤثر الجات على المنطقة العربية إيجابياً من ناحية حماية حقوق الملكية الفكرية في المدى المتوسط والطويل. ونخلص في هذا الصدد إلى أن اتفاقية الجات سوف يكون لها العديد من الآثار على البلدان العربية ومن بينها الدول الخليجية على المدى القصير غير أنه من الممكن أن تكون لها آثار إيجابية في الأمد الطويل في وجود شرطين أساسيين وهما: الارتقاء بنوعية الإنتاج المحلي والخفض العربي بالإضافات إلى تحقيق المزيد من التنسيق بين البلدان العربية في ظل اتجاه جاد وراسخ نحو إنشاء كتلة اقتصادي عربي مشترك. ويزيد من ضخامة الأعباء الملقاة على الدول العربية في تلك المرحلة التي تتطلب قدراً من التضحيات الاقتصادية، شهاب مما يمكن تصميته بكتلة اقتصادي عربي يمكنه مواجهة التحدي الكبير الذي تفرضه اتفاقية الجات الدولية.





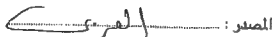
المصدر : ..... الزمان ..... المرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٩ مايو ١٩٩٥

## الجامعة العربية تقدم ورقة حول الاستثمار في إطار اتفاقية الجات

أعد الدكتور محمد الرحمن صبري رئيس قسم المال والاستثمار بالإدارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية ورقة عمل سيتم مناقشتها في المؤتمر، أكد خلالها أن الدول العربية ليست بعيدة عن الاتجاه العالمي لتبني سلفه الحرية الاقتصادية والمنافسة العادلة وهو الأساس الذي يشكل إطارا عاما للعلاقات الدولية والاقتصادية العربية، بل وإن قيود من الدول العربية قد قلصت شروطا في سياسات الإصلاح الهيكلي والتحرير الاقتصادي بما يوازي قدرات لشاقه الدول العربية ويزيد من تكاليف تنافسها على المستوى الدولي، فالمنافسة العالمية قائمة لاستغلال وإمكان التكيف منها سواء بالنسبة للدول العربية، التي انضمت لاتفاقية الجات أو تلك التي لم تنضم، ويمكن الاستغلال على بعض التجهيزات التي حقلتها بعض الدول العربية في مجال سياسات الباب المفتوح في بعض دول مثل مصر وتونس والمغرب وسوريا واليمن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولذلك أن المنافسة من شأنها أن تدعم الاستثمارات العربية، خاصة إذا وأكبتها تدفق رأس المال العربي والأجنبي من الخارج والاستفادة من الخبرة العربية في تطوير سبل إدارة المشروعات





## التاريخ :

1400 22-7-8

الوطني القانوني تصادر ((الجات))

د. هانی دویدار

وأعطر ساجات به انطافيات  
الجات به الزام الدفعة بتدليل  
فإنها تطلبه في يقدح من  
الأكام التي تضمنها وكان الثابت  
من المعاملات والتجارات الدولية  
مروا بالجنود الممثلين في تنظيم  
العمليات الدولية في العالم  
السياسي أو الاقتصادي وغيرها  
والتجارات الدولية تنظم العلاقات  
والاقتصادية دون أن تعدلها إلى تنظيم  
العلاقات الدولية فكلية تنظيمها  
التي تضمنت على دولة قوية تنظيمها  
من لها من سيادتها في حدودها  
1994م في المنظمة.

ولما أخذنا في العمل بالدراسات  
الرائعة فتركنا في الحال العراقي  
نجدد بسعي في ازالة جميع العراق  
الذي قد تضرر من حركه ازالة راس  
الان الذي صعدوا جديرا الى راس  
الان تجدد بعد رجوعه الى شراذمه  
ومن الوجهه الاقتصاديه تشتمل على  
رأس المال السياسي في تشكيل  
الشركات الدولية الخدمه في مناطق  
البحر المتوسط والبركمه  
البحريه ومن الوجهه السياسيه  
مجموعه من الشركات الصناعيه في كل  
الدول المبعوث الى نفس الدول  
الشركات الدوليه الخدمه في مناطق  
مستشاريه فيها في ميادين الماكينات  
التي تعتمدها لونها بينهم الماكينات  
ماتت من راس القاد تلك الوجهه  
التي انشأها في دوله تلك

مع تعميق الظلمة، سددت يدها وتحولت  
السمكة إلى الحوت الأبيض الذي لم يكن  
إجراء عظمي، بل هو انضمام إلى  
شدة معاهدة أو اتفاقية دولية. وبينما  
يوسجج الأسر، يشار إلى المراسم  
الاحتفالية للدولة، تزداد أهمية  
الاحتفالية لإجراءات إصدار  
القانون الوطني، إلى تلك التي  
تفاد الأحكام المعاهدات الدولية  
الدولة، ليس بوصفها معاهدات ملزمة  
لأنها باتخاذها للقرار، انشقت

وكان ذلك تزييل من الدول  
الغربية ذاتها الفرنسية في إفريقيا  
سيادتها، الأمم فزانيا الفرنسية  
بها الدولة الغربية لا سيما  
تأسيسها بواسطة القانون والجهود  
الأوامر لا مدارس السيماء  
ستتعلق بغير الانضمام إلى  
الجامعة أو عدم الانضمام إليها  
لوضع معاملة الدولة العربية العر  
التي كويتها المالية  
يخدم حول دول العالم الثالث  
حالة اقتصادها من مركبة عرب  
التخصصات، مدرسو القاد  
التجاري، جامعة الاسكندرية





التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والعلوم

مرحلتها الأولى.. بناء منطقة تجارة حرة 3 - 4

## السوق العربية المشتركة.. الخيار الوحيد لمواجهة الجات

دراسة عمر عبدالله كامل نائب رئيس مجموعة دلة

تناولنا في الحلقة السابقة، هدف اتفاقية الجات وأهم النقاط التي تضمنتها، وبالفعل الآثار المترتبة على الدول سلباً أو إيجاباً مع التركيز على وضع الدول العربية. وتستمر دراسة «عمر عبدالله كامل» في توضيح الحلول المقترحة لمواجهة التصديبات التي يواجهها العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد القائم على التكتلات.. وما أضافته الجات من تحديات جديدة، لجعل الخيار الوحيد أمام العرب للتعامل مع الجات ومع التكتلات القائمة من مركز قوة، هو وجود كتلة عربية، كما أصبح وجود سوق عربية مشتركة ضرورة تحتملها التغيرات الاقتصادية الراهنة.

وبعيداً عن بناء منطقة تجارة حرة عربية، يمكن أن يشكل المرحلة الأولى من هذا التكتل، وتقوم على أساس التحرير الكامل للتجارة العربية من جميع القيود الجمركية وغير الجمركية.

وتستند الركيزة القانونية لإقامة هذه المنطقة على عدد من الاتفاقيات والقرارات الاقتصادية العربية القائمة بالفعل، حيث لا يبقى سوى بحث صيغة بروتوكول تنفيذي متكامل للعمل الاقتصادي العربي المشترك.

وهناك العديد من المبررات والإيجابيات الدافعة على تقصير أمد العمل العربي المشترك وصولاً إلى بناء كتلة اقتصادية عربية على غرار ما يحدث في الكثير من مناطق العالم، يمكن إيجازها فيما يلي:

1- تمكن البلدان العربية من مواجهة التصديبات المستجدة على الساحة الاقتصادية الدولية والاقليمية من موقع عربي جماعي منسق.

2- تحقيق العديد من المزايا التي مازالت تفتقر إليها الاقتصادات المحلية في البلدان العربية والتي من أهمها السوق الواسعة والموافرات الانتاجية الناجمة عن الحجم الكبير للانتاج، وخفض تكاليف الانتاج والنقل، والارتفاع بمستوى الانتاجية،

الاستثمارات العربية البينية ومن زيادة حجم المشروعات المشتركة، والسيطرة على مشكلة البطالة عن طريق إيجاد فرص عمل مستجدة.

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى أن التعميل في إقامة السوق العربية المشتركة وصولاً إلى بناء التكتل الاقتصادي العربي، لا يتعارض مع بنود اتفاقية «الجات» التي تجيز بدورها إقامة اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة بين البلدان المتجاورة.

إعادة توجيه التجارة العربية البينية على أساس تكاملي.

و. ولابد من التأكيد في هذا السياق على مسألة في غاية الأهمية، وهي أن تطوير التجارة العربية البينية بالقدر الذي يتسق مع متطلبات مواجهة تحرير التجارة العالمية في ظل الجات، يحتاج إلى قدر كبير من التكامل والتنسيق، من القواعد الانتاجية في





المصدر : **المعاصر اليوم**

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : **٢٠٠٠ مارس ١٩٩٥**

البلدان العربية، وألا غرل الاكتفاء بمجرد إزالة هذه القيود دون الاهتمام في نفس الوقت بتوسيع القاعدة الانتاجية العربية ذات القسوة الأكبر على إنتاج السلع والخدمات القابلة للتعريف في الأسواق العربية مما يجعل تحرير التجارة في هذه الحالة وسيلة لتركيز الاستثمارات وتوظيفها في البلدان العربية والتي تؤدي بدورها إلى دعم التنمية الاقتصادية العربية قدما إلى الأمام.

ومن الأمور الرئيسية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في سياق العمل ل تحسين وتطوير التجارة العربية البينية وتوسيع نطاقها بحيث تدعم من الاتجاهات العربية التكاملية، الحاجة إلى توفير التمويل اللازم لهذه التجارة، واستخدام الأساليب الحديثة للتسويق وتوفير المعلومات التجارية.

ونلك من خلال التوسع في إقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة خصوصا تلك التي تتميز بطابعها التكامل والهادفة إلى

الاستغلال الأمثل للموارد التي تتمتع فيها البلدان العربية بمزايا نسبية أو تتأسس. هذا فضلا عن ضرورة أن ترتبط الاتفاقات الرامية إلى تحرير التجارة العربية البينية بشكل عضوي بسياسات وخطط التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، وللتدليل على ذلك، نشر بانة على الرغم من ازدياد الأهمية النسبية للتجارة العربية البينية في بداية عقد الثمانينات (٦,٦٪ في مقابل ٨,٦٪ من أجمالي التجارة العربية الخارجية). هذا فضلا عن أن أداء هذه التجارة العربية البينية خلال هذه الفترة كان أفضل من أداء التجارة العربية الخارجية (زادت الأولى بمعدل ٥,٨٪ سنويا فيما زادت الثانية بمعدل ٣,٩٪ سنويا) إلا أن استمرار هذه النسبة المنخفضة للتجارة العربية البينية إلى أجمال الخارجية العربية بالإضافة إلى انخفاض معدل نموها مقارنة مع أداء التجارة على المستوى العالمي (٥,٨٪ في مقابل ١٣٪)، يؤدي إلى أحجام المستثمرين العرب عن الاستثمار في مشروعات تصديرية للسوق العربية واندفاع هؤلاء المستثمرين في المقابل نحو تفصيل الاستثمار في المشروعات التصديرية للموجهة إلى الأسواق الدولية. وبالمثل، فإن عدم إعطاء نفعة قوية للتجارة العربية البينية وإبقاؤها عند مستوياتها الحال سيكونان عاملا محبطا للاستثمار العربي المشترك.

ولذلك فإنه لا بد من أن يتم تحرير التجارة بين الدول العربية دفعة واحدة وليس على مراحل كما كان حاصلًا في ظل مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشتركة منذ جوال أربعين سنة والتي أثبتت عدم جدواها في تحرير التجارة العربية البينية نظرا لما شاب هذا العمل من عيوب لعل من بينها التناحي في تنفيذ مراحل تحرير التجارة وطول الفترة التي استندت عملية التدرج في هذا المجال إلى الآن.

أما عن الشق الثاني ل معاملة التكامل الاقتصادي العربي، والمتعلقة في الاستثمارات العربية البينية أو المتبادلة، فيمكن التأكيد في هذا المجال على الضرورة القصوى لزيادة معدلات تدفق هذه الاستثمارات فيما بين البلدان العربية، خصوصا أن جميع المعطيات الإحصائية تشير إلى تنحي حجم هذه الاستثمارات حتى وقتنا الحاضر، الأمر الذي مازال يعتبر عقبة مهمة من ضمن العقبات الرئيسية التي تحول دون تمكن العالم العربي من احتلال موقعه المؤمل على الساحة الاقتصادية الدولية.

ول هذا السياق لا بد أن نشر إلى أن الاستثمارات العربية البينية تعد ضعيفة جدا مقارنة بالاستثمارات العربية الموزعة في الأسواق الدولية حيث تظهر الإحصائيات أنه على الرغم من أن الاستثمارات العربية البينية ارتفعت من ٢٥٨,٤ مليون دولار في عام ٨٩ إلى ٤٠٠,٨ مليون دولار في عام ٩٠ ثم قفزت إلى ٩٢٢,٦ مليون دولار في عام ٩١، غير أن تلك الاستثمارات انخفضت بشكل ملحوظ في عام ١٩٩٢ لتصل إلى ٤٨٣,٨ مليون دولار بنسبة تراجع بلغت ٤٧,٦٪ ثم توالى انخفاض في عام ١٩٩٣ لتبلغ ٣٠٨,١ مليون دولار بانخفاض نسبه ٣٦,٣٪ عن العام السابق.

وتعد عدة عوامل من تزايد الاستثمارات العربية البينية، يأتي في مقدمة تلك العقبات ضعف لفاق الاستثمار في الدول العربية وعدم وجود سوق منظمة للأوراق المالية فعازالت أسواق الأوراق المالية العربية بمحدودية حجم التداول، يضاف إلى ذلك عدم وجود سوق نقدية عربية ويتم فيها تبادل رؤوس الأموال والمصنوع على التمويل وتسوية الديون بين مؤسسات التمويل العربية.





المصدر : المصالح اليوم

النشر والخدمات الصحفية والاعلانات

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٥

وتفتقر كذلك المنطقة العربية إلى وجود نظام مؤسسي متناسق لاعداد المشروعات ودراسات الجدوى، فضلاً عن عدم توافر نظام متكامل للمعلومات والبيانات الإحصائية التي تهم المستثمر.

على الرغم من كل هذه المظاهرة الدالة على ضعف الاستثمارات العربية المتبادلة، فإن جميع الدلائل تشير إلى أن المنطقة تتميز بأفاق وامكانيات عديدة تؤهلها لاستقطاب المزيد من الاستثمارات في المنطقة العربية لاتعاني من مشكلة نقص الطاقات الكامنة فمناخ الاستثمار متوافر في المناطق العربية ، حيث يبلغ عدد المصارف التجارية 236 مصرفاً وفقاً لبيانات عام 92، تبلغ جملة أصولها حوالي 3013 مليار دولار وجملة رؤوس أموالها واحتياطياتها 21,7 مليار دولار، كما أن الاقتصاد المصري غني بالطاقات البشرية المتمثلة في وجود 66 مليون عامل عام 92 كما أن الاقتصاد العربي يملك نصيباً موفراً من الموارد الطبيعية حيث ينتج 25٪ من انتاج النفط العالمي ويستحوذ على 60٪ من الاحتياطي العالمي.





العالم اليوم : المصدر :

التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٤ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## دراسة حول اتفاقية الجات.. النتائج والآثار وحرب القصة «4-4»

# تضافر الجهد العربي لإقامة السوق المشتركة

□ لدراسة: عمر عبد الله كامل ☆

على مدار ثلاث حلقات تناولنا عدة نقاط رئيسية حول اتفاقية الجات وأثارها على بلدان العالم من خلال استعراض الدراسة التي أعدها عمر عبد الله كامل نائب رئيس مجموعة دلة البركة بهذا الشأن. وذكرنا الهدف من الاتفاقية وأهم الجوانب التي تضمنتها ذات الأثر المباشر على الدول العربية وعلى رأسها دعم المنتجات الزراعية وصناعة الملابس والمنسوجات. وأبرزنا الأهمية القصوى لوجود نكثل اقتصادي عربي يمكنه مواجهة التحديات المتزايدة في ظل النظام العالمي الجديد واتفاقية الجات وما تتطلبه المرحلة القادمة من ضرورة العمل بشكل مشترك ومنسق وإيجاد كيان عربي موثل في وحدة ولحدة. وفي الحلقة الرابعة والأخيرة من الدراسة يوضح الدكتور عمر عبد الله كامل الركائز التي يعتمد عليها نجاح المساعي الرامية لإيجاد مثل هذه الوحدة الاقتصادية.

يتراقب هذا التسوية وبشكل مواز مع الاتجاه نحو تكثيف الاستثمارات العربية المتدفقة عبر البلدان واستثمارها في أكثر المجالات الاقتصادية إنتاجية وأكثرها قدرة على إنتاج المنتجات ذات القابلية للتسويق في الأسواق العربية، وبالشكل الذي يعود موقفاً إيجابياً في

بين مجموعة من الدول ونقوم بمحاكاتها دون النظر إلى ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. 5- إن ندرك جميعاً بعدم وجود فرص نمو حقيقية لأي بلد عربي منفرداً أو بعيداً عن التكامل العربي حتى وإن كان هذا البلد من أكثر البلدان العربية مالاً أو أكبرها مساحة أو أفضلها نظام حكم ومجتمع.

صورة زيادة في معدلات التبادلات التجارية العربية البينية. 8- تهيئة المناخ الاستثماري المناسب فالهدف الرئيسية لا تستطيع اجتذاب المزيد من الاستثمارات دون أن يتوافر فيها المناخ اللازم للاستثمار، وهذا المناخ لا يلق عند حدود العوامل الاقتصادية فقط وإنما يتجاوزها أيضاً إلى الظروف السياسية والاجتماعية السائدة التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقلعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون الآخر. 9- توفير مزيد من الحماية للمستثمر العربي ضد مخاطر الاستثمار حيث يوجد هناك استراتيجيات رئيسية لضمان الاستثمارات الأجنبية أو لهما الضمانات القانونية وتأخذ عدة أشكال منها الاتفاقات الثنائية

نظام حكم ومجتمع. 6- الاتجاه بالسياسات الاقتصادية الخاصة بكل دولة عربية نحو الانفتاح الاقتصادي الحر على بعضها البعض، والحرص على التخلص من القيود الإدارية، والابتعاد عن الانغلاق الاقتصادي والتجاري العربي المبني لجهة قوائمه للناسفة، وحماية العامل بالمثل، وضرورة إعطاء الأفضلية للتبادل في شتى المجالات. 7- الاتفاق على تحرير جميع السلع العربية المتدفقة عبر الأسواق العربية دون تمييز أو استثناء من كل القيود على أن

ونقبول لكي تتمكن من تفصيل العمل الاقتصادي العربي المشترك وتنشيطه فلا بد من مراعاة الركائز التالية: 1- لا بد من العمل على إيجاد الإرادة العربية للتنمية الجادة فهي المدخل الوحيد للوقوف على المصلحة القومية العليا في التكامل.

2- دفع جهود التنمية في جميع الدول العربية، ذلك أن نجاح التنمية في أي بلد عربي هو بالتاكيد ذو مردود إيجابي على عمليات التنمية في الدول العربية الأخرى سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وبذلك ترتفع روح التعاون والتكامل بين أبناء الوطن العربي في الدول المختلفة. 3- إفساح الفرص التجارية والاتصالات المهنية ومختلف الهيئات بدورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي دون ترك الأمر كلية كمسؤولية للحكومات. 4- الأخذ في الاعتبار

المعطيات الأساسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية للتكامل الاقتصادي العربي، فنظراً إلى تجربة تكامل





بين الدول المصدرة والمستوردة لرأس المال، شأنها التشريعات القسرية التي تشجع وتنظم الاستثمارات الأجنبية الوافدة لها الحماية والضمان ضد مختلف المخاطر السياسية، وإذا كانت معظم الدول العربية قد أصدرت قوانين لتشجيع وتنظيم الاستثمار، شاملة ضمانات لرأس المال الأجنبي المستثمر ضد التأميم والمصادرة أو الاستيلاء أو الحجز.

١٠ - توفير المزيد من فرص الاستثمار والأدوات الاستثمارية، فإذا كانت الاستثمارات العربية في الخارج تتركز في الاستثمار في أسواق الأوراق المالية فإن الطريقة المثلى لاستقطاب هذه الأموال يجب أن تتم من خلال تنشيط تطوير سوق الأوراق المالية العربية وربطها بالأسواق الدولية، على أن يتضمن هذا التنشيط والتطوير في جانب العرض تعزيز عرض الأدوات المالية سواء من خلال الأحكام التشريعية المتعلقة في مطالبة بعض المشروعات باصدار أو طرح أسهمها للاكتتاب العام أو الإدراج التلقائي في البورصات عندما يصل رأس مالها إلى حد معين، أو من خلال السياسات المشجعة للاستثمار في الأوراق المالية خاصة السياسات الضريبية.

١١ - اتساح المجال أمام القطاع الخاص العربي للدخول في المشروعات الاقتصادية العربية المشتركة القائمة أو التي يمكن إقامتها في المستقبل.

١٢ - مزيد من الفاعلية للبنوك العربية في تشجيع الاستثمار في الواقع لا نستطيع

أن نغفل دور المصارف العربية في اتساع مجال الاستثمار في الوطن العربي وخاصة في حيث تعبئة الموارد المالية العربية وزيادة التراكب الرأسمالي وتوجيهها إلى الاستثمار المنتج على النطاق القومي العربي، والانتقال من دورها التقليدي في تقديم التمويل القصير الأجل

وبقية الأعمال المصرفية التقليدية إلى التركيز على التمويل القصير الطويل الأجل للمشروعات العربية المشتركة وأصدار صناديق الاستثمار ودفع عطلات الخصخصة في الدول العربية نحو الامام سواء من حيث توفير التمويل اللازم أو من حيث تقييم المشروعات المطروحة للبيع أو الترويج لها، أو عن طريق قيامها بإنشاء مشروعات جديدة أسوة بالاقتصادى طلعت حرب، على أن تتولى هذه البنوك فترة الحضانة لهذه المشروعات حتى مرحلة الإنتاج ثم تعيد طرحها للبيع مرة أخرى فهذا يعطى ثقة للمستثمر العربي، ول هذا الصدد يمكن إنشاء شركات وأسما للخصاظر التي تتولى شراء وإدارة الشركات المتعثرة التي تعيد هياكلها المالية ثم إعادة طرحها للبيع الأمر الذي يعكس على تطوير أسواق المال العربية وجذب المزيد من الأموال العربية المستثمرة في الخارج للاستثمار داخل الوطن العربي، وهذا نقطة تتعلق بنسبة المساهمة في الشركات والبنوك وهي ماذا نصر على أن يكون نسبة الشريك الوطني 51٪ مبادم هناك أنظمة تحمي الاستثمارات وكيفية توجيهها وفقا لخطط التنمية الاقتصادية في الدول المعنية.

١٣ - واستكمالاً لهذا التوجه التكامل السابق، لابد من إقامة صلة الصناديق العربية مع الأسواق المالية العربية للمساعدة على اشتراك القطاع الخاص العربي في أكبر عدد ممكن من المشاريع الاستثمارية لقائمة عن طريق الملكية والإدارة، حيث يمكن أن يتحقق ذلك خاصة عن طريق الصندوق العربي للانماء الاقتصادية والاجتماعي.

### النتائج

تعرضنا فيما سبق لاتفاقية الجات وإهم البنوك التي تتضمنها الاتفاقية سواء فيما يتعلق بوجود بنود أو تكن موجودة من قبل والتي عرء بحماية الحقوق الفكرية والأدبية

حيث تم تحديد وسائل حمايتها، أو وضع إجراءات ومعايير محددة من شأنها منع حدوث لغراق السوق بمنتجات النشأ، فضلاً عن التحرر التدريجي سواء في مجال صناعة الملابس والمنسوجات أو القطاع الزراعي، كما أوصنا مدى اللعب المفتى على الدول المتضررة من هذه الاتفاقية وتأثيرها على المنطقة العربية بصفة عامة والخليجية بصفة خاصة، واتضح لنا أن أكثر الدول تضرراً من هذه الاتفاقية هي الدول النامية المستوردة للغذاء، دون أن ننسى في هذا السياق ما يمكن أن يترتب على تنفيذ هذه الاتفاقية من آثار تدميرية خطيرة على العديد من قطاعات النشاط الاقتصادي العربي أو في طليعة النشاط الصناعي

### التوصيات

وتحقيقاً لهذا الهدف الأسمى، فإننا نعرضنا في سياق الورقة إلى العديد من المقترحات والتوصيات، التي تحاول استكمالها فيما يلي:

١ - التأكيد على أهمية الاسراع في تدارس السبل الكفيلة بوضع مشروع إقامة منطقة تجارة حرة عربية المقدم من الأمين العام للمجلس وشمل فعاليتها من التنفيذ الافتتاحية العربية، التنفيذ الأول من بناء مجتمع اقتصادى عربى متكامل يقوم على أساس التنوير الكامل لتجارة العربية في كل الرسوم والقيود الجمركية وغير الجمركية وتأمين المناخ المناسب والمطروف الضرورية التي تؤدي إلى النمو المستمر لتجارة العربية البيئية خصوصاً أنه لا توجد حاجة لإصدار اتفاقية عربية جديدة بهذا الشأن أكثر مما يتطلب الأمر قيام المؤسسات العليا القائمة على العمل الاقتصادي العربي المشترك، بحث وتقرير صيغة بروتوكول تنفيذي متكامل الأركان والمعاصر يتم إصداره لهذا الغرض.





وتغييرها جذرياً بما يتلاءم والتغيرات الجديدة، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية العربية بالشكل الذي يتناسب مع الاحتياجات الاقتصادية المطلوبة.

15 - صياغة سياسة زراعية عربية جماعية تقوم على أساس مقتضيات الكفاءة الاقتصادية والاحتياجات التنموية الفعلية، والتحديث الزراعي، بحيث تتم فعالية من خلال إعادة توزيع خريطة الزراعة العربية والتركيز على وجه الخصوص على نواحي النقص التي تعاني منه الدول العربية وتشكل في نفس الوقت جانباً كبيراً من عملياتها الاستراتيجية.

16 - ضرورة وضع سياسة ماثية عربية تراعي الاحتياجات القطرية والمشاركة.

17 - التأكيد على الدور المهم الذي يمكن أن تضطلع به الغرف العربية في مجال التعرف بأساليب الإدارة الحديثة وإميتها في إدارة وتسيير المشروعات الاقتصادية العربية.

18 - ضرورة بذل الجهود العربية المكثفة لتسريع بخصي نقل وتوطين التكنولوجيا في مختلف جوانب الحياة العربية،

وبوجه خاص في مجالات الإنتاج والخدمات، حتى لا تبقى البلدان العربية عالة على مصادر التكنولوجيا الأجنبية ومعتمدة عليها بصورة كلية، و التأكيد في هذا المجال على أهمية التسريع في وضع اقتراح مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، حول إنشاء برنامج أو صندوق أو شركة مشتركة للتعاون العربي الفني والتكنولوجي ضمن نطاق المجلس موضع التنفيذ الفعلي.

19 - إنشاء المزيد من الاتحادات العربية الانتاجية والخمسية مثل اتحاد الدول العربية المتحدة للبروكيمياويات، اتحاد السياحة، اتحاد النقل، اتحاد الدول العربية للسواد الزراعية، اتحاد صناعات الحديد والصلب، والتي من شأنها

9 - تشجيع ودعم إقامة المزيد من مؤسسات التمويل العربية المشتركة، لتوفير المزيد من المصادر التمويلية العربية للالتزام لتغطية الاحتياجات التنموية للمشروعات الاقتصادية العربية المشتركة ذات الطابع التكاملي والصيغة التبادلية، والمضجعة لرؤوس الأموال العربية على الاستثمار فيها، على أن يكون للقطاع الخاص العربي دور ذو شأن في انشاءها، وأن يتم ذلك تحت مظلة اتحاد المصارف العربية وبالتعاون مع المؤسسات المالية العربية الرسمية القائمة حالياً.

10 - العمل على تعزيز التماسك والتنسيق فيما بين الدول العربية والدول النامية خاصة الإسلامية منها، من أجل تعزيز القوة التفاوضية لها في إطار المفاوضات الساعية إلى تقليل السليبيات وزيادة المكسيات التي يمكن أن تنجم عن الدخول في الناتج.

11 - العمل على إنشاء وحدة مختصة أو وزارة لشئون التعاون الدولي في كل دولة

عربية تعنى بالمسائل المتعلقة باتفاقية «الجاه» واعطاء أهمية اللازمة في هذا الشأن، على أن يدعم هذا التوجيه بإنشاء لجنة فرعية عليا للتصدير تنسق مع مجالس تنمية الصادرات أو اتحادات الغرف في البلدان العربية، وذلك لبلورة صيغ وسبل زيادة الصادرات العربية إلى الأسواق الخارجية.

12 - التأكيد على أهمية إقامة مركز عربي دولي دائم للإعلام والمعلومات التجارية يكون بمثابة مركز إشعاعي للمنتجات العربية السلمية والخمسية.

13 - توعية المواطن العربي من خلال وسائل الإعلام المختلفة بأهمية استخدام المنتجات والخدمات الوطنية والعربية وتفضيلها على المنتجات الأجنبية.

14 - التأكيد على ضرورة إعادة النظر في نظم وسياسات التعليم المنبثقة في الدول العربية

2 - دعوة البلدان العربية إلى السعي الجاد والمباشرة نحو إعادة هيكلة.

3 - الدعوة لتضافر الجهد العربي لدعم السوق العربية المشتركة وترسيخ نطاقها لتشمل جميع أقطار الوطن العربي.

4 - تبني استراتيجية اقتصادية من شأنها تصفية التبعية الاقتصادية عن طريق التمويل التدريجي والمتواضع للموارد الاقتصادية المتاحة من النشاط الأول إلى أنشطة اقتصادية جديدة ومتنوعة تخدم أهداف التنمية الاقتصادية العربية ولغاى منح أسلامي.

5 - تشجيع إقامة المشروعات الاستثمارية العربية المتعددة الجنسية في مجالات إنتاج السلع المصنعة ذات المستقبل الواعد مثل البروكيمياويات الأساسية،

والأوروبية، والحديد والصلب، وقطع الغيار، والصنعي الغزائي، على اعتبارها من المداخل الأساسية للتنويع الاقتصادي العربي والتخلص من مشكلة التبعية الاقتصادية.

6 - التأكيد على الضرورة القصوى لأن توجه الدول العربية جميع جهودها إلى تعزيز وتنسيق مفهوم الاستثمارات العربية المشتركة بالنسبة لها وتسهم في تحقيق كل ما من شأنه المساعدة في تنمية وتطوير هذا النوع من الاستثمارات فيها، وبالشكل الذي يسهم بالتبعية في الاستغلال لمواردها المالية والبشرية والطبيعية.

7 - التأكيد على أهمية الدعوة إلى نقل ملكية الشركات العربية المشتركة للمقاة برؤوس أموال حكومية إلى القطاع العربي الخاص.

8 - إفساح المجال أمام القطاع الخاص العربي معشلاً في المنظمات الاقتصادية التي تنظمه، للمشاركة في كل ما يطلق عليه العمل العربي المشترك.





المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٠-٢١ مايو ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

المساعدة على التوسيع في مجال  
التجارة الانتاج. 20- نظراً لأهمية النفط  
بالنسبة للدول العربية النفطية  
وغير النفطية فضلاً عن أنه  
مصدر مهم وأساس لتوفير  
الأموال اللازمة لتغطية متطلبات  
التنمية، فقد ظهرت للضرورة  
والحاجة الملحة إلى اتباع  
استراتيجية جديدة وأكثر  
فعالية، - ولاتترك الأسرار في  
البلد المستهلكة بالتكامل كما هو  
حاصل الآن وأن يتم في نفس  
الوقت إعادة النظر في الكيفية  
التي يتم فيها إعادة انفاق  
العوائد النفطية وبالشكل الذي  
يعمل على زيادة معدلات تدفق  
هذه الأموال للاستثمار في  
المشاريع الاقتصادية العربية  
الحديثة المشتركة وخصوصاً  
تلك التي تتمتع بمزاياها النسبية  
والتنافسية.

\* نائب رئيس مجموعة دلة





المصدر : الصائم اليوم

التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

تجارتها الخارجية 67%

والبنينة 8% فقط

## الدول العربية مطالبة بالتكتل لمواجهة سلبيات الجات

سيوفر للدول العربية المزايا أبرزها: خفض  
الاستيراد وتطعيم الصناعات وتنشيط  
الاستثمار وإيجاد قاعدة صناعية عن طريق  
توفير المتطلبات الضرورية لاعادة الأموال  
العربية المستثمرة في الخارج والتي تقدر  
بمئتي (٦٧٠) مليار دولار إلى الداخل،  
وإيجاد أسواق مال عربية والوقوف امام  
الاجرامات التنافسية المحتلة والتي من  
المحتمل ان تتعرض لها الاقتصادات العربية  
وتوفير المزايا التنافسية من خلال المعاملات  
التجارية والاقتصادية مع التكتلات الأخرى  
ومحاولة تعظيم ايجابيات اتفاقية الجات  
وحصر السلبيات والتعامل معها.

### التجارة العربية والجات

وترى الدراسة انه لتفعيل دور السوق  
العربية المشتركة يجب التركيز على وضوح  
قوانين الاستثمار واستقرارها وتأمين حرية  
تحويل الأرباح وأصل الاستثمار للخارج  
واقامة الأسواق المالية العربية والتنسيق  
فيما بينها من أجل انشاء السوق العربية

للادواق المالية ورأس المال العربي.

نظرا لعجز الاقتصادات العربية عن توفير  
السلع والخدمات الضرورية والتي يستهلكها  
المواطن العربي تقسم الاقطار العربية  
بالاستيراد من الخارج حيث تكون معظم  
السلع المستوردة اما سلعاً غذائية او دوائية  
او رأسمالية او بسيطة، اما بالنسبة إلى  
السلع والتي يتم تصنيعها في الوطن العربي

فيتم استيراد غالبية منتجاتها من الخارج.  
نتيجة للتوجهات المعاملية فقد اخذت  
الدول العربية والنامية بتحرير تجارتها في  
مقتصف الثمانينات حيث اتخذت خطوات  
جادة لفتح اقتصادياتها وبمضي في الاسواق  
العالمية، وقد شمل ذلك تخفيض التعريفات  
الجمركية او تبسيطها في نطاق الاسلاحات  
الاقتصادية الواسعة كما اتخذت كثير من

في الوقت الذي تعد فيه الاقتصادات  
العربية من أكثر الاقتصادات انفتاحا على  
العالم الخارجي (للتوسط 67% من الناتج  
المحلي الاجمالي) الا انها تعاني من اختلال في  
هيكلها السلعي حيث تشكل السلع الأولية  
الجزء الأكبر من صادراتها، كما تستورد  
غالبية السلع الفاخرة والرأسمالية  
والوسيطه، وتتضائل في نفس الوقت  
التجارة العربية - العربية إلى نحو 8%.

وهي تتمكن الاقتصادات العربية من  
مواجهة الآثار التي تترتب على تحرير  
التجارة فعليها ان تحيد النظر في واقعها  
وفعالها وعلاقاتها الاقتصادية بشكل  
يؤدي إلى زيادة حجم تعاملها التجاري مع  
بعضها البعض.

وتسعى دراسة الشركة العربية  
للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية  
(الكويما) والأردن في المؤتمر السادس لرجال  
الأعمال والمستثمرين العرب: ان العالم  
العربي يشهد تغيرات أساسية في هيكله  
الاقتصادي امتدت إلى جميع نشاطاته ومن  
نطاق الاقتصاد الكلي.

وتطالب الدراسة بزيادة التعاون  
الاقتصادي العربي وتنشيط قيام  
السوق العربية المشتركة والمنظمات  
والاتحادات والشركات العربية لكي تقوم  
بدورها لتطبيق هذا التعاون من أجل ترجمة  
استراتيجية العمل العربي المشترك إلى  
مشاريع وبرامج عملية، كما ان اتفاقية  
الجات تدعو إلى دعم التكتلات الاقتصادية  
ومنها العربية طالما تلص هذه الاتفاقية على  
اعتبار التبادل التجاري بين اطراف هذه  
التكتلات أمراً داخليا، حيث سيوفر التكتل  
الحفاظ على الأسواق العربية وتجنب  
المنافسة غير المتكافئة، كما ان التعاون من  
خلال هذه التكتلات يؤدي إلى تحسين  
القدرة التنافسية في شتى المجالات،  
إضافة إلى ان التكتل الاقتصادي العربي،





## العالم اليوم

المصدر :

٢٠١٠ مايو ١٩٩٥

التاريخ :

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدول اجراءات غير جمركية لتحرير الواردات مع الاعلان صراحة عن نيتها في الوصول إلى التحرير الشامل.

هذا وتشكل الدول الصناعية ما نسبته 45٪ من اجمالي الصادرات وما نسبته 60٪ من اجمالي الواردات بينما تشكل الدول النامية 15٪ و 14٪ وبقيّة العالم 40٪ و 25٪ من اجمالي الصادرات والواردات على التوالي.

وعليه تستحوذ الدول الصناعية وعلى رأسها الأوروبية على النصيب الأهم من التجارة العربية، حيث الميزان التجاري لصالح هذه الدول، أما بالنسبة للدول النامية فيكاد يكون الميزان التجاري يبتلع بين الدول العربية متوازنا أما بقية العالم فان الميزان التجاري يكاد يكون لصالح

الدول العربية، وعليه فان الميزان التجاري بين الدول الصناعية والنامية ليس في صالح الدول العربية.

ومن الناحية العملية فان نسبة الصادرات الصناعية العربية المشمولة باتفاقيات الجات تشكل حوالي 25٪ من مجمل الصادرات العربية في حين لا تزيد نسبة الصادرات العربية إلى مجمل دول العالم بما فيها النقط والغار على 3.7٪ وفقا لآخر احصائية.

لذلك ان الدول المتقدمة سوف تحقق نتائج ايجابية في المستقبل بسبب تحرير التجارة العالمية خاصة أن منتجاتها تتمتع بسهولة عالية وتستطيع الوقوف امام المنافسة الدولية اما بالنسبة للدول العربية فان مجرد سحب الحماية وفتح الاسواق دون ضوابط وتقيود على السلع المستوردة سوف يؤثر سلبا على المنتجات الوطنية ويوجه خاص غير التنافسية والنشطة اذ لم يتم الاستعاضة عن هذه القيود بسياسات داعمة تستهدف تحسين الانتاجية كما ان سحب الحماية سيؤدي إلى زيادة في اسعار الواردات وارتفاع في معدلات خدمة الدين العام واغفال لجوانب التنمية الاقتصادية العربية.

### الاستثمار واتفاقيات الجات

كما ان الدول العربية نتيجة لعدم قيامها بكتلة تجارية وتكتل اقتصادي واحد ان تخسر كثيرا من حيث ميسر الدولة الاولى بالرعاية والتي يحق لها اعطاء مزايا تفضيلية فيما بينها وهذه الميزة ستؤثر على

القطاع الصناعي العربي وعليه وعن طريق التكتل يمكن تقاضي الاتفاقيات السلبية المحتملة لهذه الاتفاقية.

منحت الاتفاقية نفسها سلطة ايقاف مفعول التشريعات الوطنية والقوانين الاستثمارية التي تتعارض معها وهو حق يمس جانبها مهما من استراتيجيات الدول النامية للحاق بركب الصناعة والتصنيع العالمي ووفقا للاتفاقيات فإن جميع التشريعات الاستثمارية والجمركية التي تشترط للتمتع بالمزايا الضريبية والجمركية ان تكون هناك نسبة من المكون للمنتج النهائي تعتبر باطلة وخارجة عن قواعد الجات باعتبار ان ذلك الشرط له نفس اثر الحماية الجمركية الذي يميّز سعر وتدفق التجارة الدولية الحرة.

### الدور العربي والجات

رغم عدم الاطلاع على كل تفاصيل وبتود اتفاقية الجات الا انها تتضمن ايجابيات وسلبيات، ومن موضوع الانضمام في الوقت الراهن بعد دخول غالبية دول العالم اليها اصبح يحكم الواجب لكن ان النظام العالمي الجديد وخاصة بالظروف الحالية وبعدم انهيار المعسكر الاشتراكي ادى إلى تفعيل دور اتفاقية الجات والتي أصبحت تعرف بمنظمة التجارة الدولية World Trade Organization، وحيث نعلم ان حوالي 92٪ من التجارة العالمية سيكون من خلال هذه الاتفاقية وعدم السماح للدول

بالانغلاق، ولا خيار امامها الا الانخراط والدخول في هذه الاتفاقية وان الانزلال سيؤدي إلى مزيد من الضلال لكن الدول المتقدمة تحظى بما نسبته 80٪ من اصل التجارة الدولية (92٪).

وتختلف درجة السلبية والايجابيات حسب الهياكل الاقتصادية للدول، فكلما كانت الدول تعتمد على طريق التخفيضات سوف تعظم الفوائد عن طريق التخفيضات في الحواجز الجمركية وازالة المعوقات وعليه فانه لا مفر امام الدول العربية الا قبول الاتفاقية وان تتوجه إلى الاستفادة من ايجابيات الاتفاقية وتقليص السلبية وإعادة النظر في الهياكل الاقتصادية العربية عن طريق تخفيض التكاليف وتطوير الانتاج بشكل يتماشى مع هذا الواقع التنافسي. ان الدول العربية ستعتمد بعض





المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٥

السياسات وخاصة في المدى القصير والمتوسط أما على المدى الطويل ونتيجة للتكيف مع هذا الواقع ومحاولة تنشيط التنشيط الاقتصادي العربي واستثمار الأموال المتاحة والطاقة البشرية الممتدة فإنها ستجني ثمار ذلك عن طريق استغلال الهامش الزماني المتاح وتشجيع التصاعد طويل المدى بين المنتجين والمستهلكين العرب لاختلاف المنتجات العربية.

والتركيز على السياسة التسويقية القطرية والتنسيق بين السياسات التسويقية العربية وتحديد القطاعات الاقتصادية وتبيان كيفية تأثرها من اتفاقية الجات.

وعليه فإن هناك بعض أسس يجب التركيز عليهما.

أولهما قاعد الاقتصاد الإقليمي العربي وضرورة تفعيل السوق العربية المشتركة عن طريق تطوير وتطبيق التشريعات الجمركية العربية ودعم تفعيل دور ونشاط الشركات العربية المشتركة والمشاريع العربية الثنائية وإيجاد الأسواق المكمل خاصة أسواق المال العربية.

وثانيهما إيجاد ومساندة الأسواق الأخرى التي ستكون داعمة للتكامل الاقتصادي العربي مثل السوق الأفريقية المشتركة والسوق الإسلامية المشتركة.

وليس من الموضوعي الآن اتخاذ موقف إيجابي أو سلبي من الجات وبالتالي تعزيز دخول أو عدم دخول الدول العربية فيها.

فهذه الاتفاقية تطوّر على تحديات وفرص ذات فائدة كبيرة من استثمارها كما أنها وفي نفس الوقت تحمل في طياتها معانيد لا بد من وعي مخاطرها وعلى المستوى الإيجابي فإن الدخول في عضوية الجات تكسب البلدان المنضمة فرصة الوجود داخل هذا التجمع الاقتصادي حيث يكون لكل دولة حق وصوت واحد مثلها مثل أي من بقية الدول الأعضاء، كما تكون طرفاً في النقاشات

والحوارات الجارية التي تؤثر على المستقبل الاقتصادي للعالم وحيث أن منظمة التجارة العالمية تشكل إطاراً لحل الخلافات التجارية بين الدول الأعضاء وعدم انضمام الدول ببقيةها إمكانيات الاستفادة التي يتيحها هذا الإطار لحل نزاعاتها.





## د. أي خبير عربي

### كيف تواجه أموال العرب الجات

لا شك أن التغيرات المتلاحقة التي نمرينا اليوم تفرش نوعاً من التمليل والتفكير والتحليل لما يحدث حولنا، فالأسراع والبدء بتطبيق بعض البرامج التي من شأنها تدعيم المركز التنافسي للوحدات المالية العربية في السوق الدولية من خلال إيجاد سوق نقدية عربية لتسهيل حركة الأموال والقروض والتحويلات المتعلقة بالدين وتطوير أسواق المال العربية والتنسيق فيما بينها كخطوة نحو إنشاء سوق مالية عربية موحدة، وكذلك وضع نظام حكم للاعتراف على تأسيس شركات التأمين والرقابة عليها لما لها من دور فعال في تنشيط الاستثمارات العربية وكذلك الاستفادة من تجارب الدول الأخرى.

بالنظر في اتفاقية الجات مالها وما عليها نجد تأثيرها على القطاع المالي العربي يبدو مؤثراً إذا وجد أن على الدول العربية استحداث وظائف جديدة في أوعية الأبحاث وصناعات وأسواق المال مع تطوير أساليب الإدارة والتكنولوجيا الشبكية في المصارف العربية وأن تستوحي الوحدات المصرفية معايير مؤتمر (بال) حتى تستطيع الوقوف أمام المنافسة الأجنبية داخلها وخارجها. وعليه لابد من مراجعة البنوك المركزية ومؤسسات سوق المال وسلطات التأمين في الدول العربية للوقوف على نمو اتخاذ الإجراءات التي تضمن المستثمرين والمودعين ومالكين الأسهم بما يضمن الثبات والاستقرار في الأسواق المالية والنقدية والذي يمكن أن يثقل بالمنافسة الأجنبية، فالتطورات الاقتصادية الدولية تدل على أن الدول العربية أن تتبنى تعديداً مبدئياً للأولويات التي تقبل المنافسة فيها في القطاع المالي وذلك من خلال المركبات التالية:

- المراجعة الاقتصادية والمالية النقدية من أجل زيادة الكفاءة الاقتصادية والتحرير التدريجي لقطاع المال
- الاتفاق عربية على أدوات تحرير الخدمات المالية العربية وفقاً للمقولة القومية لتأمين تحقيق مكاسب
- الطلب من الدول المتقدمة السماح لها بالمزايا الممنوحة للدول النامية، في إطار كون الدول العربية من الدول النامية عموماً.

فندج أن أهم المستجدات التي تفرض نفسها حالياً في القطاع المالي من الاتجاه نحو تحويل القروض إلى شكل مسجلة، وهو مسجل صرف باسم "SB Curitization" وزيادة الأممية النسبية للأنشطة والمعاملات المالية التي تجري خارج الميزانية والتي تظهر ضمن أوقاف الميزانية وتحويل الأسواق المالية وتربطه عالمياً، وكذلك نسبة الملاحة التي تعثر من أهم التبعيات التي تواجه المصارف العربية والمفروض من مازق آثار الجات السلبية على القطاع المالي العربي الذي تعاني بعض وحداته من كثرة تبعاتها للعمومية واختلال هيكلها التمويلية وسوء إدارتها وتخلها أمام المنافسة المالية وكذلك وحدات التأمين في الدول العربية، فمعظمها في وضع مالي غير ملائم نتيجة لضعف أصولها الرأسمالية والتي هي أساس القدرة الاستيعابية لهذه الشركات فضلاً على اعتماد صناعة التأمين العربية على إعادة التأمين العالمية من حيث أنظمة الاحطار. والمفروض يجب تبني سياسات من شأنها أن تدعم الوحدات المالية العربية خاصة إذا ما أكتفى بقديم رأس المال العربي من الفئات التي داخل المنطقة العربية والمشتغاة من الخبرة في تطوير هيكل إدارة الوحدات المالية وخاصة أن من شأنه مواكبة ذلك لبرامج الخصخصة، فضلاً على أن فتح أسواق المال العربية أمام تسجيل الأوراق المالية الأجنبية والعكس كدليل بتنشيط المراكز والأسواق المالية العربية وتحسين قدرتها على احتساب فوائد الأنوال العربية من الأسواق الدولية.

د. عبد الرحمن صبري  
رئيس قسم المال والاستثمار  
بالإمانة العامة للشؤون الاقتصادية  
بجامعة العربية





الأمم المتحدة

المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ يونيو ١٩٩٥

### الاتحاد العام للشرق التجاري العربية :

## السوق العربية المشتركة هي الحل الوحيد لمواجهة اتفاقية الجات

للمشركة والتخلي على الخلافات العربية حتى تصبح للجمعية العربية كتلة تفاوضية مع المنظمات والتكتلات المالية خاصة وأن السوق العربية تضم ٢٥٠ مليون مواطن وكسبات هائلة من الثروات الطبيعية والموارد البشرية والمواد الأولية ولكننا نقتلد إلى الإدارة الناجحة والتقنية العالية، كما أن السوق العربية المشتركة يمكن أن تحمي النشاط الاقتصادي العربي وتنمي وتزيد من حجم التجارة للبيئة وتوسع نطاق الإنتاج التكامل العربي وتجتنب الاستثمارات العربية المندفعة للخارج حيث أن كل ١ دولار من ربح الأموال العربية المستثمرة في الخارج يقابلها دولار واحد يستثمر في المنطقة العربية.

أكدت رؤية الاتحاد العام لشرق التجارة والزراعة والصناعة في البلاد العربية أن إنشاء سوق عربية مشتركة هو الحل الوحيد لمواجهة اتفاقية الجات، حيث يتعاظم دور القطاع الخاص وتضام الشركات العربية الكبرى في التطوير للاستثمار الداخلي لأقامة مشاريع مشتركة لدعم هذه السوق اعتمادا على المنافسة والكفاءة وفق برامج محددة، وأن الفرصة معدومة في الدول العربية محدودة لأقامة هذه السوق العربية، حيث أعطت اتفاقية الجات مهلة عشر سنوات لأقامة التكتلات الاقتصادية خاصة أن السوق العربية قد صمد قرار بها من جامعة الدول العربية عام ١٩٦٤ وعلينا أن نستفيد من تجارب إنشاء السوق الأوروبية





المصدر : الهيئة السعودية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٥

# فوائد وأضرار إخضاع حقوق الملكية الفكرية لقواعد المبادلات السلعية في النظام التجاري الجديد

ابراهيم نوار \*

■ انشأت اتفاقية «غات» ١٩٩٤ لتحديد الفجوة العالمية ما يمكن اعتباره سوقاً عالمية لتجارة حقوق الملكية الفكرية. وحددت الاتفاقية القواعد والأحكام التي تنظم التعامل في هذه السوق الجديدة على أساس القواعد والالتزامات المنصوص عليها لتنظيم التعامل في أسواق التجارة السلعية. وتناول القسم «ج» من الملحق الأول لاتفاقية تحرير التجارة العالمية تفاصيل قواعد تنظيم تجارة حقوق الملكية الفكرية.

ويشمل الملحق نصوصاً تتعلق بالحد الأدنى الذي اتفقت عليه الدول المشاركة في جولة أورغواي لتحرير التجارة العالمية في ما يتعلق بتجارة حقوق الملكية الفكرية. ومن لم يقر هذا الحد الأدنى المتفق عليه يشكل الأساس وليس السقف لقواعد حماية حقوق الملكية الفكرية.

وتضم الجالات التي حددتها اتفاقية تجارة حقوق الملكية الفكرية تسجيل براءات الاختراع والاختراع وتحريم استخدامها وقواعد حماية حقوق أصحابها وحقوق النشر المكتبي والإلكتروني وحقوق المعلومات التجارية وحقوق الخصائص الصناعية وحقوق تحديد بلد الأصل أو المنشأ لتسليم معينة وحقوق تصميم الدوائر المتكاملة الكهربائية والإلكترونية وحقوق حفظ المعلومات غير الملمنة.

ومن أهم المبادئ التي اعتمدت عليها الدول المشاركة في جولة أورغواي لصوغ قواعد تنظيم تجارة حقوق الملكية الفكرية مبدأ المعاملة الوطنية والدولة الأكثر رعاية. وبغيت لهذا الغرض تحديداً مكملاً جديداً للنموذج الثماني الذي يحد لها وصفه أن تحصل على ميزات حقوق استخدام تكنولوجيا معينة أتاحت الدولة المنفذة لها استخدامها لدولة أخرى أو أكثر.

وفي بداية مفاوضات جولة أورغواي عام ١٩٨٦ كانت حقوق الملكية الفكرية تعاني من انتهاكات شديدة وأقرصة في مناطق عدة من العالم وعلى سبيل المثال

كان نحو ٥٠ دولة أي أقل قليلاً من نصف عدد الدول المشاركة في المفاوضات، لم تكن لديها تشريعات تنص على حماية حقوق براءات الاختراع والاختراع للمستحضرات الطبية والصيدانية والأغذية المحفوظة والمنشآت الغذائية.

لكن الأمور لم تلبث المفاوضات على وضع قواعد ملزمة لحماية حقوق الملكية الفكرية دفع الكثير من الدول، وبينها دول عربية مثل السعودية، إلى إصدار تشريعات لحماية بعض حقوق الملكية الفكرية. وبين الدول التي أصدرت تشريعات خلال المفاوضات لحماية حقوق براءات الاختراع

والاختراع لتحتج المستحضرات الطبية والصيدانية وبالأخص الصين وتشيلي وكولومبيا وكندا واليونان والكويت واليابان وكوريا الجنوبية وإسرائيل.

وعلى أي حال، فإن الجالات المذكورة لحماية حقوق الملكية الفكرية، إن حماية هذه الحقوق مستقلة عن تطبيقاتها التجارية أو الصناعية، ولذا على عكس الحال في التشريعات لحماية حقوق الملكية الفكرية في المنتجات السبعية واللمنتجات التي كانت تمنح لحماية التطبيق التجاري أو الصناعي، ذلك فقط وليس للاختراع أو الطريقة التي تمت بها عملية الإنتاج. ويعني ذلك حماية حقوق صاحب الاختراع وصاحب حقوق امتياز الاختراع.

وتستثنى من قواعد حماية الملكية الفكرية براءات الاختراع والاختراع المسجلة في مجالات وسبل تشخيص الأمراض والعلاج وإجراء الجراحات العلاجية للبشر والنباتات والحيوانات. وكذلك الأساليب التكنولوجية الأساسية المستخدمة في عمليات إنتاج النباتات والحيوانات مع استثناءات محدودة جداً.

وفي مجال حقوق النشر المكتبي والإلكتروني، حددت الاتفاقية لفترة الحماية بعشرين سنة على الأقل. وتم على أن تكون الحماية لحقوق الملكية الفكرية المنشورة وأيس الفكر الملمنة عليها ولا الأساليب التي تم استخدامها لتكوين هذه النصوص ولو كانت أساليب رياضية. لكن الاتفاقية اعتبرت برامج الكمبيوتر نصصاً في حد ذاتها، ومن ثم فإنها حصلت على حقوق الملكية كنصوص وليس كطرق أو أساليب مستخدمة للحصول على المعلومات.

واتخذت الاتفاقية لاصحاب حقوق المؤلفات الإلكترونية والصوتية والمرئية حق حظر أو إبادة تأجير منتجاتهم للجمهور بواسطة الشركات التجارية. وهو ما يعني في حال شركات تأجير الأشرطة الإلكترونية أو الصوتية وكذلك المرئية أن هذه الشركات لا تستطيع ممارسة نشاطها من دون الحصول على ترخيص خطي بذلك من الجهة المختصة.

وعملت الاتفاقية لفترة حماية حقوق الأداء والتسجيلات الصوتية من ٢٠ سنة إلى ٥٠ سنة مع سريان كل السروط أو التسهيلات المنصوص عليها في معاهدة روما لعام ١٩٩١ الخاصة بحماية حقوق المؤلفين وشركات الإنتاج والمؤسسات الإذاعية. وتضمنت التسجيلات المسجوعة بها في معاهدة روما تطبيق شروط المعاملة بالمثل - طبقاً لإتفاقيات لتبادل الإذاعي مثلاً - وكذلك السماح باستخدام التسجيلات أو المواد المنقولة للأغراض التعليمية في المدارس أو مراكز البحث العلمي.





## الحياة التقنية

المصدر :

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٩٩٥

تطبيقات التكنولوجيا في الدول النامية، ونصت الاتفاقية على ضرورة أن تستخدم قواعد حماية حقوق الملكية الفكرية في أغراض توسيع عملية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية وليس تقليدها.

ومن الأمثلة التي تستحق بالذات العربية ذلك الحد من نشاط تعريب برامج الكمبيوتر من دون ترخيص، وتؤدي عملية التعريب الجارية حالياً في بعض الدول العربية خصوصاً في مصر إلى إتاحة قدر كبير من المعلومات الإلكترونية وطرق إعداد البيانات وتعريبها بأسعار رخيصة، لأن القائمين بالتعريب لا يدفعون رسوماً للشركات الأصلية ملحة حقوق الملكية.

وتشكل القرصنة في أسواق برامج الكمبيوتر والأقراص المدمجة في منطقة الشرق الأوسط عموماً نسبة ٢ في المئة من الفرصة على المستوى العالمي، وشأن ثلاث دول في الشرق الأوسط في طليعة دول المنطقة في هذا المجال هي إسرائيل وتركيا ومصر.

لكن الدول العربية يمكنها الاستفادة كثيراً من الالتزام بقواعد اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية، وأول العوائد التي يمكنها رصدها هنا، تتمثل في سوق عربية منظمة لبراءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية في مجالات النشر المكتبي والإلكتروني والإنتاج المسموع والمرئي والقضاء على عمليات الفسح والتخريب التجاري التي تتم بواسطة تقليد العلامات التجارية وغيرها.

وتعتبر إقامة سوق عربية منظمة لتجارة حقوق الملكية الفكرية شرطاً أساسياً لإنعاش الابتكار والإختراع، فمما صاحب الابتكارات والإختراعات الذين ضاعت حقوقهم بسبب عدم وجود مثل هذه السوق توفرت غالباً عن اجتهادهم، ولذلك فإن حفظ حقوق المخترعين من شأنه أن يزيد من عددهم ومن جودتهم، ومن ثم تقل الحاجة إلى استيراد الكثير من التكنولوجيا في المستقبل.

كذلك من شأن إقامة سوق منظمة لحقوق الطبع والنشر والإنتاج المسموع والمرئي، أن ترفع من شأن عمليات التاليف والترجمة والأدراج الفني والسوقي على الصائين والفرصات في أسواق هذه المنتجات. أن الارتقاء بالثقافة يبدأ من حفظ حقوق المؤلف كما أن الإبداع يتسع نطاقه ويبرز مداه من حصول المبدع على عائد كبير من أبداعه.

ومن شأن تطبيق أحكام اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية في الدول العربية أن يوفر مجالات جديدة للعمل في مبادئ الحماية والمكاتب الاستشارية المتخصصة في حماية هذه الحقوق، ويعتد تسجيلها ومتابعة عمليات انتشارها.

• صحفي مصري محقق في لندن

وسمحت الاتفاقية لشركات الإنتاج الإبداعي والتفزيوني ومؤسسات الإذاعة والتلفزيون بالوصول على حق وقف أي برامج لها يتم بثها في محطات أخرى من دون ترخيص مسبق.

وتضمنت الاتفاقية تصوراً مماثلة في مجالات حماية حقوق العلامات التجارية وبلد المنشأ والتصاميم الصناعية وتصاميم الدوائر المتكاملة وغيرها. وتعذر النصوص المتعلقة بحماية حقوق بلد المنشأ من النصوص المستحقة لمواجهة التحاليل الذي تقوم به بعض الدول عن طريق إنتاج سلع ما تم كتابة اسم دولة أخرى كدلالة الأصل أو المنشأ على السطحة لتفادي أحكام المكافحة الاقتصادية، مثلاً، أي للتحاليل على التقيود الكمية في القلوب التجارية الأخرى، ونص الاتفاقية على إزالة غرامات وعقوبات بالدول أو المنتجين الذين يبلجون إلى مثل هذه الأساليب.

وألزمت الاتفاقية الدول الأعضاء في منظمة التجارة الدولية بإصدار التشريعات والقوانين التي تجرم مخالفة قواعد حماية حقوق الملكية الفكرية وتنظم المساهمات للمخالفين. واستحدثت الاتفاقية تصوراً جديداً تقضي بإزالة الدعي عليه في قضايا سرقة حقوق الملكية الفكرية بدفع التآكل المقضاء بالكامل في حال أدانته قضائياً. وهو ما يعني إلزام بلغ كل التكاليف التي تحملها صاحب الدعوى لإقامة دعواه. ويعتبر هذا النص متفهماً جداً على التشريعات الموجودة حالياً في بعض الدول لحماية حقوق الملكية الفكرية والتي كانت تنص على أن يتحمل الدعي تكاليف إقامة الدعوى بالكامل، حتى إذا أسست المحكمة المختصة صحة الإدعاء.

وفي حال انضمام الدول العربية إلى اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية، وهي اتفاقية ملزمة للدول الأعضاء في منظمة التجارة الدولية، فإن أبرز الأمثلة التي ستعرض لها تتمثل في ارتفاع تكاليف الحصول على التكنولوجيا خصوصاً في مجالات الاختراع والابتكار، خصوصاً في مجال الأدوية والمستحضرات الطبية.

وتعتبر اللجنة الاقتصادية في مجالس الشعب المصري في شأن دفع رسوم وعوائد لشركات صاحبة براءات الاختراع والإختراع في مجال الأدوية والعقاقير الطبية أن يرفع أسعار هذه السلع بنسبة ٦ في المئة على الأقل.

ونظراً إلى أن الدول النامية عموماً ليست لديها ميزات نسبية في مجالات التكنولوجيا المتطورة، فإن الدول المتقدمة ستكون في موقع أقوى لغرض شروطها على تصدير التكنولوجيا إلى الدول النامية. ومع ذلك فإن لتفاهة حماية حقوق الملكية الفكرية تضمنت تصوراً تخفف على الشركات المنتجة للتكنولوجيا المتقدمة بالمبالغة في قيمة العوائد أو الرسوم التي تطلبها مقابل





المصدر :

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## الجات وإدارة الاقتصاد الوطنى

أصبحت جمعية رجال الأعمال المصريين تقريرها السنوى عن عام ١٩٩٤، وقد أحسنت صنعاً بقياسها بتوزيع التقرير على سفاراتها في الخارج، فإن التعريف بنشاط الجمعية وموقعها تجاه القضايا الهامة، وبأعضائها يصبح المجال للوقوف على الروابط بين بؤلر الأعمال في مصر وتطوراتها في الخارج، وخاصة بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، وما يترتب على هذا الانضمام من تبعات ومخاطر، به من محاذير أو ينجم من الرصد.

لقد كان قطاع الأعمال الخاص، وما زال في مجمله اتقوعا متشابهة الحللى ومما قد يدره عليه من عائد وفير، ومطلبا إلى مآنولره صملاته القديمة والحديثة من تسهيلات تمكنه من التغلب على التعقيدات

البيروقراطية التي تكثر من طريقه، وعلى الرغم من رعاية كبار مسؤوليها لقطاع الأعمال واضطحاب بعض عناصره خلال الزيارات الرسمية الخارجية وخاصة للدول المتقدمة، إلا أن للاطلاع على هذا القطاع لم يأت به أحد من المسؤولين في فتح الأسواق أمام الصادرات المصرية، أو تفتح الاستثمارات وبما كان للقطاع الخاص عثره في هذا، هو يتحرك في بيئة سياسية واقتصادية تحكمها أطر فكرية متوارثة، تتحمل جانباً من مسؤولية تفتى الآراء في بعض قطاعات (الاقتصاد الهامة).

### ناجى الخطيرفى

سفير مصر فى نايلاند

فمنذ انتهاء سياسة الانفتاح الاقتصادى في بداية السبعينات مآزال معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى لإنجاز ٢١ سنويا بينما بلغ متوسط معدل نمو بعض دول أمريكا اللاتينية وآسيا بعد انضمامهم لـ ٨٠ سنويا ومما مآناظنا في تعداد السكان والأسطة والموارد الاقتصادية كما أن صادراتها لانتاج الأربعة مليارات دولار سنويا بينما بلغت ٨٨ ملياراً في ألمانيا و ٤٣ ملياراً في نايلاند و ٤٠ ملياراً في كولومبيا .. بل أن بعض هذه الدول تعمل على الحد من تصاعد معدل نموها الاقتصادي حتى لا تتجاوز معدلات التضخم والبطالة الحد المسموح به لاجتماعى وسياسى ومن الجدير بالذكر أن هذه الدول كانت تكتفى إيديولوجيات مختلفة قبل انطلاقتها إلا أنها عندما عثت العزم على خوض معركة التنمية وقيلت مواجهة مخاطرها، تخلصت من قيود إيديولوجيات والقواب المتوارثة، وكانت القاعة المشتركة بين قياداتها أن تفتح الاستثمارات وتوفر فرص العمل وزيادة متوسط دخل الفرد كآبل بامتصاص الآثر الجانبية وتجميع مخاطر تحرير الاقتصاد وإطلاق القدرات الخلاقة للمعاملة الخارجية وتهيئة البيئة المناسبة للمنافسة العادلة في السوق المحلية والدولية، بل أن بعض هذه الدول كماليزيا قد استحدثت بتحرير الاقتصاد لمواجهة النزعات القومية والدينية المتطرفة التي كانت تهدد استقرارها وانحصرت دور الدولة في مرحلة الانتقال إلى رسم السياسات المالية، والمساعدة في فتح الأسواق أمام الصادرات الوطنية وتووير البنية الأساسية اللازمة لرفع مستوى أداء الاقتصاد الوطنى، وإذا لم كانت هذه الدول -مما نأما عندما يفت سامة الجات- بل لقد جاءت هذه الاتجاهية بأصل عريضة في التحجيل برفع معدلات التنمية وفتح المزيد من الأسواق أمام صادراتها ولم تلقها تلك الاتجاهية كعزلة وإنما أعانها سوى الدعاء بالظف في القضاء وليس بعد.

إن مصر مقلية على مرحلة تورتبية بالغة الأهمية، وإذا أطمع أن هذا التغيير قد فقد الكثير من مصداقيته منذ أن كانت للراحل النازيقية في حياة وطننا ومآنا معارك سياسية وسألى الإعلام أو في أروقة الأمم المتحدة، أو عندما كانت تصعد لقرارات داخلية تم التراجع عن الكثير منها أو جعلها لا أن تارتد هذه المرحلة تخرج إلى أنها معركة أن تكون أو لا تكون لفتح أمام البلد. عالم الجات عالم تنمية القدرات التنافسية وإماتة أدوات التعامل وفقاً لقواعد السوق وتعلم عالم العلاقات الاقتصادية الإقليمية والدولية، لمن لايتها لتطوالت هذا العالم سيمط الفجوة في مستوديات الدخول وعافى لآله من تهيئة لسلام الاجتماعى والاستقرار السياسى ولن يكون هناك مجال للاعتماد بخصوصية الأوضاع السياسية والاجتماعية لتجنب احترام القواعد العامة التي ارتضها المجتمع الدولي أساساً للتعامل الاقتصادي.

إن المرحلة القادمة تتطلب أن تولي الحكومة اهتماماً جاداً ومن منظور النخيل السليم للثروة القامى للقطاع الخاص إلى ملءه بتقرير جمعية رجال الأعمال المشار إليه، وخاصة ما يتعلق به عملية الخصخصة ومعوقات تنمية الصادرات وتهيئة البيئة المواتية لأحب الاستثمارات كما أن المرحلة المقبلة تتطلب من رجال الأعمال فراق أن التطلعات المحددة والارتكان إلى الواقع التي أن احتسبها في ظروف وصامة الدولة أن نجعل لفتكسبر شحذ القدرات والتعامل للمنافسات الضارية في تشدية الدخول إلى المستقبل وأن نشارك في صنعه.

إن الحوار البناء والحرر بين الحكومة والقطاع الخاص قد أصبح ضرورة تعالها مرحلة التحول التي نمر بها فسرطة أن ندرك أن الحوار لا ينفك والقوصام ويحضرنى في هذا المجال مآكره رئيس مجلس الاستثمار في نايلاند حيث أعل





المصدر : الأعمال

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والذي يضم الحكومة ورجال الأعمال من أن الحكومة لتفرض وصايتها على رجال الأعمال فهم الآن على تحديد مصالحهم إلا أن الدولة تملك من الأدوات ما يحفزها على مراعاة التوازنات التي تؤدي إلى رفع معدلات التنمية وإلى التوزيع الجغرافي العادل للاستثمارات بين مختلف مناطق الدولة.

ولعل مجلسا كهذا يكون المحفل المناسب لتتالى اهتمامات الحكومة وهمومها ، مع تطلعات القطاع الخاص نحو تحرير السوق وكفالة حله في اتخاذ القرارات التي تحظى لتسايطاته الإزدهار وتلبية تطلعات السياسة وأهواها





## في دراسة إقتصادية حول:

## مكاسب وخسائر الاقتصاد العربي في ظل «الجات»

## جدة - حسام زايد:

الصناعية العربية التي سينالها قسط وفير من الآثار الإيجابية المباشرة لاتفاقية «الجات» حيث يبلغ معدل التصدير إلى الانتاج المحلي من هذه الصناعة في دول الخليج ٨٠٪ بينما لا يزيد في دول أوروبا للقطاع ٢٥٪.

والتخوف الأساسي يظل في محالة تدوير حجم الدعم المحلي الذي يمكن أن يكون في هذه الصناعات حيث يتوجب تخفيض وتقليص هذا الدعم والدعم نهائيا مما يجعل المنتجات ستواجه عقبة كداه في التكيف القانوني والاقتصادي حتى لا تواجه باتهام الدعم بقصد الأضرار بالمنافسين.

وأشارت الدراسة إلى أن زيادة التبادل التجاري البيني العربي في المجال الصناعي سيكون مسجلا خصبا للتنمية الصناعية في إطار القدرات المستعملة للتجارة العالمية نظرا لانخفاض تكاليف النقل والتأمين في ظل تصدير لجارة الخدمات والتصدير بين الأسواق المتجاورة المستهلك من ناحية أخرى مما يجعلها تستفيد من مزايا تصدير لجارة الخدمات بإعطائه أكبر من تلك التي تجدها هذه النشوء في الأسواق الأخرى الأكثر بعدا.

الدول الأعضاء وتتميز في ذلك مع إعانات تصدير أو تمييز سعري بين المنتج المحلي والأجنبي وأبحاث الدراسة أنه بتقييم الموقف العربي الراهن من كافة صورته نجده ويميز عن تفاقم واضح في المصالح الضرورية وأيضا في المصالح الجماعية المشتركة، وذلك بسبب مجموعة كبيرة من «المكاسب» التي تنفرد عليها مجموعة أكبر من «الخسائر» وهي:

● إلغاء دعم المنتجات الزراعية والواردات الصناعية للسلع الزراعية فبعد أن قائمة للدول المستوردة للسلع الغذائية هي معظم الدول العربية باستثناء أربع ويبلغ صافي استيرادها من السلع الزراعية خلال النصف الأول من التسعينات ١٥ مليار دولار، وهذه ستتحمل أعباء إضافية تمثل مقدار الدعم الذي كانت تحصل عليه في أسعار وارداتها من الدول المصدرة وسينعكس بالضرورة برفع أسعار المواد الغذائية مما يؤثر على العوامل الداخلية

● صروف المصارف الصناعية والغاء الدعم حيث تعتبر المصارف البتروليكية هي أهم وأبرز للتمتجات

تذكرت دراسة للخراف التجارية السعودية أن التغيرات الأولية تشير إلى أن خسائر البلدان العربية من جراء رفع الدعم العربي للسلع الغذائية تبلغ حوالي ٨٠٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠٠٠ وأبحاث الدراسة أن للتغيرات عن الأضرار المترتبة على رفع الدعم عن المصارف الزراعية يمثل في مساعدات غذائية أو تسويقية قصيرة الأجل وهذه التبعات قد لا تكون مجدية فبرحة كبيرة نظرا لأنها تخضع لاعتبارات إجرائية معقدة فضلا عن الاعتبارات السياسية التي تكثف عادة تقديم هذه المساعدات

أشارت الدراسة إلى أن واقع الأمر في الاتفاقية المالية أنها تؤكد أن أساس المنافسة هو الكفاءة الاقتصادية وليس الدعم أو الحماية، ومع ذلك تميز الاتفاقية استخدام الدعم الشروط وفي حالات استثنائية معينة مع وجوب قرص الرسوم التعويضية، وتتمتع إجراءات الدعم لأغراض الحماية اللازمة للصناعات الوطنية حول حق الدولة في اتخاذ إجراءات حماية معينة ليس من بينها دعم أو منح إعانات تصديرية، حيث تؤكد الوثيقة النهائية لجولة أبو داب ضرورة تجنب الأضرار بمصالح





اتفاقيات: رسالة خطر الى العالم العربي (١ من ١٧)

# غات تيار عالمي لن تستطيع الدول العربية مقاومتها وكثرة وارداتها الغذائية تفرض تأثرها سلباً بالاتفاقية

عمر عبد الله كامل \*

التي حصلت عليها الدول العربية في حوض البحر المتوسط مع دول الاتحاد الأوروبية مهددة بالزوال في إطار الترتيبات التجارية العالمية الجديدة بسبب زيادة حصة المنافسة التي ستمثلها من المستحقين ذو المزايا المبررة (الاهل) (خصوصاً دول جنوب شرق آسيا) ومن ناحية أخرى فإن احتمالات الانخراط في اتفاقات سلام بين الدول العربية وإسرائيل من شأنها أن تزيد أي غلات تحول دون انضمام الدول العربية لاتفاقية، مماثلة يمثل انعكاساً للديار علم لن تستطيع الدول العربية عزل نفسها عنه.

ونظراً لأن الدول العربية من أكثر الدول استيراداً للغذاء فإن اتفاقية هذه الدول سوف تكتسب خطياً من هذه الاتفاقية، أما الدول الخليجية فالبرغم من استثناءها من هذه الاتفاقية فإن توقف أو نقص سياسة الإغراض والدعم للتصدير التي تلجأها كثير من الدول سوف يعكس على المنتجات الخليجية المستوردة. ولن تقصير الدول الخليجية من مواجهة دول حوض البحر المتوسط التي تواجهها دول حوض المتوسط إذا اضططعت المفاوضات التجارية بين الطرفين بموضوع حماية البترول وتأمينات وفرض القواعد عليها من هنا يتضح أن المشكلة التي يتناولها البحث هي تتبع الآثار الإيجابية والسلبية لاتفاقية، بغات بالنسبة للدول العربية واستشراف السبل والأساليب التي يمكن من الدول من التعامل مع هذه الآثار من منطلقات تفرغها طبيعة التطورات

ومستوى النقد الدولي، إلى جانب القامة نظام تعديدي جديد لتسوية المزايا الدولية في مجال التجارة الدولي من خلال إنشاء لجان تحكيم لغرض هذه المزايا خلال شهور قليلة.

بعد أن كانت هذه المزايا تستغرق عدة سنوات. كما تغطي هذه الاتفاقية اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع انحراف السوق بمنتجات تلك أسواقها عن المصدر الحقيقي في بلد المنشأ وذلك حماية للمنتجات الوطنية. إلى جانب ذلك فهذه الاتفاقية استخدمت لأول مرة بعض البنود الجديدة مثل حقوق المؤلف وبراءات الاختراع ومكافحة التزوير وهي البنود التي عرفت حقوق الملكية الفكرية والأهمية. كما أصبحت اتفاقية، بغات أول اتفاقية للتجارة الدولية يتم توقيعها خلال الخمس عشر عاماً الماضية لكي تلحق حجم معاملات تجارية بلغت قيمتها ١٦٨,٣ بليون دولار في عام ١٩٩٣.

وتعددت الآراء حول الآثار الإيجابية والسلبية لاتفاقية، فإذ يرى البعض أن استخدام أكبر من هذه الاتفاقية هو الدول الصناعية، بينما يرى البعض الآخر أن المستفيد الأول هو الدول النامية وخاصة حيدة التصنيع في آسيا، وهناك فريق ثالث يرى أن الدولة النامية وخاصة المستوردة للغذاء هم الأكثر تضرراً من وراء هذه الاتفاقية.

أما بالنسبة للدول العربية فمن المتوالع أن تجد نفسها مدفوعة بفعاً إلى اتخاذ قرارات بالانضمام إلى مؤسسات معاول للبحث من مكاسب تجارية أو لانقضاء الأسباب التي كانت تحول دون عضويتها. (مات، مثل زوال المنافسة الاقتصادية لإسرائيل)، فمن نتيجة نجد أن المكاسب التجارية

بعد حوالي لعاشي سنوات من المفاوضات الشاقة التي عرفت بدولة اورعواي، وقع مندوبو ١٢٤ دولة من دول العالم (منها ٩ دول عربية) في مراكش بالمملكة المغربية الجولة الأخيرة من المفاوضات في نيسان (أبريل) ١٩٩٤. وذلك بعد أن توصل زعماء الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان إلى تسوية الخلافات القائمة بينهم بشأن الاتفاقية العامة للتجارة الأمريكية والتجارة المعروفة باسم «غات» وخاصة فيما يعرف بسياسة الإغراق وخفض الحواجز التجارية بالنسبة للاستيراد. يشهد العالم بعد ذلك عهداً جديداً من الأسواق للتجارة والقواعد متغيرة الأطراف والخطوط العريضة الأولى لتسوية المزايا الدولية. ويعتبر أن الاقتصاد العالمي والتجارة التجارية بين الدول تفرقة لتسجل واقعاً من مجرد عدة اتفاقيات ثنائية ذات مدى قصير، ولم يتجاوز عدد الدول الأعضاء في الاتفاقية وأت تأسيسها في عام ١٩٩٧ ٣٣ دولة.

وجاءت مسؤولية الاتفاقية من واقع كونها تخدم مبررات وتشكيل إطار التجارة الدولية خلال العقود القليلة. وتوقيع هذه الاتفاقية له أكثر من وتوقيع لهذه الاتفاقية من واقع مسئول لهُو. بعد عيش صراع متنامية للتجارة العالمية ابتداء من كيون الأول (يناير) ١٩٩٥ عندما تحولت هذه الاتفاقية من مجرد اتفاقية مؤقتة للتجارة الدولية إلى هيئة دولية حقيقية وتصبح هذه المنظمة الدائمة المختصة من تعاملات العلاقات الاقتصادية التي تشمل البنك الدولي





الجديدة التي طرأت مؤخراً على النساحة الاقتصادية الدولية.

الهدف من اتفاقية «غات».

ويكمن الهدف الاساسي من اتفاقية «غات» في تمكين الدولة العضو من النفاذ الى الاسواق لسائر الدول اعضاء الاتفاقية بما يحقق التوازن بين الحماية للمنتجين من الانتاج المحلي وبين تدفقه واستقرار التجارة الدولية، وتحقيق هذا الهدف فإن هناك نوعين من الاتفاقيات التي تقع على صانعي الدول اعضاء النوع الاول يتمثل الالتزام عامة تطبيق كل جمبع الدول الانضمامية لبعضها البعض في الاستثناءات المعنوية لبعض الدول (التامية) ومن امثلة هذه الاتفاقيات عدم اللجوء الى ايود كمية ايا في ضوء ما اقرته الاتفاقية «غات» معاملة الدولة الاولى بالرعاية وفق مبدأ التفاضلية، مبدأ المعاملة الوطنية، التمتع والتمتع، يتمثل التزامات محددة، ولقد صدق ذلك قيام كل دولة بوضع حدود مقبولة من باقي الاطراف فيما يتعلق بتشريعاتها الجمركية بحيث لا يتم تغيير هذه الحدود إلا بعد الرجوع الى الاطراف الاخرى.

أهم النقاط التي تضمنتها «غات» تضمنت الاتفاقية، التي جرت في ٥٠٠ صفحة بخلاف الملاحق عدة مواد من أهمها:

١ - تخويل الاتفاقية العالمية للتجارة والتميرية الجمركية (غات) الى منظمة عالمية للتجارة الدولية (World Trade Organization - WTO) (tim) لتتولى تحرير التجارة العالمية والاشراف عليها بما يضمن مبادئ المنتجات بين الدول بحرية وإعاطية كبيرة، والعمل على ايجاد نسوية لاية منازعات دولية في مجال التجارة من خلال انشاء جهاز تمثيل لقرار هذه المنازعات لتسفيق عدة سنوات فيما مضى، كما سيكون للمنظمة الجديدة الصلاحيات والسلطة النهائية لتسديد ما إذا كانت أي جهة حكومية اجأت الى وضع عقوبات غير عادلة على الترتبات التجارية التي تنتهك قوانين التجارة الدولية المختلفة بجمموعة السلع والخدمات التي تعطينها قواعد «غات».

٢ - افساح بنود جديدة في الاتفاقية لم تكن موجودة من قبل مثل حقوق المالك وبراءة الاختراع وبمكافئة التزوير، وهي التي تعرف بحماية الحقوق الفكرية والأدبية والتي تم التخلص من الاتفاق مازر شملت، لأول مرة ستكون هناك مقاييس مقبولة لبراءات الاختراع وحقوق الطبع، والعلامات التجارية وغيرها من الحقوق الأدبية الأخرى إذ

تم تحديد وسائل حمايتها على المستوى المحلي، والهدف من ذلك هو الإسهام في تشجيع الابتكار التكنولوجي ونقل ونشر التكنولوجيا ليحقيق فوائد مشتركة للمنتجين والمستخدمين لها بالتشك الذي يحقق التوازن بين الحقوق والالتزامات، وأكدت اتفاقية «غات» على الالتزام بحكام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المختلفة بحقوق الملكية الفكرية

بماؤها المتحددة، ولا شك أن ذلك سينعكس في تشجيع الاستثمارات الأجنبية خاصة في الدول النامية من خلال نقل التكنولوجيا، وإن كانت بعض الدول النامية التي تعاني من ضعف أنظمة حماية براءات الاختراع لديها تخشى أن يؤدي تطبيق إجراءات الحماية هذه إلى زيادة أسعار بعض السلع مثل الأدوية والنفط.

٣ - تخفيف القيود المفروضة على الاستثمارات بين الدول تمهيداً لتحرير الاستثمارات على المستوى العالمي والتخلص من إجراءات التمييز بين الاستثمار الوطني والاستثمار الأجنبي.

٤ - ازالة الحواجز التي تفرضها السوق، اهتمت بالاتفاقية بوضع اجراءات وصعوبات محددة واضحة بشأنها منع حدوث الحواجز السوق المحلي بمنهجيات بل قد المنشأ، إذ السعر الحقيقي في تلك الفترة اتخذت اتفاقية الدول حرية اتخاذ اجراءات فتح عمليات الاتراف ضد المصدرين الذين يشتبه لهم بوقومو بالسوق بسلع متشعبة السعر، يشكك غير عادل، وخولت لكل دولة أن تطالب بالتسليم مع قبول المصدر المعلنية بهفص تطبيق اجراءات الوفاية التي تنتهي بفرض قيود كمية على صادرات تلك الدول من المنتجات التي احدثت الاضرار او التي هددت بحدوثها وإن كانت الدول النامية خاصة حيلة التصنيع في شرق آسيا تخشى من أن يؤدي هذا الوضع إلى استغلال الدول للصناعة الكبرى لاسلام منع الاتراف للحد من غزو المائمين الذين ينتجون سلعاً مختلفة متنافسة.

كما تمت الاتفاقية على إلغاء الرسوم الجمركية وازالة الحواجز التجارية لكية والإعارة خلال خمس سنوات، الأمر الذي من شأنه زيادة حركة التجارة العالمية وتحقيق دخل صافي بـ ١٢٠٠ مليار دولار سنوياً، وفقاً لتقديرات البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - ميا بين ١٢١ و ٢٢٤ دولار سنوياً (باسم عام ١٩٩٢) وبما يصل واحد في المئة من إجمالي الناتج المحلي العالمي في العام المذكور، وأشارت هذه التقديرات إلى

أن ٩٠ في المئة من هذه المكاسب ستذهب من الاستثمارات في مجال تجارة المنتجات الزراعية، وبالنسبة الى تخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية، الجدير بالذكر أن ذلك مكاسب دول منطقة النحاور الاقتصادية والتنمية سيأتي من تحرير تجارة السلع، أما التساقي فيتحقق من تحرير تجارة الخدمات - خصوصاً صناعة السياحة والملاحة - وتربطاً لقواعد الكت وذلك في ضوء إلغاء اتفاقية MFA، (Multifiber Agreement) التي غطت عشر سنوات وهي الاتفاقية المنظمة للتجارة العالمية في صناعة النسيج والملاحة منذ عام ١٩٧١ التي كانت تهدف إلى تقييد نسب وراتر محددة، وسوف يتم هذا الإلغاء في ثلاث مراحل تبدأ الأولى في عام ١٩٩٥ وتشتمل خصوصاً ١٦ في المئة من

لجسالي صناعة النسيج والملاحة لاتفاقية الكت والبرحة العالمية في عام ١٩٨٨، ولشتمل خصوصاً ١٥ في المئة من لجسالي هذه الأصناف افراد الكت، أما البرحة الثالثة فتبدأ عام ٢٠٠٢ وتضمن نسبة أخرى اقربها ٢٧ في المئة، ولا شك أن تخفيض صناعة النسيج والملاحة لن يكون ذات فائدة بما تحتويه من تقنيات حواجز الاستثمار، سوف ينعكس في زيادة صادرات الدول النامية من هذه الصناعة، كما سيترتب على ذلك تخفيض اسعارها للمستهلكين في جميع أنحاء العالم، حيث قدرت هذه الصناعة بنحو ٢٨٨ بليون دولار في عام ١٩٩٢.

٦ - الالتزام بتحرير التجارة في مجال المنتجات الزراعية لدى دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وتحويل جميع حواجز الاستثمار، لكية والإعارة إلى تعريفات جمركية حيث ستخفف الدول الصناعية تعرفاتها الجمركية خلال ست سنوات بمتوسط اقرب ٣٦ في المئة في مستوياتها التي كانت سائدة خلال الفترة ١٩٨٨/٨١ وتخصيص الدعم الموجه للتصدير بنفس النسبة من جهة القيمة، بينما يبلغ التخفيض من القيمة المضافة ما يساوي ٢١ في المئة، وبالنسبة للدائن المحلي من المخرر تخفيض الدعم الموجه له بنسبة ٢٠ في المئة.

أما بالنسبة للدول النامية فإن تخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية وتخفيض الدعم الموجه سواء للتصدير المحلي أو التصدير سوف يكون بصفة عامة في حدود ١٢ في المئة المقررة للدول الصناعية في غضون عشر سنوات، والجدير بالذكر هنا أن الدول الأقل





المصدر : الحياة اللبنانية

للتشرو والخدمات الصحفية والاعلومات التاريخ : ١١ مايو ١٩٩٥

السابقة. إن الحدث الفقرة ٦ من المادة السادسة في الإنفاقية ضرورة توجيه عناية خاصة للدول الأقل نمواً وصغار المصدرين والدول المستجدة للصوف والمصنعة للمنتجات الصوفية. وكذلك الدول التي تستورد بفرض إعادة للتصدير.

٧- لشعاع الخدمات المالية والمصرفية والحاسبية والأنشطة الثنائية والمساهمة التي تشكل ٢٠ في المئة من حجم التجارة العالمية. لاتفاقية الغان بحيث يؤدي ذلك إلى تشجيع وتنشيط تجارة الخدمات. كما دعت المنظمة إلى مزيد من المفاوضات التي من شأنها تحقيق المزيد من التحرر التجاري.

٨- سيتم لقطعة جوانب الخدمات العامة وشتريرات الحكومة سواء المحلية أو الإقليمية والمناطق العامة في اتفاقية متفصلة. كما سيتم التفاوض في مجال الاتصالات بحلول العام المقبل وسوف يترتب على ذلك زيادة كبيرة الحقوق الحكومية للصروفية في مناصبات دولية مفتوحة من ٢٢ مليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى أكثر من ألف مليون دولار.

في الحلقة الآتية مكتب الراتبات للنمعة والاتحاد الأوروبي

ه كلتي الاقتصادي سعودي





اتفاقيات : رسالة خطر الى العالم العربي (٢ من ٧)

# مكاسب الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي من تطبيق غات ٩٩ الى ١٦٥ بليون دولار

عمر عبدالله كامل \*

■ انتهت اتفاقية الجات (غات) بمسؤول مجموعة من الاتفاقيات التي يمكن تقسيمها الى ثلاثة اقسام :  
١ - اتفاق الى الاسواق  
ويصلد به جدول الاتزامات المحددة لكل دولة توضح فيها نتيجة المفاوضات الثنائية بين الاطراف المتعاقدة بالاتفاقية الخاصة مازالة او تخفيض القيود الجمركية وايضا غير الجمركية.

ب - مجموعة الاتفاقيات المؤسسة : وتشتمل اتفاقيات الدعم والوقاية ومعالجة الاعراق وترتفع انشائية الدعم على تحرير وتقوية نظام فرض رسوم تصديرية على السلع المدعومة مع كبحية الجات الضرر للصناعة الوطنية من جراء انتهاء سياسة دعم الصادرات. ويهدف اتفاق مكافحة الاعراق الى توضيح وتفسير الاحكام المرتبطة بطريقة تحديد المنتج الذي يؤدي الى الاعراق السوق ومعايير تحديد الضرر الذي يسببه المنتج كالمستورد للصناعة المحلية واجراءات مكافحة الاعراق وكيفية تنفيذها. اما بالنسبة لنواقية فربح للدول اتخاذ اجراءات حكومية لحماية صناعة محلية فيها عند زيادة الواردات من سلعة معينة مما يسبب ضررا بالغا لهدم الصناعة ويتم ذلك عن طريق فرض حصة على السلعة المستوردة او كبح رسوم اضافية عليها. ويجب ان تذكر صناعة الدول المستوردة والآخرى المتضررة من جراء اتفاقية الجات سحتاول فططين مهمتين الاولى تدفق بموضوع اتفاق الى الاسواق والثانية تدفق بموضوع

الدعم للمد للسلع الزراعية سواء في مرحلة الانتاج او مرحلة التصدير في كل من الدول الصناعية والنامية. وتأخذ الدول المتقدمة عند تنفيذ التزاماتها في مجال النقل الى الاسواق في اعتبارها الظروف والاحتياجات الخاصة بالدول النامية من خلال تحسين فرص وشروط تنفيذ السلع التي تهم الدول النامية من الناحية التصديرية الى اسواق الدول المتقدمة بما في ذلك السلع الاستراتيجية.

كما ان الدول المتقدمة تلتزم بتوفير حد أدنى من فرص النقل الى اسواقها من السلع التي لا تستورد منها كميات كبيرة وتمثل هذه الفرص ٣ في المائة من متوسط حجم الاستهلاك المحلي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٨ في السنة الاولى لتنفيذ الاتفاق (عام ١٩٩٥) وترتفع هذه النسبة الى ٥ في المائة في نهاية فترة الاتفاق (عام ٢٠٠٠).

واذا كان الالتزام يسري ايضا على الدول النامية فانه عند تنفيذه على الدول المتقدمة يمثل فرصا اضافية امام صادرات الدول النامية الى الدول الاخرى.

كما ان الدول النامية عند تنفيذ التزاماتها بتحويل القيود غير الجمركية الى رسوم جمركية يحق لها تطبيق اجراءات وافية خاصة على وارداتها من السلع التي كانت محلا لهذه القيود اذا زادت الواردات عن حد معين (٢٥ في المائة زيادة في الحد الاعلى من متوسط واردات ثلاث سنوات متتالية). وتشمل هذه الاجراءات في فرض رسوم اضافية لا تزيد عن ثلث قيمة الرسوم الجمركية المطبقة.

اسا بالنسبة للدول الاقل نمواً فانها لا تتحمل اي التزامات واردة في اتفاق الزراعة. وفي الوقت نفسه فانها تتمتع بكافة الحقوق والمزايا التي تمنح عليها الاتفاق والالتزامات التي تتحملها الدول الاخرى سواء المتقدمة او النامية.

وفي ما يتعلق بموضوع الدعم ومدى تناوله في اتفاقية الجات بشأن الى ان الدول المتقدمة تلتزم بتخفيض قيمة الدعم الكلي الممنوح للمنتجين الزراعيين بنسبة ٢٠ في المائة من متوسط مستواه الذي كان سائدا في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٨. وذلك على الساط متساوية على مدى ٦ سنوات اعتباراً من عام ١٩٩٥ اي بمعدل ٣ ٣ في المائة تقريبا سنوياً خلال هذه الفترة.

ومع ذلك يسمح الاتفاق باعفاء شتال الدعم الثنائي من التزامات التخفيض وهي :

- الدعم الذي لا يتجاوز ٢٥ في المائة من اجمالي قيمة السلعة.
- الدعم الانتاجي الفئدي بشرط ان يكون مصدرة بريانجا حكوسياً بتحويل عام ولا يتضمن تحويلات من المستهلكين ولا يكون في شكل دعم اسعار للمنتجين الزراعيين.
- برنامج الخدمات الحكومية
- ملل
- الإعانات الخاصة بانتاج المحاصيل الزراعية.
- مقايضة الامت والصناعات ورافية على الحد الزراعي
- التهرب والاستثمارات وتقييم المعلومات وتنتاج الإعانات للمنتجين والمستهلكين.
- حسمات للتسويق والترويج.
- معلومات السوق.
- التنمية الصناعية (المكهرباء)





الطرق ووسائل النقل - المواني - المياه - السدود - مشروعات الصرف الصحي (١) المساعدات الحكومية بفرض بيع المخزون من المواد الغذائية في إطار برامج الأمن الغذائي. (٢) مساعدات الحكومية المحلية لقطاعات من السكان بأسعار مدعومة. (٣) الدعم النقدي المباشر للمنتجين الزراعيين بشروط ربط هذه الدعم بنوع أو حجم الإنتاج أو الأسعار المحلية أو الدولية أو عوامل الإنتاج أو بالاحتياج ذاته.

(٤) المساعدات المالية للحكومة في برامج تأمين دخول المزارعين (مسائر دخول المزارعين بشرط أن تقل ٧٠ في المئة من خسائر الدخل ولا تكون هذه المساعدات مرتبطة بنوع أو حجم الإنتاج أو الماشية أو الأسعار المحلية أو العالمية). (٥) المدفوعات لتخفيف الكوارث الطبيعية سواء مدفوعات مباشرة أو عن طريق مساهمة الحكومة مالياً في برامج تأمين للحاصل. (٦) مساعدات الإصلاح الهيكلي لقطاع الزراعة التي تتم من خلال: (١) برامج تقاسم المخاطر أو تحويلها من الإنتاج الزراعي. (٢) برامج زرع الأراضي الزراعية لمدة ٣ سنوات على الأقل. (٣) مساعدات الاستثمار (مثل تخصيص الأراضي الزراعية). (٤) المدفوعات التي يتم بموجب برامج المساعدات للمناطق الفقيرة أو التي تعاني من صعوبات ناجمة عن ظروف غير مؤقته. (٥) وتلزم الدول النامية ومن بينها

الدول العربية الأعضاء بتخفيض الدعم النقدي المباشر للإنتاج الزراعي بنسبة ١٣.٣ في المئة على الصافي سنوياً على مدى عشر سنوات اعتباراً من عام ١٩٩٥ أي بواقع ١.٣ في المئة سنوياً تقريباً وإلى جانب أشكال الدعم الداخلي التي يتخضعها الاتفاق للدول المتقدمة يسمح الاتفاق للدول النامية ومنها العربية باستخراج:

(١) دعم مخفلات الإنتاج (النقدي أو العيني) للمنتجين الفقراء أو ذوي الدخل المنخفضة ويتضمن الاتفاق إعفاء هذه الدول من تخفيض دعم الإنتاج النقدي المباشر إذا كان لا يتجاوز ١٠ في المئة من القيمة الإجمالية للإنتاج.

(٢) وبالنسبة لدعم التصدير تلزم الدول المتقدمة بتخفيض الدعم النقدي المباشر لتصدير السلع الزراعية على النحو التالي:

(أ) تخفيض قيمة الدعم بنسبة ٣٦ في المئة من متوسط قيمة الدعم لفترة ٨٩ - ١٩٩٠ أو متوسط ٩١ - ١٩٩٢ (أيهما أكبر) على مدى ٦ سنوات اعتباراً من عام ١٩٩٥ بالقساط متساوية، أي بمعدل ٣.٥ سنوياً.

(ب) تخفيض كمية الصادرات المدعومة بنسبة ٢١ في المئة من متوسط كمية الصادرات المدعومة لفترة ٨٩ - ١٩٩٠ أو متوسط الفترة ٩١ - ١٩٩٢ (أيهما أكبر) على مدى ٦ سنوات اعتباراً من عام ١٩٩٥ بالقساط متساوية، أي بمعدل ٣.٥ في المئة سنوياً.

(ج) ويشمل دعم التصدير الذي يخضع للتخفيض الأشكال التالية: (١) الدعم المباشر (بما في ذلك

الدعم المباشر) الذي تلعبه الحكومة أو هيئاتها التي شركة أو صناعة أو منتج سلع زراعية أو اتحاد مزارعين أو مجلس تسويق ويكون الدعم مرتبطاً بالآراء التصديرية.

(٢) بيع الحكومة المخزون غير التجاري من السلع الزراعية للتصدير بأسعار أقل من أسعار البيع في السوق المحلية.

(٣) دعم التصدير الذي يتم تمويله من رسوم أو ضريبة تفرضها الحكومة.

(٤) دعم التصدير الذي يمنح لتخفيض تكاليف تصويق صادرات السلع الزراعية وتكاليف الشحن الدولي.

(٥) الرسوم المنخفضة على النقل الداخلي لشحنات التصدير.

(٦) دعم الأسعار الزراعية التي يرتبط بإعفاها في سلع للتصدير.

(٧) بالنسبة للدول النامية (ومن بينها الدول العربية الأعضاء)

تلزم هذه الدول بتخفيض قيمة دعم التصدير بنسبة ٢٤ في المئة من متوسط قيمة الدعم لفترة ٨٩ - ١٩٩٠ أو متوسط الفترة ٩١ - ١٩٩٢ (أيهما أكبر) على القساط متساوية على مدى ١٠ سنوات اعتباراً من عام ١٩٩٥ بواقع ٢.٤ في المئة سنوياً.

كما تلزم بتخفيض كمية الصادرات المدعومة بنسبة ١٤ في المئة من متوسط كميات الصادرات المدعومة لفترة ٨٩ - ١٩٩٠ أو متوسط الفترة ٩١ - ١٩٩٢ (أيهما أكبر) على القساط متساوية على مدى ١٠ سنوات اعتباراً من عام ١٩٩٥ بواقع ١.٤ في المئة سنوياً.

ويسمح الاتفاق لهذه الدول بمنح دعم التصدير في الشبكات الاتية:

(١) الدعم الممنوح لتخفيض تكاليف تصويق الصادرات الزراعية وتكاليف الشحن الدولي.

(٢) الرسوم المنخفضة على النقل الداخلي لشحنات التصدير.

والآن بعد أن تناولنا موضوع الدعم في المجال الزراعي وفقاً لاتفاقية ليات، سنتعرض بالتحديد للدول المستفيدة والمتضررة من هذه الاتفاقية.





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩٩٥ ١٢

المصدر:

الحياة اللبنانية

وتنقلون بداية ان اكتساب الاقتصاديين اختلفوا حول اكتساب والإصرار التي سيطر عليها الدول من جراء هذه الاتفاقية فمنهم من يقول بأن الدول النامية - خاصة المصدرة للمواد الأولية والدول حديثة التصنيع في آسيا - هي المستفيد الأكبر من هذه الاتفاقية بما تتضمنه من تحرير للتجارة العالمية وفتح الأسواق أمام المنتجات الزراعية والصناعية والخدمات المصرفية والاتصالات وحرية انتقال العمالة، ومنهم من يقول بأن الدول النامية وخاصة المستوردة للمواد الغذائية والدول الأقل تنمياً من هذه الاتفاقية يبيئها يرى سريق ثلاث ان الدول

الصناعية هي المستفيد الأول من هذه الاتفاقية وأن كان من رايها ان جميع الدول يمكن ان تستفيد من هذه الاتفاقية بصيغة عامة ولكن ببرجات متفاوتة وفقاً لجهودها في مجال تحرير تجارتها

### المستفيدون

يأتي في قمة الدول المستفيدة من هذه الاتفاقية الاتحاد الأوروبي، إذ سيحقق وفورات تتراوح وفقاً للتقديرات البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بين ٦١ - ٩٨ بليون دولار سنوياً اعتباراً من عام ٢٠٠٠ منها ٣٠ بليون دولار نتيجة خفض الدعم على المنتجات الزراعية، كما ستتحقق الاستفادة للدول الأوروبية في نال تحرير تجارة الخدمات حرية أسواق الدول النامية من خلال دلائل متعددة للخدمات السياحية والفندقية والدعاية والحامشية والتكنولوجيا في مجال المعلومات، فضلاً عن الملكية الغريبة.

الصين وهي تلي المجموعة الأوروبية من جهة درجة الاستفادة من اتفاقية غات، وعلى رغم أنها ليست عضواً في الاتفاقية فإنها سوف تحقق مكاسب كبيرة تصل إلى ٣٧ بليون دولار سنوياً نتيجة لتحرير تجارة النسيج والملابس الجاهزة، وذلك في ضوء التخلص من الاتفاقية الحالية المخططة بالايلاف التي تمنح الدول الصناعية بموجبها حصصاً استيرادية للمواد النسيجية الجدير بالذكر هنا ان حجم صناعة النسيج والملابس يبلغ ٢٤ بليون دولار سنوياً على المستوى العالمي وستخفف التعريفات الجمركية المفروضة عليها خلال العشر سنوات المقبلة بنسبة ٦٨ في المئة ثلاث مراحل ابتداء من هذا العام.

دول آسيا حديثة التصنيع: تأتي في المرتبة الثالثة من حيث الاستفادة من اتفاقية غات نتيجة لزيادة قدرة هذه الدول على التصدير وفتح منفذ جديدة لها خاصة في الدول المتنامية واعتبرت هذه الدول استقطاعات للفعل منذ قيام السوق الأوروبية الموحدة لتصميم كميات ضخمة من منتجاتها من الملابس الجاهزة إلى الكثير من الدول وخاصة للاندلس وإيطاليا وذلك من خلال ميزة عدم تطبيق الاتفاقية الخاصة بالايلاف (Multifiber MPA Agreement) وهي الاتفاقية التي تقوم على تحديد حصص استيرادية مع دول مثل اليونان.

من جهة أخرى يتخوف بعض الدول الأوروبية حديثة التصنيع من أن اتفاقية غات سوف تعطي الدول حرية اتخاذ إجراءات تلغ عمليات الإغراق ضد المصدرين الذين يشبهون في أنهم يقومون بالإغراق السابق ببلغ منخفضة السعر ويشكل غير عادل. إذ يشيخون في أنهم يقومون

بإغراق الأسواق بسلع منخفضة السعر ويشكل غير عادل. إذ تشتر هذه الدول أن الولايات المتحدة ودول أوروبا ستستلخض سلاح منع الإغراق كترهبة لهذه من غزو المنافسين الجدد مثل اندونيسيا وماليزيا وسنغافورة الذين يشيخون سلعاً بتكلفة منخفضة خاصة في نال انخفاض الأسعار.

والمواد الأولية فيها. والواقع أن تخوف هذه الدول قد يكون له ما يبرره خاصة واتفاقية غات لن تستطيع منع تطبيق قوانين العقوبات التجارية الأميركية (الفصل ٣٠١ من قانون التجارة والحدود مكافحة الإغراق وقانون الرسم الجمركي) إذ يحق لوزارة التجارة الأميركية وفقاً لقانون مكافحة الإغراق صلاحية تحديد ما إذا كان هناك إغراق مضر أو يهدد أي صناعة أميركية. وتحدد رسم لمكافحة هذا الإغراق.

الولايات المتحدة الأميركية في نال اتفاقية غات وحماية المنتجات سيحدث لتعاضد المصناعات الأميركية. وبالتالي فمن المتوقع ان تحقق الولايات المتحدة مكاسب تتراوح ما بين ٧٨ - ١٧ بليون دولار.

الجدير بالذكر ان نزاعاً كان نشأ قبل توقيع اتفاقية غات بين الولايات المتحدة ودول أوروبا وتخصوماً فرنسا حول الدعم المقدم للمزارعين الأوروبيين نظراً لما يترتب عليه من عزو المنتجات الأوروبية للسوق الأميركية بأسعار تنافسية لتحل في مكانها التكاليف المدعومة كما طالبت الولايات المتحدة بخفض الدعم مشربة ٧٥ في المئة مع خفض صادرات الحبوب الأوروبية بنسبة ٢٤ في المئة والحبوب الزيتية بنسبة ٥٠ في المئة.

البيان مستحق البيان مكاسب من جراء اتفاقية غات لكن بما يتراوح ما بين ٢٧ - ١٢ بليون دولار نتيجة لزيادة حجم تجارتها في ضوء تحريرها. وكانت اليابان قبل توقيع الاتفاقية تعارض فتح أسواق أمام تجارة الآرن والمنسجات الزراعية الأخرى لم عادت ووافقت على فتح أسواق الآرن بشكل جزئي.

استراليا وكندا ونيوزيلندا وهي من الدول التي ستحقق مكاسب أيضاً من اتفاقية غات وذلك نتيجة لزيادة صادراتها من السلع الغذائية بنحو بليون دولار حيث يصبح في وسع هذه الدول تصدير مزيد من الحبوب نتيجة لانخفاض الدعم الممنوح للقمح والقمح في دول أوروبا والولايات المتحدة وفتح الأسواق اليابانية والكورية أمام الآرن القليلين.

في المملكة الآرية التزام خفض دعم إنتاج السلع الزراعية وتصديرها سلاح في حين يواجه الدول العربية

• بحث اقتصادي سعودي





المصدر : **العالم اليوم**

١٢ محرم ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدشات الصحفية والمعلومات

## كمبيوتر



تهدد أكثر من 120 شركة بالإفلاس

# 100 مليون دولار خاسر مصر بسبب قرصنة برامج الكمبيوتر

□ تحقيق -  
عبد الناصر محمد

بالقانون رقم 29 لسنة 1994 قد تم على توقيع عقوبة مالية لا تقل عن 1000 جنيه مع جواز الحبس، وفي حالة العودة مرة أخرى لعملية الاعتداء توقيع عقوبة مالية قدرها عشرة آلاف جنيه والحبس لمدة ثلاث سنوات. وفي المرة الثالثة تكون المصادرة لصاحب الشركة أو المكتب الذي يستخدم البرامج المنسوخة. ومع ذلك فإن الجهات المنوط بها تنفيذ القانون لا تتفهم حتى الآن طبيعة تلك الجريمة. وبذلك نهدد أن 90٪ من البرامج الموجودة في السوق مقلدة وغير أصلية.

وأشار د. لطفي إلى أن الأمر يتطلب في المرحلة القادمة ضرورة التوعية وتدريب جهات الضبط بحدى خطورة تلك السرقات وتهددها للاقتصاد الوطني. ويحدد هانى دراز من شركة «أبيك مصر» معنى القرصنة في أنها نسخ أو إعادة إنتاج برامج الكمبيوتر بأي طريقة غير تلك المصرح بها طبقاً للقانون حق المؤلف أو مصرح بها من المنتج في خصصة الاستخدام. وفي المتوسط فإن كل نسخة برنامج أصلية مرقخة بظاہرها على الأقل نسخة غير مرقخة. وفي بعض البلاد تصل إلى 99 نسخة غير مرقخة.

## جريمة دولية

ويشير الدكتور حسام لطفي استناد القانون بمقتضى بنى سوف إلى أن مصر تلتحق في مركز متأخر نسبياً بين الدول التي تنتشر فيها ظاهرة القرصنة. فإحصائيات اتحاد أنشطة الكمبيوتر B.S.A تشير إلى أن الخسائر التي تسببها تلك الجريمة على مستوى العالم تصل إلى 12.8 مليار دولار. ودعا إلى تدخل سياسى على أعل مستوى من جانب القادة الأوروبيين للتصدي لهذه الظاهرة. وأشار إلى أن خسائر الدول الاسيوية من قرصنة برامج الكمبيوتر بلغت 3.9 مليار دولار بينما خسرت دول أمريكا الشمالية 2.4 مليار دولار وكان نصيب أمريكا اللاتينية من الخسائر 821 مليون دولار.

ويضيف تقرير B.S.A أن مبيعات البرامج الأصلية بلغت 10٪ فقط من نشاط سوق برامج الكمبيوتر في 14 دولة أوروبية. أما في أندونيسيا وباكستان وتايلاند والإمارات فإن 99٪ من البرامج المستخدمة مقلدة..

## حق المؤلف

ويؤكد الدكتور حسام لطفي أن عملية القرصنة تعد من جرائم الاعتداء على حق المؤلف. وأن القانون المصرى رقم 354 لسنة 1954 والمعدل بالقانون 24 لسنة 1968 والمعدل

الجريمة الخامسة أحد الرذائل التي تطلق على قرصنة أو سرقة برامج الكمبيوتر. فمركزها عادة ما يكون من أصحاب الياقات البيضاء الذين يشترون برامج الكمبيوتر وينسخون منها النسخ ثم يقومون ببيعها أو استعمالها في الشركات والمكتبات والمنازل ومحلات ألعاب الأطفال.

وترتبط تلك الجريمة عادة بالمجموعات المتقدمة والتي تعتمد على الكمبيوتر بدرجة مرتفعة في تعاملاتها اليومية.. لكنها بدأت تعرف طريقها إلى مصر مؤخراً، حتى باتت تهدد أكثر من 120 شركة منتجة تعمل في مجال برامج الكمبيوتر بالإفلاس والتوقف عن العمل، وتسبب في خسائر للاقتصاد المصرى تصل إلى 100 مليون دولار سنوياً.

ويقول الدكتور على المفتاوى المشغل من برنامج التنمية التكنولوجية في مركز للمعلومات التابع لمجلس الوزراء المصرى إن قيمة سوق برامج الكمبيوتر الأصلية في مصر تبلغ 40 مليون دولار. وإن كان برنامج أصل يوجد به تسعة برامج أخرى غير أصلية ومنسوخة وأن مصر قامت العام الماضى بتصدير ما قيمته 4.9 مليون دولار من البرمجيات.





### الحماية القانونية

ويطالب الدكتور فؤاد عبد المنعم رياض استاذ القانون الدول بكلية الحقوق جامعة القاهرة بضرورة توفير الحماية القانونية للمنتج الاجنبى من برامج الكمبيوتر وطرحها في الاسواق بسعرها الحقيقي مهما كان مرتفعاً. وأوضح أن هذا

الامر سوف يشجع المستثمر المصرى على التحويل في هذا المجال للمنافسة. وتكون وسيئته في ذلك هي طرح منتج وطنى منخفض السعر.

وقال إن ترك عمليات النهب لنتاج الفكر الاجنبى يجعل سعره اقل من سعر التكلفة الحقيقية، حيث لا يتحمل المقلد سوى ثمن تكلفة الدعامة التى ينسخ عليها البرنامج مع هامش ربح قليل يكفى حاجة المقلد لعدم تملكه أى اعباء مالية في سبيل الحصول على هذا المنتج. ويضيف أن شهور عملية القرصنة يترتب عليه عدم التطوير في البرامج الحالية، حيث إن جزءاً من ثمن كل برنامج يخصص لعمليات التطوير. وهو ما لا يفعله المقلد الذى لا ينفية إلا تحميل الاموال والتهرب من الضرائب. وأوضح أن المستهلك العاى يحرص على اقتناء الارخص بشرط تساوى المواصفات القياسية له وهذا ما يدفع المقلدين إلى وضع

علامات تجارية لشركات اجنبية على منتجاتهم المقلدة لجذب هذا المستهلك. ويؤكد الدكتور فؤاد عبد المنعم أن حماية الاستثمارات الاجنبية في مصر ستحد من ظاهرة استغلال الشركات الاجنبية للمستثمرين الوطنيين بفرض اسعار باهظة وغير حقيقية مقابل نقل التكنولوجيا المقدمة.. حيث يمكن عدم وجود حماية لهم في مصر. ويتفق معه في الرأي اشرف السنوسى من شركة «بروجكت» ويؤكد أن حماية الشركات الوطنية تبدأ من حماية الشركات العالمية لأن ذلك يصب في مصلحة الشركات المصرية أولاً..

ويقترح المهندس اشرف السنوسى ان يتم دعم الشرطة المتخصصة. حيث تحتاج مهمة مكافحة القرصنة إلى عدد اكبر من الكوادر ومبالغ تفوق الاعتمادات المالية الحالية. وقال إنه يمكن توفير هذا الدعم من الغرامات المالية التى تحصل من المخالفين.



## قرصنة سينمائية



عاطف هديني



فاروق حسني



جمال امين

## الموزع الخارجي يسرق نيجاتيف الأفلام

لا بد من وقفة أمام هذا الحدث السلبى الخارجى من خلال جديته لى يتم الاستئذان ان السينما المصرية يتم اليوم سوقها علنا بعد بيعها المستتر. والادلة على هذا كانت هذه الواقعة التى حدثت في يوم لهاب أحد المتجسسين لعل ميام في حافلات الهم بدمية نصر التى يتم نقل الأفلام فيها من (٢٠) الى شرايط الفديو تلمسينه وأقربى بان نجاتيف فيلم من انتاج مروجى فى فترة الليل. هذا بالإضافة الى (١٦) فيما وتسأل من أحضر هذه الأفلام من معامل مدينة السينما وكان الرد : بأن الموزع الخارجى أبوه الأفلام هو الذى قام بسحبها لنقلها على شرايط الفديو ليتمها للمحطات الفضائية وبعد المنتج صباح اليوم فى أفلام أعمال السينما المأكدة من أن نجاتيف فيلم مازال خارج للمل لاثبات حالة عدم وجوده بعد أن خرج من المعمل بدون طسه كخروج مع أن الموزع أن نجاتيف أى فيلم لا يخرج من معمل مدينة السينما إلا بواسطة للفتح كتابيا . ومن هنا أحضر هذا للفتح شريطة الفديو التى قامت بعمل إثبات حالة عدم وجود نجاتيف فيلمه بالمعامل وأى نفس الإثبات علم منتج الفيلم أن نجاتيف فيلمه بديان الس (١٦) فيما قد خرجوا من معامل مدينة السينما بتاريخ ١٨/٩/١٩٩٥ فى حين أن يوم الواقعة كان ١٦/٩/١٩٩٥ . أى أن نجاتيف هذه الأفلام غير موجودة بالمعامل ما يارب من سيدا شهور . فى حين أن للمعامل الفديو بمدينة السينما بها نسخا لتفريز الأفلام بطريقة حديثة و بها أجهزة تكيف و تحفظ خاصا للنجاتيف بحيث لا يتعرض للقتل . ولم عمل سمير بما حدث فى قسم شرطة المعمرانية بتاريخ ١٦/٩/١٩٩٥ ورفعه ٥٧ احوال وبعد أن علمت شركة مصر للإنتاجات بهذه الواقعة بدأت فى البحث عن المسئول الذى أمر بتسليم نجاتيف الأفلام الى الموزع الخارجى دون سواقة الفتح . وأمام فلاح الدخون القانونية بالشركة بعمل لتفصيل الموزع الخارجى الذى أدى استعداده لنوع قيمة حصص المنتج فى القنات الفضائية وبقى ٥٠ من قيمة البيع وعرض عليه (٥٢٠) دولارا على أساس أن هذه حصصه فى قيمة بيع فيلمه . وأنه لم يتم بيع الفيلم إلا للإسارات رابويا وأمريكا فقط . وعليه أن يتدبر هذا الوضع ويتنازل منتج الفيلم عن الحضر والقضية رأى شى يتناقض بهذا الموضوع . ومن هذه الواقعة تقول المتجسسين السينما فى مصر يجب أن يتجدوا ونسألوا عن النجاتيف الخاص بفلامكم هل هو موجود بمعامل مدينة السينما . وهل تم تحجبه ووجوه دون علمهم لأن هذه العمليات المشبوهة تتم لى التحايل دون إدراك أى منتج أى حين أن المسئول عن حفظ النجاتيف هو الذى يسمح بوجوه دون علم أصحابها والمصرف أن العهد الذى يتم بين منتج للفتح والموزع ينص على أن النجاتيف رضى حيازته لدى شركة مصر للإنتاجات والاتاج كسينمائي ولا يجوز سمية أى حال من الأحوال حفاظا على سلامة وصلاية اترا السينمائي للصوى من الأفلام . من جهة أخرى تشكك القنات الفضائية للأفلام المصرية منذ عامين تقريبا فهل جميع الأفلام التى خرجت من معامل مدينة السينما خلال هذه ألكة كانت بطريقة صحيحة وشريعية . وهل عادت الى المعامل مرة أخرى . هل خرجت بنفس طريقة هذه الواقعة الفديو التى اكتشفت بمحض الصدفة . نريد أن نعرف !!

### مجلوطة:

رقم للحضر فى نهاية بولاق الذكرى ٤٤٠٠ إبراري المعمرانية لسنة ١٩٩٥

محمد نصر





المصدر : الأرن

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٥

## ١٦ من الصادرات المصرية مهددة بالانقراض بسبب «الجات»

كتبت نادية امين:

طالب أحمد تقرير صادر عن الفرقة التجارية والقاهرة بضرورة الاهتمام بصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة المصرية وحل مشاكلها الداخلية حتى تصمد أمام المنافسة الدولية التي ستتج من تطبيق اتفاقية الجات في هذا القطاع

أوضح التقرير أن الملابس الجاهزة والمنسوجات تمثل أهمية كبيرة في الصادرات المصرية، حيث تمثل ١٦٪ من إجمالي الصادرات من السلع وعلى الرغم مما تتمتع به مصر من مقومات داخلية تمكنها من تطوير وتنمية هذه الصناعة إلا أنها لم تصل بعد للمستوى الذي يجب أن تكون عليه في الأسواق العالمية، خاصة وأن التفضيقات في التمريرة الجمركية وفتح الأسواق سيكون في صالح الدول الأكثر كفاءة في الإنتاج.

وأشار التقرير إلى أن الدول المتقدمة سوف تحقق نتائج إيجابية في المستقبل بسبب تحرير التجارة العالمية، خاصة أن منتجاتها تتمتع ببيئة عالية وتستطيع الوقوف أمام المنافسة الدولية، لذلك فإن سحب الحماية وفتح الأسواق دون وضع ضوابط وقود على السلع المستوردة سوف يؤثر سلباً على المنتجات الوطنية إذا لم يتم الاستعاضة عن هذه الفوائد بسياسات داعمة تستهدف تحسين الإنتاج للوصول بالقرارات الإنتاجية لمستوى الصناعات المحلية.

وأكد تقرير غرفة القاهرة أنه في ظل تحرير التجارة الدولية لابد من الاهتمام بالصناعة نحو التصدير ليس بهدف جلب المزيد من النقد الأجنبي فقط ولكن لتحقيق أهداف أخرى عديدة أهمها التواجد الحقيقي والصحيح بين بلدان العالم للتصدير.

وأشار التقرير إلى وجود عدد كبير من المقومات الرئيسية للقيام تلك الصناعة في مصر أهمها وجود صناعة غزل ونسج على درجة عالية من الجودة وتوافر الآليات الطبيعية مثل القطن والكتان والحريز الطبيعي وتوافر الأيدي العاملة ذات التكلفة المناسبة، بالإضافة إلى عدم تفيد مصر بمخصص مع السوق الأوروبية المشتركة حالياً مما يجعلها في موقف تفضيلي من دول أخرى تعد منافسة لمنتجاتها من الملابس الجاهزة وأكد نفس التقرير ارتفاع معدل الصادرات خلال عامي ٩٢ و ٩٣ بنسبة بلغت ٥٤٪ و ٧٢٪ بالصناعات المنسوجة عام ١٩٩١، غير أن معدل الصادرات خلال عام ١٩٩٤ يشير إلى عكس ذلك حيث أن كمية الصادرات خلال الشهور الستة الأولى منه شهدت انخفاضاً عن نفس الفترة من عام ٩٣ بنسبة بلغت ٥٪

وبالنسبة لتطور إنتاج القطاع للعام من الملابس الجاهزة أوضح التقرير تراجع كمية الإنتاج خلال الفترة من ٨٩/٩٠ وحتى ٩٢/٩٣ بنسبة متراجعة بلغت على التوالي ٧٣٪ و ٢٨٪ و ٢٤٪ وذلك بسبب ارتفاع نسبة المخزون نتيجة تراجع الطلب على منتجات القطاع للعام من الملابس الجاهزة وبالنسبة لإنتاج القطاع الخامس من الملابس الجاهزة أوضح التقرير ارتفاع كمية الإنتاج خلال الفترة من ٨٩/٩٠ وحتى ٩٢/٩٣ بنسبة (٢١٪).









هذا من ناحية السياسات للموقع ان ترتبها اتفاقية ملزمة، على الاقتصادات العربية، أما في ما يتعلق بالإيجابيات، فلا يعتقد أنها ستكون بالقطر الذي سنتطرق، أو على الأقل تسهم في إحصائها في تقليص السياسات المتوقعة أن تنتج من هذه الاتفاقية، إلا في حال واحد، هي ان تضمن هذه الدول خلال الفترة الانتقالية التي تبلغ عشر سنوات من مواصلة أوضاعها الاقتصادية مع التزامات ملزمة الأمر الذي نشأ في حدوده إذا لم تكن بشكل لغوي خارج نطاق تكتل الخصم العربي، فمثل حسب ما نرى ذلك لاحقاً.

وبالمصادرة إلى الإيجابيات التي يمكن أن تنتجها هذه الاتفاقية بالخدمة الميدان العربي، يمكن إيجاز أهمها بالآتي:

١- على رغم استثناء القطر من اتفاقية اللغات، فإن الدول العربية، بشكل عام وبموجب الخليج خاصة سوف تستفيد من الاتفاقية، وستتوقف مدى استغنائها (خاصة صناعة البترول والمواد) على ما إذا كانت منطقة التجارة الدولية تعتمد أن سياسة للتصميم المنخفض للجان ومشتقاته التي بدأت بعض دول الخليج في معالجتها تمثل إحدى سياسات الأفران في التجارة الدولية من عدمه كما أن سياسة الدعم التي تتبعها السعودية بالنسبة للقمح بدأت تعد لها الملائكة المدمرة بعدما اجتاحت إلى انتاج القمح بما يكفي حاجة الاستهلاك المحلي فقط.

٢ - في الجانب الآخر ستستفيد الدول العربية، وفي طبيعتها دول الخليج العربية من الاتفاق لغات ون سياسات من الأفران في سيادته إلى السماح للجان للصناعات الأجنبية

الموقع الداخلية لتجارة الملابس والمنسوجات أن تشهد الأسواق العربية المنتجة لهذه الصناعة، وعلى رأسها مصر وسورية ولبنان، فبعض من المنتجات الاسيوية الرخيصة على حساب المنتج المحلي، ما لم تنتج البلدان العربية في إنتاج منسوجات وملابس من نوعية أفضل وبسعر أقل، ويؤخذ في الاعتبار أن هذه السياسات لن تقصر فقط على هذه الصناعة فقط إنما ستعدها أيضاً إلى العديد من الصناعات الأخرى العربية، خصوصاً إذا علمنا أن الجزء الأكبر من الصناعات العربية يدخل ضمن لفئات الصغيرة والمتوسطة التي تتميز بارتفاع أسعارها وانخفاض إنتاجيتها مقارنة بما هو قائم في العديد من البلدان الصناعية الغربية أو البلدان الصناعية الجيدة في العالم، ولا يتوقف هذا الأمر عند حد السياسات التي ستواجهها هذه الصناعات العربية في أسواقها المحلية، بل ستواجهها أيضاً في الأسواق التي ستواجهها الصناعات العربية من هذه الصناعات إلى الأسواق الخارجية إذ من المرتبك أن يؤدي ثلثي العديد من هذه الصناعات سلباً بالصفوة الاقتصادية المحلية في الأسواق الخارجية إلى تفاقم مشكلة البطالة نتيجة تقليص فرص العمل للعاملين في الصناعات الخاصة بهذه الصناعات، خصوصاً في ظل تباطؤ التخفيضات الجارية حالياً في بعض البلدان العربية.

كما ستؤثر هذه الاتفاقية سلباً أيضاً على قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية التي كانت تستفيد منها البلدان العربية ولتقرر إلزامها مع حلول اتفاقية اللغات ملحة والغيت معها تخفيضات الرسوم الجمركية التي كانت تحصل عليها بعض الصناعات العربية.

كذلك يمكن إضافة مسألة في غاية الأهمية والخاطرة في أن واحد، وهي أن أسعار السلع الأساسية في الأسواق الدولية التي تتنازل حوالي ٩٠ في المئة من صادرات الدول العربية ستستمر على تقديره، لا بل قد تزداد تفلحاً خصوصاً في ظل هيمنة البلدان الصناعية للعالمية على زمام التجارة العالمية، إذ من المرتبك أن لا تكون هذه التقلبات في غير صالح الدول العربية، مما سيخلف المزيد من التجارة غير المتكافئة ما بين الدول العربية والسوق الدولية.

الصغيرة من ناحية واستمرار كسب أسواق للتصدير من ناحية أخرى. وإذا ما انتقلنا من هذا العرض النظري لثلاث الاختلافات لاتفاقية اللغات على الدول العربية إلى توضيح هذه الآثار بلغة الأرقام، يمكننا القول أن التوقعات تتنبأ بأن الاتفاقية اللغات سوف يكون لها تأثير سلبي في المنطقة العربية، خاصة على الدول المستوردة للزيادة إذ سترتد على طبيعتها، في ضوء تحريك أسعار السلع الغذائية، ارتفاع أسعار هذه السلع بما يتراوح ما بين ١٠ - ٢٥ في المئة سنوياً بحلول عام ٢٠٠٠، مما سيزيد من الفائز الغذائية وستقلل الفجوة الغذائية من ١٠.٣ مليون دولار إلى حوالي ١٥ مليون دولار سنوياً.

وليس هذا فحسب بل إذا كان أحد أهداف تحرير قطاع الخدمات السياسية والمصرفية والقانونية... الخ وفقاً لاتفاقية اللغات هو جذب الاستثمارات الخارجية ونقل التكنولوجيا، فإن استثناء معظم الدول العربية من هذه الاستثمارات ستكون محدودة خاصة في ضوء توجيه هذه الاستثمارات إلى الدول حرة التجارة الصناعية في آسيا وإلى دول شرق وسط أوروبا وجنوب شرقية الاتحاد السوفياتي السابق، فضلاً عن أن عمداً من الدول العربية ويعتمد حالياً على فتح وإقامة مناطق حرة من أجل الاستثمار الأجنبي.

وكان من أهم المواقع التي تجذب الشركات الأجنبية إلى مثل هذه المناطق المهررب من القيود الكمية ونظام الحصص المفروضة على صادرات البلاد الأم من مبلغ معين مثل الملابس الجاهزة أو السيارات، الأمر الذي أدى إلى ازدهار هذه المناطق بسبب إقدام الشركات الأجنبية على استخدام البلد المضيف كبديل للتفاصيلات بدلاً من البلد الأم، ولكن تفتراً لما تضمنته اتفاقية اللغات في الدوحة نحو إلغاء نظام الحصص المعمول به حالياً في نظام التجارة الدولية، فإن هذا يعني فقدان الشركات الأجنبية للدافع الرئيسي للاستثمار الأجنبي في المناطق الحرة.

وبالإضافة إلى ما سبق سيؤثر تحرير صناعة الملابس والمنسوجات سلباً في هذه الصناعة في الدول العربية المنتجة لها خاصة أن المواد المستعملة في صناعة الملابس النسيج العربية ضئيلة جداً ونسباً بالنسبة إلى مصر وجنوبها إلى نحو خمسة بلايين جنيه أو ما يعادل نحو ١.٥ بلايين دولار أميركي ومن المنظر في حال تحرير





## الحياة اللندنية

المصدر :

٢٩٥٠

التاريخ :

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التنسيق والتنظيم الاقتصادي بين البلدان العربية في ظل اجراء جاد ورأس نحو إنشاء كتل اقتصادية عربي مشترك.

وما يذكر في هذا المجال، ان هذا الامر، اذا كانت ثبره ضرورة موحدة الأوضاع التجارية والاقتصادية للبلدان العربية مع متطلبات الفات تقرأ لما سيرافقها من تغيير في طبيعة وجوه العلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة التحشور الكامل للتجارة العالمية بمخاطها الواسع، لا شك ان

هذا الامر تفرضه ايضاً جمعية معالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها الاقتصادات العربية التي وصلت الى مرحلة من الضعف والفكك باتت تهدد حاضره ومستقبل الأمة العربية بأسرها، حسب ما سنبينه في الحلقة الآتية.

٥ باحث للتصاري سمودي

شأ، تحرير التجارة المالية يلقى اعباء ثقلة على الدول العربية

الخاصة التي لها مميزات نسبية لتسويق منتجاتها في السوق الحديث من دور ضغط وتنافس من المنتجات الأخرى اي ان المصانع الوطنية ستواجه ضغطاً وتنافساً اكبر في السوق المحلية عما كانت عليه قبل تطبيق وتفعيل مقتضيات الاتفاقية لكن هذا لا يعني ان الصناعات العربية، وكُن بينها الصناعات الخفيفة ان تواجه ضغطاً تنافسياً كبيرة في اسواقها المحلية، بل العكس هو الصحيح لان تحرير التجارة الدولية في ظل الفات، اذا كان يعني محاربة المنافسة الاغربية فانه ينتج في المقابل في المنافسة غير الاغربية التي من المتوالع ان تكون لها تاثيراتها عن طريق الانتاج متوعبة الفضل ويسرع الال.

٢ - من المحتمل ان نجد حاصلات زراعية عربية كانت تخضع من قبل لنظام المحسن والقيود النوعية في

السوق الأوروبية فرصة الفضل في هذه الاسواق، خاصة في مجال الزيتون التمثالية والفاكهة والخضر والنباتات العطرية.

٤ - يمكن ان يستفيد قطاع المخابرات في الدول العربية من تفوق المساعدات العربية الى داخل او خارج الدول العربية في حال تحرير قطاع المخابرات الحكومية بالمشاركة في تنفيذ المشاريع التي يتم تمويلها عبر صناديق التنمية العربية كليا او جزئياً.

٥ - من المحتمل ان يكون اثر اتفاقية الفات على الدول العربية من ناحية حماية حقوق الملكية الفكرية ايجابياً في المدى المتوسط والطويل، اذ ان من شأن ذلك تطوير التنظيم الاجتماعي لجمعيات الماسجرين والمؤلفين والمترجمين والتخصصات الحكومية العاملة في مجالات تسجيل حقوق براءات الاختراع والعمالة في

محالات مكافحة الغش التجاري والصناعي والمواصفات القياسية والعلامات التجارية.

غاية الامر، ان اتفاقية «الفات» ستوفر العديد من الآثار السلبية على البلدان العربية، ومن بينها البلدان الخفيفة، على المدى القصير، ومن الممكن ان تكون لها آثار ايجابية في المدى الطويل لكن بشروط أساسية: الأول هو الارتقاء بنوعية الانتاج السلمي والخدمي العربي. والثاني هو تحقيق المزيد من





اتفاق غات : رسالة خطر الى العالم العربي (٤ من ٧)

# تحرير التجارة العالمية يلقي اعباء ثقيلة على الدول العربية في سعيها الى بناء قدراتها الاقتصادية الذاتية

عمر عبدالله كامل \*

والاقتصادية والسياسية والإمنية والأثرية.

وهناك فحشيات أخرى تشمل في اتجاه المصالح نحو تمويل الإنتاج وتصدير التجارة، وقيام الفخافات الاقتصادية وتغيير قيمة العملات الاقتصادية الدولية، والسرعة للاعبلة التي تتوالى بها التفتيش للعامة وإتجاهاتها العملية والظهور منتجات تفتيش بالضرورة جديدة، هذا إضافة إلى الخصائص الخاصة من الأوضاع الطبيعية والتجارية بالضغط المستمر على أسعار النفط، والتي أدت إلى انخفاض قيمة صادراتها العربية من حوالي ٢١٧ بليون دولار عام ١٩٨٠ إلى حوالي ٨٧ بليون دولار عام ١٩٩١.

في ظل هذه الأوضاع التي تمر بها التنمية الاقتصادية العربية هذا فضلاً عما توليه من تحديات خطيرة أبرزها الساحة الاقتصادية الدولية مؤخرًا، بات يحتم الضرورة القصوى أكثر من أي وقت مضى، أن تفتح البلدان العربية مجتمعة نحو العمل الحر والتجارة من أجل إعادة بناء اقتصاداتها على أساس تكاملي، على اعتبار أن هذا هو السبيل الوحيد والأكثر فعالية لتكثيف البدائل العربية من التكيف مع هذه التحديات المالية والتجارية والتفاعل معها، وبكيفية تسمح لهذه البلدان العربية مجتمعة بتعزيز أوضاعها التكيف والقدرة منها، ومحاورة السياسات وتصحيح أضرارها إلى المدى حد ممكن.

## ملاحظات التكتيك

ومما زاد هذه المسألة الحيوية لا بد من تأكيد مسألة أخرى لا تقل عنها أهمية، وتتعلق بموضوع التكثيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي، في الوطن العربي، لا تحصيلها بالقرارات الحكومية، والالتزام الشخصي بين تواج

المصنعاء هذا مع العلم أن المصالح العربي يطغى مساحته قمرها ١٤ مليون كلم ٢، أي ما يعادل ١٠.٢ في المئة من المساحة الاقتصادية للكرة الأرضية، ويقدر عدد سكانه بنحو ٢٣١ مليون نسمة، أي ما يعادل ٥ في المئة من إجمالي سكان العالم، وعدد العمال فيه نحو ٧٧ مليون عامل، أي ما يعادل ٦.٧ في المئة من إجمالي القوى العاملة في العالم، وحتى إذا كان متوسط دخل المواطن العربي يبلغ ١٠٦٦ دولار سنوياً، إلا أنه لا ينتج إلا ما قيمته ٢٦ دولار سنوياً من المواد المصنعة.

وليس هذا فحسب، بل على رغم ضخامة الاستثمارات التي طُفدت خلال عقدي السبعينات والثمانينات في كل الدول العربية، ففي قدرت بحوالي ١٥٠٠ مليار دولار، إلا أن حصيلة التنمية العربية تبقى أقل من الإعداء المخطط أو المنشود، وأكثر ظلمة، واتسمت في كثير من الأحيان بتجديد الموارد، أما لعدم والعبية الإعداء أو عدم دراسة المشاريع بصورة علمية وموضوعية، أو بسبب اختيار مشاريع فضفاضة لا تتواءم بها الظروف التكيفية أو لتراجع سياسات الاقتصادية غير ملائمة أدت في هروب الأموال وتراجع معدلات الإنتاج واستنزاف ضعف قطاعات الإنتاج، والتدخل الهيكلي في سياسة الاقتصادات العربية.

إن التحديات التي تواجه التنمية العربية في ظل هذا كله، لا بد من التكتلات الاقتصادية الدولية كثيرة ومتنوعة، وتتكشف في مساحات التصدير، والصور الاستثمارات الجديدة، وزيادة اعباء خدمة الدين الخارجي، وعيوب التوازنات المالية، وزيادة السكان والبطالة والتدخل التقني والتجديدية، ومحوقات الاستثمار بالكتلة الاختلاف البيئية والتفاوتية

تأثيرات خطيرة سريعة على واقع البلدان العربية عشية بدء فعاليات تحرير التجارة العالمية، ويوضح على مدى ضخامة حجم الأعباء الملقاة على هذه الدول حتى ترقى إلى تلك المرحلة للتنمية من التوسع الاقتصادي للاقتصاد المتجاذب على قدراتها الذاتية التي تمكنها من مواجهة التحدي الكبير الذي تفرضه اتفاقية الغات الدولية وما رافقها من اتجاه مكثف من قبل العديد من بلدان العالم نحو التجميع في تكتلات اقتصادية القومية، وفي مقدمتها المجموعات الاقتصادية الثلاث الكبرى في العالم، والمتحدة في كل من أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، والتي تقرب حصصها في التجارة العالمية للمواد والمنتجات المصنعة من نحو ٨ في المئة.

ويعتبر ميلاد الوحدة الاقتصادية الأوروبية، وإنشاء منطقة للمبادلات الحرة في أمريكا الشمالية (ناتفا) والاتحاد نحو تكوين منطقة أخرى للتجارة الحرة بين اليابان ودول جنوب شرق آسيا (آسيان) بمثابة علامة تلاحق حية لا يلوغ أن تكون عليه الكارثة للتكتلات الاقتصادية في مسيرى الأحداث التجارية الاقتصادية خلال القرن القادم.

ومما يؤسف له أن العالم العربي الذي تجمع بين الظاهر من الروابط الاقتصادية الوثيقة لا توجد له مخابر أي أفكار للمجموعات الاقتصادية تكلاً في العالم، لم يعرف طريقه إلى التجميع أو التفكير الاقتصادي إلى الآن ضمن حركية التطور التكاملي للتجارة الدولية، لا تشكلت صادرات الدول العربية مجتمعة مع بداية التكتلات الاقتصادية، ما نسبته ١.٢ في المئة من إجمالي قيمة المبادلات العالمية للمواد





زيادة الإنسان الصناعي العربي، وإصلاح التغييرات المرغوبة في الهياكل الاقتصادية العربية والتجديد في الوسيلة في تنمية الاقتصاد الصناعي العربي الاقتصادي، وما اصطلح على تسميته بالعمل الاقتصادي العربي المشترك الذي يمكن للبلاد العربية من طريقه توسيع قاعدتي العرض والطلب وتنشيط قاعدة التخصص الإنتاجي فيها، هذا فضلاً عن الاستفادة من المزايا التنموية الكامنة في جميع النكامل الاقتصادية العربية، والاستفادة من مزايا الحجم الكبير، والقدرة على توزيع المخاطر، والتسهيل من نقل عناصر الإنتاج، وتحقيق مستوى متقدم من تكامل الموارد، والقدرة على الاستفادة من مزايا وحجم السوق العربية الأوسع.

مواصلة التكتلات بما لا شك فيه أن التحديات التي يواجهها عالمنا العربي في ظل النظام العالمي زالت بدرجة كبيرة إذ أن هذه التكتلات الاقتصادية على الساحة الدولية بما لها من قوتها وإمكانات جعلتها اليد الطولى في التحكم في أسواق العالم العالمي، ثم تأتي لفئات

الزبد حجم التحديات وتحمج المخاطر، والبول النافذة بصفة عامة والعربية على وجه الخصوص بزمها بعض الولت للتحكيم في الأوضاع الجديدة، فهي بحاجة إلى تعديل هيكلها الاقتصادية وإحداث الاجراءات والسياسات التي تمكنها من مواكبة المنافسة المتغيرة.

وربما كان الخيار الوحيد أمام العالم العربي للتعامل مع الحافزة لغات والتكتلات الاقتصادية القائمة في مركز القوة هو وجود تكتل اقتصادي عربي مشابه للتكتلات القائمة إذ أصبح وجود سوق عربية مشتركة ضرورة تضمنها المتغيرات الاقتصادية الدولية.

إن الآلية العربية من تلك من معلومات وعوامل التكاملا ما لا شكه غيرها من الأمم والشعوب ومع ذلك لم تستطع هذه الآلية أن تفتح شوطاً ملحوظاً على طريق التكاملا متكاملاً لخصت غيرها من الأمم والشعوب التي لم يتوافر لها هذا الفرق من المعلومات والموارد، فإذا كان التكاملا في العربية على طريق التكاملا اتبعت بقرار مجلس الوحدة الاقتصادية لتبذل مهمة تحقيق هذه الوحدة وما تلاه من إنشاء عدة أجهزة تعاقبية عربية فإن حصص التجزئة كان متواضعة للغاية لا لم يظهر من نتائجها سوى صيغة انكسار

ولما كانت جودة الإنتاج والارتفاع بنظام الجودة المتكاملة الشاملة وإرتقاء الإنتاجية هي المعيار الوحيد لتحديث لعاد الاقتصاد العربي في الحقل العالمي الجديد للتجارة، وبما أن الظروف قسدت التوسعت أن هذه الخاصة على حدة مهما زاد ثرواتها للماني أو غلظت مواردها الاقتصادية أكثر مما يمكن أن تتحقق بالتعاون العربي والاقتصاد المتبادل على القدرات العربية في سائر المجالات التجارية والاقتصادية والمالية والمصرفية يصبح يحكم المؤكد أن لا سبيل لتحقيق تنمية حقيقية تلبية الشواهد بالتنمية إلى من البلدان العربية إلا من خلال تجميع أرغافها وتوحيد طاقاتها حتى لا تذهب جهودنا هباءً في وقت بات فيه بدأ لا يربطها أي واصلت أو صلات ذات طبيعة متميزة في نسج علاقات تجارية واقتصادية جديدة ناجحة وإقلاقي حري بنا كأمة عربية لانه تلك الصلات المتغيرة لا يستخلص العروس من هذه المتغيرات.

يبلى أن تضيف إلى ما تقدم تطلعت في غاية الأهمية وتتعلق بتحتمية التكاملا لذا أرىنا مسيرة التنمية الصناعية في البلدان العربية أن ترقى إلى ذلك المستوى من التقدم الحالي الذي تستلزمه طبيعة التعامل مع التطورات المتغيرة على الساحة الاقتصادية الدولية، بله أنه لزاماً على البلدان العربية أن تتضافر وتعمل على تحقيق التكامل بين التخصصات القطاعية وبين مستويات التنمية الصناعية الحقيقية في البلدان العربية سواء في جانب الطب أو في جانب العرض والطلب.

● في جانب الطلب على المنتجات الصناعية، هناك فرق كبير بين حجم السوق القطرية لعلم الدول العربية وبين الحجم الاقتصادي الكلي للمشاريع الصناعية في العديد من الفروع الصناعية وخاصة الصناعات الأساسية.

● من جانب العرض، يلاحظ على الأنظار العربية متفردة أن توالر معلومات نجاح التصنيع، من جهة متطلبات البنية التحتية والمالية والتكنولوجية.

لكن ذلك، وحتى تتسعن البلدان العربية من تفعيل مسيرتها التنموية الصناعية خصوصاً ما قلنا من تآخر به الساحة الاقتصادية الدولية من تكتلات وتجمعاتقليمية برزت الحاجة للقة إلى وسلة تنسج فيها السوق العربية وتختون فيها الأوراء، ولتطويع البلدان العربية بواسطتها إقامة صناعات أساسية أكثر فاعلية وتستخدم لتكنولوجية أكثر كفاءة وصلاحة، وبين فائتها المساهمة في

سياسات الإصلاح الاقتصادي وبين الحفاظ القوية على التعامل مع المتغيرات الدولية مثابة في تزوج عصر جديد من التجارة الدولية يتوجب علينا التعامل معه بأعلى من الدماض وأكبر من القوة من القوة لأن هذا النظام التجاري العالي للحدود مقلد في الخلفة العالمية للتجارة أصبح يشكل مع مؤسسات برتري ووزن، (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) حصر الرحي في النظام العالي الجديد الذي تحاول البلدان التنامية ومن بينها بلداننا العربية جاهدة أن نجد لها موقعاً لائقاً داخله حتى لا تضيق في زحام الصراع بين الأوراء الاقتصادية وتجارياً في عائلنا الخاص، وخاصة عبر التكتلات الاقتصادية التي بدأت فعلاً تقاسم تتطلع جولة أورواوي في الوقت الذي يداننا نعي فيه نحن العرب القلقلنا إلى أبواب حية لافرة على التعامل مع القوى الاقتصادية

بجديدة، ولكن من جميع النصف العربي وتجارياً واقتصادياً.

وعليه فإن ما نعتقد أنه أن الأوان في ظل هذه المتغيرات الجديدة أن نعيد التفكير والتامل في حصيلة ما تم إنجازه وما لم يتم إنجازه في «السوق العربية المشتركة» حتى نتطابق في مسيرة جديدة مستفيضة من عدرات الماضي ومن طموحات المستقبل في أن واحد.

إن سياسات الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة إذا أحسن تصميمها والتمتع منها بكل فاعلية والقدرة إنما تضمن من سوجبات نظورنا التاريخية إذ سبقنا الدول الأوروبية في إقرارها واستضافات أحداث ثورة علمية وتقنية هائلة. لذا نعتقد بأن التطبيق العلمي الصحيح لهذه السياسات الذي يراعي الظروف والاكتشافات العلمية وصالحات الإنسان العربي سوف يسجل من لحزان التقدم الاقتصادي المطلوب لبلداننا العربية ويضعها على عتبة القرن الحادي والعشرين مؤزبين بأسماء العصر من المعلومات ونظم الحاسوب والبرامج الصحيحة للتنمية الاقتصادية والبشرية.

السياسات التي نطمحنا من هذا الانسحاق تدمر محدودة نسبياً وبالتالي لا بد من استشرافها لتحسين الإنتاج وزيادة سرور العمل ورفع مستوى الأداء الاقتصادي الموارد والاقتصادات العربية من خلال الارتقاء بمستوى أداء العمل من خلال التحليم والتدريب والحصل المستمر لتنشيط الإنسان العربي وزيادة فاعليته الإنتاجية.





تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، والقرار رقم ١٧ المتعلق للسوق العربية المشبوبة في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. كما أن قيام منطقة حرة للتجارة يبرز انخفاض حجم التجارة البينية فيما بين الدول العربية والإسلامية إضافةً لجاراتها مع دول العالم إذ تشير التقديرات إلى أن قيمة

المشاركة لتحقيق الأمن الغذائي العربي من خلال منظور شمالي تكامل لم يحس بإنجازاتها المواقف العربي بصورة بارزة وقوية لجهة مطلقاً على مستقبل التنمية العربية وبالقدر الذي يتناسب وطموحاته.

المشروعات المشتركة على رغم عجزها العمدة وارتفاع قيمة رؤوس الأموال المستثمرة فيها نسبياً، لم تزد في أهميتها اتساعاً على ه في اللغة من أجمالي النشاط الاقتصادي العربي، وإن كانت أحد أشكال المهمة التي تسمح بخلاف رؤوس الأموال الخاصة والأشخاص من الدول ذات المصالح التي إلى الدول ذات المصالح وتوسع حوضاً من رأس المال لزيادة حوض المشاريع التي لا تتمتع فيها الدول التي تولى إدارتها في تمويل استثماراتها من توليد إيرادات مستمرة ذات حجم اقتصادي مناسب، إلا أن صحيفة هذه المشاريع

تستفيد من حوضه الأثر فيما يتعلق بتسهيل التكامل الاقتصادي بين الدول العربية ما لم يتم تكوينها في إطار خطة محددة بدلاً لتسهيل عملية التكامل الاقتصادي العربي وفق تصور استراتيجي لإعادة هيكلة تقسيم العمل بين الدول العربية على أساس تقاضي يخلق التوازن بين المصالح المحلية والوطنية وما لم تعقد المشاريع المشتركة في القطاعات المرشحة للتكامل دوراً قسدياً في توجيه النشاط الاقتصادي في إطار العالم العربي في مجموعته.

وإذا كانت هناك رغبات متواصلة إلى تطوير جذري للعمل الاقتصادي العربي المشترك والتشرك به نحو إقامة مشروع فعال للتكامل الاقتصادي العربي الشامل، فإن إقامة منطقة تجارة حرة عربية ARAB FREE TRADE AREA تضم جميع الدول العربية تشكل المرحلة الأولى من بناء هذا التكامل، ومنه المنطقة الحرة تقوم على أساس التحرير الكامل للتجارة العربية من جميع الميادين الجمركية وغير الجمركية وتستند الركيزة القانونية لإقامة هذه المنطقة على عدد من الأولويات والقرارات الاقتصادية العربية الرئيسية والقائمة بالفعل ولا يوجد حاجة لاعداد اتفاقية جديدة بها، بينما يتطلب الأمر قبل أن تحت المبادئ العليا للعمل الاقتصادي العربي المشترك وتقرر صيغة بروتوكول تنفيذي متناول الأركان والعناصر.

والواقع أن هناك عدة مبررات توجه العمل الاقتصادي أو قانونية إقامة مثل هذه المنطقة الحرة للتجارة أهمها توفير الأمن الغذائي المتنامي لها العمل في العلاقات ومواقف الاقتصادية عربية جماعية قائمة. وأهم هذه المواقف التالية:

١ - التكامل الاقتصادي. ٢ - تمكن الدول العربية من الاعتماد على قوة السوق في توجيه وحفز النمو الاقتصادي والاستغلال الأمثل لطاقاتها، والوصول لترويجية إلى تحقيق تنمية اقتصادية واستثمارية تكاملية تدعم من فرص التجارة العربية البينية وكذلك تنمية القدرات الاقتصادية وكذلك تنمية التجارة العربية البينية وكذلك تنمية وتنوع مصادر الدخل وزيادة معدلات نموه وانعكاس ذلك في صورة ارتفاع في مستويات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

١ - تسهيل دور القطاع الخاص العربي وزيادة الفرص المتاحة أمامه للمشاركة بشكل أكبر في تنمية الاقتصاد العربي مع ما يرافق ذلك من توسع في الاستثمارات العربية البينية ومن زيادة حجم المشروعات المشتركة ذات الطابع التكاملي ومن تعبئة للموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع الكبرى الشجيرة نحو الاستثمار الأمثل للموارد والطاقات التي تتميز بها الدول العربية والمزايا التنموية أو الاقتصادية، هذا فضلاً عن تنمية الموارد البشرية من مهارات فنية وإدارية وفوق عامة منتجة وفعالة، والسيطرة على مشكلة البطالة عن طريق إيجاد فرص عمل متجددة.

ولشأن لا يد من الإنشائه في أن التجهيز في إقامة السوق المشتركة لتتضمن وصولاً إلى بناء التكتل الاقتصادي العربي من خلال إقامة تقوية الجمركية والتأثيرية والمؤلفات الأخرى بين الأسواق العربية، لا يتعارض مع بناء اتفاقية ذات الطابع التكاملي ومن تعبئة للموارد المالية جبروتاً على خطة حرة بين البلدان المتطلبة، تغطي من خلالها آملاكها التجارية للدول الأعضاء في التكتل دون غيرها، تلتزم من التوازنات المتوازنة تتجسد من تزايد القوة التنافسية للدول الأعضاء في هذا التكتل.

في الحلقة التالية: تطوير التجارة بين الدول العربية وتبني التكتل وتنسيق

• يلمت اقتصادي شوقي

الصادرات البينية للدول العربية والإسلامية الأعضاء في بنك التنمية الإسلامي بلغت ٢٩ بليون دولار في عام ١٩٩٢، بينما بلغت صادراتها إلى الصالح ٢٦١,٩ بليون دولار في أن نسبة الصادرات البينية لم تتعد ١١ في المئة من أجمالي الصادرات. كما بلغت الواردات البينية لهذه الدول ٢٨,١ بليون دولار في عام ١٩٩٢ فيما بلغ إجمالي وارداتها من الصالح ٢٧١ بليون دولار، أي أن نسبة الواردات البينية لم تتجاوز ١٠,٢ من إجمالي الواردات.

وفي ضوء هذه المؤشرات المتدنية للتجارة بين الدول العربية والإسلامية يجب وضع استراتيجية فعالة لتنشيط حركة التبادل التجاري بينها خاصة ما يتعلق بالحوافز الجمركية وغير الجمركية وإزالة جميع العقبات التي تشكل حرج عثرة أمام تنمية تعلق السلع والخدمات فيما بين هذه الدول.

١ - الواقع أن هناك العديد من الصعوبات والتحديات الدافعة على تفصيل أداء العمل العربي المشترك وصولاً إلى بناء التكتل الاقتصادي العربي على غرار ما يحدث في الكثير من مناطق العالم يمكن إيجازها بالآتي: ١ - تمكن البلدان العربية على اختلاف أوضاعها وتوفرها من مواجهة التحديات المستجدة على الساحة الاقتصادية الدولية والإقليمية من موقف عربي جماعي منفتح نسبياً من خلاله الجهود والطاقات العربية من سرك ذلك جماعي تجاه الأطراف الخارجية في عالم أصبحت فيه القوة الاقتصادية محور العلاقات الدولية وكلاًهما الاقتصادية الكبير.

٢ - تحالف العديد من المزايا التي ما زالت تلحق إلى الاقتصادات المحلية في البلدان العربية ومن أهمها السوق الواسعة والفرص الاستثمارية المتنامية من الحجم الكبير للإنتاج، وخفض تكاليف الإنتاج والنقل، وتحسينها، والاستغلال الأمثل للطاقات والموارد المتاحة، والتمتع بأزيد من الفرص الاستثمارية للتجارة بتكاليف منخفضة، ودعم لبروز التفاوض لهذه الدول في تعاملاتها





المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٩٥

# وزارة الزراعة تستعد لعصر الجبات يوسف والى : طفرة في الإنتاج والتصدير

أعلن د. يوسف والى استماد وزارة الزراعة أية مستأطرا أو  
سلبات تنصر من لها مصر بعد العمل باتفاقيات الجبات وقال د.  
والى إن القطاع الزراعى أو فى بجمبع متطلبات الجبات قبل بدء  
عملها مثل إلغاء دعم مستلزمات الإنتاج والتعريفات الجمركية  
أصبحت تقريبا فى نفس المستوى المطلوب لذلك - والكلام  
ليوسف والى - فإن قطاع الزراعة هو أكثر قطاعات الاقتصاد  
القومى تأهلا للاستفادة من هذه الاتفاقية التى جاءت فى صالح  
المنتج المصدر وليس المستهلك المستورد.

وأعلن د. يوسف والى إلى أن هناك أملا كبيرا أن يستعيد القطن المصرى  
عزيمته مرة أخرى حيث تذل المؤشرات إلى ارتفاع احتياجات السوق العالمى  
وزيادة الطلب على القطن المصرى - وأضاف أن هناك طفرة كبيرة تحققت فى  
إنتاج الجيوب التى وصلت إلى ١٦ مليون طن سنويا ومستهدف زيادتها إلى  
١٨ مليون. كما تحتاج إلى التوسع الرأسى وليس الأفقى فى الحصب رغم أننا  
نحقق أعلى إنتاجية فى العالم (٥ طن فى الفدان) وكذلك التوسع الرأسى  
والأفقى فى إنتاج السكر فى النظمية وكفر التشيخ والقديم وحافظات  
السميد، أما الزيتون فهناك جهود كبيرة نحاول تنميتها من خلال التوسع  
فى الأرض المستصلحة هذا وقد وصلت صادرات مصر من الخضروات  
للعام الماضى ٣٥٠ ألف طن وهو رقم غير مسبوق بينما عانت ٤٠ ألف طن  
لعدم المواصفات وهى كميات قليلة بالمقارنة بالأعوام السابقة.

وعن رؤية وزارة الزراعة للمستقرات المالية وتأثيرها على القطاع الزراعى  
يقول د. سعد نصار الذى أكد أن التوقعات تشير إلى أن واردات مصر من  
القمح ستصل إلى ١٠٧ ملايين دولار، السكر ١٧ مليون دولار، الزيت ٦٧٠ ألف  
دولار واللحوم الحمراء ٣٤ مليون دولار، أى بلجمالى حوالى ١٥٩ مليون دولار  
وبالنظر فى الفترة من ١٩٩٥ حتى عام ١٩٩٨ - ١٩٩٣ ستشهد زيادة ١٥٪ عن متوسط  
قيمة الواردات خلال الفترة من ١٩٨٨ - ١٩٩٣ - كما قدرت دراسة أخرى  
للتحذير جودة عبد الخالق الزيادة فى الواردات الغذائية إلى حوالى ٣٠٠  
مليون دولار نتيجة لانخفاض الحبات.





المصدر : **الأمم المتحدة**

١٤ يونيو ١٩٩٥

التاريخ :

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مع تصورات والتوقعات بالنسبة للطن والأرز في ظل بديلين زراعية استعاض التصدير فط، أو زيادة كمية الصادرات ٥٪ سنوياً للطن. بحلول ٢٠٠٠ لطن. وعلى ظل البديل الأول من الممكن أن تزيد صادراتنا من القطن بحوالي ٢ مليون دولار والأرز ١.٢ مليون دولار. أما في ظل البديل الثاني فالملفوع زيادة صادرات الأرز ١١٦ مليون دولار والقطن ١٠٤ ملايين دولار مما يؤكد تحوُّص الصادرات على زيادة فائزته الواردات وأكد د. سعد نصار أن الوزارة تهدف إلى خفض تكلفة الوحدة حيث تتوافر الحصة النسبية بعد ذلك على أساس تكاليف الإنتاج مع تقليل الكميات المستعملة من الأسمدة والمبيدات كما تتوسع في برامج الهندسة الوراثية والبيوتكنولوجي لاستنباط أصناف لصيرة العمر تحتاج إلى كميات مياه أقل وتتمثل الحاجة والحفاظ مع التوسع في تجارب استخدام كليات داخل الحقل وتسوية الأرض بالتدريج لتوفير المياه وإيضاً تتوسع في برامج مكافحة البيولوجية والاعتماد على تقاوى مقاومة للآفات مع تطوير قاعدة البيانات ..

وأضاف أن الزراعة المصرية بدأ يستجيب للتكنولوجيا الحديثة والحوافز السعيرية وهناك مشروع مشترك مع جامعة أريزونا مساعدة المزارعين لاتخاذ قراراتهم الإنتاجية السليمة في إطار حرية السوق.

وفتح د. عثمان الخولي لمستثمر الاقتصادى بوزارة الزراعة إلى مجال الاتفاقيات الأخرى في دولة أوروغواي مثل الخدمات ومكافحة الإغراق والتأمين وضمان الاستثمار ، وكذلك اتفاقية حماية الملكية الفكرية وهي أكثر اتفاقية سخوئاً على مستثمر. وكذلك المصرية حيث إن إنتاج نخل التكنولوجيا بسهولة خاصة إذا عرفنا أن القرن للطن هو عصر الهندسة الوراثية والواصلات فائدة الجودة وانعكاس التكنولوجيا إلى إنتاج .. لذلك فهناك ضرورة للوصول إلى اتفاقيات بين دول العالم الثالث أسهل نقل التكنولوجيا.

وقال إن اتفاقية نصت على تمهوض للول تصافية الاستيراد للذء لذلك يجب ضرورة أن يذهب المفاوض المصرى بذلك على سبيل المثال أكدت دراسة جامعية هلمستى بيلندة مع البنك الدولي بأن مصر تستورد بحوالى ١٢٢ مليون دولار لمعاد ..

وأشار إلى ضرورة وضع منتجات الألبان كأحد مكونات الفائز وأرباب الغذاء وكذلك حساب إنتاج المصانع الخمسة الجديدة للسكر والتي ستؤدي إلى الاكتفاء الذاتي.

ويطالب د. عثمان الخولى بضرورة توفير تقديرات مبنية على التقدير التكنولوجى في مراكز البحوث الزراعية مثل تجميع الأصناف العالية الإنتاج وإيضاً إعادة توجيه الموارد والاستفادة من التخصص والميزة التنسية واستخدام عنصر العمل وتطوير التسويق المصرى جدياً.. وكذلك ضرورة دراسة التأثير غير المباشر للقطاعات الاقتصادية الأخرى مثل صناعة الخبز والنسيج التي تستهلك ١ مليون لقطار وهو يمثل نصف المحصول مما يؤثر على كميات التصدير.

ويؤكد د. نبيل حمشي رئيس معهد بحوث الاقتصاد الزراعى أن الدول للتقدم ستحول من الإغراق إلى الميزة التنسية أما الدول القائمة فستلحق بعدى قوة العلاقات بين القطاعات المختلفة وأضاف أن الصادرات المصرية

وصلت إلى ١٠ مليارات جنيه مما يوفر تسهيلات للمستثمرين كما حققنا بعض الإنجازات من أجل التصدير منها إنشاء أسواق البعير والإسكندرية والفردوم وأكثوبر وهم يعملون لمصلحة الاسمية التي تساعد على ربط المزارع والمستهلك والمصدر بالإضافة إلى إنشاء شركات زراعية تسويقية في الأراضي الجديدة.

ويقول د. نبيل حمشي أن مركز بحوث الاقتصاد الزراعى قام بإنشاء نظام معلومات سيتم من خلاله إذاعة الأسعار والكميات المرتبطة ببنوعية المنتج، والعرض والطلب بأسواق الجملة والفرع إلى أن اتفاق التجارة بين مصر والاتحاد الأوروبي يمنحنا تفضيلات كثيرة سواء للتجارة الجمركية أو الإعفاءات أو الخصص.

وكانت شوة السياسات الزراعية قد انتهت إلى عشر توصيات فيما يخص مجال السياسات الإنتاج الزراعى استعداداً لمعهد الجات وهي:

- زيادة الاستثمار في البنية الأساسية خاصة شبكات الطرق في الأراضي الجديدة مع المحافظة عليها لخفض تكاليف الإنتاج والتسويق والاستفادة من مزيا التخصص والميزة التنسية.
- التخصص في عدد قليل من السلع التصديرية ذات الميزة التنسية وخاصة تلك التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية قوية ضرورية لتحقيق لخصائص السعر والمنشأة وكذلك تحقيق معايير الجودة الفائقة.
- استمرار السياسات التي تحقق زيادات ملموسة في الانتاجية





المصدر : الإحصاء

للتشري والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٩٥

الزراعية لتقليل التكاليف لوجدة الإنتاج بما يؤدي إلى تحقيق الميزة النسبية والقدرة التنافسية من خلال التنسيق بين البحوث التطبيقية للتكنولوجيا الملائمة، والإرشاد الزراعي، والاقتصاد، وتنسيق المخططات والنماذج الزراعية.

■ **دفع النمو الاقتصادي في القطاع الزراعي في مصر من خلال الاستثمار في تنمية استراتيجيات التنمية القائمة على الاعتماد على مبدأ الميزة النسبية بما يخدم تحقيق الأمن الغذائي وتشجيع الصناعات.**  
■ **إنشاء الجمارك الخفية فيها على مستلزمات الإنتاج الزراعي أو تخفيضها لأن هذا يعيق التنمية الزراعية.**

■ **العمل على جذب أي آثار سلبية لتبوهات الأسعار على الكفاءة الاقتصادية لهذه الموارد مع ضرورة العمل على تحقيق التخصيص الأمثل لهذه الموارد من خلال ضمان تساوي قيمة المبالغ المدد لهذه الموارد بين القطاعات المختلفة في الاقتصاد القومي.**

■ **دراسة أثر برامج موازنة أسعار المحاصيل الزراعية الرئيسية على كل من الصناعات والواردات وصافي الحائد الحقيقي لموارد المزارع مع توسيع هذا البرنامج ليشمل كافة المحاصيل الزراعية.**

■ **إنشاء صناديق للموازنة للمحاصيل الرئيسية يساهم فيها المنتجون لضمان حدا أدنى اختياريًا لأسعار تلك المحاصيل تلافياً لآثار تقلبات الأسعار العالمية على الدخل المزرعي لمنتجي هذه المحاصيل مع التأمين على تلك المحاصيل.**

■ **تشجيع القطاع الخاص وشباب الخريجين ولتعاونيات القيام بدور أكثر فعالية في زيادة الإنتاج واستصلاح الأراضي على أن يقتصر دور وزارة الزراعة على مهام البحوث الزراعية.**

■ **تزويد مناطق ومشروعات الاستثمار بالبيئة الأساسية اللازمة والذي من شأنه أن ينعكس إيجابياً على جذب الاستثمارات وكذا على تخفيض تكاليف الإنتاج.**





المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٥ ١٠

مكتبة الكونغرس الأمريكي تقر:

## الاستفادة من رويضة مصر حول تأجير «الجبال» على الزراعة

كتب - عبدالوهاب حامد:

قوت مكتبة الكونغرس الأمريكي اعداد ملف كامل حول قولرات  
وتوصيات المؤتمر الدولي الذي نظمت مصر حول الآثار الإيجابية  
والسلبية لاتفاقية «المادة» على المعامل الزراعية، وأن يكون ضمن  
البرائق الاقتصادية الهامة للمكتبة للتعريف على من الاقتصاديين  
الأمريكيين وصناعي للقرار في الإدارة الأمريكية وطلب خبراء  
المعوت الزراعية الأمريكيين قول العالم الثالث بالاستفادة من النظرة  
الموضعية التي توصل اليها المشاركون في المؤتمر باعتبارها نموذجاً  
يمكن الاستفادة منه في وضع السياسات للوقفة لتعليم الجباليات  
اتفاقية الجبال وتنقيض السياسات وصرح الدكتور فخري شحاتة  
عميد المعهد العالي للتعامل الزراعي ورئيس الجمعية العلمية  
للتعاونيين المصريين بأن مؤتمر نثار اتفاقية الجبال على الزراعة  
المصرية قد نظمته مركز الدراسات والبحوث والتدريب بالمعهد  
ملاشتركة مع قطاع الشؤون الاقتصادية بوزارة الزراعة ومركز  
التسمية الزراعية والريفية بجامعة إيزا الحكومية بالولايات المتحدة  
الأمريكية وأشاد أن الوفد الأمريكي للمجلس لجامعة «ليوا» قد قام بعداد  
تقرير حول نتائج المؤتمر وأوصى بولاست بكيات الزراعة والبيئة.





المصدر : الحياة للتحذية

٢٠ يونيو ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والإعلاميات

اتفاق غات : رسالة خطر الى العالم العربي (٥ من ٧)

# تطوير التجارة بين الدول العربية على أساس متكامل يتطلب التكامل والتنسيق بين القواعد الانتاجية

الدول العربية على بعضها البعض وبالقائي تعزيز الاستدامة من التخصص والانتاج الواسع النطاق

ومن هذا المنطلق فإن المقياس المعطى للمدين لجوهر الفائدة من تحرير المبادلات التجارية العربية البينية يكون في الأثر المتوقع لهذه التجارة على الاستثمارات مما يجعل تحرير التجارة في هذه الحالة وسيلة لتكثيف الاستثمارات وتوظيفها في البلدان العربية والتي تؤدي إلى دفع التنمية الاقتصادية إلى الأمام

وقولنا انه على عكس ما كان سائدا من قبل تطوير كل الدلائل إلى أن المرحلة الحالية تشهدها فيها عوامل عدة على المستويين العام والخاص لدعم وتطوير التجارة العربية البينية وما يقدم أهداف التعاون والتنمية في البلدان العربية، خصوصاً في ظل ما تزخر به المنطقة الاقتصادية المتواصلة من التباينات والتفاوتات الاقتصادية وتجارية عابرة، إذ انه بإلقاء نظرة مستقصية على ما لمخص عنه ذلك الزخم الكبير من التباينات بين الطبقات الانتاجية في المنطقة العربية خلال الأعوام

عمر عبدالله كامل \*

■ لا بد من التأكيد في سياق الحديث عن اتفاق غات (غات) على مسألة في غاية الأهمية وهي أن تطوير التجارة العربية البينية بالشهر الذي يتسق مع مستطيات مواجهة تحرير التجارة للعالمية في ظل «الغات» يحتاج إلى قدر كبير من التكامل والتنسيق بين القواعد الانتاجية في البلدان العربية لاجل عدم ذلك مع الانهيار نحو ازالة أو تشطيط القيود الجمركية وغير الجمركية، وإلا فإن الانهيار بمجرد ازالة هذه القيود من دون الاهتمام في نفس الوقت بتوسيع القاعدة الانتاجية العربية ذات القدرة الأكبر على انتاج السلع والخدمات القابلة للتصدير في الأسواق العربية، لن يؤدي إلا إلى تشطيط تشاوي هائشة لا ترقى إلى مستوى مواجهة مع التحديات الاقتصادية العالمية الجديدة، خصوصاً إذا علمنا أن الهائل الانتاجية القائمة حالياً في البلدان العربية على قدر كبير من التباين خاصة في مجال الانتاج الصناعي، وهو ما يعني بالتبعية أن المبادلات التجارية بين الدول العربية لن يكون لها شأن كبير ما لم يكن هناك تكامل تشاوي يؤمن شبرا كبيرا من الاهتمام المتبادل لهذه





## النشر والخدمات الاقتصادية والمعلومات

المصدر :

٢٠ يونيو ١٩٩٥

ضمن العمليات الرئيسية التي تحول دون تمكن معظم العربي من احتلال موقعه المأمول على الساحة الاقتصادية الدولية

### واقع الاستثمارات العربية الدولية

لا بد من الإشارة بداية إلى أن هذه الاستثمارات تعتبر ضعيفة جداً مقارنة بالاستثمارات الغربية المولعة في الأسواق الدولية خاصة ما لحق منها بإنتاج السلع القابلة للتصدير عبر الأسواق العربية. إذ ساهمت لجزلة الأسواق العربية نتيجة للقيود والإجراءات الجمركية في توجيه الاستثمارات العربية المخطوطة نحو القطاعات غير المنتجة للسلع القابلة للتجارة ما بين الدول العربية، مثل قطاعات السياحة والعقارات أو توظيف بعضها في مجالات الإنتاج للسوق المحلية والبحث الأخرى مثل شتل ايداعات بنكية أو مساهمات في شركات محلية.

ومثل هذه التوفيقيات، إذا كانت تسمحهم في تسليق الاستثمارات للاستثمارات المحلية للدول العربية التي يتم فيها الاستثمار، إلا أنها لا تصبح زبادة المدايلات التجارية العربية البينية، مما جعل تيار الاستثمار العربي، لا يتأهل كياناً سليماً متكاملاً وبالتالي لم تستطع التجارة العربية البينية بالمثل المطلوب من هذه الاستثمارات.

وعلى رغم أن الخطوات التي اتخذت لتهيئة المناخ الملائم للاستثمار في العديد من الدول العربية سواء في مجال البنية الأساسية أو التنظيم القانوني ومن جهته للصالح الاقتصادي في قطاعات عدة من أبرز سبلها إطلاق قوى السوق واتساع القطاع العربي الخاص، إلا أنها زالت محسوبة لفرصة لا ترقى إلى مستوى العمل المشترك، فبذلك من العمليات والمخاطر التي لا تزال تلك

الدولية، وبالتالي فإن عدم اعطاء دفعة قوية للتجارة العربية البينية وإبائها عن مسئولها الحالي سيكونان عاملاً مسجلاً للاستثمار العربي المشترك.

وسواءً انخفض هذا الاستثمار إلى إبقاء التجارة العربية البينية عند مستوياته المنخفضة وهو ما يشق إلى العلاقة المضطربة التي تربط بين هذين الطرفين المهمين من التغيرات التي تشهدها منها الاقتصادات العربية الاستثمار المتبادل والتجارة البينية وما يعكسه ذلك من ضرورات الاتواء في الجهد العربي المشترك من الآن فصاعداً نحو العمل على تطويرها بشكل متوازن متطابق عضويًا لتتحقق من وراء ذلك الاستفادة المثلى من الموارد الاقتصادية الضخمة والأسواق العربية الواسعة في أن واحد، أخذاً في الاعتبار أنه حتى يكون للتجارة العربية البينية تأثيرها الفاعل في الاستثمارات العربية المتبادلة، وبالعكس لا بد من أن يتم تحرير هذه التجارة بين الدول العربية البينية نظراً لما شاب هذا العمل من عيوب لعل من بينها التشريعات في تنفيذ مراحل تحرير التجارة طول لفترة التي استندتها عملية التفرج في هذا المجال إلى الآن والتي تخص في الأقطار تغطي نتائجها المرجوة في ظل تعامل الاتواء من قبل العديد من دول العظم نحو التجميع في كتلتان تجارية واقتصادية وإقليمية وتصارح وتيرة.

أما عن لفظ الثاني في معادلة التكامل الاقتصادي العربي، المتمثلة في الاستثمارات العربية البينية أو للتبادلة، فيمكن التأكيد في هذا المجال على الضرورة القصوى لزيادة معدلات تدفق هذه الاستثمارات بين البلدان العربية، خصوصاً أن كل المعطيات الاقتصادية تشير إلى اتساع حجم هذه الاستثمارات حتى وقتنا الحاضر. الأمر الذي ما زال يعتبر عبءاً مهماً من

القليلة الماضية، بيزن، بما لا يدع مجالاً للشك مدى ازدياد الوعي العربي على المستويين الرسمي ورجال الأعمال بأهمية وضرورة تنمية التجارة العربية البينية باعتبارها نقطة البداية للتكامل الاقتصادي العربي والسبيل نحو خلق كتلة الخصائص عربي يمكنه مواكبة التطورات المتسارعة على الساحة الاقتصادية الدولية.

ومن الأمور الرئيسية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في سياق العمل على تحسين وتطوير التجارة العربية البينية وتوحيص نطاقها لدعم الاتجاهات العربية المتكاملة، الحاجة إلى توفير التمويل اللازم لهذه التجارة، واستخدام الأساليب الحديثة للتسويق وتوفير المعلومات التجارية فضلاً عن تحسين وسائل الاتصال والمقاييس بين الدول العربية، أخذاً في الاعتبار أن تطوير التجارة العربية البينية يحتاج إلى قدر كبير من التنسيق والتكامل الإقليمي بين الدول العربية، من خلال التوسع في إقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة خصوصاً تلك التي تتميز بظرفيتها التفاضلية والتكاملية إلى الاستفادة الأفضل للموارد التي تتمتع فيها البلدان العربية بمزايا نسبية أو تفضيلية فضلاً عن ضرورة الاتفاقات الرامية إلى تحرير التجارة العربية البينية بشكل عضوي بمساحات وخطة التنمية الاقتصادية في البلدان العربية.

### أهمية نسبية

والتأكيد على ذلك، تشير إلى أنه على رغم ازدياد الأهمية النسبية للتجارة العربية البينية في بداية عقد التسعينات (٦٠ في المئة في مقابل ٨٠ في المئة من إجمالي التجارة العربية الخارجية)، وعلى رغم أن أداء هذه التجارة العربية البينية خلال هذه الفترة كسب المضل من أداء التجارة العربية الخارجية (زادت الأولى بمعدل ٨.٨ في المئة سنوياً فيما زادت الثانية بمعدل ٣.٩ في المئة سنوياً) إلا أن استمرار هذه التسمية المتخلفة للتجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية العربية بالإضافة إلى انخفاض معدل نموها مقارنة مع أداء التجارة على المستوى العالمي (٨.٨ في المئة في مقابل ١٣ في المئة) يؤيد في إحصاء المستثمرين العرب عن الاستثمار في مشاريع تصديرية للسوق العربية واتساع مؤازر المستثمرين في المجال نحو تسهيل الاستثمار في المشروعات التصديرية الموجهة إلى الأسواق





## الحياة اللندنية

المصدر :

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠ يونيو ١٩٩٦

المركز الرابع، إذ بلغت الاستثمارات الخاصة العائدة لها نحو ٤.٩ مليون دولار، أي ما نسبته ١.٦ في المئة من إجمالي الاستثمارات العربية في ما بين الدول العربية.

ويغطي هذا الوضع مؤشراً على مدى ما يطول الاستثمارات العربية (الخاصة منها والعامّة) من جيوب كثيرة سواء من جهة ضعف الأموال للمستثمرين ولبنّي الضمانات العربية فيها فضلاً عن انقمارها لطابع التكافلي.

العوامل التي تعدّ زبادة الاستثمارات العربية

وإذا فلقينا النظر على أهم العقبات التي تحول دون استيعاب الاستثمارات العربية داخل الوطن العربي بالمثل لعلّنا نجد أن:

١ - ضعف المناخ الاستثماري في الدول العربية، ويقصد بالمناخ الاستثماري مجمل الأوضاع الاقتصادية والمالية والسياسية والتشريعية والأمنية التي تحيط بالبيئة الاستثمارية، فكلّما تحسّنت الجهود التي يبذلها العديد من الدول العربية لتهيئة المناخ اللازم لجذب الاستثمارات العربية في الخارج، إلا أن هذه الجهود، ما زالت محدودة، سواء من جهة استقرار السياسات المؤثرة في الاستثمارات (سياسات نقدية أو اقتصادية أو غير نقدية) وأمنها والقوة المفرضة على حركة رأس المال وتحصيل الأرباح وعدم وجود خريطة للمستثمرين للاستثمار، ومن جهة الحوافز المقدمة لهذه الاستثمارات.

ب - عدم وجود سوق منظمة للأوراق المالية، فمعاً زالت أسواق الأوراق المالية العربية تقسم بالضميق (أي هناك عدد قليل من أواخر البيع والشراء ما يترتب على ذلك محدودية حجم التداول) أو عدم العمق (ويؤدّد ذلك عدم الحصول بسهولة ويسر على أواخر شراء وبيع الأوراق المالية) وبمعنى أعلى وأبسط من الاستثمار الساذج في السوق.

والواقع أن ضيق عدم عمق أسواق الأوراق المالية يصرّى إلى عاملين أساسيين هما: مصدرة أدوات الاستثمار المالي وذلك يرجع إلى أسباب عدة أهمها سيادة الثقة الغائبة لفرعات الصحافة وسيطرة عدد محدود من كبار المستثمرين على نمط عملهم من أسهم هذه الشركات وعدم عرضها للاكتشاف العام، ومحدودية فرص الاستثمار المحلية في الدول العربية للمصدرة لرأس المال

١٩٩٢ (أي بانخفاض ملحوظ قدره ٤٢٨.٨ مليون دولار ونسبته ٤٧.٦ في المئة) ثم تولى الانخفاض في عام ١٩٩٣ لتسجيل ٣٠٨.١ مليون دولار أي بانخفاض قدره ١٧٥.٧ مليون دولار ونسبته ٣١.٣ في المئة.

وتحتل الاستثمارات العربية الصينية وفقاً لتجسّبات المستثمرين خلال عام ١٩٩٣ مقارنة بعام ١٩٩٢ نجد أن جمهورية مصر العربية احتلت المرتبة الأولى من جهة حجم الاستثمارات الواردة إليها، إذ بلغت ١٠٤.٥ مليون دولار ونسبة انخفاض قدرته ٧٦.٢ في المئة عن عام ١٩٩٢، وجاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية ليفلت كمية الاستثمارات العربية المرخصة فيها ٥٥.١ مليون دولار أميركي، ونسبة زيادة قدرها ٢١٠.٥ في المئة.

استثمرت وحصلت المملكة العربية السعودية المرتبة الثالثة باستثمارات عربية مرمضة بلغت ٢٩.٨ مليون دولار أي بنسبة زيادة قدرها ٤٧.٥ في المئة عليها جمهورية السودان في المرتبة الرابعة بين الدول العربية المضيفة للاستثمارات العربية إذ بلغت هذه ٢٨.٧ مليون دولار وبالنسبة فقد استثمرت أربع دول عربية (مصر، الإمارات، السعودية، السودان) باستثمارات قدرها ٦٨.٦ مليون دولار ونسبته ٧٠.٨ في المئة من إجمالي الاستثمارات العربية اليبينة خلال عام ١٩٩٣.

ومن التوزيع الإقليمي للاستثمارات العربية اليبينة خلال عام ١٩٩٣ نجد أن الاستثمارات العائدة لمستثمرين من دول مجلس التعاون دول الخليج العربية حصلت المركز الأول فبلغت ١٥٤.٥ مليون دولار، أي بنسبة ٥٠.٢ في المئة من إجمالي الاستثمارات اتجه منها ٤٦.٩ مليون دولار إلى دول مجلس، أي ما نسبته ٣٠.٢ في المئة من إجمالي استثماراتها، ونحو ١٠٧.٩ مليون دولار، أي ما نسبته ٦٩.٨ في المئة إلى الدول العربية الأخرى.

وإحتلت استثمارات بلاد الشام والعراق المركز الثاني لبلغت جملة استثماراتها نحو ١٢٢.٩ مليون دولار، أي ما نسبته ٣٩.٩ في المئة من إجمالي، واحتلت دول الخليج العربي المركز الثالث باستثمارات قدرها ٥٥.١ مليون دولار، أي بنسبة ٨.٤ في المئة من إجمالي، وجاءت مجموعة وادي النيل (السودان ومصر) في

حجز عتبة أمام استيعاب الاستثمارات العربية التي انعكست في ضلّة عدد المشاريع العربية المشتركة المنتشرة في جميع الدول العربية وضعت الاستثمارات داخل الوطن العربي مقارنة بالاستثمارات العربية في الخارج.

وبينما بلغ إجمالي عدد المشاريع العربية المشتركة في جميع الدول العربية ١٨٥ مشروعاً حتى نهاية عام ١٩٩٢، جملة رؤوس أموالها الاسمية ٢٦ بليون دولار (المدفوع منها ٢٢ بليون دولار) يقابل ذلك رؤوس أموال عربية مؤلفة خارج الوطن العربي تقدر بنحو ٣٧٠ بليون دولار، أي أن لكل دولار عربي يملك في الوطن العربي هناك ٥٦ دولاراً عربياً وثلث في الخارج، على رغم العديد من المخاطر التي تتعرض لها تلك الأموال في الخارج.

لا بد أن الأخطر من ذلك أن الاستثمارات العربية اليبينة العائدة للطعام الخاص العربي، المفترض أن يسود بنور ريادي في هذا المجال سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل لا تمثل إلا جزءاً بسيطاً من الاستثمارات العربية المتولّفة في البلدان العربية.

اتجاه

وليفما اتجهت الاستثمارات العربية اليبينة الخاصة خلال السنوات ٨٩ - ١٩٩١ نحو الزيادة عندما ارتفعت من ٢٥٨.٤ مليون دولار في عسّام ١٩٨٩ إلى ٤٠٠.٨ مليون دولار في عام ١٩٩٠ ثم انخفض إلى ٩٢٢.٦ مليون دولار في عام ١٩٩١ (بنسبة زيادة قدرها ١٣٠ في المئة)، نجد أن هذه الاستثمارات اتجهت إلى الانخفاض بشدة خلال العامين الماضيين فتراجعت من ٩٢٢.٦ مليون دولار في عام ١٩٩١ إلى ٤٨٣.٨ مليون دولار في عام





## المصدر : الحياة اللبنانية

التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٥

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بسبب ضيق وعدم استيعاب السوق المحلية أو ضيق منافذ الاستثمار المحلي بالمشاركة بالأسواق المحلية المخالفة.

أما بالنسبة لضالة الطلب على الأوراق المالية في الأسواق العربية فإنها يرجع إلى انخفاض معدلات الاستثمار في الكثير من الدول العربية وتفصيل شامل المسبوبة، ولصور الوعي لدى جمهور المستثمرين تجاه الاستثمار في الأوراق المالية، فضلاً عن الصور الإعلامية الاستثماري العربي للتعريف بما هو متاح من فرص جيدة للاستثمار. بالإضافة إلى وجود شبه غياب لمعايير المحاسبة والمراجعة كضوابط للمعاملات وأداة لإعادة الاحترام والثقة المقبولة بالكامل في التقارير المحاسبية خاصة في ظل التوسع في ظهور الشركات الخاصة. وكذلك عدم سماح كثير من الدول العربية لغير مواطنيها بأن يملكوا أسهماً في الشركات الوطنية سواء في مرحلة الإصدار أو في مرحلة التداول.

ج - عدم وجود سوق نقدية عربية يتم فيها تبادل رؤوس الأموال والمحصل على التمويل وتنسوية الدين بين مؤسسات التمويل العربية، مما يضطرها إلى اللجوء إلى أسواق النقد الدولية لإجراء هذه العمليات.

د - تأخر المشاريع العربية للشركات بالظروف السياسية بين الدول العربية.

هـ - عدم وجود نظام مؤسسي متناسق لإعداد المشاريع وتوليد رسائل الجوى الاقتصادية والفنية والترويج لهذه المشاريع، فضلاً عن نقص الخبرات والقدرات الإدارية والتنظيمية التي تستلزم إدارة المشاريع الكبرى في ظل ظروف دولية متضاربة.

و - الانحسار إلى وجود نظام متكامل للمعلومات والتقنيات الاحصائية التي تهم المستثمر العربي سواء على المستوى المحلي أو الاقليمي، وعدم وجود دليل عربي موحد يغطي كل المشاريع المضتركة ويتم تحديثه بصورة مستمرة.

ز - عدم وجود خارطة للمستشارين الاستثمارية والفرصة المتاحة للاستثمارات على مستوى المنطقة العربية.

في الخلفية الاتية ضعيف الاستثمارات العربية في دول المنطقة يعكس حضور الوسائل المستخدمة في استغلال امکانات المتوافرة.

٥ باحث اقتصادي سعودي.

## تطور الاستثمارات العربية البينية

خلال الأعوام (١٩٨٩ - ١٩٩٣)

السنوات	الاستثمارات العربية البينية بـ (ملايين دولار أمريكي)	معدل النمو في المئة
١٩٨٩	٢٨٨٤٥٨	٥٥.٠
١٩٩٠	٤٠٠٨٤٥	١٣٠.٢
١٩٩١	٩٢٦٦١١	٤٧.٦
١٩٩٢	٤٨٣٨٢٠	٣٦.٣
١٩٩٣	٣٠٨١٣٦	

المصدر: تقرير متاح للاستثمار في الدول العربية الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار للأعوام ١٩٨٩ - ١٩٩٣.





اتفاقيات : رسالة خطر الى العالم العربي (٦ من ٧)

# ضعف الاستثمارات العربية في دول المنطقة يعكس قصور الوسائل المستخدمة في استغلال الامكانيات المتوافرة

عمر عبدالله كامل \*

كمياسة للتخصيص، أو البدء في تطوير وتنشيط اوراق المالية (البورصات) لديها. وفي ظل هذه الامكانيات الضخمة للوطن العربي فإن التساؤل يسار حول ضعف الاستثمارات الوافدة اليه الامر الذي يحتم علينا البحث عن المعوقات التي تحول دون انسياب الاستثمارات العربية الى الوطن العربي

الاستراتيجية العربية للاستثمار تحقيقاً لأعلى أداء تشايعي ممكن للاستثمارات العربية المشركية وبالفعل الذي يسمح بتوجيه رؤوس الأموال العربية نحو الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية العربية ذات القابلية على تنمية وتطوير التجارة العربية المبنية لا بد من التأكيد على أهمية التركيز على المشاريع العربية

الشرق العربي دولة الكويت، تم ارتفاع هذا المعدل الى أكثر من ٢٨ في عام ١٩٩٢ في إثر محاولات الكثير من الدول العربية تبني برامج اصلاح اقتصادي ساهمت في زيادة كفاءة الإنتاج وتشجيع الاستثمار الخاص.

ب - توافر عناصر الإنتاج في المنطقة العربية للمنطقة في رأس المال إذ بلغ عدد المصارف التجارية فيها ٢٣٦ مصرفاً في عام ١٩٩٢ جملة أصولها حوالي ٣١٣ بليون دولار، وجملة رؤوس أموالها واكتساباتها ٢١٧ بليون دولار، وكذا توافر عنصر العمل إذ قدرت قوة العمل العربية في عام ١٩٩٢ بنحو ٦٦ مليون عاملاً، وعنصر الأرض إذ تبلغ مساحة الوطن العربي ١٤ مليون كيلومتر مربع تمثل ٢١.٠٢ من إجمالي مساحة العالم (منها مليوناً كيلومتر مربع مساحة للزراعة) فضلاً عن سوق واسعة قوامها ٢٢٦ مليون نسمة يمثلون خمسة في المئة من سكان العالم.

ج - لذا كان الاقتصاد العربي غني بالمعطيات الجيدة فهو غني أيضاً بموارده الطبيعية إذ يوفر ٢٥٪ من الإنتاج العالمي للنفط ويستحوذ على ٢١.٠ من الاحتياط العالمي كما يبلغ إنتاجه من الفلز الطبيعي نحو ٢١٪ من الإنتاج العالمي. ٢٢.٥ من الاحتياط العالمي.

د - بالإضافة الى الامكانيات السائلة هبات دول عربية عدة البيئة القانونية والاقتصادية الجاذبة للاستثمارات المحلية والعربية والاجنبية سواء باصدار قوانين شجعة للاستثمار من شأنها تسهيل إجراءات الاستثمار وتحسين أرباح المستثمرين أو بتبني سياسات تتيح علناً الفصل للاستثمارات العربية

■ على رغم المظاهر الدالة على ضعف الاستثمارات العربية للمنطقة عبر البلدان العربية إلا أن المنطقة تتميز بالثاق واكتسابت عدة في غاية الأهمية تؤهلها لاستقطاب المزيد من الاستثمارات مما يعني أن المنطقة ليست مثقلة طاقات كاملة في الوطن العربي أكثر منها مشكلة الوسيطة أو المنهج المستخدم في استثمارات هذه الطائفة الذي يقوم حتى وإننا الحاضر على اساس محلي ضيق وليس على اساس المجال العربي الواسع.

ويمكن اجتمعال هذه الاوضاع والمقومات كالآتي:

١- يقدر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للوطن العربي في عام ١٩٩٢ بنحو ٨٣٤ بليون دولار مقارنة بنحو ٤١٠ بليون دولار في عام ١٩٩١، وكان هذا الناتج يبلغ ٣٣٢ بليون دولار في عام ١٩٨٥، أي أن فائض الناتج المحلي الإجمالي ارتفع بنحو ١٠٩,٦ بليون دولار خلال الفترة ١٩٨٥/٩٩٢.

وكان الناتج المحلي الإجمالي لربع دول عربية هي السعودية والجزائر والجزائر ومصر ٨٣,٧ بليون دولار عام ١٩٩٢ تمثل ٥,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول العربية.

أما بالنسبة لمعدلات النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي لنجد أنه فيما بلغت ٢١,٧ في عام ١٩٨٧، متوسط لجميع الدول العربية، انخفض هذا المعدل الى رقم سالب قدره ٢١,٠ في عام ١٩٩١، في ظل





## المصدر : الحياة الحديثة

٢٢ ربيع ١٩٩٥

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ :

والمستوى المعجم، وكذلك توفير المعلومات اللازمة لتجميعها أو إجراء البحوث اللازمة فيها بما يضعه استقرارها وتطورها.

٥- توفير مصادر التمويل اللازمة للتوسع في البنية هذه المشتتات وتحديثها والتوسع في أنشطتها.

٦- التوسع في إجراء المسوحات الهندسية التي استكشاف الفرص الاستثمارية المتاحة في مجال إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة مع التركيز على ضرورة أن تعكس هذه الدراسات الحاجات الفعلية للأسواق العربية من هذه المشاريع، وأن يتم متابعة أنشطة تلك المشاريع في شكلها لتتأكد من استمرارها للمشاريع التي لا يتم تخصيص مخصصات هذه الدراسات على رجال الأعمال والمستثمرين العرب، من خلال التوثيق والقبضات التي يمكن أن تلتصقها الطرق التجارية الصناعية العربية.

### شروط نجاح القطاع مع التطورات الاقتصادية

حتى يتحقق النجاح لجهود اشعاع الاقتصاد العربي في مواجهة التطورات المتسارعة على الساحة الاقتصادية الدولية، وفي ظلها (التي لا بد من أن يقوم هذا القطاع على أساس من الرأسمالية السياسية الراسخة والمتجذرة الاقتصادية الحديثة، مشددين على هذا السياق على ضرورة بقاء الجهود الجادة والمثابرة من لدن القائمين على الاقتصادات العربية للتوسع من خطوات التكميل الاقتصادي باعتبارها الوسيلة المثلى لمواجهة التحديات العالمية التي تعترض مؤشراً على قيام مرحلة جديدة في نظام العلاقات الدولية أساسها استيعاب الاقتصادات الكبرى والتفافية (الاحتاج) وما أسفرت عنه من مبادرة الحكومات العربية والوطنية، وكذلك رجال المال والأعمال، وسعوتهم إلى ممارسة واجباتهم وحمل مسؤولياتهم لتحقيق أهداف القانون الاقتصادي، لا فيه خير كل إجراء اتبعه.

١- إن القاعدة التي بنيت عليها مسيرة العمل العربي المشترك لا تزال سليمة وقابلة للتطبيق في حال اتخاذ قرار عربي بتشديدها، لا أقل من هذه الصيغة في فترة انتعاشها إيجابياً إلى بعد الحدود، سواء على العلاقات بين الدول والشعوب العربية، أو من جهة صحتها في أحداث بدايات تكامل عالمي عربي ملتحق بالشرق، لا أنها لم تستعن من تحقيق الثقة المطلوبة، وحتى رسم ثلاث ثبات لتقدم مستعمر في مجال التعاون والتكامل ومحوها في سوق عربية مشتركة خلال فترة من الزمن، وبالعالم، ظلت مشرقتها

لجهة زيادة حجم الاستثمارات العربية الحديثة في لجهة تنمية التبادل التجاري العربي العربي، خاصة إذا تم وضع الأسس الضرورية لتنسيق هذه الصناعات وتكاملها إقليمياً وإسبانياً على المستوى العربي، فضلاً عن إزالة معوقات انسياب منتجاتها بين البلدان العربية.

ولكننا نلحظ وجود طغيات اقتصادية حيوية تصلح لأن تشكل نماذج أو قطاعات يمكن تعميمه على بقية القطاعات الاقتصادية في المستقبل، خاصة تلك التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة، وهكذا لا ينبغي إلا تعزيز اهتماماً لقطاعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة بل على العكس من ذلك إذ ما نود تشجيعه في هذا السياق ضرورة إعطاء هذا النوع من قطاعات النشاط الاقتصادي العربي عناية خاصة لا تقل أهمية عن تلك المقترضة توفيرها بالنسبة لقطاعات النشاط الاقتصادي العربية الكبيرة.

### الإنعقاد بمستوى الأداء الاقتصادي للمشاريع الصغيرة

إن نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في مواجهة الآثار التي يمكن أن تترتب على تصدير التجارة العالمية في ظل الجيات (فغات) يتوقف على مدى الاستخدام الجاد والمثابر للتأثير حزمة متكاملة من العوامل الدافعة على الإنعقاد بمستوى الأداء الاقتصادي لهذه المشاريع من خلال بقاء المزيد من الجهود الحقيقية والمؤثرة من قبل القائمين على هذه

المشاريع وكذلك الجهات المعنية بتضمينها وتأييدها، حتى يضمن تنجس هذه الجهود المساعدة على تحقيق الآتي:

١- ضرورة اعتماد الأساليب الإدارية الحديثة في إدارة وتسجيل المشاريع الصغيرة الصغيرة والمتوسطة.

٢- التخلص بهذه المشاريع من إطارها الحالي إلى إطارها المؤسسي على طريق الفصل بين الملكية والإدارة.

٣- بما أن التفسير الذي أصبح من أمطار التنظيم الحديث للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، يصبح من الضروري أن تواكب البلدان العربية هذا التطور حتى تتسكن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العديد من نواحي العالم القائمة فيها من استثناء القدرة علىولوج باب المنافسة مع المشاريع المنافسة سواء في الداخل أو في الخارج.

٤- إيجاد الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يسهل على حماية وتشجيع المشاريع الصغيرة

المشتركة ذات الطابع التعاوني باعتبارها الأسلوب الأفضل لتقديم صيغة ملائمة لتضار وتقال الموارد والمصالح الاقتصادية العربية على أسس اقتصادية سليمة ومتكافئة. وترى من الأهمية بمكان تشجيع هذه المشاريع وحفز انتشارها في البلدات العربية، وبما أنه من المتوقع أن يلعب الاستثمار العربي الخاص دوراً أساسياً في هذا المجال، لا بد من العمل على توفير كل الضمانات والحوافز والتسهيلات التي تشجع القطاع الخاص العربي في الاستثمار في هذا النوع من الاستثمارات ذات الطابع التعاوني، وبموجب كل للقطاعات العربية المعنية في هذا الشأن مثل اتحاد المستثمرين العرب والهيأة العربية للاستثمار والأوسدة العربية لضمان الاستثمار وكذلك الحكومات العربية، لتحمل مسؤولياتها في هذا الشأن، لأن من شأن هذه الأطراف المساعدة إلى حد كبير في تسهيل وتطوير حركة تدفق للاستثمارات بين البلدان العربية خصوصاً بعد التطورات الإيجابية في مجال الإصلاح الاقتصادي، وفي مجال تخصيص في العديد من البلدان العربية، وهذا من دون أن ينفي ذلك تأكيد ضرورة قصوى لاعتقاد المزيد من السياسات المتجهية في هذا المجال لتوفير للتطورات الحيوية للاستثمار العربي المشترك التي تأخذ بين الاعتبار مجموعة الصعوبات المؤثرة في القرارات الاقتصادية للطاقة الخاص، ومن بين هذه العوامل تكلفة عناصر الإنتاج وتوحيدها، والإعفاء الضريبي، وعلى جواب البيروقراطية الحكومية مع التطلعات الاستثمارية للقطاع الخاص العربي من ناحية التشريعات الملزمة ومن ناحية الكفاءة في الإدارة هذا فضلاً عن توفير المزيد من العوامل الأخرى المؤثرة للاستثمارات العربية الصغيرة والمتوسطة في توفير أنظمة متكاملة للمعلومات والتمويل وضمان الاستثمار، بما في ذلك تطوير أسواق المال العربية كمجال حيوي وضروري لجذب وتداول وتقييم حركة تدفق رؤوس الأموال العربية وتمكينها وتوجيهها نحو الاستثمار في أكثر المجالات الاقتصادية التنافسية، والتفاهم فيما بين الجهات العربية المعنية بما هو مشترك منها، ويمكن تضمينه على بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى العربية.

ونعتقد أنه من المتوقع أن تشكل القامة الصناعية البديعة والصناعة الأساسية (الوسيلة والتنمية) والصناعات الأولية، والصناعات المتوسطة، والصناعات الغذائية، وزيادة معدلاتها الإنتاجية داخل الأسواق العربية، إحدى النماذج والمنهجيات الاقتصادية الحيوية سواء





مؤثرة في دائرة مقبادة غير مترابطة وغير متكافئة، وتلك تقدم ببناء وحسب الظروف والصنف من دون هدف محدد ومن دون لجال مترابطة أو متداخلة.

لذلك فإن المطلب الأول لتلاقي هذه النتائج الفكرية على السبلات التي شابت العمل العربي المشترك هو الإسراع في لحداد تقييدات عقلية في دور وآليات وسلوب عمل المؤسسات العربية المصنفة بشؤون العمل العربي

المشارك مثل مجلس الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة... الخ لا تعاطفها لكون دفع جديدة حتى تصبح أكثر قدرة على استقطاب الدعم السياسي من الحكومات العربية وصولاً إلى حشد الطاقات العربية الجامعة الإيجابية والمعالجة في تدعيم التوجهات التنموية العربية على أساس اعتماد لتحليل خصوصاً أنه بين الآن محور جديد لتحقيق هذا العمل الاقتصادي العربي المشترك كمثل في الدول المتعاظم للقطاع الخاص في العالمية العقل من أديان العربية.

وهي تفتتح من تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك وتنظيمه، لا بد من مراعاة المبركات الآتية:

- 1- العمل على خلق الإرادة العربية للتصميم الجادة لأنها المدخل الوحيد للوقوف على الصلحة القومية العليا في التماثل.

- 2- دفع جهود التنمية في جميع دول العربية، ذلك أن نجاح التنمية في أي بلد عربي، سيترك بآثاره مبرداً إيجابياً على عمليات التنمية في الدول العربية الأخرى سواء يشترك روح المشاؤون والتكامل بين أبناء الوطن العربي في الدول المختلفة.

- 3- اضطلاع القدر الحضاري والاتحادات المهنية ومختلف الهيئات بدورها في تحقيق التفاعل الاقتصادي العربي من دون ترك الأمر كلية كسولولة على الحكومات.

- 4- الأخذ في الاعتبار المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية للتكامل الاقتصادي العربي، ألا تظفر إلى تجربة تكامل بين مجموعة من الدول وتقوم بمحاكاتها من دون النظر إلى ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

- 5- إبراز عدم وجود فرض مع حقيقة لأي بلد عربي متطرف أو بعيداً عن التكامل العربي حتى إن كان هذا البلد من أكثر البلدان العربية مالا أو أعبرها مساحة أو تضاهها نظاماً وحكماً ومحتلماً.

- 6- الإتياء بالسياسات الاقتصادية الخاصة بكل دولة عربية نحو الانفتاح الاقتصادي بكل دولة عربية بعضها البعض والحرص على التحرر من القيود الإدارية والاقتصاد عن الانغلاق الاقتصادي والتجاري العربي للبنى لجهة فوائد التكافؤ، وحضمة المعاملة بالمثل، وضرورة إعطاء الأفضلية للتكامل البيني في شتى المجالات.

- 7- الاتفاق على تحرير كل السلع العربية للتخفيف من الأسواق العربية من دون تمييز أو استثناء من كل القيود، على أن يترافق هذا التوجيه ويشكل مواز مع الإتياء نحو تكثيف الاستثمارات العربية للتخفيف عبر البلدان واستثمارها في أكثر المجالات الاقتصادية التنموية وأكثرها قدرة على صناعة المنتجات ذات القابلية للتصدير في الأسواق العربية وبالشكل الذي يعطي مبرداً إيجابياً في صورة زيادة في معدلات التبادل التجارية العربية البينية.

- 8- نهضة المناخ الاستثماري المناسب لملفول الحرية لا تستطيع جيب المزيد من الاستثمارات من دون أن يتوافر فيها المناخ اللازم للاستثمار، وهذا المناخ لا يقد عنه حدود العوامل الاقتصادية فقط التي يتجاوز أيضاً إلى الظروف السياسية والاجتماعية السائدة التي تؤثر في ثقة المستثمر وتلقفه بتوجيهه استثماراته التي بد دون الأثر، فإذا كان البلد لا يتمتع باستقرار سياسي فإن هذا لا بد أن يؤثر في قرار المستثمر المحفل ويقلعه بعيداً مهما كانت الفرص الاستثمارية المتاحة أو الاستثمارات التي تعرض لأضرارها فالسلامة قبل الربح مبدأ أساسي يحكم القرارات الاستثمارية كما أن هناك بعض القوانين ذات الصلة باحتماالات الربح، وس امتلاكها قوانين اضطلاع البلد كانت بعض القوانين تشلب صاحب العمل حرية التشغيل والظفر أو تفرض عليه مشاركة العمال معه في الأرباح أو الأضرار فإن ذلك قد يشجاء الحدود التي يمكن تحمّلها. كما يتناول المناخ الاستثماري في أي بلد بالإضافة لملفول التضامنية خاصة ما يتعلق منها بالتضخم

وتقلبات سعر الصرف، إذ من شأن هذه المتغيرات أن تؤثر سلباً في الاستثمارات كما تؤدي إلى تشويه النمط الاستثماري ويضع المستثمر على الأنشطة القطبية المنتجة

- (٩) توفير مزيد من الحماية للمستثمر العربي ضد مخاطر الاستثمار وهناك أسلوبان رئيسان لضمان الاستثمارات الأجنبية، أولهما الضمانات القانونية وهي تأخذ عدة أشكال منها الاتفاقيات الثنائية بين الدول المصدرة والمستوردة لرأس المال وثانيها التشريعات القارية التي تشجع وتنظم الاستثمارات الأجنبية الوافدة لها وتقدم لها الحماية والضمان ضد مخاطر المخاطر السياسية، وإذا كان معظم الدول العربية أصغر أو أضعف للتجميع وتنظيم الاستثمار شاملة ضمانات لرأس المال الأجنبي المستثمر ضد المخاطر والمصدرة أو الاستيراد أو التصدير، فإن هذه التشريعات القارية تواجه بمطروحة أن سلطان القطر المضيف للاستثمار تقتصر بمطلة الحكم والمحكم في أن كما أن هذه التشريعات في الغالب لا توفر للمستثمر الوافد ضمانات تعرض المخاطر السياسية الناشئة عن تعرض الأصول المالية لاستثماراته لتأثرها الناتجة عن الحروب والثورات والاضطرابات الداخلية ذات الطابع العام، ومن هنا فإنه في خضم تزايد وتعدد المخاطر الاستثمارية التي يتعرض لها المستثمر العربي يكون استمرار المستثمر على المزيد من الحماية لاجراً مبرراً ومشروعاً، لذا يبرز الإتياء لضرورة إنشاء مؤسسات تضامن الودائع والعمولات مع توفير آلية لمواجهة المخاطر (القائم بالصافي) بحيث يمكن تدويرها للمستثمر الماعي عن أي خسارة تقع به

ولا شك أن دولاً نوع مسا من الحماية القانونية أو التأمين ضد المخاطر السياسية من شأنه أن يحسن نظرة المستثمر الوافد وتلقيهه للأخطار غير التجارية التي تحيط بالمشروع المربح، ونتيجة لذلك يقل من معدل العائد على الاستثمار الذي يستعمله في حساب صافي فائقة محسنة وهو المعيار الذي يحدد الجوى المالية للمشروع، وبالتالي زيادة احتمالات اتخاذ المستثمر قراراً إيجابياً بالملفول للمشروع من قرأ اللجوء إلى وسائل أخرى غير محبة وربما غير قانونية لتقليل المخاطر.

- (10) توفير المزيد من فرص الاستثمار والبركات الاستثمارية، فإذا كانت الاستثمارات العربية في الخارج تتركز في الاستثمار في أسواق الأوراق المالية فإن الطريقة المثلى لاستقطاب هذه الأموال يجب أن يتم





السياق نفسه انشأت تحديات على لتفانيات انشاء الشركات العربية القابضة الخاصة حالياً بما يجيز لها طرح الاسهم والسندات في الاسواق العربية.

في الحالة الاخيرة بناءً على اقتصادي عربي شامل سيول مواجهة آثار عات

• بحث اقتصادي سعودي

للاورد المالية العربية وزيادة التراكيم الرأسمالي وفوجهيها الى الاستثمار المنتج على نطاق القوم العربي والانتقال من دورها التقليدي في تقديم التمويل القصير الاجل وبذلة الاعمال المصرفية التقليدية الى التركيز على التمويل طويل الاجل للمشروعات العربية المشتركة واصدار صناديق الاستثمار وفتح عمليات الخصم في الدول العربية نحو صناديق الاستثمار وفتح عمليات التمويل اللازم او من جهة توفير التمويل المطروحة للبيع او الترويج لها. أو عن طريق قيامها بانشاء مشاريع جديدة. على أن تتولى هذه البنوك فترة الضمانة لهذه المشاريع حتى مرحلة الانتاج ثم تعيد طرحها للبيع مرة اخرى فهذا يعطي دالة للمستثمر العربي.

وفي هذا الصدد يمكن للشهراء شركات رأسمال المخاطر التي تتولى شراء وإدارة الشركات للمستطرفة التي تعيد هيكلتها المالية ثم إعادة طرحها للبيع الأمر الذي يعكس على تطور اسواق المال العربية وجلب المزيد من الأموال العربية للاستثمار في الخارج للاستثمار داخل الوطن العربي. وهنا لها نقطة تتعلق بنسبة المساهمة في الشركات والبنوك وهي لماذا نسر في أن تكون نسبة الشريك الوطني ٥١ في المئة طالما أن هناك انخاسة لخصم الاستثمارات وكيفية توجيهها ولذا لخطط التنمية الاقتصادية في الدول المعنية.

(١٦) استكمالاً لهذا التوجه العالمي السابق لا بد من إقامة صلة بين الصناديق العربية والأسواق المالية العربية للمساعدة على انفراد القطاع الخاص العربي في أكثر عدد ممكن من المشاريع الاستثمارية للقائمة عن طريق الملكية والاوراق ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق الصندوق العربي لاتنام الاقتصادية والإحتماعي من خلال إعطائه حق اصدار سندات في الاسواق المالية العربية على غرار البنك الدولي فتخرج من هذا الصندوق العربي شركة استثمارية تهدف في المساهمة في إقامة شركات عربية ذات طابع الاقتصادي متمكنة او الصناديق المالية اصدار القطاع العربي للمساهمة في ان يكون لها شانها على المستفحل الاقتصادي لتلوي العربية نظراً لما تتميز به هذه الشركات من قدرة على الاستثمار في اموال الموارد المتاحة في الوطن العربي التي من شأنها أن تسهم بشكل كبير في تعميق العلاقات للتكاملية واقتصادية بين الأنشطة والقطاعات الاقتصادية العربية المختلفة. كما يجيز في

من خلال تشجيع تطوير سوق الأوراق المالية العربية وبيعها بالأسواق الدولية. على أن يتضمن هذا التشجيع والتطوير في جانب العرض تعزيز عرض الأدوات المالية سواء من خلال الاحكام التشريعية المتعلقة في مطالبة بعض للمشايخ اصدار أو طرح سهمها للاكتتاب أو الازراج التفاضلي في التورصات عندما يصل رأسمالها الى حد معين. أو من خلال السياسات الخاصة للاستثمار في الأوراق المالية خاصة السندات الضريبة.

امسا من جانب الطلب فبالا إجراءات اللازمة لتشجيع الاقبال على الأوراق المالية تتطلب عدداً من الإجراءات أهمها خلق الوعي الاستثماري والاستثماري للأفراد. من خلال التوسع في تقارير من أيا إقامات ضريبية على عوائد الأسهم مثلاً. فضلاً عن خلق الثقة في السوق من خلال حماية حقوق المستثمرين. إذ أن عامل الثقة من العوامل المهمة في أي سوق مالية ويأتي ذلك من خلال الاعلان الكامل لاتجاه استثماراتهم وتقديم قراراتهم على أسس علمية سليمة. كما يمثل اعلان المراكز المالية الحقيقية للشركات عنصراً آخر في توفير الثقة في الشركات ذات التناول النشط. فضلاً عن أهمية وضع المعايير المحاسبية التي يمكن الحكم بها على سلامة المراكز المالية للشركات. وهنا نذكر نقطة مهمة وهي لماذا لا تصدر ميزانيتها لكل شركة الأولى بالقيمة المقدرة (المحاسبية) والأخرى بالقيمة الحقيقية للاصول

خاصة في الدول التي تنقسم بارتفاع معدلات التضخم وتدهور سعر صرف عملتها حتى يلقى المستثمر على القيمة الحقيقية لأسهمه.

(١٧) السماح للمجال اصدار القطاع الخاص العربي للتخلف في المشاريع الاقتصادية العربية المشتركة القائمة أو التي يمكن انقامتها في المستقبل. مع دعم هذه المشاريع بكافة الطرق والوسائل مع تركيز عملية التوسع فيها ليس على أساس عقوائتي لكن على أساس الاستثمارات المالية مما تتسم به المنطقة العربية من مزايا نسبية أو تنافسية متفاوتة على اعتبار أن ذلك شرط أساسي لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي الذي يشكل مع انطلاق الاقتصادات العربية على بعضها البعض أحد المداخل المهمة لتحريك الاقتصاد العربي المتعثر مع التطورات الاقتصادية في العالم.

(١٨) مزيد من الفاعلية لتدوير العربي في تشجيع الاستثمار. لا نستطيع أن نغفل دور المصارف العربية في الانطلاق بالاستثمار في الوطن العربي خاصة من جهة تمهيد





الحياة اللبنانية

المصدر :

١٩٩٠

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتفاقيات : رسالة خطر الى العالم العربي (٧ من ٧)

# بناء تكتل اقتصادي عربي شامل سبيل مواجهة آثار الاتفاق والتكتلات العالية المرافقة له

عمر عبدالله كامل

للتوقف خصوصاً في ظل ضيق الأسواق المحلية العربية وعدم قدرتها على امتصاص الفائض الانتاجية في الوقت الذي تشتد فيه الاتجاهات الحمائية، بل التنميرية، والتي تواجه الصناعات العربية في الأسواق العالمية لا سيما في البلدان الصناعية.

وهب ان تترك البلدان العربية ان لا سبيل لها لمواجهة اثر المات وما يرافقها من تكتلات اقتصادية عالمية ضخمة الا بتكاملها في تكتل اقتصادي عربي يكون للنطاق الصحيح وال سليم نمو الاستفادة المتبادلة للموارد والأسواق العربية الواسعة تمهيداً لاعادة بناء، قواعد الاتفاقية والخدمية على اساس متكامل وفقاً للمزايا القيسية للتنافسية التي تتمتع بها كل منها بالنسبة للآخرى.

لما ان يكون العالم العربي كياناً جديراً بنشاط محكم قدراته الجماعية الضخمة وموقعه الاستراتيجي المتميز بين اوروبا واسيا وافريقيا، وأما ان يظل اداة خاضعة لا تربط بالقوى الهيمنة على السوق الدولية الا قسائين.

- قناة تصدير المواد الأولية وبخاصة البترول، وقناة

تتألق في الحلقات الست للمفوضية الاتحادية الجيات (غات) وأهم البند التي تتضمنها الاتفاقية سواء ما تعلق بإدخال بند عليها لم تكن موجودة من قبل مثل حماية الحقن الفكرية والأدبية وتعميد وسائل إحصائيتها، او وضع إجراءات ومعايير محددة من شأنها منع حدوث اعراق السوق بمنجات تقل عن السعر الحقيقي في بلد المنشأ، وتطرق البحث أيضاً إلى التصدير للترويجي سواء في مجال صناعة الملابس والمنسوجات او في القطاع الزراعي، كما أوشعنا العبه الملقى على الدول المتحصرة من هذه الاتفاقية وتأثيرها في المنطقة العربية بصفة عامة والخليجية بصفة خاصة.

وتصبح ان أكثر الدول تضرراً من هذه الاتفاقية هي الدول ذاتية المستوردة للذات، إذ يتوقع زيادة اسعار المواد الغذائية بنسبة تراوح بين ١٠ و ٢٥ في المئة سنوياً بحلول عام ٢٠٠٠ مع سيرفع الفائز الغذائية وستغطي الفجوة الغذائية العربية من ١٠٠٠٠ مليون دولار الى حوالي ١٥٠٠٠ مليون دولار سنوياً من دون ان ننسى في هذا السياق ما يمكن ان يترتب على تنفيذ هذه الاتفاقية من آثار تدميرية خطيرة في العديد من قطاعات النشاط الاقتصادي العربي وفي طليعتها السطاط الصناعي خصوصاً في ظل هيمنة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على هذا النشاط وهذه تراوح قدرتها بين ٨٠ و ٨٥ في المئة من اجمالي الصناعات القائمة في الدول العربية، فضلاً عن ضغط قدرتها على المنافسة سواء في الأسواق المحلية او الخارجية، ولا يشفي بعد كل هذا ما يمكن ان يولده ذلك من انعكاسات خطيرة على الاقتصاد العربي والمجتمع العربي في ان.

لذلك تبرز الحاجة لكمة الى ترسيخ رزمة الاعتماد المتبادل للاقتصادات العربية لتنمية تجارتها البيئية وتنويع ماعنتها الانتاجية على المسار تكاملي، وتأمين دعوما اقتصادية وتطوير قدراتها الاستثمارية وتفعيل حركة تنميتها بين الدول العربية، والا تعرضت قدرتها التنميرية للاختناق وتعرضت كلياتها الاقتصادية للاضمحلال وتعرضت التنمية فيها





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ - ٢٣ يونيو ١٩٩٥

## المصدر : اللجنة الاقتصادية

(٥) تشجيع إقامة المشاريع الاستثمارية العربية المتعددة الجنسية في مجالات اسماج السلع المصنعة ذات السنتل الواعد مثل البتروكيمياويات الاساسية، والادوية، والحديد والصلب، وطلاء الديار، والصناعات الغذائية، باعتبارها من الدعام الاساسية للتنمية الاقتصادية العربي والتخلص من مشكلة التنمية الاقتصادية

(٦) تأكيد ضرورة توجيه الدول العربية كل جهودها الى تعزيز وتنمية مفهوم الاستثمارات العربية المشتركة بالنسبة لها وتسييم في تحقيق كل ما من شته المساعدة في تنمية وتنمية هذا النوع من الاستثمارات فيها، وبالشكل الذي يسهم في الاستثمار الانتل لولدها المالية والبشرية والعلمية ويمنع قدرتها على تمديد في اثار سلوية قد تنجم عن ازدياد الضغوط التجارية والاقتصادية المتزايدة في تمارسها الشركات المتعددة الجنسيات في البلدان الصناعية

(٧) تأكيد اهمية الدعوة الى نقل ملكية الشركات العربية المشتركة القائمة بروفيس اموال كوسمية الى القطاع العربي الخاص، على ان يتم وضع هذا الاقتراح موضع تنفيذ في افرس فرصة ممكنة من خلال تضامن جهود مجموعات من المستثمرين العرب واليوسيين والاكتئاب العام، وبالشكل الذي يضمن الاستثمار اسام تشغيل ادا، هذه الشركات وتحملها اكثر مائية على النمو والقوة، مع الطور في المستقبل، فضلاً عن تحويلها من اداة قدر للدور الى اداة اثار. لهذه المارد

(٨) انسحاب المجال اسام القطاع الخاص العربي متتلا بالسلطات الاقتصادية التي تتشبهه للاندثار في كل ما يستغل بخصر العمل العربي المشترك، وتدمج دوره في هذا المجال لانفاة القصوى من امكانيات المالية والفنية والادارية في تشغيل ادا، العمل العربي المشترك بالسلل لكل يستفيد لكل القطاع التي تفرزها طبيعة المستدات على الساحة الاقتصادية الدولية

(٩) تشجيع ودعم لطفه المريد من مؤسسات التمويل العربية المشتركة لتوفير المريد من المصادر التمويلية العربية اللازمة لتلبية الاحتياجات التمويلية للمشاريع الاقتصادية العربية المشتركة ذات الطابع التكاملية والصحية التجارية، والسبعة لرويس الاموال العربية على الاستثمار فيها، على ان يكون القطاع الخاص العربي دور ذو تنافس في اشائها، وان يتم ذلك تحت مظلة اتحاد المصارف العربية ولتعاون مع المؤسسات المالية العربية الرسمية القائمة حالياً

(١٠) العمل على تعزيز التعاون والتسليم بين الدول العربية وبينها الدول النامية وخاصة الاسلامية، من ابرز اثار الدعوة لتشاورها في اطار الممارسات الصناعية الى تقليل السلطات وريادة المكتسبات التي يمكن ان تنجم من الجهود في الفات، لا سيما في قطاع الخدمات، باعتبارها القطاع الذي يكون اكثر تنضراً من تحرير التجارة العالمية بمعامله الواسع

(١١) العمل على انشاء وحدة مختصة او وزارة لشؤون التعاون الدولي في كل دولة عربية تُمَنَّى بالمجالس المتعلقة بتعاقبات الفات واعطاء للشورة اللازمة في هذا الشأن، على ان يدعم هذا التوجه بإنشاء لجنة فرعية عليا للتصميم تنسيق عن مجالي تنمية الصادرات او لتعاملات الحرف في البلدان العربية للبدء صبيح وسيل زيادات الصادرات العربية الى الاسواق الخارجية، والبدء في وسائل التخطي على مختلف مستويات التصدير، وبما في سياسات التصنيع التصديري وخاصة بالنسبة للسلع الصناعية

استيراد المواد الغذائية والصنعة لسوق تعد ٢٣٦ مليون مستهلك ومنع في تطور متسارع، لذلك قيل ان تقع الواقعة ويحدث ما لا تحمد عقباه يجب ان تبادر الابدال العربية الى التمتع من خطوات تكاملها الاقتصادي مع ضرورة ان ترافق تلك تنمية دعم سياسي عربي فعال، واهدات تغيرات عملية في دور مؤسسات العمل العربي المشترك القائمة وفي كياها واسلوب عملها في ضوء تجارب التطبيق في الماضي والمستجدات الزامعة والرؤية المستقبلية، حتى يأتي ذلك منسجماً مع طموحات القطاع الخاص العربي في المشاركة الايجابية الفعالة في عملية التنمية الاقتصادية العربية وفي تقديم اسهام اعظم في تحقيق الكامل الاقتصادي العربي الذي يعتبر الاطار الامثل والطريق الوحيد للملاحقة الاتجاه المتسارع والغالب حالياً نحو التجمع في كيانات اقتصادية اقليمية وشبه اقليمية ترتز الى مستوى التعامل مع الجهات وكذلك مع التغيرات الاقتصادية المستجدة على الساحة الدولية ليس فقط من اجل تنميد اثارها السلبية لكن ايضا من اجل الاستفادة منها الى أقصى الحدود الممكنة

وتحقيقاً لهذا الهدف الاسمي، نعرضنا في سياق الدراسة الى العديد من المقترحات والتوصيات، التي تحاول استكمالها بالاتي

(١) تأكيد اهمية الاسراع في دراس السبل الكفيلة بوضع مشروع الية مختصة لتجارة حرة عربية اقدم من الان العام لجلس الوحدة الاقتصادية العربية صوبت التعميد المتطلي نظرا لتشكيل المرحلة الاولى من بيا، تجنب عربي متكامل يقوم على اساس التعمير الكامل للتجارة العربية من كل الرسوم والقيود الجمركية وغير الجمركية وتامين الماح- الماسح والطرف الضرورية التي تؤدي الى النمو المستمر للتجارة العربية البينية خصوصاً انه لا توجد حاجة لاصول اقلانية عربية حديد بهذا السور اكثر مما يتطلب الامر ليام المرسات النفا العامة على العمل الاقتصادي العربي المشترك، بدس وتقرير صيحه بروثوكول لتقديم متكامل الازكار والمعاصر يتم اصداره اذوا العرض

(٢) دعوة البلدان العربية الى السعي الجاد لتحقيق اعادة ملكية مناسبة ما يتفق مع التطلعات التي تناسط باهيم التغيرات الاقتصادية الدولية المتسعدة على ان يتم ذلك من خلال التنسيق التام بين هذه الدول في سياساتها الاقتصادية وتبني مبدأ التخصص وتنسيق العمل على بيدة الاستفادة المثلى من المزايا التنموية والتنافسية التي تنشعب بها كل منها بالنسبة الاخري، باعتبارها الطريق الامثل والاكثر فوعة على ساء كياا القصورات التي تتحقق للمكامل له ووه الذي يمتدحه على الساحة الاقتصادية الحالية

(٣) الدعوة لتضامن الجهد العربي لتدعيم السوق العربية المشتركة وتوسيع نطاقها لتشمل كل اقطار اربي، لكي لا تأخذ هذه السوق دورها المنسود، وكذلك الاقتصادي عربي- المقصود التي تتحقق للمصالح العربية المشتركة، والقوة على مواجهة التغيرات الاقتصادية العربية والدولية لخدمة هذه المصالح

(٤) تني استراتيجيية للتصديري من شأنها تصفية التجمعية الاقتصادية عن طريق التحويل التدريجي للخدمات للموارد الاقتصادية المتاحة من القساط الاولى الى لقسطة اقتصادية جديدة ومتنوعة تخدم اهداف التنمية الاقتصادية العربية وفقاً لنهج اسلامي





التي تتمتع فيها البلدان العربية بمزايا مسببة أو تتنافس (١٧) تأكيد أهمية إقامة مركز عربي دولي دائم للإعلام والمعلومات التجارية يكون بمثابة مركز لشعبي المنتجات العربية السلعية والخدمية سواء لجهة المساعدة على تحديد الفرص المتاحة للاستجابة أم لجهة تحديد الفرص والأسواق المتاحة لتسويقها فضلاً عن الدور الإعلامي الذي يمكن أن يضطلع به هذا المركز في مجال جذب المستثمرين العرب نحو السلع العربية وترويجها به وتقديمه لياحة على السلع الأجنبية المثلى (١٨) توعية المواطن العربي من خلال وسائل الإعلام للتعاطي بفاعلية استخدام المنتجات والخدمات الوطنية والعربية وتقديمها على المنتجات الأجنبية لا لهدف من أهمية من دعم وتطوير المنتج العربي، على أن يقرر ذلك في المقابل بتوفير الآليات ملائمة لحماية المستهلك العربي والحرص على إنتاج السلع والخدمات التي تستجيب لاحتياجاته، مما يسهم بدوره في توسيع مشاركته في زيادة الطلب على السلع والخدمات التي تنتجها المنشآت الاقتصادية العربية.

(١٩) تأكيد ضرورة إعادة النظر في نظم وسياسات التعليم المنع في الدول العربية وتغييرها جديراً بما يتواءم والتغيرات الجديدة، ومن منطلق الاقتصادي بحث يقدم على وضع أسس للتعليم العالي والفني والصناعي والتجاري والزراعي والفني، في إطار خطط تصديرية ومتوسطة وطويلة الأجل لتنظيم الريا السببية التي تتمتع بها كل دولة عربية، ولتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية العربية بالشكل الذي يتناسب مع الاحتياجات الاقتصادية المتطورة، إضافة إلى ضرورة إعانة تنظيم أسواق العمل العربية بالشكل الذي يجعلها أكثر مرونة واستجابة لاحتياجات قطاع الخاص العربي والتغيرات التي تحصل في الطلب على التخصصات والكفاءات التي تتطلبها منشآت الأعمال العربية.

(٢٠) صياغة سياسية رواعية عربية جامعة تقدم على أسس مقتضيات الاقتصاد الصحفية، والاحتياجات التنموية الفعلية، والحديث الزراعي، لمتن معالياتها من خلال إعادة توزيع خريطة الزراعة العربية والتركيز على وجه الخصوص على نواحي التعليم التي تعاني منه الدول العربية وتشكل في نفس الوقت جانباً كبيراً من معالياتها الاستراتيجية. على أن يتم تدعيم هذا توجيهه بتشكيل لجنة زراعية عربية عليا تتصل بمهمة دراسة وتحديد المجالات الزراعية الأكثر استغلالاً للأرض والمزايا الزراعية التي توفرها كل من البلدان العربية، وكذلك اقتراح السبب والوسائل الكلية تشغيل أراء النشاط الزراعي في البلدان العربية، ومن بينها التنوع في الإنتاج الزراعي، وتزويد سياسات الدعم، والتوسع في التسهيلات الائتمانية، والقاء التسمير الإيجابي، والارتفاع بمستوى الأداء التقني، وتطوير أساليب الحماية من الاستيراد الأجنبي، تمهيداً لأحداث التكامل المطلوب في المجال الزراعي والفدائي العربي المشترك.

(٢١) ضرورة وضع سياسة سانية عربية زراعية الاحتياجات الطرية (المشتركة) وتحدد وسائل للحفاظ على الموارد الغذائية والسيدانية العربية عليها، وتعمل على تحقيق مجموعة مهمة من المطلب مثل تزويد استخدام المياه الجوفية وكذلك تلك المستخدمة في الزراعة المروية، وزيادة كفاءة وسائل وإجهزة توزيع المياه، واعتماد التفرع في زراعة المحاصيل الزراعية، وتنظيم استغلال المياه بالشكل الذي يكفل استمرارية الانتفاع منها والارتفاع

بوتجيتها، فضلاً عن التسمير الموضوعي لتكلفة الامداد بالياه وبالشكل الذي يؤدي إلى تحسين كفاءة استخدامها سواء من قبل القطاع العامي أو من قبل القطاع المنسي. (١٧) تأكيد الدور المهم الذي يمكن أن تضطلع به الغرف العربية في مجال التعرف بأساليب الإدارة الحديثة وأميتها في إدارة وتسمير التشريعات الاقتصادية العربية، وكذلك تأمين اتسباب للمعلومات بين المؤسسات الانتاجية العربية من ناحية وبين هذه المؤسسات والجامعات ومراكز البحوث العلمية والثقافية من ناحية أخرى، علاقة على أهمية سيانها في الدف السبلات وتقديم الخدمات الجديدة المساعدة على تنمية المهارات

(١٨) ضرورة بذل الجهود العربية لكفلة الاسراع بخطى نقل وتوطيع التكنولوجيا في مختلف جوانب الحياة العربية، ويوجه خاص في مجالات الاتاع والخدمات، حتى لا تربي البلدان العربية علة على مصادر التكنولوجيا الأجنبية معتمدة عليها بصورة كلية، وللتأكيد في هذا المجال على أهمية الاسراع في وضع اقتراح مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، حول إنشاء برنامج أو صندوق أو شركة مشتركة لتحويل العربي الفني والتكنولوجي ضمن نطاق المجلس مرفوع التنفيذ الفعلي، نظراً لما يتربط على ذلك من تقوية الاعتماد العربي المتبادل على الصميين الفني والثقافي، وتنظيم تبادل الخبرات لسد احتياجات المشاريع العربية والعمل على تحقيق الاستفادة المثلى من الخبرات والمقالات العلمية العربية للتحقق وكذلك منافسة مصادر العلم الفني الدولي والاقليمي المختلفة، وصولاً إلى تعزيز الفرص العربية الثنائية في هذا المجال، على أن يتم في هذا السياق ربط للركز العلمي والجامعات مع قطاع الأعمال العربي وذلك بهدف الارتقاء بمستوى الإنتاج العربي كماً ونوعاً، وتزاد قدرته التنافسية داخل الأسواق المحلية والعالمية

(١٩) إنشاء المزيد من الاتحادات العربية والخدمية مثل اتحاد الدول العربية للتجارة والبروكيمارول اتحاد السياحة، اتحاد النقل، اتحاد الدول العربية للموارد الزراعية، اتحاد صناعات الحديد والصلب ومن شأنها المساعدة على توسيع في مجال تجارة واتاع مثل هذه السلع والخدمات وتنمية أسواقها وتعمير وتطوير تسويقها عربياً ودولياً، القاء الجماعي عن اسرارها وتطوير انتاجية وأساليب توزيعها.

(٢٠) نظراً للأهمية التي يمكن أن ينشئها لقطب بالنسبة للدول العربية التنظية وغير التنظية لفسد مهم وأسباب لتدمير الأسوار اللازمة لتنظية متطلبات التنمية بات من الضروري اتباع استراتيجية جديدة وأكثر فعالية للتفاعل مع أسواق النفط العالمية كي تزداد مكانة البلدان العربية التنظية بما في ذلك دول الأربك، وإعادة النظر في الكيفية التي يتم بها إعادة لتفاني الموارد التنظية والشكل الذي يعمل على زيادة معدلات تدفق هذه الاموار للاستثمار في المشاريع الاقتصادية العربية الحيوية المشتركة خصوصاً تلك التي تتمتع بمزايا تقسية والتنافسية بما يسهم في تطويرها ووضع في الوقت نفسه على إعادة النظر في الاستثمارات العربية في اتحاد البلدان العربية نفسها

• باحث اقتصادي سعودي





المصدر : الأهرام المصري

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠ يونيو ١٩٩٥

□ تقرير اقتصادي يجيب عن هذا السؤال:

## اتفاقية الجات.. هل تؤدي إلى قيام السوق العربية المشتركة؟

وخصوصا في قطاع الخدمات خاصة ان دول الشرق الاقصى خارج للضمار الاسرائيلي مما يجعل التعامل مع الشركات اليابانية أو الصينية أمدا من غزيرهم أسا التعامل مع الشركات الأمريكية فينطوي على مخاطر كبيرة إن إتفاقية الجات ومنطقة التجارة العالمية قد فرضتا وألما لأمر منه يمتد على الدول العربية تصدور أفضل السبل لمواجهة التحديات القائمة من السوق العربية المشتركة التي تعمل على قيام الشركات العربية الكبرى التي ستجذب التقنيات المتقدمة وتعمل على تسخير المعلومات الانتاجية بين الدول العربية، وتطهر على الاستثمار الداخلي في سوق واحدة إلى جانب أنها تشجع الاستثمار الأجنبي بعد إقامة سوق حال عربية واحدة ومطاريح عربية مشتركة ويقتى دور القطاع الخاص للكم للقطاع العام في السعي لإقامة مثل هذه السوق، فالتطورات التي يمر بها إنتشار نظام اقتصاد السوق الحرة القائمة على المنافسة والكاماة والتكاملية الانتاجية تبين على الدول العربية اتخاذ إجراءات عديدة تضمن لها أن تصبح شركا نشطا في الاقتصاد العالمي. ومن هذا المنطلق يتقدم على الدول العربية أن تنظر في التسمية من منطلق جديد تستطيع أن تترجمه إلى برامج ملامنة تتم بين قطاعات العام والخاص.

محمود الشنوبلي

التبادل التجاري العربي البيني الذي لا يتجاوز نسبة ٧ أو ٨٪ من مجمل التبادل التجاري العربي، ويحذف على الإنتاج بحجم كبيرة ويوفر قاعدة أكثر مشابة للتعاون الاقتصادي بين الدول العربية ويؤدي إلى تنشيط الاستثمارات العربية البينية ضمن السوق العربية المشتركة في خلق روابط تشبيكية في الإنتاج والتوزيع يؤثر إيجابيا على النمو والتنمية. وأوضح التقرير أن الأسواق العربية المنتشرة خارج الوطن العربي تقدر بحوالي ٦٧٠ مليار دولار أي أن كل دولار عربي يستثمر في الوطن العربي يستثمر مغايله مايقارب ٥٦ دولارا في الأسواق الدولية وقد يناقش من وجود سوق عربية موحدة جذب لهذه الاستثمارات. وأكد التقرير أن وجود سوق عربية مشتركة يساهم في بناء قوة عربية اقتصادية قادرة على إحتياز الشركات الكبرى التي ترغب في التعامل معها وهي الشركات التي لا تقدر إسرائيل لاختراق الأسواق العربية من خلالها

أجارت إتفاقية «الجات» دخول الدول الأعضاء بها في تكامل اقتصادي، أي تجمعات إقليمية لتحرير التجارة في الخدمات داخل إقليم التجمع بشرط أن يكن للإتفاقية تغطية شاملة كبيرة وأن تنص على إلغاء أو إزالة جميع أنواع الشبكات بين هذه الدول.

وفي ظل البحث من إمكانية إقامة السوق العربية المشتركة التي أصبحت مطلباً ملحا هذه الأيام خاصة في ظل تعاطف دول التكتلات الاقتصادية على الساحة الدولية بما يصعب دور التمركات الغربية سواء على مستوى المؤسسات الخاصة أو المؤسسات الحكومية فإن إتفاقية الجات تكون قد وضعت الحجر الأساسي لقيام الأسواق المشتركة التي قد تشكل أفضل السبل لمواجهة التحديات القائمة من هذه الإتفاقية خاصة أنه لم يتم التوصل إلى الوثيقة النهائية في جولة أوروهاي إلا بعد قيام التكتلات المملقة للاستفادة من هذه الثغرة.

وفي تقرير اقتصادي أعده الاتحاد العام للغرف التجارية والمصارفية والأزراعية للبلاد العربية أكد أن وجود سوق عربية مشتركة سيؤدي إلى إتساع السوق المحلية وزيادة قدرة الدول العربية على إعلاء شروط التبادل التجاري من خلال إسطانها قدرة تفاوضية على أساس مشترك. أراء الدول الصناعية، وكذلك تسهم السوق في حماية النشاط الاقتصادي العربي من خلال جطة يعمل في سوق واحدة كبيرة، ويرفع من مستوى





المصدر : روز اليوسف

١٦ يونيو ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



د. أسامة الباز

يواجه لجنة السينما بالمجلس الأعلى للثقافة :

# شكاواكم كثيرة .. وغير محددة !

**لحماية الفيلم المصري في أمريكا يمكن :**  
**■ طلب تعاون نشط من وزارة الخارجية**  
**■ واللجوء للمدرسة الأميريكية مباشرة**  
**■ والاستمانة بمهام كوكيل من السينمائيين**  
**المصريين .. وإذالم يوفروا الحماية لمنتجاتنا**  
**يمكن إلغاء قانون حماية منتجاتهم في مصر**

تقرير : وائل لطفي



السينما

**اهمية الاجتماع الآخر**  
**للجنة السينما بالمجلس**  
**الأعلى للثقافة لا تعود فقط**  
**إلى أن الطرف الآخر هو**  
**د. أسامة الباز مدير مكتب**  
**الرئيس للشئون**  
**السياسية ، ولكن - أيضا -**  
**لأن د. أسامة الباز في**  
**اجتماعه باللجنة كسر**  
**القاعدة الزمته في الحديث**  
**عن أزمة السينما ، وواجه**  
**هو السينمائيين باتهاماته**  
**التي تجعلهم أحد أسباب**  
**الأزمة ، إلى جوار جهات**  
**الدولة الرسمية ، والأسباب**  
**الأخرى المعروفة .**  
**وتنقرد روز اليوسف بنشر**  
**تفاصيل هذا الاجتماع**  
**الهام .**

في بداية الاجتماع الذي حضره من  
السينمائيين صلاح أبو سيف ووحيد  
حامد ومطي شافعي ، رئيس غرفة  
صناعة السينما ، ويوسف علشان  
نقيب السينمائيين بداد أسامة الباز  
حديثه بالهجوم ( وهو خير وسيلة  
للدفاع قائلًا ) .

أما مثلكم اعتقد أن السينما  
المصرية تمر بأزمة .. لكن لابد من  
وجود رؤية موحدة للمشكلة من جانب  
السينمائيين أنفسهم ، ولا بد  
للسينمائيين أن يحددوا مشاكل  
بعينها ، لأن الشكاوى كثيرة وغير  
محددة ، بعض السينمائيين يشتكي  
من دور العرض ، والبعض الآخر  
يشتكي من وزارة الإعلام ، والآخرين





يشتمكون من عدم مساعدة الدولة لصناعة السينما بشكل عام وغيرهم يشتمكون من عدم نواحي الحماية للفيلم المصري بالخارج أنا اقترح ان يقوم السينمائيون بإعداد بحث أو ورقة عمل توضح كل المشاكل الاساسية التي تعترض منها السينما المصرية . والحلول

المقترحة . كذلك لا بد من تحديد دور السينمائيين في هذه الجوانب ، وليس دور الدولة فقط . وفي هذه الحالة فقط يمكن إقامة حوار مع أجهزة الدولة المختصة مثل وزارة الإعلام . والخارجية والحكم المحلي وتعليقا على ما قاله د . اسامة قائل صلاح أبو سيف رئيس اللجنة

اعتقد ان عدم نواحي الحماية للفيلم المصري في الخارج خاصة في أمريكا ، هو اهم مشكلتنا تواجه السينما المصرية . ورغم انه قد صدر في مصر قانون لحماية الفيلم الأمريكي . لكن لا يوجد في أمريكا قانون مقابل لحماية الفيلم المصري . وعندما تبحث عن حماية الفيلم المصري هناك تجد انه

يجب ان تلجأ لحكام امريكي للحصول على الحق الطليع وهذه مسألة مكلفة وتستغرق وقتا طويلا . ورد د . اسامة الباز هناك أكثر من طريقة لحل هذه المشكله . واعتقد انه يمكن ان نطلب تعاوننا نشطا من الخارجية المصرية . ومن السفارة الأمريكية في مصر كما ان مصر قنصليات في عدد من اهم المدن الأمريكية مثل نيويورك وواشنطن وشيكاغو وسان فرانسيسكو كما يمكن اللجوء مباشرة للمشرفة الأمريكية لعلوم بكتفوش الحالات الأمريكية التي تقوم بنسخ وتوزيع الملامح . وهذه الحالات معروفة ومحددة

والذي اقترح أخروه الاستعانة بصالح يكون وكيلًا للسينمائيين المصريين ولكن الدكتور طاهر حلمي وهو محام مصري شاب درس القانون في أمريكا ، ويتعاون مع مكتب . مكيندى . وهو من أكبر مكاتب المحاماة . واعتقد ان طاهر حلمي يستطيع بمجهوده ووقته للعمل على تحقيق المطلوب بالتعاون مع مجموعة من السينمائيين ومجموعة من

#### السفارة الأمريكية

أما إذا لم يستطع الأمريكيون توفير الحماية لمنتجاتنا لديهم فيمكننا إلغاء القنصل الذي صور في مصر لحماية الفيلم الأمريكي . كذلك لا بد ان يوفر السينمائيون المعلومات الكلية لوزارة الخارجية حتى يمكن ان تتوسط وتتدخل لحماية الملكية الفنية والفكرية في أمريكا .

أما منيب شافعي رئيس غرفة صناعة السينما فقد فضل ان يتحدث عن حماية الفيلم المصري في القول العربية فقط

اعتقد ان الحماية في الدول العربية أيضاً غير متوفرة . حيث ان الفيلم المصري يدخل ضمن الافلام العربية والتي تسرى عليها الاتفاقيات التي تمت بين الدول العربية عام ١٩٦٧ . رغم ان مصر لم توقع على هذه

الاتفاقية . وقال د . اسامة الباز يمكن ان يتم عقد اتفاق مع السوفييت في إطار اللجنة الثقافية المصرية السوفيتية .

وان نذهب لهم عن رغبتنا في إشغاله نصر لحماية الافلام المصرية هناك حتى يتساقط الفيلم المصري هناك مع الافلام الأمريكية التي يقومون بحمايتها

وبينما كان الحديث يدور عن الفيلم المصري في الخارج ففضل وحيد حاسد ان ينتقل من الخارج . للداخل . وان يضع يده على اصل الداء فقط

اعتقد ان كل دولة لها دورها الاساسي في دعم صناعة السينما لتنهض بهذه الصناعة . بينما في مصر نجد الدولة عاجزة عن ان تلعب هذا الدور . بل ان بعض الاجهزة الحكومية هي السبب الرئيسي في أزمة السينما .. وهناك أكثر من حل على ذلك

وزارة الكهرباء مثل تعامل دور العرض كما تعامل الملاهي الليلية من حيث قيمة الكهرباء المستخدمة والعروض ان تعامل دور العرض مثلما تعامل المصانع اي ان تخفيش الوزارة قيمة الطاقة المستهلكة الكهرباء (

نفس المسألة بالنسبة لوزارة الثقافة التي تفرس على دور العرض ضريبة ملاه

القطعة النفية خاصة بالرقابة ابداع السينمائيين قننوا الرقابة الاصل في بداية صدوره على عادلاً جداً . لكن كل التعديلات التي تمت فيه كان لها غرض واحد هو التضيق على السينمائيين . مثلاً التعديل الذي صدر بانه إذا اخلف الفيلم عن التوزيع المكتوب يرفض الفيلم . مع ان من يعرف الله بانه سينما يترك انه لا يمكن للمخرج اتباع السيناريو حرفياً والعروض ان يتلفر جهار الرقابة للسينما ملغوة اخرى

القطعة الثالثة التي اريد ان اريها هي انه في كل ارتفاع اسفل الأراضي نتيجة المظلة الإنشائية الهامة . وتجارة العمران حيث نشمول كل قطعة أرض إلى وحدات سكنية هنا لا بد ان تطالب الدولة من كل محافظين بخصخص قطعة أرض . لو طلعين لإنشاء دور عرض عليها . وان يكون الحصول على هذه الأراضي من طريق المزاد

كذلك اعتقد ان جميع مشاكل السينمائيين واقرانهم موجودة بوفرة العمل التي تناقش الآن انفسى اللقاء ولم تكنه أزمة السينما المصرية ■





## الأحكام المتعلقة بدعم الانتاج والصادرات في اتفاقات تحرير التجارة العالمية وأثارها عربياً

إبراهيم نوار \*

التي تقدمها الدولة إلى الأفراد بدون استثناء

اعانات الدعم المحظورة طبقاً لاتفاقات تحرير التجارة العالمية

أبواب إعانات الدعم المحظورة: تحظر المادة الثالثة من الاتفاقية أحكام الدعم والإعانات الممنوعة للدعم على الدول الأعضاء بتقديم إعانات الدعم أو الإبقاء على تقديم هذه الإعانات، سواء تلك المنصوص عليها صراحة بمقتضى نوالح وقوانين حكومية أو التي تقدمها الحكومة عملياً، حتى لو لم يكن المنصوص عليها صراحة، وذلك في الأحوال الآتية:

أولاً: إعانات دعم الصادرات، ثانياً: إعانات دعم الإنتاج المحلي في سواجيه (إعانات استثناء) الإعانات المنصوص عليها في الملحق الخاص بدعم السلع الزراعية). وفي حال خرق دولة عضو هذا الحظر فإن الدول الأعضاء تتخذ بالتشاور فيما بينها أو بوساطة أعمال مشتركة إجراءات لمقرض عقوبات على الدول المخالفة، فإذا لم تستطع الدول الأعضاء في ذلك الحظر حل المنازعات، يحال النزاع إلى جهاز حل المنازعات التابع لمجلس منظمة التجارة العالمية للفصل فيه، وتستعين لجان التحكيم بمجموعة دائمة من الخبراء تتألف من ٩ خبراء مستقلين مسؤولين بخبرتهم العالية في مجالات سياسات الدعم والعلاقات التجارية الدولية.

ثالثاً: إعانات الدعم الممنوع بها: بحثت الاتفاقية المنظمة لأحكام إعانات الدعم أنواعاً عدة من الإعانات التي يمكن تقديمها أو الإبقاء على وجوبها، أما بصورتها مطلقاً، أو بصورة مؤقتة، أو تلك الإعانات التي لا يؤدي وجوبها إلى تشويه قواعد المنافسة الحرة والمعادلة، وتم تصنيف إعانات الدعم الممنوع بها إلى قسمين:

أ - إعانات الدعم المعالة، هي التي لا يؤدي وجوبها أو الاستمرار فيها إلى الأضرار بمصالح إنتاجية معينة في دولة عضو، ولا تؤدي لتسليح ميزة عليها إلى حرمان دولة عضو أخرى في منظمة التجارة العالمية من الاستفادة بمرافئ تحرير التجارة.

ب - إعانات الدعم غير المعالة: تشمل إعانات الدعم الممنوعة (أي غير الخصخصة لصناعة معينة أو لمشروع معين على وجه التحديد،

ونظراً لأن سياسات إعانات الدعم في الدول العربية لا تقوم على جوانب واعتبارات اقتصادية فقط إنما تقوم على اعتبارات اجتماعية أيضاً، فإن تمثيل هذه السياسات للتوافق مع أحكام منظمة التجارة العالمية يتطلب العربية كلها، أو معظمها، تنبع منذ سنوات برامج إصلاح الاقتصادي بتوصيات من صندوق النقد الدولي تتضمن تقليص أو إلغاء الدعم لأسباب تتعلق بتخصيم مالية الدولة، فإن مطلب منظمة التجارة العالمية قد تعلق الإغراءات تجاه صندوق النقد الدولي خصوصاً لأنها لا تتعلق بجوانب التمويل فقط إنما يجعل الإعانات التجارية مع الصالح الخارجي.

تعريف إعانات الدعم:

تلكاً لأن المفهوم في تعريف إعانات الدعم قد يؤدي إلى زيادة الغائزات بشأنها، فبعد وضع المفهومين التجاريين في جولة أورغواي تعريفاً لإعانات الدعم، يحدد هذه الإعانة على أنها إعطاء أو مساعدة مالية تقدمها حكومة أو جهاز حكومي إلى جهة محددة، ولا يشترط أن تكون إعانة الدعم في صورة تحويل مالي مباشر، فقد تأتي إعانات الدعم في صورة ضمانات مصرفية، أو

إعانات شريعية أو إرادية، ولجان أو جهات حكومية، سواء كل أو جزء من إنتاج الجهة المستفيدة (بمستثناء المرافق العامة).

ويعلق في حكم الإعانة كل ما جاء مخصصاً لمشروع معين أو لصناعة معينة أو لمجموعة من المشروعات أو للصناعات بواسطة الحكومة أو أي جهة حكومية، وعلى ذلك فإن أحكام الدعم المعمول بها في منظمة التجارة العالمية تنطبق فقط على إعانات الدعم والمحددة وليس على المزايا بالمعنى التي تحصل عليها كل الصناعات وكل المشروعات بنفس القدر.

أيضاً لا يقع في حكم إعانة الدعم كل ما يحصل مباشرة بالإنتاج أو الخصيص، وتشرح عن نطاق تلك إعانات الدعم للجهة مباشرة إلى خصيص نخل الأفراد (أو إعانات الصخر) أو تمويل المشاريع الخاصة

أثارت الأحكام الجديدة المتعلقة بتقديم إعانات الدعم للإنتاج المحلي أو الصادرات في الاتفاقيات تحرير التجارة العالمية (عادت ٩٤) الكثير من الجدل بين الدول الموقعة على الاتفاقية، وعلى مستوى رجل الشارع العادي سواء في الدول النامية أو في الدول المتقدمة، فالزراعة الأوروبية مثلاً التي تحصل على نسبة كبيرة من دخلها في صورة إعانات دعم حكومية كان شديد الومع بمناقشة أخبار المفاوضات التجارية العالمية، ونظم المزارعون في الدول المتقدمة عموماً خصوصاً في اليابان وأوروبا الغربية مظاهرات واحتجاجات مختلفة في محاولة لدرء الإخطار التي قد يتعرضون لها بسبب إلغاء الدعم.

وكان موضوع أعادة تنظيم دعم السلع الزراعية على وجه الخصوص سبباً رئيسياً لجذب انتباه الجمهور العادي إلى مفاوضات جولة أورغواي التجارية (١٩٨٦ - ١٩٩٤) ولولا ذلك فرما بقيت هذه المفاوضات حبيسة اهتمام الحكومات والمفاوضين في لوفة المفاوضات.

لكن مفاوضات جولة أورغواي لتحرير التجارة العالمية لم تتوقف على وضع أحكام للتخلص من الدعم الزراعي فقط وإنما توسع في ذلك لتشمل تلك القواعد العامة الدعم لكل من الانتاج واستهلاك انتاجه وللصادرات وبخلاف قطاعها، وكان الأساس الذي ولف عليه المفاوضات التجاريين في منحهم إلى إلغاء دعم الانتاج والصادرات، هو أن إعانات الدعم تؤدي في حثوث اختلافات مصطنعة في تكاليف الإنتاج، ولي الاعمال، تؤدي إلى تعطيل أو تشويه عمل نظام المنافسة الحرة والمعادلة وهو النظام الذي يعود بالفائدة على المنتج الأصغر نوعياً والأقل سعراً.

ويعتبر موضوع إعانات الدعم من الموضوعات الهامة جداً للدول العربية الراغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، إذ أن اتفاقية المنظمة تضع شروطاً وقبوضاً على تقديم الدعم كما أن الدولة التي تقدم مطلب الخصخصة يجب أن تحدد مسبقاً في طلب عضويتها الجوانب الزمنية التي ستخضع في إلغاء أو تخفيض قوائم





## المصر : اكتشافات بالبحر

### التاريخ : ١٩٩٤

تلك الفترة تخلصت مصر من كل الصناعات البحرية، حتى يتم العملها تماماً في نهاية فترة الإطفاء. - بالنسبة لإلغاء إعانات الدعم القديمة للإنتاج المحلي لمساعدته على المنافسة ضد الواردات، تغير إعفاء الدول الصناعية كلها، بما فيها الأقل نمواً من الالتزام بهذا الحكم، على أن يكون الإعفاء مؤقلاً مدة خمس سنوات بالنسبة للدول الصناعية والعاسي سنوات بالنسبة للدول الأقل نمواً. ج - تقزم الدول الصناعية بوقف إعانات التصدير لمنتجات محددة، عندما تصل صادرات هذه المنتجات مرحلة القدرة على المنافسة، وتلتحق القدرة على المنافسة بنصيب الصناعات من إجمالي التجارة الدولية. وتكون صادرات منتج محدد قد وصلت إلى مرحلة القدرة على المنافسة، عندما تبلغ نسبة الصادرات من ذلك المنتج ٣,٢٥ في المئة من إجمالي الصادرات العالمية لمدة عامين متتاليين. وتحدد مدة التي يتعين فيها على الدولة الصناعية إلغاء دعم الصادرات في أحوال كهذه بمعايير للدول الصناعية التي يرتفع دخل الفرد فيها عن ١٠٠٠ دولار سنوياً، وبشأنه أوضاع لدول التنمية الأخرى والدول الأقل نمواً.

دعم السلع الزراعية من القضايا التي أثارت الكثير من الخلافات بين "الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان والدول الأخرى المنجدة للحجوب ضد دعم السلع الزراعية، وتم الاتفاق في نهاية المفاوضات جولة أورغواي على المبادئ الآتية:

- تخفيض مقدار الدعم الكلي للإنتاج الزراعي بنسبة ٢٠ في المئة للدول المتقدمة و١٣,٣ في المئة للدول النامية مع إعفاء الدول الأقل نمواً من

ذلك. وتصري التخفيضات لمدة ست سنوات في الدول المتقدمة و١٠ سنوات للدول النامية. ويتم احتساب نسبة التخفيض من مقدار الدعم الكلي وليس على أساس محصول محصول. وعلى هذا الأساس ستقوم الولايات المتحدة بتخفيض مقدار الدعم الكلي للإنتاج الزراعي من ٢٣ بليون دولار إلى ١٩ بليوناً واليابان من ٨١٠٠ بليونين إلى ٣٩٠٠ بليونين والمجموعة الأوروبية من ٧٣ بليونين إلى ٦١ بليوناً.

- يتم إعفاء الدول النامية عموماً من الالتزام بإلغاء إعانات دعم الاستثمار الزراعي عموماً وإعانات دعم مستلزمات الإنتاج مثل المشوة.

- تخفيض إعانات دعم الصادرات الزراعية بنسبة ٣٦ في المئة لصادرات الدول المتقدمة و٢٤ في المئة لصادرات

### للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وإعانات الدعم إلى المناطق الفقيرة والمحرومة وإعانات الدعم المخصصة للمساعدة على تطبيق معايير المحافظة على البيئة كذلك إعانات الدعم الموجهة للمساعدة على التحول من الاقتصاد المركزي إلى الاقتصاد السوق الحر.

ويشترط لعدم خضوع إعانات الدعم هذه لإحكام حظر، أو لإجراءات مضادة من جانب الدول الأخرى الأعضاء، أن تقدم الدولة العضو قبل البدء في تقديم إعانات الدعم هذه بالإبلاغ عنها، وعن كل التفاصيل

والبرامج المرتبطة بها إلى منظمة التجارة العالمية ويشترط لسريتها أيضاً ألا تكون ذات آثار سلبية على مصالح التجارة للدول الأخرى الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

العمالة التشغيلية للدول النامية. نصت الاتفاقيات المتطرفة بالدعم في جولة طوكيو التجارية على أنه يتعين على الدول النامية أن تلتزم بتخفيض أو إلغاء الدعم على الصادرات، عندما تترك هذه الدول أن إعانات الدعم هذه لتعاضد مع تنمية القدرة التنافسية لصادراتها، واحتياجاتها التنموية. وكان هذا النص يجعل من اتخاذ قرارات بشأن الدعم مسألة اختيارية بالنسبة للدول النامية. لكن أحكام غات ١٩٩٤ التي تقوم على أساسها منظمة التجارة العالمية تحد من حرية الدول النامية في تحسين حدود استخدام إعانات الدعم، وعلى الرغم من ذلك فإن أحكام الاتفاق التي يتقدم الدعم تضمن ما يمكن اعتباره معاملة تفضيلية للدول النامية.

ومن أهم عناصر المصاحبة التفضيلية للدول النامية فيما يتعلق بسياسات الدعم ما يلي:

أ - إعفاء كل الدول الأقل نمواً، والدول النامية التي يقل فيها دخل الفرد عن ألف دولار سنوياً من الالتزام بالاتفاقيات التي حظر تقديم إعانات دعم للصادرات. وقد تم تخصيص جدول الدول النامية المستفيدة من هذا الإعفاء إلى كل الدول النامية الفقيرة إضافة إلى كل من بوليفيا والكاميرون والكويت وبنغلاديش والصين والهند والباكستان والفلبين والسنتال وسريلانكا ونيبال.

أما الدول النامية الأخرى التي لا يشملها الإعفاء من الالتزام بإلغاء الدعم على الصادرات، فإنها سوف تعفى من هذا الالتزام مؤقلاً لمدة خمس سنوات، بشرط أن يتم خلال





المصدر: الجامعة العربية

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٩ ذو القعدة ١٤٢٩

الدول المتفانية مع موقفه الأول  
نمواً ويتم بالتوافق مع ذلك تخفيض  
كمية المساعدات المستفيدة من الدعم  
بنسبة ٢١ في المئة للمصبرات  
الزراعية للدول المتقدمة و ١٤ في المئة  
للدول النامية. ويتحقق ذلك على مدى  
٦ سنوات للدول المتقدمة و ١٠ سنوات  
للدول النامية.

- ولم خلال مفاوضات جولة  
أورغواي استثناء الطاعين مهمين مما

الظائرت الحديثة والصلب من عدد من  
الإحكام المتعلقة بتكليف أبحاث الدعم،  
حتى يتم إجراء مفاوضات أكثر بين  
الأنراف المعنية.

الدول العربية والدعم:

يتضح مما سبق أن هناك العديد  
من أشكال الدعم المتطورة أو المقيمة  
التي يتعين على الدول العربية الرأية  
في الانضمام إلى منظمة التجارة  
العالمية مراجعتها خلال السنوات  
المقبلة. ومن لآخر لشكل الدعم آثاره  
للجند على المستوى التجاري دعم  
استساج ومصبرات صناعات  
البنزوكيمويات في الخليج، خصوصاً  
أن الدول الصناعية الغربية تفرض  
مسؤولاً بإهانة على المصبرات  
الخليجية من هذه المنتجات قبل  
دخولها أسواقها المحلية.

ولستخدام الدول الصناعية  
الغربية حجتين للرفض رسوم جمركية  
عالية على البنزوكيمويات الخليجية  
الأولى أن هذه الصناعات تحصل على  
إعانات دعم حكومية سواء في الإنتاج  
أو للتصدير والثانية أن نصيب  
صادرات هذه الصناعة الخليجية  
تجاوز حدود القدرة على المنافسة  
ومن ثم لا يجب أن تتمتع بأي مزايا  
تفضيلية.

كذلك على الدول العربية أن  
تراجع سياسات دعم الإنتاج الزراعي





الحلبي خضوعاً في الدول التي يحصل فيها القطاع الزراعي على دعم إيجاسي مثال دول الخليج أما في الدول العربية الأخرى التي يتهرب فيها القطاع الزراعي لتظاهرة الدعم الحكومي (تحصيل الدولة على المصايد الزراعية بأسعار تفل عن أسعار السوق) فإن سياسة تحرير تجارة السلع الزراعية ستكون في مصلحة المزارعين.

ويجسأ أن نذكر هنا أن إشكال الدعم الموجهة للإنتاج الحلبي الموجه للسوق المحلية فقط الذي لا يؤدي إلى الإضرار بالواردات يمكن أن نستمر من دون أن يتعارض ذلك مع أحكام عامات ١٩٩٤.

كذلك فإن الدعم المباشر للقطاع ودعم الاستهلاك بصورة عامة في الأسواق المحلية، وتقديم الدعم في مراكز البحوث والتطوير، والدعم لأغراض حماية البيئة، وتقديم دعم أولي إلى الصناعات التي في طور التحول من الملكية الحكومية إلى الملكية الخاصة كلها إشكال من الدعم لا تخضع للحظر طبقاً لإحكام عامات ١٩٩٤، وأن كانت الاتفاقية تطلب من الدول الأعضاء إبلاغ منظمة التجارة العالمية ببرامجها بالكامل.

• صفاني مصري طيب في لندن.





العدد ١٢٩

المصدر

١٩٩٥

التاريخ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## معارف ونشرات

# مهمان الدين جلال



رئيس أبو الحسن

ميزة هذا الاجتماع، الذي استمر ثلاث ساعات، في إحدى قاعات المركز القومي للبحوث، أنه يرد بعض الأوهام، التي تستقر كالحقائق، بسبب دورانها على السنة مسئولين وكتاب. وأخر هذه الأوهام، الإيحاء بقرب حصول بعض المحتجين على علامة الجودة في مظلة التجارة الدولية (الجات)، بل إن إعلانا نشرته الصحف، يزف صاحبه إلى الناس بشري قرب حصوله على هذه الشهادة الدولية.

سألمة ملموسة في هذا المجال، وإذا كان هناك مليون ونصف المليون، عاطل، من حملة الشهادات، فكم من بين هؤلاء يمكن أن يسفر لهم الصندوق مثلا؟

إن بعض السؤل الصناعية، يؤولها أن التقدم التكنولوجي يتقدم بمعدل أكبر من القدرة حتى هي إصاصة تأهيل وتنشيط الذين يريجون الاستفادة من فرصة إعادة التأهيل.

وليس معنى هذا الاستسلام إلى الداء، ولكن البحث عن الحلول التي تناسب أوضاعنا واختصاص.

قلنا إلى أي وقت، لشهادة وقت محدد تتابع بعده الهيئات الدولية مدى التقدم في الالتزام بالقواعد والمواصفات المقررة، فالأمر جد لأهل فيه، فالملطوب لا يضيع امره دقيقة واحدة، مستكينا إلى هذه النهضة.

وعند الحديث عن البطالة، مطلوب أن نستشعر صعوبة مواجهتها، والوقت الطويل الذي نحتاجه للإصلاحات من قبلتها، والطابع العالمي لهذه الظاهرة الخطيرة.

بل بلغت الدكتور محمود الإمام - استاذ التخطيط - الانذار إلى بروز ظاهرة النمو بدون تشغيل، وفي الحرب أي حدوث نمو حقيقي في الاقتصاد، دون أن يكون من أسباب هذا أو من نتائجه زيادة العمالة.

وراء هذا الوضع أسباب عديدة، نل في مقدمتها التطور التكنولوجي المعاصر.

فليس حقيقيا، تكرار القول بإمكانية القضاء على البطالة، في وقت قريب، أو أن صندوق التنمية الاجتماعية مثلا، يمكنه أن يساهم

وتمتني من كل شوبنا أن تحول سلب مصريه على هذا التدبير الرفيع، ولكن يجب أن نعلم - ونظام العلم - أن الحصول على مثل هذه الشهادة بونه خرف الفناء.

ويضيف الدكتور على النلسي - استاذ علم الإدارة المعروف - إن هناك عناصر عديدة، تصل إلى عشرين عنصرا، لابد من توافرها في السلعة لتحظى بالاعتراف الدولي، وهناك في مصر مكتبان استشاريان، مهمتهما إصدار الشهادة، ولكن إبداء الرأي والتزكية.

وهذا يشير إلى صعوبة الامتحان، ولا يهدف أحد بهذه الإشارة إلى تكسير الجسد، ولكن إلى التنبيه لدى شراسة المنافسة في العالم الجديد.

وبالنسبة لاتساقية الجات أيضا، فهناك استثناء تتضمنه الاتفاقية لمساعدة الدول الأقل تقدما يعطيها نسخة من الوثائق، قبل أن تطبق عليها الشروط المطلوبة.

ويذكرنا الدكتور عصام جلال - الخبير الكبير في قضايا العالم الثالث - أن هذا الاستثناء لن يكون





## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

٢٩ يونيو ١٩٩٥

التاريخ :

## صباح الخير

المطروحات التي تجذب عمالة أكبر ومواجهة الحقائق دون أوهام.  
● استثمارات ..

«جذب الاستثمارات» أصبح شعارا يردد من تكساره . كان الاستثمارات في متناول اليد ، وأنه بمجرد فتح الباب للاستثمار الأجنبي ، سيهرول المستثمرون ، إلى عالمنا ، وكلما تساهلنا في فتح الأبواب على مصاريحها كلما تضاعف المستثمرون يطورون صناعتنا ويستصلحون صحارتنا ويؤدوننا بالتكنولوجيا .

وحسب الآن لم نتوقف لحظة لحساب حساب الاستثمار ونقيم حجمه نقيما دليفا ، ونعرف بالسورقة والقمم هل يتساوى الاستثمار القادم مع حجم الإعانات والمزايا الممنوحة له .

ويستطرد الدكتور عصام جلال لينظر نظرة أشمل : فالاستثمارات الأجنبية لم تعد تفضل العالم الثالث ، وحسب قارة أفريقيا كلها من هذه الاستثمارات لا يذكر - كم حدد رقما لم اسمعه جيدا - فليس المألوس ربح شعاع جذب الاستثمار ، والعقود في انتظار المستثمرين ، بقدر الاهتمام بتحديد الجالات والأماكن التي يجب علينا توجيه وإغراء المستثمرين بها ، بحيث يعود النفع علينا معا .

وعلى خلفية الحديث عن إمكانيات

استصلاح الأراضي ووجود مياه جوفية كافية وثروة معدنية هائلة ، يرى إسماعيل صبرى عبد الله - الاقتصادي الكبير - أن مصر قلقة في كل الموارد الطبيعية ، أرضا وماء ومعادن وطاقة ، وبدل على هذا بالأرقام ، فانقصى ما نستطيع استصلاحه من الأراضي حاليا هو مليوناً فدان ، من الدرجة الخامسة من الأراضي ، والماء لم يعد يكفي ، والبتروك يكتفينا ستة عشر عاماً أخرى فقط ، وهو يريد أن يخرج من هذا إلى التركيز على البشر ، وإعدادهم بدنيا وعقليا وروحيا ، لينضجوا هم قبة لكل ما نخرج به من سلع إلى الأسواق .

ويسود وهم مخدر ، يؤكد أنه بعد الانتهاء من الإصلاح الاقتصادي ، ستضع القادما على طريق الشجاع ، وستفيش أنهار الخسل واللين على الجانبين . مع أن الأقرب للحقيقة هو أن الوصفة العالمية التي تطبق حالياً لإصلاح الاقتصاد لن تحل المشكلة الاقتصادية لأي بلد ، وليس من نتائجها المضمونة إقامة صرح اقتصاد منتج قوى ورشيد .

والمناطق الحرة التي يعلق عليها البعض شيئا من الأمل ، يرى فيها الدكتور الإمام تشويهاً بل تسمراً لاقتصادنا ، ومناخاً غير منصفة لمنتجاتنا وصادراتنا .

●●●  
هؤلاء الذين يحاولون وضع

تأثير بعض التوجهات والشعارات ، في حجم أقل مما تروج له الأحاديث والمشايع العامة . وينبهون إلى عدم المغالاة في الأمر ، وضربوا أمثلة عديدة على هذه الأخطاء التي لا تستند إلى واقع صلب ، نقلت منها نماذج في السطور السابقة . لم يكن هذا سين اجتماعهم ، ولكنهم التقوا للمساهمة في صياغة استراتيجية للتنمية العلمية والتكنولوجية .

وأي حديث عن مثل هذه الاستراتيجية لا يجري في فراغ ، بل لابد له أن يمس وأسس من بعيد التعليم والاقتصاد وأسلوب الحكم وسبل اتخاذ القرار .

وأصعب هذه المسائل مطروحة لهذه الهيئة ، ويعلمون في إطار «الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية» .

وهم يسعون منذ عام لصياغة هذه الاستراتيجية وصياغة مثل هذه الاستراتيجية لتقضي الالتفات حول مفهوم مختلف الجوانب المتصلة بها من تمويل وإدارة وتشريع وتعليم وغير ذلك .

ولا يمكن صياغة استراتيجية علمية تكنولوجية ، دون تصور لاستراتيجية شاملة ، وملاح توجه عام ، وعناصر مشروع عام ، ينظم خطى الوطن كله .

● رؤساء وزارات ..

والذين اجتمعوا حول هذا الواجب ، طواعية ويوحى من إحساسهم بالمسؤولية قادرين على النهوض بمثل هذا الواجب لهم غارزون طوال حياتهم في هذه الساحة ساحة العمل للخروج من





## المصدر : صحاح الخبر

### النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ يونيو ١٩٩٥

جميعاً في الموعد المضروب دون لحظة تأخر. بعضهم يتوكل على عصاه ولكن الجين يشع بالضياء. إن المشاركة في نشاطات هذه الجمعية يكشف عن كل إمكانيات النخبة المصرية وكل ماساتها. ومثل النخبة المصرية هو ثقافتها وثراؤها. وما تقوم به هذه الجمعية وبشكل خاص رئيسها عصام الدين جلال الذي يعطي هذا العمل الكثير من موابيه وخبراته وحرصه على جمع الصلوف. في القضايا التي يمكن الإجماع عليها ما يستحق معه كل تقدير ومداونة.

من كل جوانبه. وشهادة ما للإيريه المكسور في التنظيف والهدم والبناء والقدر على الإنشاء إلى ما غنسى إدراجه في جدول أعمال مهماتنا العامة.

فعلنا يتساءل الدكتور الإمام إذا كان وزن القطع الخاص وبوره يزايد يوماً بعد يوم. وبالغالب أن يكون هناك مركز واحد مسئول عن استيراد التكنولوجيا كما كان الوضع في المرحلة الماضية قبل ترك الأمر للمناقشة الضارية بمر الشركات العالمية على تسويق منتجاتها بينما أم مطلوب منا من الآن الانسحاق على الاعتبارات الحاكمة لحدود هذا التخصص؟

وعصام جلال يسأل: من الذي سوف يمسول ويشرف على البحث العلمي في الوقت الذي ترفع فيه الدولة يداه عن المؤسسات وهو بالأحرى أن هناك حالات توقف برنامج البحث بمجرد توقف المصونة الأجنبية. وللوحدات الإنتاجية لدينا... هي عموماً وحدات صغيرة الحجم لا تستطيع إقامة مراكز بحث خاصة بها كما هو الحال في الدول الصناعية. كيف سنواجه هذا الوضع؟ وقد كانت الدولة تقوم بمسؤولية الاستشارات القانونية والفنية ودراسات الجدوى. ولها خبراؤها في هذه المجالات. كيف سيصرف القطاع الخاص في هذا وكيف سيقم أدواته المعاونة هذه؟

إن هذا الفريق المتأخر يسأل ويحاول وضع إجابات لما يلجأه من تساؤلات. إجابات تهتم بالضوابط والمصلحة العامة والمستقبل. ويجمعهم التسامح بالجمعية التواصل والتكامل والاستمرار في السياسات العامة.

وهم يقومون بعقول وعظي - يستحقون عليه كل دعم معنوي ومادي. وعميق الاحترام. إن معظم الذين تكلموا في الجلسة المشار إليها في سعيهم عزمهم ولكنهم جاءوا

أسر الخلف والفقر ويحملون في مسودهم خيرة علمية وعملية عميقة كلهم كبار ومولون بكلمتهم ( في مجلس أمناء الجمعية الأهلية المشار إليها رئيساً وزراء وستة وزراء سابقون ).

وهم يريدون أن يخرج تقريرهم هذا ثمرة جهد جماعي، وخلصه الأفكار وخبرات علول عديدة.

والجلسة التي أشر إليها في المركز القومي للبحوث كانت محطة على طريق إعداد هذه الاستراتيجية. وتحدث فيها الدكتور إسماعيل صبرى عبدالله عن المحاور الخاص ببعض سنة عشرين عشرين

( ٢٠٢٠ ) واستراتيجية التنمية العلمية والتكنولوجية وتوقف الدكتور الإمام عند العوامل الاقتصادية، واتكاساتها. وتحدث الدكتور على السلمي في الأبعاد الإدارية وشرح الدكتور عصام جلال الخسوق العام أسلوب صياغة هذه الاستراتيجية. وهؤلاء المتحدثون أعضاء في اللجان الفرعية التي تعد لهذه الاستراتيجية. وليست هذه هي المرة الأولى التي نتحدث فيها عن التنمية العلمية والتكنولوجية ولا هذا أول تقرير يعالج هذا الموضوع ولا الذين يجتمعون تحت سقف الجمعية غير الحكومية هم وهدم المعنيسون بغضبة العلم والتكنولوجيا.

هناك خبراء ومثبات ومراكز عديدة تملك الباع الحديث والفنوى في هذه القضية. ولكني أن أذكر هنا تقارير المجالس القومية المتخصصة وتقارير مجلس الشورى. ولكن حين يجتمع هؤلاء المتطوعون، فهم يجتمعون متحررين من قيود الولائف التي يتكادونها ومن الألتزام بالسياسات الموضوعية. ولهذا فهم السبر على تلمس الأسس الجانبية للقرارات والمشروعات والقدر على التفرقة من بعيد، مما يجعلهم يرون الوضع





انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية التي حلت محل الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات المعروفة باسم «الجات» وبعد المناقشات المطولة حول الآثار السلبية لاتفاقية الجات ومحاملتها من اجراءات لتحرير التجارة الخارجية خاصة على الدول النامية فكان لابد لنا ان نعرف بصفة - ويعدنا عن المناظرات النظرية - على النتائج الفعلية لتوقيع مصر على الوثيقة الختامية لجولة اوجواي وقبولها الاتفاقيات المتضمنة فيها. بعبارة اخرى: ماهي التعهدات التي قدمتها مصر لتحرير تجارتها كان هذا السؤال هو محور حديثنا مع محمود محمد وزير الاقتصاد:



## ماهي

# التزامات مصر في الجات؟

التجارة في السلع الزراعية لم تحظ سابقا بنفس الدرجة من التحرير مثلما حظيت به التجارة في السلع

الصناعية سواء في تخفيض الرسوم الجمركية أو الانحلال من العوائق غير الجمركية. كما غلب الاتفاق أيضا



محمود محمد

التحرير الذي طرأ على هذه العلاقات خلال السنوات الماضية. وتتمثل في هذه القواعد التزامات وحقوق للدول

الأعضاء في مجال التجارة في السلع استيرادا وتصديرا بما يضمن استقرار المعاملات التجارية بين الدول دون التعرض لمؤثرات غير تجارية أو تغييرات تحكيمية من أي من الدول الأعضاء. وإذا تحسنت من وضع للدول النامية في هذه الاتفاقيات فاستطاع القول أن بعض هذه الاتفاقيات أعطت بعض المعاملات التفضيلية للدول النامية كما أعطت مبررة في تنفيذ الالتزامات ومعاملة أكثر تميزا للدول صانعة العجم في التصدير ومن بينها مصر.

وأما بالنسبة للمجموعة الثانية من الاتفاقيات فقد شملت اتفاق التجارة في السلع الزراعية وقد تضمن هذا الاتفاق نصريما تدرج إلى مزيد من حرية التجارة لهذه السلع نظرا لأن

إشعار الرئيس في البداية في أن اتفاقات التجارة الدولية التي احتوتها الوثيقة الختامية لجولة اوجواي بلغت ٢٨ اتفاقا قسمت أولا: إلى مجموعة الاتفاقيات عدلت نصوص اتفاقية «الجات» القديمة والخاصة بالتجارة السلعية وثانيا: مجموعة اتفاقيات عالجت أمور التجارة في بعض القطاعات السلعية مثل القفازة في السلع الزراعية وتجارة المنسوجات والملابس وأخيرا كان هناك اتفاق جديد حول التجارة غير المنظورة (تجارة الخدمات) واتفاق حول موضوعات التجارة المرتبطة بحقوق الملكية.

راسل وزير الاقتصاد عن مضمون هذه الاتفاقيات وانكاساتها على مصر فقال أن المجموعة الأولى من هذه الاتفاقيات تمثل القواعد العامة المستقلة التي تحكم العلاقات التجارية الدولية التي رويت ضمن مواد اتفاقية الجات التي نشأت في عام ١٩٤٧ ولكن بعد تعديلها لتساير





المصدر : **الاستثمار**

٢٩٩٨

التاريخ :

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في هذه المجالات عما قدمت مصر في برنامج الإصلاح الاقتصادي من خلال التشريعات واللوائح التي صدرت في السنوات الأخيرة كما لم تتعرض هذه الالتزامات لتحديل أي من الفوائض السارية في مجالات العمل - الهجرة - إقامة الشركات - الاستثمار أو تلك الاجانب للمقارن والمباني وقد استطاع عالم الأعمال الحصول على جدول التزامات مصر لتحرير تجارة الخدمات ويقوم بنشرها تباعا.

من المنتجات الجديدة والمستحقة. وهذا يعني أن الأدوية والكيماويات التي انتهت فترة حمايتها عند تطبيق الاتفاقية الجديدة يمكن الاستمرار في انتاجها دون قيود لأن مدة براءات اختراعها قد انتهت وأصبحت بالفعل في الملك العام أي لا تستحق منح البراءة.

□ وأخيرا استأن وزير الاقتصاد عما قدمته مصر من التزامات في مجال النفاذ إلى الأسواق وإلى مجال تحرير تجارة الخدمات... فقال فيما يتعلق بتخفيض الرسوم الجمركية والائتلاف من الموائق الفنية قدمت مصر جدولاً بما تنوى تقديمه مثل بنية دول العالم يمكن تخصيصه في الالتزامات بتثبيت الرسوم الجمركية وعدم زيادتها عن حدود أعلى من فئات الرسوم الجمركية المطبقة في فبراير ١٩٩٤ بنسبة تصل إلى ٢٠٪ وعلى أن يتم تخفيض جزء من هذه

الزيادة على فترات مابين خمس سنوات وعشر سنوات ويصحب يظل الرسم الجمركي أعلى من الرسم الجمركي السائد في ١٩٩٤ طوال السنوات القادمة وهذا لا يمنع مصر من تخفيض رسومها عن هذه المستودات أن رأت أن ذلك في مصلحتها.

وأما بالنسبة لالتزامات مصر في

مجال تجارة الخدمات فقد قدمت مصر أيضا جدولاً بالالتزامات محددة تشمل أما الالتزام بعدم تغيير القواعد المالية المعمول بها أو فتح باب المنافسة لموردي الخدمة الاجانب في مجالات مصنوعة وفي قطاعات معينة هي البنوك - التأمين - سوق المال - الانشاءات - الخدمات السياحية والنقل البحري ولم تخرج التزاماتنا





محددة على

اية دولة وإنما ترك ذلك للمفاوضات بين الدول والتي يسفر عنها تقديم كل دولة لما تراه من شروط بشأن فتح أسواقها لمرورى الخدمة الأجانب. وقد استقر هذا الاتفاق أيضا بالمعاملة التفضيلية للدول النامية وضرورة تقديم الدول المتقدمة للمصونة الفنية والمعلومات الضرورية لانتقال الخدمات

وأما الاتفاق الثاني المرتبط بحقوق الملكية الفكرية فهو ينظم العلاقة بين صاحب الحق في الملكية الفكرية والدولة والشركات التي تستغل هذا الحق، كما يعمل على فرض هذه الالتزامات من خلال الأجهزة القضائية والبوليسية في كل دولة.

□ وماهى مجالات الملكية الفكرية المعتمدة في هذا الاتفاق؟

وزير الاقتصاد: لقد تعرض الاتفاق للملكية الفكرية في ٧ مجالات هي:

● حقوق التأليف والنسخ وتعرض للاعلام وشرائط الفيديو والموسيقى

والكتب

- العلامات التجارية
- المؤشرات الجغرافية.
- التصميمات الصناعية.
- براءات الاختراع.
- التصميمات التفضيلية للنوائر المتكاملة.

● حماية المعلومات السرية.

□ لقد أثارت قضية حماية الملكية الفكرية مخاوف كثيرة داخل الدول النامية خاصة فيما يتعلق بالصناعات النواتية وبامتدادها من ارتفاع في الاسعار نتيجة لهذا الاتفاق...

كوزير الاقتصاد: لقد اعطى هذا الاتفاق أيضا معاملة متميزة للدول النامية فسمح لها في مجال براءات الاختراع بتأجيل تطبيق احكامه لفترات انتقالية مدتها خمس سنوات ككل وخمس سنوات اضافية بالنسبة للصناعات الكيميائية والنواتية ولاتسرى احكام براءات الاختراع الا

اتفاقية الآليات المتعددة.

وحسنى يتم للحصول من النظام السابق الى نظام حرية التجارة بحسب تدرجى وغير مفاجيء. فقد استقر الرأى في الاتفاق الجيد على ان يتم ازالة نظام الحصص على ثلاث مراحل تنتهى في مجملها بتدعشر سنوات يتم خلالها ازالة الحصص الحالية كما يتم خلالها زيادة معدلات النمو للخصص خلال فترة التحوير. وهنا نجد ايضا ان الاتفاق قد تضمن تخصيصا تعطى مزايا افضل للدول النامية والمنتجة للقطن والدول صغيرة الحجم في التصدير.

□ وماذا عن تصدير تجارة الخدمات؟

□ وزير الاقتصاد: هذا يأتى ضمن المجموعة الثالثة من الاتفاقات والتي تضمنت اتفاقيتين احدهما للتجارة في الخدمات والاخرى خاصة بالجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية. وبالنسبة لاتفاق التجارة في

الخدمات كان المقصود منها هي للخدمات القابلة للتجارة دوليا ومن بينها الخدمات المالية وخدمات النقل وخدمات الاتصالات والخدمات المهنية وخدمات الانشاءات والمقاولات وانتقال العمالة والنقل والسياحة وغيرها.

ويتمثل هذا الاتفاق الاطارى مجموعة من المبادئ العامة تؤكد سريان مبادئ حرية التجارة ماثلة لمبادئ حرية التجارة في السلع مثل عدم التمييز بين الدول وتحديد ماتسمح به كل دولة في مجال تحديد العلاقة بين الخدمة المستوردة والخدمة المنتجة محليا..

ولايشمل هذا الاتفاق الاطارى أية التزامات

ضوابط خاصة بدعم التصدير والدعم الداخلى للانتاج حيث أدت زيادة الدعم الذى تقدمه الدول الكبرى لاتنتاج وتصدير السلع الزراعية الى نزاعات في الماضى ولهذا قررت هذه الدول الحد من هذه المنازعات عن طريق التخليص التدرجى لهذا الدعم

□ خفض الدعم كان من أهم النقاط التى أثارت مخاوف الدول النامية خاصة فيما يتعلق برفع اسعار وارداتها.. فهل هناك معاملة خاصة للدول النامية في هذا المجال؟

□ وزير الاقتصاد: نعم لقد تضمن بنسب الالتزامات التى تتلزم بها الدول المتقدمة سواء في مجال تخفيض الرسوم الجمركية او في مجال تخفيض الدعم، وأن نتاج لها فترات أطول للتفديت تصل الى عشر سنوات بينما تلزم الدول المتقدمة بتفديت التزاماتها خلال ٦ سنوات. كما تضمن الاتفاق أيضا نصا تقوم

بمقتضاه الدول المتقدمة بمساعدة الدول النامية المستوردة للغذاء لمواجهة احتمالات ارتفاع اسعار المواد الغذائية التى قد تنجم عن التخفيض التدرجى للدعم

اما الاتفاق الثاني في المجموعة الثانية من الاتفاقات فكان حول التجارة في المنسوجات والملابس وقد تم التوصل لهذا الاتفاق لكن يزيل نظام الحصص الذى استمر في الفترة من عام ١٩٧٤ وحتى ١٩٩٤ والمخالف لنظام حرية التجارة في الجات والذي تم من خلال الاتفاقية الدوائية المنسوجات المعروفة باسم





المصدر : الإحصاء الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢ يونيو ١٩٩٥

### جداول التزامات مصر لتحرير تجارة الخدمات خدمات الإنشاءات والخدمات الهندسية المرتبطة بها.

القيود على المعاملة الوطنية	القيود على الخفاذ إلى الأسواق	القطاع
(١) غير ممكن من الناحية الفنية	(١) توريد الخدمة عبر الحدود: غير ممكن من الناحية الفنية	١. أعمال الإنشاءات للهندسة المدنية: ● الكبارى والطرق السريعة المطقة والاتفاق والمرات الفرعية. ● القنوات المائية والموانئ والسدود والإنشاءات المائية الأخرى. ● خطوط الأنابيب الطويلة وخطوط الكهرباء والاتصالات (الكابلات).
(٢) غير ممكن من الناحية الفنية.	(٢) استهلاك الخدمة في الخارج: غير ممكن من الناحية الفنية	● الإنشاءات التعدينية والتصنيعية.
(٣) لا توجد قيود	(٣) التواجد التجاري: * التواجد التجاري مسموح به فقط للشركات المشتركة * نسبة رأس المال الأجنبي لا يجب أن تتجاوز ٤٩٪ من إجمالي رأس المال اللازم للمشروع.	٢. أعمال الإنشاءات التجارية الخاصة: وتنفي تركيب حديد التجميل (بما في ذلك اللحام).
(٤) لا توجد قيود	(٤) تواجد الأفراد الطبيعيين: لا توجد قيود باستثناء ما ذكره في الجزء العام في مقدمة الجداول.	٣. أعمال الإنشاءات التجارية الخاصة الأخرى: ٤. أعمال التركيبات: ● أعمال تركيبات وتجهيزات الغاز ● الأعمال الكهربائية ● أعمال تركيبات أجهزة الإنذار للحريق ● أعمال الإنشاءات الكهربائية الأخرى ● أعمال تركيبات أخرى ● أعمال إنشاءات المصاعد والروافع ● خدمات التجميع لمعدات بنا ، أو هدم المباني

الأسبوع القادم: جدول الالتزامات في الخدمات السياحية









المصدر :

موضوع

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٩ يوليو ١٩٩٥



## إنفاقية الجبات والسينما المصرية

شبه غريب أن تشهد القاهرة ندوة ثقافية تكاد تكون أهم ندوة ثقافية عن السينما خلال عام ١٩٩٥ ولا يدري بها أحد ! إنها ندوة ، إنفاقية الجبات وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على صناعة السينما شارك في هذه الندوة والتي عقدت هذا الأسبوع عدد من المختصين منهم المخرج صلاح أبو سيف ، وسعد الدين وهيب رئيس مهرجان القاهرة السينمائي والباحث الدكتور عبد الفتاح الجبالي ، ومغيب شافعي رئيس غرفة صناعة السينما ، ود . فوزي فهمي رئيس أكاديمية الفنون والفنون ورئيس اللجنة العليا للمهرجانات السينمائية ، والدكتور حسام عيسى استاذ الفنون الدولي ، وهاجر الإسلامبولي الوزير المخلص بوزارة الخارجية ، وأسامة المنسوب المشرف على وحدة أبحاث الجبات بوزارة الخارجية . والقدم هنا مقتطفات من أهم ما قيل في هذه الندوة الهامة :

○ دكتور حسام عيسى : لابد أنه من خلال إنفاقية الجبات سيتم تحرير الأسواق العالمية ودمجها وربطها من خلال نظم وفوائد تسعى على جميع الدول الذاتية بعد مرور فترة إنفاقية محددة لضمها عشرة سنوات ، لتعبر ثمارها الاقتصادية في مختلف القطاعات على نواحي الأحوال الاقتصادية المالي ، وإثباتي قدراتها في مجال التثاقف والتي يمكنها من تحقيق النواحي المطلوب على الساحة المحلية ، ولابد أنه عندما لابد وأن تكون البداية من الداخل وليس من الخارج ، وفوائيد الجبات تترك الدولة أيضا كما تضمنت فوائيد الجبات معقبة سرقة الإبداع الفكري الجنائي من هنا لابد من توحيد الإرادة الوطنية لإنقاذ السينما واعطاء دعم لهذه الصناعة المهددة وبعد أن كان حجم الإنتاج قد وصل إلى أكثر من تسعين فيلما في العام ، مبدئ في الأرقام الأخيرة إلى ٢٥ فيلما !

○ هاجر الإسلامبولي : نقلت الضغوط اليوم أصبحت في ظل إنفاقية الجبات تعرض لتغيرات مختلفة فلم يتم بثه تحزين واقعية الصناعة الوطنية إنفاقية على هذا الإبداع الفكري الذي يغسل الكسبي حق المؤلف وصداقة السينما كنتاج وتوزيع ونحو عرض ويهيدو ... إلخ . لابد من تعزيز صناعة السينما ليس فقط لأنها تحقق مكاسب للدولة إنما لأنها تحقق وتحمي الثقافات المتوارثة للشعوب المختلفة

وحول العملية الفكرية قلت : إن حماية الإنتاج الفني للدولة خارج حدودها تتطلب مواجهة نسخ وطبع وتزييف هذه الأعمال بطريقة غير مشروعة علينا اثبات ذلك بوسائل القانونية وهذا يأتي هذا لفترات منتج الفيلم في الثبات مدى التزييف أو التغيير في أصل الفيلم ؟ ثم يأتي بعد ذلك دور الدولة في انضاج الإجراءات القانونية اللازمة في إطار منظمة التجارة العالمية والتقليتها ولعمري إنفاقية الجبات .

○ د . عبد الفتاح الجبالي : إنفاقية الجبات تقدم لنا شيئا لابد من الالتفات إليه ألا وهو مبدأ عدم التمييز بمعنى أن تتم (الهجرة) على أساس عدم التمييز بين البلدان . ولتزام جميع الأطراف بأن تمنح بعضها البعض المعاملة التي يمكن أن تقدمها لأي بلد آخر في العالم ، كما تؤكد الجبات أيضا على ضرورة أن تمتص السلع المستوردة نفس المعاملة للسلع الوطنية من حيث كافة اللوائح والقوانين ، بالقضية لنا وصناعة السينما المصرية فلا معاملة عليها قواعد الجبات هذه ستفيد كثيرا من تطبيق القوانين دول الجبات على دخول الأوامر المصرية لدول الأجنبية ، أي تحفيز السينما المصرية . ويتوزع السينما المحلية في جميع الدول أعضاء الجبات وهذا في نظري مكسب للفكر الإيجابي كبير آخر .

ثم قال : إنفاقية الجبات تتم الآن في ظل تطورات تكنولوجية هائلة في الخطوة خاصة بين التكنولوجيا

المعلوماتية ، وبين تقنيات السمعيات والبصريات وأتمت الاتصال ، وهو ما زاد قوة عربية في مجال إرسال الصوت والصورة التليزيونية عن طريق الكابل مثلا وغيره من الأدوات التي تسع منها الآن

ثم يتساءل د . الجبالي قائلا : هل السينما المصرية بوضعها الراهن مؤهلتها القائمة لفكرة حل الأعمال الإيجبي مع نتائج إنفاقية ؟ يجيب د . الجبالي نفسه : هناك صعوبة بالغة في التوزيع والتسويق أو الخسارة المالية لتسويق الأفلام عن هذه الإنفاقية حيث أن نصف إيرادات الفيلم المصري تأتي من التسويق الخارجي كما لاحظنا من الدراسات التي أجريت مؤخرا أن الفيلم المصري سوف يخلف بفن كبير من العملية تسويق الإنفاقية الجبات بما يفرض أعباءا لكثيرين من الممولات مشروبا والتي كانت تسبق بالفعل على المنتج السينمائي المصري ، وبالتالي فإن مثل هذه الأموال ستساهم بإثبات في زيادة انتشار الفيلم المصري في العالم وبالتالي زيادة نفس الثقافة المصرية .





وطب

المصدر :

٩ يونيو ١٩٩٥

التاريخ :

للنش والخدمات الصحفية والمعلومات

○ سعد الدين وفيه : هذا ملتزمنا من الجات رغم احساسنا الداخلي بأن اتفاقية الجات هذه ستقلل بشكل العالم الاقتصادية على حساب الدول النامية . اما الميزة او المصلحة الهامة في هذه الاتفاقية فهي فيما يتم انشاء بمعرفة وزارة التجارة لخدمة بنود الاتفاقية . فلا يمكن لوزارة الخارجية وحدها متفهمة ذلك

لم يقول : الجيش - للاسف - بل ان الجات كمجموعة مغلقة ستستخدم الى صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، ولها ستساعد الدول النامية لكن العكس هو الصحيح ؟ لانه كيف لنا كدول نامية ان نصارع الدول المتقدمة الغنية التي لها خبرة اكثر من أربع قرون في الصناعة ؟ !

○ صلاح ابو سيف : مع احتراسي لآراء الجميع ؟ لنا كل مفهوم هو الفيلم المصري ، اتفاقية الجات اذا الترتيبات على صناعة السينما المصرية فلما معها ، اما إذا ، نحن في الرجلين ، فلما بالطبع شديدا ، كل مفهوم هو توزيع الفيلم المصري والمطاط على حلقى الإبداع المصرية سينماليا وفي كل مجالات الإبداع .

○ وأخيرا .. اننا نقف لآل هذه السنوات الجيدة التي يجتمع فيها الخبراء حول موضوع أو قضية تقنية أو فنية كمعنا جميعا ، فلما بالآل قضية السينما في مصر . كنت اتمنى ان تداع هذه الشدة على نشاطه التلفزيوني وان يشارك فيها العاملون في مجالات السينما المصرية المختلفة ، لانه كان الغلب الحضور في هذه الشدة لرجال الصناعة والاقتصاد والمال في مصر !





المصدر : **الوطن**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : **التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٥**

## في ضوء الجبات وتحريك التجارة العالمية : « وطني » تناقش مستقبل صناعة السيارات في مصر

• محمد لطفي منصور •  
□ ٥ مليارات جنيه .. جملة الاستثمارات الوطنية في صناعة السيارات في مصر  
□ الصناعات المغذية نفطي حاليا ٥٠٪ من مكونات السيارة .. وزيادتها إلى ١٠٠٪ خلال السنوات القادمة  
□ د. عبد المنعم سعودي •  
○ أهمية التكامل العربي في الصناعات المغذية للسيارات .

مما لا شك فيه أن سياسات التحرر الاقتصادي التي تتبعها الدولة كان لها أثرها الواضح في جذب رؤوس الأموال للاستثمار في مصر . وفي ضوء دعم الدولة وتشجيعها لهذا توسيع قاعدة الملكية الخاصة قبل العديد من رجال الأعمال المصريين على الاستثمار في مختلف المشروعات سواء كانت صناعية أو خدمية ومن هذه الصناعات تأتي صناعة عملاقة تعد بالفعل من الصناعات الرأسمالية الثقيلة ألا وهي صناعة السيارات وقد اقبل على الاستثمار فيها عدد من رجال الأعمال المصريين حيث بلغت جملة استثماراته نحو ٥ مليارات جنيه مصري . وقد أتاحت هذه الصناعة فرص عمل لنحو ٧٢ ألف مواطن من خلال ٩ مصانع رئيسية ونحو ٨٠ شركة من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي ترتبط

الدولة بتشجيعها المستثمرين على إقامة صناعة وطنية في مصر ليس حسب من أجل الإنتاج السوق المحلي وإنما للتصدير أيضا لزيادة الحصيلة من العملة الصعبة وتحقيق إستراتيجية لعملية التنمية الاقتصادية . ويرى « محمد لطفي منصور » أن الصناعات المغذية للسيارات تساهل في إقامة صناعات مغذية كاملة في المستقبل القريب وبمساعدة الدولة واضحة في هذا الحصار . فالحكومة تقوم بمنح المميزات للشركات العالمية العاملة في مصر بأجل الوصول إلى ١٠٠٪ لتسوية التصنيع في مصر خلال السنوات القليلة القادمة . ويؤكد « محمد لطفي منصور » أن السوق المصري وإن كان محدودا بالهجوم الاقتصادي العالمي إلا أنه قادر على استيعاب مزيد من التوسع . فطالما تزايد كثيرا على المنتج المحلي والذي يتمتع بأعلى مستويات الجودة فلتسويق المصرية قادرة على استيعاب

إرتباطا وثيقا بهذه الصناعة . وهكذا رفعت الحكومة المصرية شعار « الصناعة الوطنية للسيارات أولا » وولفت لها الحماية حتى أصبحت هذه الصناعة تزداد بالفعل نحو ٥٠٪ من مكونات السيارة المصنعة في مصر . وتسعى الحكومة لرفع هذه النسبة إلى ١٠٠٪ خلال السنوات القادمة . و« وطني » في هذا التحقيق تناقش اثنين من كبار المستثمرين المصريين في صناعة السيارات لمعرفة مستقبل هذه الصناعة في ضوء إطفاء الجات . وإيفتاح الأسواق العالمية على بعضها البعض بما يرفع من حدة المنافسة أخذ في الاعتبار هزات السوق المصري والأسواق القريبة على استيعاب منتجاتها هذه الصناعة في مصر . يقول « محمد لطفي منصور » رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات منصور .

إن مصر وإن كانت لم تدم التزاما في مفاوضات الجات بخفض التعريفات الجمركية على السيارات نظرا لما تشكله حصة الجمارك من أهمية إيراد الدولة إلا أنها يجب أن تترك جيدا أن الاتجاه العالمي يشير نحو اتفاقيات السوق الحر مما سيفتح لنا عولما وإن أجلا لخضوع لآليات السوق .

ويؤكد « محمد لطفي منصور » أن من الأمور المهمة التي تشهدها مصر حاليا هي قيام صناعة سيارات وطنية لها أبعادها الاجتماعية الممتدة إلى جانب أبعادها الاقتصادية فصناعة السيارات في أية دولة تعد من الصناعات المكثفة والتي تساهل عمالة كبيرة . ومن ثم فقد كانت المبادرة الحقيقية من قبل

تحقيق -

القسم الاقتصادي



□ محمد لطفي منصور □





المصدر :- يو بي سي

التاريخ :- ١٩٩٥ / ٧ / ٩ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نحو ١٠٠ ألف سيارة سنوياً إما  
بالمسبة للتصدير قبل من خلال  
البروتوكولات والإنفاذات الدفائية  
للمحول في الأسواق الخارجية .  
ويؤيد د . عبد المنعم سعودي ،  
رئيس مجلس إدارة ، نيسان ،  
و ، سوزوكي ، أهمية الاتجاه نحو  
السوق العربي نظراً لكون حجمه  
والدائرة الاقتصادية الثالثة فتروية  
الاستراتيجية لصناعة السيارات في مصر  
تحتل التخطيط على مستوى العالم

العربي  
بالإضافة إلى الاستفادة من الامتيازات  
الممنوحة لمرشدين دول عديدة من دول  
العالم الثامن والمتنقلة في فترة السماح  
للمنوعة لمواجهة الأخطار المتلاحقة عن  
تحرير التجارة العالمية

ويوضح د . عبد المنعم سعودي ، أن  
السوق العربي بما فيه دول الشرق  
الأوسط تعد بمثابة سوق جيدة لمرشدين  
مجال التصدير ، ولهذا فإنه من الأهمية  
القصوى لمرشدين وللعديد من الدول  
العربية تحقيق التكامل العربي في  
مكونات الصناعات المحلية ، وعلى هذا

الإنني أدعو الدولة - يقول د . عبد  
المنعم سعودي - لأن تعامل الصناعات  
المحلية للسيارات والتي تقع في أي بلد  
عربي على اعتبار أنها صناعات محلية  
أسوة بملكو منتج في دول شرق آسيا .





الأخبار

المصدر :

٩ يوليو ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اللجنة الاقتصادية بالحزب :

## استراتيجية لمواجهة اثر الجات على اسعار الواردات الزراعية

بالتعاونيات في المجال الزراعي الصناعي واعادة تنظيمها بما يقوى من فاعليتها لاجداث التوازن في الاسواق حماية للمستهلك والمنتج . كما طالبت بالارتقاء بمفاهيم التسويق الداخلى والاستثمار في مجالات التوزيع ، وانشاء الآليات التي تساعد المنتج على التعامل مع السوق الحرة مثل صناديق موازنة الحاصلات الزراعية وصناديق التأمين على الحاصلات ووافقت اللجنة على تحديد موعد المؤتمر الاقتصادي الخاص للحزب في منتصف يناير القادم تحت شعار دراسة مستقبل الاقتصاد المصري واخطار التنفيذ

كتبت قمر شاه ذوالفقار

طالبات اللجنة الاقتصادية للحزب الوطني الديمقراطي لاجتماعها أمس برئاسة د . سمير طوبار بوضع استراتيجية لمواجهة اثر اتفاقية الجات على اسعار الواردات الزراعية من خلال سياسات تؤدي الى التركيب للمصنوع للملازم

واكدت دراسة خاصة للجنة ان القطاعات السلعية تلعب دورا رئيسيا في الانضمام القومى من خلال زيادة المرفص الكلى بها يضمن تحقيق الانسلاخ الانتاجية في المجال الزراعي والصناعي والتحول والتعدين . وطالبت الدراسة بالانضمام





المصدر: العربي

1990 يوليو

التاريخ:

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# الجات: البطالة قادمة!

بقلج:

يحيى المصرى  
خبير اقتصادى

فى الوطن العربى:

النساء المشتغلات ١٣%

وفى العالم المتقدم: ٩٠%

□ □ □

١٢ مليون متعطّل... عربى!

□ □ □

مطلوب: مشروعات

أكثر بتكنولو جيا أقل

تشكل البطالة عاملاً أساسياً فى المشاكل الاقتصادية التى تواجه عالم اليوم، وقد اتسعت فى الوقت الحاضر حتى أصبحت سبباً مباشراً فى عمليات الإزهاق التى تسود كلا من الدول المتقدمة والدول النامية على السواء، وهو ما يؤدى إلى ضرورة مواجهتها على الصعيدين الدولى والمحلى، وقد طالبت بذلك أغلب الدول الاعضاء فى مؤتمر القمة الاجتماعية الذى انعقد خلال شهر مارس الماضى فى كوينهاونج وضم أكثر من مائة وثلاثين دولة، كما كانت البطالة أحد الموضوعات الأساسية التى ناقشتها قمة الدول السبع الكبرى فى شهر يوليو الماضى.

زيادة حجم البطالة الجديدة التى يستقبل السوق فى المنطقة العربية والتى تبلغ حوالى ١٥ مليون عامل خلال السنوات الخمس القادمة أن نسبة البطالة فى كثير من الدول العربية حالياً تزيد على خمسة عشر فى المائة من مجموع القوى العاملة. وفى قطر يمينها مثل تونس كانت تبلغ ١٢ فى المائة عام ١٩٨٤ فارتفعت إلى ١٦ عام ١٩٨٨، كما بلغت هذه النسبة فى الجزائر حوالى ١٩ عام ١٩٩١، ويؤكد التقرير العربى للعمد الفلق الراضح الناتج عن مشكلة البطالة فى هذه الدول وخاصة أن النسبة الكبرى من البطالة تتركز فى مستويات التطعيم الأدنى بين حاملى المؤهلات العليا حيث وصلت هذه النسبة إلى ٦٦ فى المائة فى المغرب عام ١٩٩٠، ولعل الفلق الأكبر ينتج عن ارتفاع نسبة التعليم بوجه عام فى أجمالى حجم البطالة، حيث تزايدت احتياجات التعليم سواء فى مستوى غذائهم أو فى احتياجاتهم الأخرى كالزواج أو أصالة الأسرة أو الظهور بالمنظر اللائق فى المجتمع أو حتى فى النظر إلى المصالح الأخرى الذين يحصلون على كفايتهم المالية بينما هم أقل منهم كفاءة علمية وعملية.

وإذا أتمت تقرير «القياسات» والتنمية الذى عرض على مؤتمر العمل العربى لثاني وللمصنفين للنمذد بالانكسارية خلال شهر أبريل الماضى، أتمت هذا التقرير بضرورة تحقيق أهداف منظمة العمل العربية والتصدية فى خلق فرص عمل جديدة وألحاح مجالات أوسع أمام شرائح معينة فى المجتمع، خاصة الشباب والنساء، وللماكين للعمل والتأهيل فى برامج التنمية. وقد ركز التقرير على الشباب الذى تتراوح أعمارهم بين ١٥، ٢٥ سنة الذين يواجهون فى بداية حياتهم العملية اختصاراً فاسداً ووضعا صعباً فى

أما فى المنطقة العربية، فإن تركيبة القوى العاملة العربية توضح أن هناك بطالة متزايدة بالإضافة إلى بطالة سائمة تظهر بوضوح فى قطاع الزراعة التى يعمل به حوالى ستة وثلاثين فى المائة من أجمالى القوى العاملة العربية التى تبلغ حوالى ٦٦ مليون عامل طبقاً للبيانات الواردة فى تقرير الاقتصادى العربى للرمد الصادر عام ١٩٩٣، والتى تشهدها مبراج أخرى بما يزيد على ٢٦ مليون عامل فى عام ١٩٩٥، رتب بذلك أيضاً انتاجية العامل فى المنطقة العربية التى مازالت سميعة جداً بالمقارنة مع انتاجية العامل بالمناطق الأجنبية الأخرى، وعلى سبيل المثال فإن انتاجية العامل فى الدول الأوروبية تصل إلى ستة أمثال انتاجية العامل فى الدول العربية، كما أن نسبة المرأة العربية العاملة خارج المنزل لتزيد على ١٢ فى المائة فقط بينما تصل هذه النسبة إلى مايزيد على تسعين فى المائة من أجمالى النساء للتجارات فى الدول المتقدمة، وهو ما يؤدى إلى انخفاض ناتج العمل فى الدول العربية.

وتعتبر البطالة من أخطر المشاكل التى تهدد التنمية فى كثير من الدول العربية، كما تهدد استقرارها وأمنها، ويسبب تزايد هذه المشكلة خطورة فى المستقبل بزيادة عدد السكان وعدم الاستعانة بنظام الإدارة السميعة التى تستخدم العمال فى أماكنهم العملية السميعة وتعمل على زيادة انتاجياتهم تدريجياً، كما أن الخطورة الأكبر لهذه المشكلة ستظهر بعد تطبيق اتفاقية الجات التى ستقلل القيود والصوائج فى ظلها، بحيث تنتقل العمالة بين الدول بعربية دون الترافات محددة فريدي العرض ويخفض الطلب كما تنخفض الأجور، مما يؤدى إلى تدهور مستوى المعيشة للعاملين بوجه عام وخاصة فى الدول النامية، ويؤكد الوضع سدياً مع





هذه الخطة من قبل الحكومات ورجال الأعمال والبنوك وبيوت المال والشركات العلمية وكذلك من الأفراد الراغبين في ذلك ومن الهيئات والمنظمات الدولية والاقتصادية وإذا قبلت هذه الخطة يمكن أن يطرأ الأمن العام لجامعة الدول العربية أو الأمن العام لجامعة الوحدة الاقتصادية العربية على ترميدها، على أن يمتد هذا الاجتياح مستنفاً عن التخليص ويقوم بمصادرتها وتعديل خطواتها كلها لتتضمن الأمن ذاته، وعلى أن يدخل في اختصاصها هذا الاجتياح بحيث يوجد فرص العمل للمهاجرين العرب المائلين من الخارج ويقتسمهم في أماكن تتشغل مع تخصصاتهم، ومصنوع لهم في ممرات ومزايا لا تقل عن المستوى الخارجي ومع الأخذ في الاعتبار طرق الامتصاص ومستويات الجودة.

ولقد اكدت الدورة الثانية والعشرون لمؤتمر العمل العربي على عدد من الترسيمات والإجراءات في مجال البطالة وتمسين ظروف العمل وافق عليها كل وفد الدول الأعضاء إلى جانب ٢٠٠ رئيساً وممثلي وأصحاب الأعمال العرب الذين حضروا المؤتمر واكدت الدورة على إنشاء مجالس اقتصادية واجتماعية بالوطن العربي يمثل فيها أطراف العمل الثلاثة بجانب لجان عليا تدعى بمجالس التخطيط والاقتصاد والتدريب ومجالس وطنية لغرض المناظرة العمالية وتحسين السلام الاجتماعي، ووضع خطة للتدريب تتناسب مع تسمين المرددة. فهل تحفظ هذه الترسيمات في الأندراج كترسيمات عربية عديدة صمرت من قبل في منات بل آلاف المؤتمرات العربية التي عقدت خلال الخمسين سنة الأخيرة.

أم تأخذ طريقها إلى حيز التنفيذ العمل إزاء تحديات من زيادة تزايد الأزمة العربية وإمام مخاطر عديدة متوالية من حجم البطالة العربية وزيادتها خلال السنوات الخمس القادمة مؤلوا مرجع إلى حيز منظمة العمل العربية ويبدأ عن منظمة العمل الدولية؟ إن معالجة البطالة العربية والقضاء على مشاكلها، بالاتصال إلى معالجة مشاكل الفقر وتحسين ظروف العمل لا تقل من أهميته عن معالجة مشاكل أو كوارث واجبت المنطقة العربية

الأجور والمؤثرات للمعاملين فيها بالعدل التامية تحليفاً للشروط الاجتماعي في ضوء ما ورد في الاتفاقية فانها مستقيم بتعويض ذلك عن طريق قيامها بزيادة أسعار السلع والخدمات التي تقوم بالتاجها في الدول النامية، إلى على الأقل تخفيض مستواها الفكي والنوعي وهو ما يؤدي إلى نقص الإنتاج للأجور من هذه السلع وقيام هذه الدول باستيراد الصنوع من الخارج وبيعها اأغلى من الاستفناء عن بعض فروع الشركات المتعددة الجنسيات، مما يؤثر أيضاً على حجم البطالة ويزيد من مشاكلها للتعهد.

هل من حل لهذه القضايا التي تعرض فيما يلي بعض الاقتراحات للتخفيف من حجم ومشاكل البطالة:

١ - إنشاء جمعيات أهلية أو منتديات غير حكومية تتعهد أمن البطالة في كل دولة عربية وأخرى على للسوق العربي الشامل، على أن تقدم هذه الجمعيات واستقبال الماطلين بتسهيلهم لديها واليهج عن أماكن للتخفيف للتامية لهم، بل وإقامة معاهد تدريب مهني متوسط ومعال تدريب الماطلين بالنطقة العربية حسب التخصصات التي يرغبون في الالتحاق بها والتشجيع مع التذايب المهنية والحرفية واتحادات العمال والبنوك والمستثمرين العرب المتخيرة في الدول العربية، وعلى أن يتخرج منها هؤلاء العمال الذين يلتحقون بجهات العمل مباشرة أو يعملون في اللون التي تنقص المنطقة العربية.

٢ - قيام مجالس الحكومات العربية وجمعيات رجال الأعمال بوضع خطة لتأجبية متخصصة للمشروعات الاستثمارية الكبيرة التي تستوعب حجم عمالة مرتفعة وتلتزم على التوظيف التي توفر الصالة.

٣ - زيادة جامدة الدول العربية، وكذا المنظمات العربية للتنمية، بالدموعة إلى مؤتمر عربي شامل يضم الاقتصاديين العرب والكتاب الذين يتناولون بشروية معاراة البطالة ويمرضون مقرحات لمعالجة المشاكل الناتجة عنها، والتي تتحمل مباشرة ولكن وأمن الدول العربية، على أن يبحث هذا الاجتماع وضع ضوابط محددة للقضاء على البطالة وكيفية التمويل والمساعدة في

مواجهة سوق عمل حرجية من أجل إيجاد واليدغة أو سمنة تتلالم مع استعداداتهم ومهاراتهم التي تتكون طوال فترات الدراسة والتدريب. وفي مؤتمر العمل أيضاً أثر موضوع التقييد الأوروبية الجديدة على المتخيلان الأجانب داخل دول السوق الأوروبية الموحدة، حيث أن اتفاقية الوحدة الأوروبية التي بدأ سرانها اعتباراً من أول يناير عام ١٩٩٢، ثم تم الاتفاق بينها وبين الدول الأعضاء على توحيد التشريعات التي تنظم وجود العمالة الأجنبية داخل هذه الدول وسوف يترتب عليها الاستثناء من النسبة الكبرى من العمالة العربية العاملة بالدول الأوروبية

وفي مجال تناول الجوانب الأخرى للمشكلة، فلا بد من العديد معاسوف تحلق اتفاقية الجات التي انضمت إليها حوالي نصف الدول العربية حتى الآن والنصف الباقي في الطريق، ويهمني أن اتناول نقطتين في مجال العمالة والبطالة بالنسبة لاتفاقية الجات

١ - تطبيق الشرط الاجتماعي الذي نادى به مدير منظمة العمل الدولية والذي يعني ضرورة مساواة الأجور بين الماطلين في الدول النامية وفي الدول القديمة، هذا الشرط يؤدي إلى نتائج سلبية بالنسبة لبطالة التي تنتشر في الدول النامية والتي ستتزايد حتماً نتيجة تطبيق هذا الشرط لأن هذه المساواة تؤدي إلى دفع أجور العاملين في الدول النامية وما يؤدي بالنتالي إلى رفع تكلفة إنتاج السلع والخدمات بشكل لايعملها تعتمد أمام المنافسة القاسية من الدول الصناعية

وبالنسبة لتعلق بعض التشريعات لبرها أو يخفف نشاطها وتتساقط عن عدد كبير من العاملين فيزاد حجم البطالة ويزداد مشاكلها

٢ - زيادة الأجور والمزايا التي تضطر الشركات المتعددة الجنسيات إلى منحها للعاملين في الدول النامية تطبيقاً للشرط الاجتماعي سوف يؤثر أيضاً على الوضع الإنتاجي لهذه الدول، فالشركات المتعددة الجنسيات شكل الدول المتقدمة ٩٠ في المئة من أسهمها ويبلغ عددها بحدود ١٠٠٠ الاستثمارات ٣٧ ألف شركة لها فروع في كل دول العالم، فإذا قامت هذه الشركات بزيادة





المصدر : المصراع الاقتصادي

التاريخ : ١٠ - ١٢ - ١٩٩٥

## عالم الأعمال

### مصر والجات

الاسبوع الماضي

**بدأنا**

في عرض الالتزامات  
التي تقدمت بها مصر

في ظل اتفاقية الجات لتحرير تجارة  
الخدمات ومن المعروف ان كل دولة  
قدمت جدولاً حددت فيه شروط فتح  
اسواقها لموردي الخدمة الاجانب .

وبالنسبة لالتزامات مصر في مجال  
تجارة الخدمات وكما جاء في حوارنا  
مع وزير الاقتصاد الاسبوع الماضي  
فانها شملت الالتزام بعدم تغيير  
القواعد الحالية المعمول بها او فتح  
باب المنافسة لموردي الخدمة  
الاجانب في

مجالات

**جسد اول**

محدودة وفي

قطاعات معينة

هي البشرك .

التأمين - سوق

المسائل

الانشاءات

والخدمات

السياحية

والنقل

البحري .

**التزامات**

**مصر**

**لتصدير**

**تجارة**

**الخدمات**

وقد عرضنا الاسبوع الماضي  
جدول الالتزامات في قطاع خدمات  
الانشاءات والخدمات الهندسية  
المرتبطة بها .

وفيما يلي نعرض للالتزامات التي  
تقدمت بها مصر في مجال خدمات  
السياحة وخدمات السفر المرتبطة  
بها .





المصدر : الإحصاء الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٥

**الانجازات التي تحققت بها مصر في مجال خدمات السياحة وخدمات السفر المرتبطة بها:**  
(٢) خدمات السياحة وخدمات السفر المرتبطة بها

القطاع	القيود على الإنفاذ إلى الأسواق	القيود على المعاملة الوطنية
١. الفنادق والمطاعم	(١) توريد الخدمة عبر الحدود: غير ممكن من الناحية الفنية	(١) غير ممكن من الناحية الفنية.
(١) الفنادق ومركز الإقامة التجارية الأخرى: أ. الفنادق والمطاعم ب. فنادق المنتجعات ومشتات الإقامة ج. فنادق الكازينوهات (٢) المطاعم والمقارن والكافيتيات	(٢) استهلاك الخدمة في الخارج: أ. توريد فيه ب. التواجد التجاري	(٢) لا توجد فيه (٣) لا توجد فيه
أ. مطاعم الخدمة الكاملة ب. مطاعم الفرجات السريعة والكافيتيات	* يجب الحصول على ترخيص وفقا لمقتضيات الحماية الاقتصادية للسوق (المعايير الأساسية لذلك): حاجات السوق. وجود درجات مختلفة من الفنادق * يمكن تقديم خدمات الكازينوهات فقط في فنادق الخمس نجوم (يُسمح بفتح البوكر للأجانب فقط) * يتوقف العدد الإجمالي لخدمات الخدمات على مقاييس الحماية الاقتصادية للسوق (المعايير الأساسية لذلك). المبلغ الهيكلي والزيادة في عدد المشاركين (السياحين) * نسبة رأس المال الأجنبي يجب ألا تزيد عن ٤٩٪ من أعمال وإعمال الشركات التي تنضم إلى هيئة * يجب أن يتم تدريب الموظفين المصريين بواسطة الأفراد الأجانب بموجب شروط العقد (٤) توافر الأفراد الطبيعيين	(٤) لا توجد فيه (١) لا توجد فيه
٢. التوكيلات السياحية وسفر الرحلات	لا توجد توريد باستثناء ما ورد في الجزء العام في مقدمة الجدول	
أ. مسطو الرحلات والبرامج السياحية المتكاملة ب. الوكالات السياحية.	أ. توريد التزم والتخبر (٢) استهلاك الخدمة في الخارج: لا توجد فيه (٣) التواجد التجاري	لا توجد فيه (٢) لا توجد فيه (٣) لا توجد فيه
٣. الخدمات السياحية الأخرى	* يتوقف العدد الإجمالي لخدمات الخدمات على مقاييس الحماية الاقتصادية للسوق. * يجب أن يتم تدريب الموظفين المصريين بواسطة الأفراد الأجانب بموجب شروط العقد. (٤) توافر الأفراد الطبيعيين	(٤) لا توجد فيه
(١) خدمات الإدارة السياحية أ. إدارة المشتات السياحية ب. تلميز واستئجار المشتات السياحية	لا توجد فيه باستثناء ما ورد في الجزء العام في مقدمة الجدول (١) توريد الخدمة عبر الحدود لا توجد فيه	لا توجد فيه (١) لا توجد فيه





المصدر : **الاصحاب المعاملات**

التاريخ : **١٥ رجب ١٤٩٥**

## لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لاتوجد تبويب (٢)	(٢) استهلاك الخدمة في الخارج لاتوجد تبويب (٣) التزامات التجهيز	
لاتوجد تبويب	الالتزام بمطالبة البنية لمكاتب التشغيل ● يتوافق الحد الأدنى على متطلبات الحاجة الاقتصادية للمشروعات الخدمية على متطلبات الحاجة الاقتصادية ● يجب أن يتم تدوير الموظفين المسموحين بمرافقة الاتجار الأجانب بموجب شروط العقد	
(٤)	(٤) تزاوج الاتجار الخليجين	
لاتوجد تبويب	لاتوجد تبويب باستثناء ماورد في الجزء العام في مقدمة الجدول	
(١)	(١) تبويب الخدمة غير المدونة لاتوجد التزام بالتحرير	(ب) خدمات النقل السياحي ١. خدمات النقل البري
لاتوجد التزام بالتحرير (٣) • لاتوجد تبويب	(٢) استهلاك الخدمة في الخارج لاتوجد تبويب	٢. اتوبيسات النقل السياحي لسياحات طويلة ٣. اتوبيسات النقل السياحي لسياحات قصيرة

القيد على المعاملة الوطنية	القيد على النفاذ الى الاسواق	القطاع
(٣)	(٣) التزامات التجهيز لاتوجد تبويب (٤) تزاوج الاتجار الخليجين	
(١)	لاتوجد تبويب باستثناء ماورد في الجزء العام في مقدمة الجدول	
(١)	(١) تبويب الخدمة غير المدونة لا يوجد التزام بالتحرير	ب. خدمات النقل غير المدونة الدائرية الدائرية ١. نقل الركاب غير المدونة الدائرية الدائرية
(٢)	(٢) استهلاك الخدمة في الخارج لاتوجد تبويب (٣) التزامات التجهيز	٢. الرحلات المصطفية غير المدونة الدائرية ٣. السفن السياحية
(٣)	تشخيص الانشطة الى الخدمات الدائرية الدائرية والخدمات السياحية الدائرية لخدمة الجديرة لغير كاتيل (٤) تزاوج الانشطة الخليجين	
(٤)	لاتوجد تبويب باستثناء ماورد في الجزء العام في مقدمة الجدول	
(١)	(١) تبويب الخدمة غير المدونة لاتوجد تبويب (٢) استهلاك الخدمة في الخارج	ج. معاملة التوزيع السياحي
(٢)	لاتوجد تبويب لاتوجد التزامات التجهيز	
(٣)	لاتوجد تبويب (٤) تزاوج الانشطة الخليجين	
(٤)	لاتوجد تبويب باستثناء ماورد في الجزء العام في مقدمة الجدول	





المصدر : الإصدار الخاص

التاريخ : ١٠ - ١٠ - ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د - الميثرات المرتبطة بالسياسة		(١) توريد الخدمة غير المحدود : لاتوجد توريد (٢) استهلاك الخدمة في الخارج لاتوجد توريد (٣) التزويد للتجاره لاتوجد توريد (٤) تزويد الأشخاص الطبيعيين - لاتوجد توريد باستثناء ماورد في الجزء العام مقدمة التزويد (١) توريد الخدمة غير المحدود - لاتوجد توريد (٢) استهلاك الخدمة في الخارج لاتوجد توريد (٣) التزويد للتجاره لاتوجد توريد (٤) تزويد الأشخاص الطبيعيين لاتوجد توريد باستثناء ماورد في الجزء العام مقدمة التزويد	(١) لاتوجد توريد (٢) لاتوجد توريد (٣) لاتوجد توريد (٤) لاتوجد توريد (١) لاتوجد توريد (٢) لاتوجد توريد (٣) لاتوجد توريد (٤) لاتوجد توريد (١) لاتوجد توريد (٢) لاتوجد توريد (٣) لاتوجد توريد (٤) لاتوجد توريد
--------------------------------	--	--	--





المصدر : **الهيئة العامة للغرفة التجارية والصناعية المصرية**

١٠ يوليو ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بإشراف الأستاذ الدكتور

# مصر تدخل عصر «جات»

القاهرة، طلعت المغرب

الزراعية تدخل في مجال اهتمام «جات». مثلها في ذلك مثل السلع الصناعية. وإن كان التقدم في هذا المجال سيحدث خلال فترة زمنية تتراوح من 6-10 سنوات. إذ اشترطت مفاد ومضات اوروحياني أن تخفف الدول المتقدمة من القيود المفروضة على وارداتها من السلع الزراعية بمقدار 36٪ خلال فترة 6 سنوات. بينما تخفف الدول النامية القيود المفروضة على وارداتها من السلع الزراعية بمقدار 24٪ خلال 10 سنوات ويضيف الدكتور شندي أنه تم الاتفاق في جولة اوروحياني على تحرير التجارة في الفول والمنسوجات والملابس الجاهزة بصرف النظر عن القيود السابقة التي فرضتها الدول الصناعية المتقدمة على وارداتها من الدول النامية. وبالتالي سيتم تحرير التجارة العالمية في مختلف السلع الصناعية بما في ذلك الفول والمنسوجات بمختلف أنواعها على أربع مراحل. المرحلة الأولى تبدأ في 1/1/1995 ونسبة التحرير فيها 16٪ المرحلة الثانية 1/1/1998 ونسبة التحرير فيها 17٪ والمرحلة الثالثة تبدأ في 1/1/2002 ونسبة التحرير فيها 18٪. أما المرحلة الرابعة والأخيرة ففي 1/1/2005 ونسبة التحرير فيها 49٪ ومعنى ذلك أن التجارة العالمية في قطاع المنسوجات ستكون حرة بالكامل دون قيود مع بداية عام 2005.

العنصر الثالث في الاتفاقية هو إدخال تجارة الخدمات وهي تشمل الملكية الفكرية المقرونة والمسموعة والرئية سواء كانت كتابيا علميا أو مصفيا فنيا أو فيلميا سينمائيا بالإضافة إلى الخدمات المالية والتأمينية والسياحية بمختلف أنواعها وفقا لقواعد معينة.

## سبلات وإيجابيات

الدكتور حمدي عبد العظيم استاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد بجامعة القاهرة يؤكد أن اتفاقية «جات» ذات تأثير إيجابي وسلبى على الاقتصاد المصري ومن أهم الآثار الإيجابية للاتفاقية أنها تحرر

منذ فترة قريبة أقر مجلسا الشعب والشورى في مصر اتفاقية منظمة الاتفاقيات العامة للتعرف والتجارة «جات» لتصبح سارية المفعول بانضمام مصر رسميا إليها. في الوقت الذي تراوحت فيه وجهات النظر بشدة بخصوص الاتفاقية من تأييد كامل لها إلى رفض تام. الدكتور وجيه شندي وزير الاستثمار السابق يؤكد أن اتفاقية «جات» عرفت منذ القدم بأنها نادي الدول الغنية. لأنها تساعد الدول المتقدمة أكثر من مساعدتها للدول النامية. ذلك لأن الاتفاقية كان من المفروض أن تطبق على مختلف السلع سواء كانت صناعية أو زراعية بهدف رفع القيود الكمية في مجال التجارة العالمية وتخفيض القيود الجمركية. إلا أن الدول المتقدمة وجدت أنه من الأفضل لها أن تملق قواعد «جات» على السلع الصناعية وعدم تطبيقها على السلع الزراعية. وهي السلع التي تنجحها أساسا الدول النامية.

ولذلك كان محور اهتمام «جات» خلال السنوات السابقة تحرير تجارة السلع المصنعة التي تنتج أغلبها الدول المتقدمة اقتصاديا. وحتى عندما بدأت الدول النامية في إنتاج الفول والمنسوجات وبرزت في هذه الصناعة وبدأت تنافس الدول المتقدمة وجدنا الدول الصناعية تستطيع في ظل الاتفاقية أن تفرض القيود على وارداتها من المنسوجات من الدول النامية.

أما في ظل قواعد الاتفاقية الجديدة. فقد تغير هذا الوضع بدرجة كبيرة إذ أصبحت السلع





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ يونيو ١٩٩٥

الجمارك في الموازنة العامة رعم ادبا من الموارد الاساسية وجزة رئيسي من الموارد السيادية مما يساهم في وجود عجز في الموازنة العامة للدولة كذلك فان كثيرا من الدول الاجنبية بعد تحرير التجارة والغاء الدعم سوف تقوم بتعويض ذلك من خلال فرض ضرائب غير مباشرة على منتجاتها مما يؤدي الى زيادة اعباء الواردات المصرية بصفة عامة من انخفاض حصة الصادرات المصرية الامر الذي ينتهي الى وجود عجز ملحوظ في ميزان المدفوعات واتحاد قيمة الجنية المصري للانخفاض مقابل العملات الاجنبية.

### الاستقطاب سمارا

اما الدكتور محسن الخضري، الجبير الاقتصادي، فيرى ان اتفاقية «جات» والدوي للصاحب لها بمشاة مساسة كسرى، فابنا استقطابا من سياة عميق لنجد امانا هذه الاتفاقية في الوقت الذي كانت اتفاقية «جات» فيه ما هي الا بديل مؤقت عابر من الضلع الثالث الذي أسسته الأمم المتحدة لتنظيم الاقتصاد الدولي منذ عام ١٩٤٥ وفي منظمة «تصميم» التجارة الدولية، فهي الضلع الثالث لثلاث البند الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي لتنظيم امور الاقتصاد العالمي ومن ثم فان التوقيع على ميلاد منظمة التجارة الدولية ما هو الا امرا تم بعه من الماضي وليس امرا حديثا

وتضمن اتفاقية ميلاد منظمة التجارة الدولية التي نحل محل «جات» ٢٨ اتفاقية وصلاحي متخذة لها كل منها يحرص بشاسط من الأنشطة الاقتصادية التي يتم تبادلها بين الدول المختلفة. وقد نجحت «جات» في احر جولة لها في تنظيم كل من تجارة الخدمات وتجارة الملكية الفكرية والافكار التي تفتح الجبال ويسعا امام قدرات وايداعات البشر وعلى عكس ما قد ذهب اليه البعض في مصر من ان الاتفاقية تمثل مخاطر متصاعدة على النشاط الاقتصادي، فابنا على العكس من ذلك تمثل لنا فرصة عظيمة بتميز انتهازها للتصميم والتعامل دوليا. فهي تفتح الباب ويسعا امام الصادرات المصرية لجميع دول العالم والتي نملك نحن فيها مزايا تنافسية لم تمت اليها يد الاستغلال. بل ان المستغل حاليا ضعيف للغاية وبشكل سيء، وحقنا الامر الى اعادة هيكلة تنظيمية ادارية للوحدات والأنشطة القائمة لتعطي انتاجا افضل يتناسب مع احتياجات ورغبات المستهلكين في الخارج. ولتعطي مثالا على ذلك بصناعات الغزل والنسيج والسياحة وبرامج الكمبيوتر فصناعة الغزل والنسيج تم تسهلها في الماضي نتيجة استنزاف الجبرات البشرية، ولماؤها بنظم

التجارة الخارجية وتفتح الانواب امام السلع المستوردة من مختلف الدول مما يؤدي الى اضطرار المنتج المحلي الى تحسين الجودة والالتزام بالمواصفات القياسية العالية حتى يكونوا قادرين على التنافس لمنافسة السلع الاجنبية وتخفيض التكلفة وسعر البيع، وهو ما يكون في مصلحة المستهلك المصري.

ومن ايجابيات الاتفاقية ايضا انها تتيح لمصر، بعد الغاء الدعم الاوروبي على حاصلات الزراعة، القدرة على المنافسة وتصدير السلع الزراعية في الاسواق العالمية بعد انتهاء الميزة التي كانت عقيمة امام الصادرات للزراعة المصرية التي كانت تتمتع بها الصادرات الزراعية الاوروبية وغيرها من الدول الاخرى.

ايضا من ايجابيات الاتفاقية ان مصر دولة لديها خدمات شامة وتحرير تجارة الخدمات يساعد مصر على الحصول على عوائد بالعمل الاجنبية خصوصا في قطاع السياحة والطيران المدني وشركات التأمين واعادة الترفيه والملاحة البحرية وخدمات البنوك واسواق المال. كذلك تتيح الاتفاقية حماية منتجات الملكية الفكرية للادباء المصريين في الخارج من حيث الابداع

وبرامد الاختراع وبعض المسلمات والافلام المصرية والمزاملات الطيبة التي كان يتم تزويرها في الخارج دون ان تحصل مصر على شيء منها. كذلك ايضا فان تخفيض الرسوم الجمركية يشجع زيادة المعروض من السلع في الاسواق المحلية مع انخفاض الاسعار بدلا من زيادتها بمقدار الرسوم الجمركية المرتفعة مثلما يحدث الآن

اما بالنسبة للسلبات فافهمنا ان مصر من الدول المستوردة للغذاء والعماء الدعم الزراعي يؤدي الى ارتفاع تكاليف الانتاج وبالتالي ارتفاع قيمة فاتورة الغذاء المصري المستورد من الخارج. وهذا يؤدي الى ارتفاع الاسعار في الداخل، وانخفاض الدخل الحقيقي للمواطن إذا لم تقم الحكومة بزيادة الدعم للمخصص للسلع الغذائية في الموازنة العامة، والذي يؤدي بدوره الى زيادة عجز الموازنة وما يرتبط به من تضخم وانخفاض القوة الشرائية للنقد.

ومن سلبيات اتفاقية «جات» ايضا انه في الاجل القصير تؤدي المنافسة الى اغلاق بعض للشروعات المصرية التي تعاني من اختلالات هيكلية وهذا يؤدي الى وجود بطالة في المجتمع

بعد اغلاق هذه المصانع غير القادرة على المنافسة، وهو ما يكون له اثار التكمشية على الاقتصاد المصري كما ان زيادة عدد حالات الافلاس يمكن ان تسيء الى مناخ الاستثمار في مصر

ايضا من سلبيات الاتفاقية ان تخفيض الرسوم الجمركية يؤدي الى انقاص حصة





المصدر :

التاريخ : ١٥ يونيو ١٩٩٥

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إدارية عتيقة وعدم القيام بعمليات الاحلال والتجديد لخطوط الانتاج واستخدام خامات رديئة للخياطة سواء من حيث الاطلاق أو الغزل في الوقت الذي يصدر فيه القطر المصري طويل التيلة عالي الجودة، ويستورد بدلاً منه لقطان رديئة تؤدي الى مشاكل في الانتاج. ولقد ان الأوان لتصنيع القطر المصري داخل مصر وتصدير المنتجات نهائيا في شكل ملابس، وهو ما يمكن ان يعطي ناتجا اجماليا اضافيا قدره 30 مليار دولار. أما بالنسبة لقطاع السياحة فيمكن ان تكون هائلة فيها لم تستغل بعد، فمصر لم تستغل سوى واحد من خمسين من امكانيات السياحة باعتمادها على قطاع الآثار فقط في الوقت الذي يعرف فيه العالم 49 نوعا من انواع الخدمات السياحية من بينها سياحة المؤتمرات والسياحة العلاجية والثقافية وسياحة الترفيه المزدهر الى اخره. فانا ما اصطبنا للسياحة البعد الكافي والاهتمام المطلوب فانها يمكن ان تحقق لنا ما يزيد على 20 مليار دولار سنويا. وإذا نظرنا الى قطاع خدمات الكمبيوتر وبرامج الكمبيوتر فإن لدينا العقول اللغوية التي اذا امكن استغلالها للاستغلال الامثل فانها يمكن ان تعطي لنا برامج متنوعة سواء في برامج الترفيه أو التشغيل أو التنفيذ أو برامج التزامن التكتيكي، وكل هذا يعطي عوائد ضخمة قد تصل الى 10 مليارات دولار اذا ما احسن استخدامها.

### شركة ليد مصر

محمود العربي رئيس اتحاد الغرف التجارية يشير الى ان اتفاقية جات بمثابة سر لا بد منه، وكان لا بد ان نوافق عليها لانا جزء من العالم. والمطرب من الحكومة المصرية الآن طبعا للاتفاقية ان تعيد حساباتها خلال 10 سنوات مع رجال الاعمال المصريين الموجودين في الداخل والخارج لتشجعهم على استثمار اموالهم عن طريق نظام ضريبي افضل يؤدي الى انشاء شركات عملاقة تقوم بتصنيع المنتجات العالية في الداخل ذات الجودة والتكلفة حتى تصبح قادرون على المنافسة فعلا.

واذا كان البعض يتخوف من ان الاتفاقية سوف تؤدي الى خفض حصة الدولة من العملة الصعبة نتيجة خفض الجمارك والضرائب على السلع المستوردة فهذا التخوف مبالغ فيه ويؤدي الى العكس من ذلك الى زيادة حصة الدولة من العملة الصعبة نتيجة زيادة حجم المبيعات اما بالنسبة لتخوف البعض من ان الاتفاقية سوف تؤدي الى اغراق السوق بالسلع الأجنبية

## المنافسة المفتوحة قد تؤدي الى اغلاق المصانع عديمة الكفاءة وبالتالي زيادة البطالة

المستوردة والرخيصة للسيطرة على السوق وهذا التخوف صحيح وسوف يحدث فعلا قريبا حيث تعتمد العديد من الشركات الأجنبية الى بيع منتجاتها بأسعار تقل عن التكلفة احيانا للسيطرة على السوق ثم رفعها بعد ذلك وهذا يتطلب من الدولة اعداد مشروع قانون ضد الاغراق يفرض رسم على السلع المستوردة يسمى رسم مكافحة الاغراق بحيث لا يقل سعر السلعة عن السعر الحقيقي حتى لا يشعر المستهلك بأي فورة في السعر لسلعة تعود عليها.

اخيرا بقي ان نذكر ان اتفاقية جات تتطلب من الدولة اجراء اصلاح ميكلي في الاقتصاد المصري والعاء القوانين واللوائح الموجهة للاستثمار وحول تأثير الاتفاقية على سوق الأوراق المالية يرى الدكتور محمد حامد مدير بورصة القاهرة انه سوف يكون تأثيرا بعيد المدى ويطلق غير مباشر وسوف يتراوح التأثير عموما على ارباح الشركات المساهمة اما سلبي او ايجابيا حسب انخفاض الارباح او

زيادتها وسوف يكون التأثير سلبي اذا امت الاتفاقية الى انخفاض الارباح لأن هذا سيؤثر بالتاكيد على اسعار الاسهم فيجعل الطلب عليها قليلا نتيجة قلة العائد على الاسهم وفي هذه الحالة يجب الموازنة بين الموائد على الاسهم والموائد الاخرى للناتجة لريوس الاموال مثل القوائد على الودائع والقوائد على السندات. من ناحية اخرى قد تؤثر جات ايجابيا على سوق الأوراق المالية اذا قدر للصناعة المصرية ان تتماشى مع الجودة العالمية. فنزيد الصادرات وتزيد بالتالي ارباح الشركات مما يؤدي بالتالي الى زيادة العائد على الاسهم ثم زيادة الانجبال عليها.

### توصيات عديدة

وحول تأثير جات على الاقتصاد المصري تشير دراسة هامة للمجلس القومي للتخصصات الى انه لا بد ان تأخذ مصر زمام المبادرة بالتعاون مع البلاد النامية الاخرى لاحت المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية على الوصول الى صيغة توفيقية حسنا للفراغ بينهما فيما يتعلق بالحماية الزراعية. ويتربط على الغاء





المصدر : ..... **الاردن** .....

التاريخ : ..... **١٠ - ١٩٩٥** .....

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كذلك تطالب الدراسة بعدم المساواة في مستويات التعرفة الجمركية وتضيق الفجوة بين أعلى تعرفة وأدناها تشجيعا للمنافسة ومنما من عزلة المنتج المحلي عن مخططات المنافسة في الأسواق العالمية، وإن يتم تصدير التجارة الخارجية، وإن يتم الانتقال من الوسائل الكمية إلى الوسائل السعرية بصورة تدريجية وكذلك من الواجب الانتقال تدريجيا من درجات الحماية العالية إلى درجات الحماية المعتدلة دون أن نصل بالضرورة إلى حرية التجارة تماما، كما ينبغي إعطاء المهلة الكافية للمنتج المحلي لكي يتواءم تدريجيا مع الانفتاح على الأسواق العالمية وبالنسبة للدعم تطالب الدراسة بالتحول تدريجيا من دعم الأسعار إلى دعم دخول المستحقين وذلك لما ينطوي عليه نظام دعم الأسعار من هدر اقتصادي جسيم، ولا ينبغي محاكاة البلاد الصناعية التي تطبق أحيانا نظاما باعظ التكاليف لدعم إنتاجها الزراعي، كما هو الحال في بلاد المجموعة الأوروبية، فالدعم لديها هو الاستثناء وليس القاعدة ■

أو تقليل الدعم للانتاج الزراعي في المجموعة الأوروبية لارتفاع أسعار المواد الغذائية الرئيسية وعلى وجه الخصوص القمح ومنتجات الألبان والدواجن والدواجن وذلك لاثاره السلبية على البلاد النامية المستوردة مواد غذائية ومر بينها مصر. وتقدر التكلفة الإضافية التي تتحملها مصر بسبب هذا الارتفاع بما يعادل نحو 300 مليون دولار. وقد اعترفت البلاد الصناعية الرئيسية بهذا الاثر السلبي لتصدير التجارة الدولية في السلع الزراعية لذا لا بد أن ينابر بالتعاون مع بعض البلاد النامية المستوردة مواد غذائية إلى حد البلاد الصناعية على إنشاء لجنة خاصة مشتركة في إطار اتفاقية -جات- لتحديد مقدار التكلفة الإضافية التي تترتب على تصدير التجارة الدولية في السلع الزراعية وأن يمثل التعويض الممنوح للبلاد النامية المستوردة المواد غذائية إضافة للمعونات الأخرى وليس خصما منها أو على حسابها

وتطالب الدراسة أيضا بإزالة القيود الكمية التي تحكم التجارة الدولية في المنسوجات والملابس وذلك عن طريق إلغاء القيود التجارية لاتفاقية المنسوجات المطبقة منذ 1962 وإسحال هذا القطاع الهام بعد لفترة انتقالية في نطاق الأحكام العامة للاتفاقية، ومعنى ذلك تحريرها من القيود الكمية وانخفاضها لقيود حموكية لنف وطقة على صادرات البلاد النامية. لذا لا بد أن تعمل مصر من الآن على ترشيده تلك الصناعة ورفع مستوى كفاءتها وإزالة المعوقات التي تحد من استغلال إمكاناتها الكبيرة، ولا بد كذلك من إزالة القيود الجمركية التي تحد حاليا من صادرات السلع كثيفة العمل مثل المصنوعات الجلدية وصناعة اللثا والأواني الفخارية والزجاجية.









المصدر : **المركز الاقتصادي**

التاريخ : **١٠٢ يوليو ١٩٩٥**

**النشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

## مصر والجات

**علي**

مدى الاسرعيين

الماضين قدمنا  
للإتزامات التي تقدمت  
بها مصر لتحرير تجارة

الخدمات في إطار اتفاقية الجات.

وبعد الإتزامات في مجملها تحدد  
الشروط وقواعد دخول الأجانب سوق  
الخدمات في مصر بما يتضمنه من أنشطة  
مختلفة.

وقد تناولنا في العديدين السابقين جداول  
الإتزامات المصرية في كل من قطاع  
خدمات الإنشاءات والخدمات الهندسية  
المرتبطة بها وقطاع خدمات السياحة  
وخدمات السفر المرتبطة بها. معرض هذا  
الأسبوع لقطاع ضيقة في الأهمية، وهو  
الخدمات المالية والتي يندرج تحتها كل  
من الخدمات التأمينية والمصرفية. وإذا

كسكان القطاع

المصري قد شهد

منذ فترة طويلة

سماطاً اجسبا

داخل السوق

المصري فانه

مختلف بالنسبة

لقطاع التأمين

ولاشك انه

سيشهد تغيرات

هامة نتيجة دخول

المنافسة الأجنبية

الا ان المفاوضات

المصري في اتفاقية الجات استطاع ان  
يقدم للإتزامات المصرية بالشكل الذي  
يحد من استقرار السوق وعلى حقوق  
ومصالح شركات والتأمين الوطنية.

وبالاحتمال ان جداول الإتزامات التي  
تقدمت بها مصر لتحرير تجارة في  
مجال الخدمات التأمينية يتضمن في بعض  
الحالات، شرطاً تطبيق حاجة السوق  
الاقتضية.

وقد علم و علم الاعمال من مصادر  
مروية الاقتصاد ان المعايير الاساسية  
لحاجة السوق الاقتصادية فيما يتعلق  
بخدمات التأمين واعادة التأمين ( فروع  
الشركات الأجنبية والشركات المشتركة)  
تكون من اربع نقاط هي:

■ ان يعطي الفائض في الضمان  
الاشكال الشفافة لتأمين الشركات  
الحديثة فرصة للعمل دون حدوث مدمرة  
مدمرة لتقوى الوفاق الدرية لشركات  
القائمة وذلك في حوض الوثائق

■ استبعاد نسبة ٥٠ ٪ من شركات  
الشركات القائمة. ويتم حسب هذه  
النسبة على اساس حوض الضمان بحيث  
تكون هناك حوض في الضمان يستبعد  
الضمان التي يمكن الشركة العديدة من  
الحصول على حوضها

■ ان يؤدي اسد شركة حصة الى  
زيادة في اجمالي نسبة الاحتياط في  
سوق مع الاخذ في الحسب الامتدادات  
على

■ ان تشدد الشركة الحصة على  
نوعية حصة

### جداول

### التزامات

### مصر لتحرير

### تجساسة

### الخدمات









## المصدر : الإهرام الاقتصادي

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١٧ - يونيو ١٩٩٥

التاريخ :

(٥)	(٤) توحيد الأشخاص الطبيعيين:	٢ - المادة الأساسية وأهدافها
التوحيد الجديد (١)	بعد أن يُلغى قانون الشركات في الجمهورية	
التوحيد الجديد (٢)	(١) توحيد المصداقية غير المندرجة	
التوحيد الجديد (٣)	(٢) استيعاب المصداقية في الخارج	
التوحيد الجديد (٤)	(٣) التوحيد الجديد	
التوحيد الجديد (٥)	(٤) التوحيد الجديد	
التوحيد الجديد (٥)	و استيعاب الشركات الأجنبية والشركات المصرية معارضة تشاكيها في المناطق الحرة وما جاورها في مصر بناءً على	
التوحيد الجديد (٥)	و عدم تشاكيها مع مناطق خاصة الحقوق الاقتصادية على التواجد التجاري داخل المنطقة (مناطق التشاكيها)	
التوحيد الجديد (٥)	و تشاكيها رأس المال الأجنبي ٢٠٠٠٠ ألف جنيه	
التوحيد الجديد (٥)	و تشاكيها رأس المال المصري ٢٠٠٠٠ ألف جنيه	
التوحيد الجديد (٥)	و استيعاب الشركات الأجنبية والشركات المصرية مع مباديها في المناطق الحرة وما جاورها في مصر بناءً على تشاكيها	
التوحيد الجديد (٥)	و تشاكيها رأس المال الأجنبي ٢٠٠٠٠ ألف جنيه	

القيود على المعاملة الوطنية	القيود على النفاذ إلى الأسواق	القطاع
(١)	و تشاكيها الشركات المصرية ٢٠٠٠٠ ألف جنيه - في مجال التشاكيها على أساس ٢٠٠٠٠ ألف جنيه على أساس التشاكيها على أساس ٢٠٠٠٠ ألف جنيه - في مجال التشاكيها على أساس ٢٠٠٠٠ ألف جنيه و تشاكيها رأس المال الأجنبي ٢٠٠٠٠ ألف جنيه	٤ - الخدمات السياحية (١) - خدمات الترفيه (٢) - الخدمات الثقافية
التوحيد الجديد (١)	(١) توحيد الجديد	
التوحيد الجديد (٢)	(٢) توحيد الجديد	
التوحيد الجديد (٣)	(٣) توحيد الجديد	
التوحيد الجديد (٤)	(٤) توحيد الجديد	
التوحيد الجديد (٥)	(٥) توحيد الجديد	
التوحيد الجديد (٦)	(٦) توحيد الجديد	
التوحيد الجديد (٧)	(٧) توحيد الجديد	
التوحيد الجديد (٨)	(٨) توحيد الجديد	
التوحيد الجديد (٩)	(٩) توحيد الجديد	
التوحيد الجديد (١٠)	(١٠) توحيد الجديد	









## خبير اقتصادي أردني : الانضمام إلى اتفاقية غات سيزيد أسعار وارداتنا السلعية

[٧] عمان - صلاح حزين

السوق العالمية، كما أشار إلى ترشيد التعرفة الجمركية المطبقة في الأردن والإجراءات الحكومية المتعلقة بالتجارة الخارجية، وكذلك الانضمام إلى السوق العالمية.

أما على المستوى العربي فقال إن أحد الآثار المباشرة للانضمام إلى غات، انخفاض الدخل القومي في البلدان العربية بما قيمته ٣ مليارات دولار إذ أن الدول العربية تستورد كميات كبيرة من السلع الغذائية إضافة إلى زيادة أسعار السلع الزراعية. لكنه أشار إلى أن هناك في المقابل أماكن تحسن صادرات البلدان العربية غير النفطية، خصوصاً المنسوجات والملابس.

ولاحظ أن اتفاق الدول العربية مع دول الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة مع اليابان على إنشاء منطقة للتجارة الحرة سيؤدي إلى تخفيف الآثار السلبية للانضمام إلى غات لأن تلك سيقفل منافسة بلدان وسط أوروبا وشرقها.

لكنه إلى البلدان العربية. وذكر عبد الجبار أن الأردن، وهي من أهم الصادرات الأردنية مستحضر سلماً لدى الانضمام إلى غات، وذلك نتيجة تطبيق اتفاقية حماية الملكية الفكرية. وأوضح أن معظم الأدوية التي تنتج في الأردن لا تحصل على موافقة البلد صاحب الإجراء، مسبباً إلى أن التقارير الدولية تؤكد أن ٦ في المئة فقط من منتجات الأردن للدوائية يتم بموجب اتفاقات دولية.

وأشار إلى أن إضافة هذه مراعاة الإجراء ستزيد تكلفة الأدوية وصادراتها، معاً، خصوصاً أن الأردن يصدر من الأدوية ما قيمته ١١ في المئة من إجمالي صادراته.

في المقابل، تعتبر عبد الجبار أن بين الآثار الإيجابية للانضمام إلى الاتفاقية منفتح الإصرار في المجال للاقتصاد الأردني لزيادة حصة الصادرات الزراعية والاستفادة من فتح الأسواق أمام المنسوجات والملابس، وهي سلع لم تكن تدخل

في الخبير الاقتصادي الأردني والوزير السابق نسيب عبد الجبار أن الانضمام إلى الاتفاقية العالمية (المرغبات الجمركية والتجارة) ستؤدي إلى آثار سلبية عليه، غير أن حجمه ليس في حال عدم حال، بل إن الآثار السلبية وزيادة اسماء أو الواردات السلعية إلى الأردن والحد من حجمه من الخارج عن طريق الانضمام إلى غات، أن عدد أعضاء أي، وله إلى الاتفاقية يعني أنها لن تستفيد من امكان دخول اسواق أوروبا واليابان بسهولة.

وأشار إلى أن زيادة الأسعار ستشكل السلع الغذائية التي يستورد الأردن منها بنحو ما قيمته ٥٠٠ مليون دينار، وأوضح أن واردات الأردن عام ١٩٩٤ بلغت نحو ٢٣ مليون دينار، فأول صادرات قيمتها ٦٦٥ مليون دينار منها نسبة ٤٢ في





المصدر : الأمانة العامة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠ يوم ١٩٩٥

قبل

بدء

تطبيق

اتفاقية

الخدمات

المالية

في «الجات»



**الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يطلبان**

**زيادة تحرير قطاعي المصارف والتأمين المصريين**

**الجانب المصري يطالب بالمعاملة بالمثل وتسهيل دخول العملة المصرية**

كتب - ياسر صبحي

طلبت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي مصر بمزيد من التحرير في جدول التزاماتها الخاص بتجارة الخدمات المالية في إطار الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (الجات) والتي انتهت بقيام منظمة التجارة العالمية. كما طالبت مصر الولايات المتحدة بإزالة بعض المعوقات في أسواقها المالية كذلك تحرير دخول العملة المصرية إلى أوروبا وأمريكا. وبينما كانت هناك طلبات خاصة بجدول الالتزامات في قطاعي المصارف والتأمين لم تكن هناك أية ملاحظات أو مطالب إضافية في تحرير سوق رأس المال. من المنتظر الوصول إلى حل بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية حول اتفاقية الخدمات المالية (و التي تشمل التأمين والمصارف وأسواق المال) قبل ٢٨ من شهر يوليو الحالي وهو الموعد الجديد الذي تم تحديده لبدء سريان الاتفاقية بعد صعوبة الوصول إلى اتفاق لعدم رضا الولايات المتحدة عن جداول التزامات بعض الدول المتقدمة والثامنة.





**النشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

## التاريخ

المصدر: الأهمام

أما فيما يتعلق بمطالبة مصر فهي تتمثل في الحصول على نفس المعاملة في الولايات المتحدة وفي الاتحاد الأوروبي، وقد عبرت مصر عن عجزها عنها للقيود العديدة المفصلة في المراسم واللوائح والوظيفية الخاصة في تنفيذ الأساقفة والمعاملة الوظيفية الخاصة في قبول التزامات الولايات المتحدة حيث أن لكل دولة أولوياتها وقوانينها الخاصة ومطالب مصر إعادة النظر في تلك القيود حتى تكون الولايات المتحدة قوة في مجال تحرير الصحفيين اللامعة.

كذلك فإن مصر تطالب كلا الوفدين بتقديم التزامات تتعلق بحرية انتقال العمالة المصرية ليهما في مقابل مزيد من تحرير الخدمات

المالية في مصر،  
وتوضيح أن وجود الخيارات الشراكة فيما  
بين مصر والولايات المتحدة والاتحاد  
الأوروبي يظهر مدى أهمية التوصل لاتفاق في  
تحرير الخدمات المالية معهما، حيث أن ذلك  
سيساهم بشكل كبير في استيعاب الخاص للملابح وبما  
من شأنه زيادة التبادل التجاري، وتيسير التعاملات  
المالية وتقليل حصة التجارة وتنفذ  
الاستثمارات بغير ما يجب أن تلتزم الخدمات  
والتدفقات المالية بين الأطراف.  
(مريكا كالمية)

وكانت الولايات المتحدة قد أثارت المشكلة في اجتماع مجلس الشيوخ بمنظمة التجارة العالمية، فيعد أن التصويت للسياسة الأمريكية في الضغط على اليابان في مشكلة السيارات و

[illegible]

والدول الأعضاء حاصصة التمثيل في الجمعية  
والتوزيع والهند وباكستان وسويدي  
ونيجيريا ونيوزيلندا واستراليا عن مجموعها بالاصد  
والأحياء تجاه الإعلان الأمريكي وبعد مداولة  
قد تم اتخاذ قرار بإعطاء مهلة أخيرة تمتد  
أربعة أسابيع حتى ٢٨ تشرين الثاني لتقود  
خلالها الدول باجرا تجميعات موسومة على  
جدول الزمانات حتى يمكن القرار الانعافية.

ويعتبر من سمور سوق لندن والتي من شأنها أحداث انطلاقة رسمية على يد البنوك لسوق المال في إطار واسع وتحت إشراف اللجنة المالية الأولى لسوق رأس المال بصورة مستديرة مع الدول الأعضاء لدى الجهاز المالي بشار التماسك حول مدى إمكانية دخول بنوك جديدة في ظل هذه المعايير. هناك أيضاً مؤتمر آخر وهو جمعية المحامين ونسبتها للانجذاب والصداقة والوضع الحالي يشير إلى أن الجوانب الصبرية على قيد الحياة تحتفظ بالقوة بصورة كبيرة وتوجهها للاستثمار عن طريق منحة التمسك بل ولها فائض في السيولة (التمسك بل) وتعد خاضعة.

[illegible][illegible]

و توضيح الحكومة لاختلاف الرقعة وكيفية  
معالجة البند المذكور. إن اتفاقية ١٩٤٠  
أوبويواي التي وقعها بين إيرل من العام  
الماضي لم تتضمن اتفاقية التجارة، في  
الخدمات لنظرها، إلا خلافاً للقائمة  
والاختلافات التي انشأها على أن تستمر  
المشاورات بخصوصها لمدة ستة أشهر بعد  
سريان الاتفاقية وأوبويواي وأبعد عمل  
منظمة التجارة العالمية في يناير ١٩٩٥  
من قبل المفوضية التي ٣٠٠ ماضي، وقد  
تم خلال الفترة إجراء مفاوضات إضافية  
لتحسين جداول التزامات إيرل ومضي  
التحسين هو الاتفاق ذو جز من التحرير  
وإزالة العوائق، خاصة المتعلقة بالبنادق  
الأسلحة (عدم وجود عوائق لتسليم  
المادة الوطنية) مع كل الدولة بين المؤسسات  
الأجنبية (والأممية) والمناطق المحلية  
التي يمارسها (عدم ميزة الدولة ما يعنى  
سريانها على جميع الدول الأعضاء في  
الاتفاقية) بحيث تصبح الاتفاقية سارية المفعول  
في أول يوليو الحاضر.

وتضيف إيرل بناء على طلب الولايات المتحدة  
والإتحاد الأوروبي تم مفاوضات إضافية  
تضمن معها قبول إيرل انضمامه لنظر  
لارتباطها معها ببرنامج تنمية اقتصادية.  
وتوضيح أن نص العهد وبكاستان في الدول  
التيهية التي كانت تحت اهتمام القانون  
الاستثنائي، وكانت هم المفوضية القضائية  
الأخرى مع عقد الجلسان و قد استأجرت  
والسويج والموسع بين الإتحاد الأوروبي  
والولايات المتحدة.

وقد شملت طالبو الويليين الأمريكيين والبريطانيين من مصر خلال المظاهرات التضامنية من أجل التحرير للخدمات طبخا لقانون الاستعمار من قبله الأجانب. وبعد اموال الحصار بعد الخمس 74٪ وفيها للقانون رقم ٣٧ للتقوى والائتمان و الخلاصة التمييزية له الحقوق المدنية التي تفتقر بعد صدور القانون أن يمتلك الأجانب حتى 74٪ و يطالب الوافدين بالموافقة من القانون الجديد و القديم بحيث تصبح ملكية الأجانب ٨١٪ على الأقل في كل الحالات. و فيما يتعلق بين التدرج في لبنوك اجنبية جديدة لوقف ليدخل الاتزامات المصري بضعف عمل اختياريا من قبله السجدة الاقتصادية، و كما يطالبان ببقاء من السجدة

يبحث بكفي للبحث الانجني ان يقدم خطة ادى  
حاجه اذ ينفذ للبحث ينشئ فيها لخطه لعل  
البحث الى للخطه اذ يرفع فيها ويؤكد  
للحاجه بالخطه السوقي واوضاعها و الخنايه  
التي سيواجهها في مصر . و التوضيح والخلاصه  
الخاصه ان هذا منظور على المستوى الصغير  
اما مستوى الحاجه الاتصاليه التي تطبقه  
مصر فهي مستوى الاتصاليه القومي التي  
هو يشمل على وجود البدوات الانجنييه في  
مصر شبيه للبنودوا الوطنيه من قبل العهد  
والحاجه اليها كما يشمل السياسات  
الاتصاليه التي تمجعت من التحول للطاقه اخصاص  
سواء للبدوا او للطاقه الاجمل وسيامه





## نحو الهدف

إن تطبيق اتفاقية الجات وتحرير التجارة للعالمية لها اثر كبير على سوق الدواء المصري ومن ثم على السياسة الدوائية المصرية .. لتحرير التجارة ورفع القيود الجمركية سيؤدى الى اغراق السوق المصرية باندوية مستوردة باهظة الثمن بمستوى لا يتماشى واهميتها العلاجية ولكنه يحقق مكاسب ارباح ووفرة فى فترات قصيرة لأصحاب مصانع الانوية المستوردة .. وبالرغم من ارتفاع اسعار الدواء للمستورد فإنه يتفاد الى السوق المصرى من خلال وسائل الدعاية والترويج، بل ويؤثر على مثيله من الدواء المصرى رغم ما له من مميزات من حيث الفعالية ورخس السعر .. أما فى حالة عدم توافر البديل المصرى فإن الدواء المستورد باسعاره الباهظة يفرض نفسه على المواطن المصرى ومع زيادة احتياجنا من الدواء المستورد تفاقمت ظاهرة الغش التجارى للأدوية .. لقد تزايدت مصانع الدواء غير المرخصة فى المناطق العشوائية لإنتاج الدواء دون اتباع المواصفات المطلوبة ودون ان تمر على الأجهزة الرقابية بما يستلزم لمثل هذه المصانع .. كما تزايدت معدلات تهريب الدواء المستورد عبر المنافذ الجمركية ، وخاصة مشنقات ادم والبالزما حيث تلتصق الشركات العالمية الدم الإبريقى المحمل بغيروسات كثيرة غير معروفة وينقل للبلاد دون المرور على الأجهزة الرقابية .. ان هذه الانوية المخالفة للمواصفات، سواء التى تنتج فى مصانع محلية غير مرخصة أو التى تم تهريبها عبر المنافذ الجمركية، تحمل الموت الزعاف لكل مواطن مصرى، وتهدد بانتشار الأوبئة والأمراض الخطيرة، بما يؤدى الى تهديد الصحة العامة فى مصر، الامر الذى يتطلب وجود جهاز تفتيش فعال قادر على الرقابة وحصر السموم وأوبئة الموت التى تتسلل الى كل مصرى من البر والبحر والجو.

ومن ناحية أخرى فإن الارتقاء والنهوض المستمر بمستوى الدواء المصرى كسلعة استراتيجية متميزة من حيث الكفاءة والسعة يؤدى الى فتح أسواق جديدة لحركة التصدير التنافسية فى عصر تحرير التجارة، وأن يتم هذا الارتقاء إلا من خلال تحقيق الإشرافات والتطبيقات الخاصة بهذه الصناعة من أجل تحقيق وتأكيد الجودة العالمية للأدوية حيث لا يوجد دواء برتبة أولى ودواء برتبة ثانياً، بل أن الخطأ فى الدواء سواء أثناء تصنيعه أو تخزينه أو توزيعه أو رقابة انتاجه امر غير وارد .. كما أن الارتقاء بالدواء يتطلب الحصول على حق المعرفة والذى يؤدى الى كسر احتكار عدد محدود من الشركات العالمية والتي تقسم العالم الى مناطق نفوذ لها بالنسبة لإنتاج وتوزيع الأدوية.

والسؤال الذى يطرح نفسه :

هل يتم التخطيط لسياسة دوائية تولية تحلق الأمان للمواطن المصرى كما تحلق النعم للاقتصاد المصرى ؟

د. محمد فؤاد

رئيس المجلس المحلى للتبئين





المصدر :

٢٢ جمادى الأولى ١٩٩٠

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في ضوء «الجات» والتكتلات الدولية:

# التعاون العربي في قطاع «التأمين» ضرورة حتمية

٤ مليارات دولار.. جملة الأقساط التأمينية  
في العالم العربي و ٨٠٪ منها يذهب للأسواق العالمية

تحقيق القسم الاقتصادي :

في ضوء المنشورات الاقتصادية التي تسود الساحة العالمية في وقتنا الراهن، أصبحت التجهيزات الخارجية التي تواجه عالمنا العربي بالخطر في كافة المجالات الاقتصادية وعلى رأسها قطاع «التأمين» الذي يلعب دوراً مؤثراً في الاقتصاديات الوطنية ليس بحسب على مستوى دول العالم الثالث بل وعلى مستوى الدول المتقدمة أيضاً.

فيها المتقدمة والنامية. ونحن في مصر وفي ظل تعاون عربي فعال لاتخشي المنافسة. فكلما كانت هناك منافسة قوية كلما كان ذلك دافعاً لأن تنظم أنفسنا بصورة أقوى وأكثر حدّة.

ويعد محمد الشاذلي\* إلى ضرورة إيجاد آلية عربية متقنة تهدف إلى توفير أكبر قدر من المعلومات المتعلقة بأنشطة التأمين العربية، كما يدعو لخلق سوق تأمينية عربية متكاملة لأن هذا التعاون لو كان موجوداً بالخطية المنشودة لكثرت أسواقنا العربية قادرة على استيعاب نمو ٨٠٪ من جملة الأقساط التأمينية في عالمنا العربي والتي تقدر بنحو ٤ مليارات دولار بدلاً من ثمانية للخارج.

ويؤكد محمد الطير\* رئيس الاتحاد الدولي لشركات التأمين وإعادة التأمين في العالم الثلاث ورئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لإعادة التأمين على ضرورة إنشاء وتأسيس جمعيات عربية مشتركة تكون محفظة رأسمالية ضخمة تكون كافة وضامنة للمخاطر المحتملة وأهمية تبادل الخبرات والمهارات

العديد من شركات التأمين العربية قد نجحت بالفعل في الماضي في تكوين احتياطات مالية كبيرة تؤكد متانة المراكز المالية لهذه المؤسسات وارتفاع حقوق الملكية وضخامة الأموال المستثمرة فيها. وفي هذا السياق - يقول د. بهرام عطا الله - أن التعاون العربي في تلك المرحلة يعد أكثر أهمية من ذي قبل، وأنه علينا كعرب أن نسبق للزمن خاصة ولأننا أكثر خبرة وعلماً بأسواقنا العربية من غيرنا ولا يجب أن يفتق تعاوننا المشترك عند حدود «تجميع الطاقات الاحتياطية» ويتأجل أعادة التأمين» ويرى محمد الشاذلي\* رئيس مجلس إدارة شركة التأمين الأهلية ورئيس مجلس إدارة معهد التأمين لتدريب الإدارة الوسطي ونايب رئيس الاتحاد المصري للتأمين أن صناعة التأمين هي في حقيقتها صناعة علمية، ويعتبر التأمين في أي دولة بمثابة النافذة التي نطل منها على العالم ومن خلالها نتحقق تعاون وثيق وأكد بين الدول، فالتعاون بالفعل موجود ويستمر بين كافة الدول بما

حول إمكانات التعاون العربي المشترك وحتمية هذا التعاون في قطاع التأمين لمواكبة الدول المتقدمة في هذا الصغار من جهة، ومواجهة المنافسة الأجنبية الشرسة من جهة أخرى جازت «الصحف الاقتصادية» عدداً من رؤساء شركات التأمين لمعرفة وجهات نظرهم حول مستقبل التعاون العربي وأفضل السبل لتحقيقه.

يقول د. بهرام عطا الله عضو المجلس الأعلى للتأمين في مصر ورئيس مجلس إدارة شركة الباسق للتأمين إن أخطر التحديات التي تواجهنا هي التي جاءت حديثاً مواكبة لاتفاقية «الجات». فهي على سياسات التحرر الاقتصادي التي تسود العالم حالياً، وإزالة الحواجز بين الأسواق، أصبح على حائق شركات التأمين العربية مسئوليات جسيمة تتمثل في التطوير والتحديث والبحث المكثف عن الأسواق الخارجية في ضوء منافسة عنيفة للشركات الأجنبية التي تمتلك إمكانيات وقدرات هائلة. ويرى د. بهرام عطا الله -





المصدر :

الأمم المتحدة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٢ - ٢٣ - ١٩٩٥

العربية في هذا المضمار.  
كما يؤكد محمد الجيرة أهمية  
البحث عن مواطن استثنائية دافعة في  
منطقة الانتاج في شتى أنحاء العالم  
العربي وذلك من منطلق أهمية مشاركة  
قطاع التنسين في جميع مشروعات  
التنمية العربية في ضوء مقاصد  
خيرية تحيط بنا ابتداء من التكتلات  
الاقتصادية الدوائية وسرور بالجات  
وانتشاء بالسوق الشرق اوسطية  
للمزيج لتضارفا لكل هذه التحديات  
تحتزم علينا بالعمل دعم وتكثيف  
التعاون العربي المشترك





المصدر : **الإمام الاقتصادي**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٥

## مصر والجات

### مازلنا

نتابع الالتزامات التي قدمتها مصر لتحرير تجارة الخدمات في إطار اتفاقية الجات والتي تحدد الشروط والقواعد لدخول الاجانب قطاع الخدمات في مصر . فقديمنا على مدى

الاسبوع

### جسداول الثلاثة

### التزامات مصر الماضية

### لتحرير تجارة الالتزامات

### الخدمات المصرية في

كل من

مجالات الانشاء والخدمات

الهندسية وكذلك في قطاع

السياحة وخدمات السفر المرتبطة

بها وكذلك قطاع الخدمات المالية

والذي قدمنا اول جزء منه

الاسبوع الماضي واستعرضنا

فيه الالتزامات الى قدمتها مصر

في قطاع التأمين.

وهذا الاسبوع نقدم قطاعا اخر من قطاعات الخدمات المالية الهامة وهو الخدمات المصرفية بما في ذلك البنوك المشتركة وفروع البنوك الاجنبية ومكاتب تمثيل البنوك الاجنبية.

الاسبوع القادم  
خدمات سوق المال





النشر : الأسبوع

التاريخ : ٢٥ / ٧ / ١٩٩٥ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من غير عنوان

## اتفاقية الجات تمنع عروض المقاهى والحدائق في مهرجان الاسماعيلية التسجيلي

الاسماعيلية - من اشرف مفيد:

\* الفتح اسم فاروق حسنى وزير الثقافة مهرجان الاسماعيلية الدولي الرابع للاعلام التسجيلية والافندية بقصر الثقافة الجديد الذى افتتحته السيدة سوزان مبارك ظهر اسم. وقد تضرر الافتتاح ساعه عن موعده بسبب عدم تنظيم وسيلة دخول الجمهور الى القاعة المخصصة للحفل مما دفع رئيس المهرجان سمير غريب الى الاعتذار ٣ مرات للجمهور قبل بدء فقرات الحفل التى تضمنت تكريم المخرج العراقي فهد الزبيدي ثم المخرج المصري لؤي التهامي والمخرج الانجليزي جون ايجي واسم المصور الراحل حسن التهامي. وعرض بعد ذلك فيلم ( بنابيع الشمس ) الذى شارك فيه جون ايجي وحسن التهامي . المهرجان يستمر اسبوعا وتشارك فيه ٢٣ دولة بـ ٤٠ فيلم في المسابقة الرسمية الى جانب الافلام لغير خارج المسابقة . الجدير بالذكر ان المهرجان في دورته الصحفية لى عروض المقاهى والحدائق العامة استجابة لرغبة عدد كبير من اصحاب الافلام للمشاركة فيه. وقد اوضح رئيس المهرجان ان قرار إلغاء هذه العروض يتفق مع احترام المهرجان لاتفاقية الجات التي وقعت عليها مصر والتي تحمي حقوق اصحاب المصنفات الفنية وتمنع عرض هذه المصنفات دون موافقة اصحابها.





المصدر :

٢٠١٩

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# اتفاقية الجات ومستقبل الترجمة فجيب محفوق: لن يروح من الكتب إلا ما يستحق

يتنازل الأدب بما يتعرض له العالم من تطورات، ويزعم بتأثير الاتفاقية الجات التي ألزمت الناشر أن يدفع حقوق التأليف للمؤلف الأجنبي، وكذلك لدلي النشر المالكه لحق الترجمة مما أحدث تراجعاً واضعاً في ترجمة الأدب علماً بأن اتجاه بعض دور النشر لترجمة كتب بعيدة عن الإبداع والفكر أملاً في الربح ومحاولة لاستهواء القارئ دون الاهتمام بالثقافة مما يؤثر على حركة تقدم الأدب العربي الذي أخذ طريقه للعالمية.. كان لصحبة الأدب لقاء مع المهتمين بحركة الترجمة..

في البداية يقول كاتبنا الكبير نجيب محفوق

«إذا كانت اهتماماً مستحقاً حرية ليس من شأن أن ترجمته الكتب يمكن أن تستفيد من ذلك، ولكن أن يروج منها إلا ما يستحق الراجح، سواء كان من الكتب المحلية أو الأجنبية.. على كل حال نحن نستخدم بغير أن لجأت مازالت بسرعة بالأمم».

يبدأ اتفاقية الجات قد انفلتت الأبواب أمام ترجمة الأدب في العالم العربي، وخاصة أن من حق أمريكا -مثلاً- أن تحصل حقوق تأليفها ومؤلفيها في أعمالهم المترجمة من المدة ما أتاحت الفرصة للجمهور بمجموعة من الترجمات الأجنبية للتعريف حسب اختيار وفكر القارئ الأجنبية التي تعمل على نشر الفكر بعينها

في ذلك يقول الدكتور محمد عناني

استأذ الأدب الإنجليزي في الوقت الذي أصبح انطلاق الأدب العربي ويظهر ثقافة العربية ضرورة على المسرح العالمي الذي حاول جذب القارئ من الترجمة للعمل في روما وبرلين ومواقف البلدان المنخفضة وجدنا لقاء منظمة التجارة العالمية التي سمحت بحرية التبادل التجاري حتى للمصنفات الأدبية والفكرية لإحداث رواج للفكر عندما أصبحت سوق التخصصات مفتوحة لتسويق أعمال أدبية عديدة بما يثرى الأدب العربي، إلا أننا فوجئنا بقيد اتفاقية الجات تلك أمام حركة الترجمة، والحرية سلاح ذو حدين صحح بطلون الترجمة لأدبنا، لكننا عاجزين من ترجمة العلوم التكنولوجية. فتمتلك الترجمة العالمية طعمها الرحمة ويملكها الأدب فهي تدعو للحرية المطلقة إلا أنها بالتدريج تحول صانعة مقارعة بلبركي مثلاً يصعب

د. عناني: اتفاقية الجات  
ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب  
د. رمسيس عوض: ضرورة إعفاء مصر  
من قيود الجات

والقصر. وقد نهى تلك رعاية الطهور حتى تنصرف على فكر وثقافة الغرب لتأخذ الأدب الذي يولد كل يوم الترجمة تعيش في مصر أزمة طاحنة، رغم التفسيرات القاطعة أمامها، وليس خافياً أن الناشر الجاهل منها لا يستأذ المؤلف الجاهل من ترجمة أعماله ومشاكله ويتسرب إلى الجاهل ليرد خلق مشاكل وتشتت إلى الجاهل ورغم الاعتماد على مكتب قانوني ألبها رغم المعاهدات الدولية حقوق المؤلفين، التي تسمى من المؤلفين فترجمة نوبل، التي تسمى من المؤلفين الأدب الأوروبي والأمريكي وبرجوه في الشرق العربي

ومع أن الثقافة في مصر تعاني النحبا حادة نتيجة ارتفاع أسعار الورق وثقافة الجاهل والجهل على الانتاج الفكري والأدبي، إلا أن المهتمين بالأدب مصابون بالربح حولاً من القضاء على حركة الترجمة نهائياً، فلن أتأ بد صنعة الثقافة لحدث نوع من التوازن بين النخل

لتشابه والنسالة في التعامل مع حقوق النشر والحق وحقوق المؤلف. الأمر الذي يستحيل معه الاستفادة من ترجمة أدب العرب مقابل ترويج ترجمة أدب والمؤلف من دون النشر ترويج الكسب من خلال ترجمة الكثير التي لها سوق ويضمنون مثاليها الكثيرين الذين انتقلت للأدب أو الثقافة لأنهم لا يرون من تصحيح الحكومة لترجمة يروج لوجس الترجمة واقتضيه فهو لم يرد ترجمة مثلاً لها هو مدعو وليس كاتباً من الترجمة الثانية. لا تريد أن يصيب الأدب لها مثلاً اتفاقية الجات التي أغفلت أيديها أمام ترجمة الأدب العربي واينظر للمستوطنين بمحق

لحال الترجمة حتى لا يتم دفع ذلك على ما ينشر في السوق وتتسائل ما السبب من ترى ربح تخصص لا معنى لها □ الدكتور رمسيس عوض الذي ترجم العديد من الأعمال الأجنبية يرى أنه ليس من مصلحة البلاد للصحة العقلية الاشتراك في مجال الفكر والثقافة من خلال اتفاقية الجات التي تضمن العديد من الحقوق والاقتضات التي لا قبل للبلاد القفورة بتحملها، وذلك لأن لحد بنوعها هو الخلفاء على حقوق الإبداع بجميع صوره ودولها تعترف بضرورة الانحلال على الانتاج الفكري للربح حتى لا تتسرع الهوية المصرية بين الحرب





المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٦ يونيو ١٩٩٥

وللأسف، لكن البلاد العربية في تنكّر  
بالهبات، لذا من مصلحة مصر أن تطلب  
استئذاناً من القيود الدالة للضرورة على  
التأثيرين والمؤلفين حتى يمكن الاستفادة  
من فكر القديس، أي أن تعمل مصر ما  
فعلته الصين مع أمريكا ولكن بأسلوب  
متميز.

ومن انتشار الكتب المشاهير والرؤساء  
والعزيم من كتب الأدباء أكد الدكتور  
رمسيس عوض والدكتور محمد غناني أن  
السوق تسمى بما هو رخيص وهناك  
مؤسسات ملأه لتدمير العقل العربي  
بإمحاء عن الأدباء والكتاب لكن الضرورة  
تؤكد محاولة المؤلف أمام ذلك بنشر  
الكتب المترجمة التي يمكن الاستفادة منها  
لأنه الأفضل ويترك الفاعل على دولة  
بما يقدم عليه من الكتب لراكبة التمتع  
والارتقاء.

ميرفت اسماعيل عبد التواب





من مشاكل تطبيق اتفاقيات «غات» إلى هموم الشيكات المرتجعة

## المصارف العربية تعترف بحتمية الاندماج لواجهة التطورات الاقتصادية العالمية

الجديدة التي ستسود المنطقة العربية والشرق الأوسط كل.

من جانبها، تحدث رئيس اتحاد المصارف العربية محمود عبد العزيز، عن دراسة يجريها الاتحاد هدفها دعم استقلالية البنوك العربية المركزية، وزيادة سيطرتها على أدواتها المصرفية، والمساعدة في رفع مستوى الأداء لدى الأجهزة المصرفية، إضافة إلى تحرير السياسات النقدية في المنطقة العربية ككل، وأكد أن العلاقات بين البنوك التجارية وبين البنوك المركزية تزداد تخصصاً، وكذلك العلاقات بين البنوك المركزية العربية فيما بينها دون اللجوء إلى طرف ثالث. وهذا كله يساعد في تطوير الأداء الحسن للبنوك العربية ككل، إضافة إلى تحسين أسواق النقد العربية.

وكان اتحاد المصارف العربية عقد مؤتمراً في برلين مؤخراً تحت عنوان «الصناعة المصرفية وعالم التمويل الحديث» بالاشتراك مع «برلينر بنك» الألماني، ورغم أن جلسات المؤتمر تعطلت بسبب تهديد بوجود قنبلة في مقر الاجتماعات، إلا أن التهديد كان وهمياً، وتابع المؤتمر أعماله وأكد خلالها على إلغاء الحدود أمام العمل المصرفي وتنشيط المنافسة بين البنوك في المنطقة العربية، وانظار عشر سنوات وربما أكثر لكي يمكن تطبيق لوائح اتفاقية «غات» حول القطاع المصرفي.

وتوصل المؤتمر إلى طروحات ذات أهمية، وهي تلك التي أشار إليها رئيس المؤسسة المصرفية العربية أحمد عبد الحفيظ عندما تحدث عن آثار اتفاقيات «غات» على صناعات الخدمات المالية العربية، وجاء في تلك الطروحات أن الاتجاه السائد هو رفع القيود عن الأسواق المحلية، إذ أجلاً عاجلاً ستستغل الدول العربية في عملية رفع تلك القيود.

«والواقع أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في إطار جولة أورغواي بغض السعر والنشاط فقط أما ما يتعلق بتحرير الخدمات ومنها الخدمات المالية، فما يزال موضع نقاش. لكن

حقوق القطاع المصرفي العربي قفزات متلاحقة خلال السنوات الأخيرة بحيث سجل نمواً ملحوظاً في موجوداته التي درجة أنها تجاوزت ستمائة مليار دولار، وقاربت 700 مليار دولار، كذلك ارتفعت أرباحه بنسبة 13 بالمائة أي حوالي خمسة مليارات دولار. كما ارتفعت موجودات تلك البنوك بنسبة 13,4 بالمائة، أي أنها وصلت إلى أكثر من 198 مليار دولار.

وقال الأمين العام لاتحاد المصارف العربية عثمان المهدي، الذي أعلن ذلك، إن الاتحاد انجز صناعة مشروع قانون التشريع المصرفي الموحد، وكذلك مشروع تسوية المفهومات البنكية العربية، وينتظر إصدارهما قبل نهاية العام الحالي. كما أعلن أن البنوك العربية تستعين لتشخيص سوق الأوراق النقدية وتحديد مخاطرها وفوائدها في آن واحد. ولفت إلى ضرورة منح المزيد من الاهتمام بإنشاء صناديق استثمار عربية. وأوضح أن عدد الصناديق التي تم إنشاؤها داخل أسواق المال العربية بلغ عشرة صناديق، بلغ إجمالي رؤوس أموالها حوالي المليار دولار. وتلك الصناديق تساهم بجانب المخزونات المالية المحلية والعالمية إلى أسواق النقد العربية وفي تنميتها. كما أن تلك الصناديق بدأت تستقطب المخزونات والاستثمارات العربية في الخارج، البالغ حجمها 678 مليار دولار، وكذلك استقطاب الأموال الأجنبية لتوظيفها في الأوراق المالية والسندات المالية العربية.

وكان اتحاد المصارف العربية عقد ندوة حول صناديق الاستثمار المشترك ودورها في تطوير أسواق المال العربية في القاهرة خلال حزيران (يونيو) الماضي، وبحثت الندوة كيفية تطوير تلك الأسواق، والمحفقات التي تحصل بون نموها، وسبل تنميتها، كل ما يتعلق بمجالات عملها وأجراءات تأسيسها.

هذه المهام التي تقوم بها البنوك العربية تؤكد على أهمية دورها في هذه المرحلة التي تواجه فيها الاقتصادات العربية تحديات المنافسة فيما بينها، وكذلك التحديات التي مع التطورات المتوقعة مع الصيغة السياسية







المصدر : **الرياض**

التاريخ : **٢٤ يونيو ١٩٩٥**

## للشركات والخدمات المصرفية والمعلومات

الموقع الوصول إلى اتفاق بشأنه يمنح الدول مهلة عشر سنوات قبل تطبيقه كي تتمكن تلك الدول من تحضير اقتصاداتها ومؤسساتها للدخول في منافسة عامة حسب نظام الاسواق ككل.

واخذ المؤتمرون بالاعتبار عوامل المقاومة الداخلية لتحرير الخدمات، رغم ما لتحرير الخدمات من آثار ايجابية تستند إلى المنافسة، ورأى ممثلو البنوك العربية والاجنبية ان لدن العرب الوقت الكافي لاعادة الهيكلة للدخول في المنافسة، واعادة الهيكلة تلك تأخذ في اعتبارها تغيير السياسات واتخاذ الاجراءات التي تسمح

بتقوية الشركات الخاصة، وتعزيز رؤوس اموال البنوك، وزيادة شفافية تقاريرها المالية، واصلاح أنظمة صرف المصارف، مع برامج تخصيص ثابتة، واستحداث اسواق مالية. وهذه الاجراءات كلها يجب الاخذ بها بسرعة وتنفيذها. وانشاء المؤتمر إلى ضرورة فتح المنافسة داخل الاسواق العربية قبل الوصول إلى فتح المنافسة الدولية أمام البنوك العربية هو فرصة لهذه المصارف لشراء مصارف أخرى وتوسيع نشاطاتها الدولية، لان البنوك والمؤسسات المالية العربية تمنع من التوسع الخارجي لحد أنها ذات اصل عربي. واضاف انه لا بدعسو الدول العربية للوفاء على اصلاحات صناعة الخدمات المالية، كما وبت في جولة «اورغواي» والتحرير المطلق وعدم مراقبة الاسواق المالية والخدمات تعتبر مسألة خطيرة ومضرة.

اما وجهة النظر الألمانية في المؤتمر فكانت في مسا قاله أحد المسؤولين في بنك «برلينر بنك» فولفغانغ ستانبريد، المتحدث الرسمي باسم أحد البنوك الرئيسية في برلين، ان قال ان تجربة برلين في تخصيص المؤسسات العامة يمكن أن تعيد عددا كبيرا من الدول العربية، فإلمانيا لا تنظر إلى العالم العربي كمجرد سوق للتصدير، وإنما تبحث عن شراكة اقتصادية حقيقية وكاملة معه. بما في ذلك مشاركة المؤسسات الألمانية في استثمارات داخل العالم العربي، خصوصا وأن تحرير التجارة الدولية، بعد اتفاقات «غات»، الأخيرة، وتحرير اقتصادات الدول العربية، هذا كله يسمح بالاستفادة من التسهيلات المتوفرة في العالم العربي.

هذه المعطيات كلها توضح ان الهموم التي تشغل العاملين في حقل العمل المصرفي العربي تأخذ في الاعتبار أن التأثير الخارجي على قطاع البنوك العربية هو تأثير كبير جدا يجب ان يكون في حساب اي تخطيط عربي لاصلاح قطاع البنوك العربية، إذ لم يعد ممكنا العزلة عن العالم، ولا تحديد المجالات التي يتم فيها أي نشاط اقتصادي، بل أن اتفاقات «غات» العالمية إضافة إلى قيام منظمة التجارة الدولية، هذا كله موضع

مدي كبر المسؤولية التي ألقيت على عاتق المؤسسات المالية العربية، أن في حفظ مصالحها الذاتية، ثم في حفظ مصالح الاقتصادات العربية ككل.

وهذا بالطبع فرض على البنوك أن تتقوى وأن تكون ذات صلاحة مرتفعة، وهذا أيضا يتم عن طريق تجميع عدة بنوك في إطار بنك مشترك موحّد، الأمر الذي يرفع حجم رأس المال والقدرة الخدماتية، ولقد أدركت البنوك العربية أن الدمج بين بنوك أو أكثر هو البداية لحل تلك الملامح المالية المطلوبة، فالصراع المالي الناتج عن المنافسة الحادة ستكون فيه العلة للهدار، وهذه القدرة تنتج عن تجميع الامكانيات المشتركة، وليست البنوك العربية بقوية في طرح التجميع والدمج، بل ان أكثر من عشرة بنوك عربية في أكثر من بلد عربي اندمج بعضها مع بعض، وهبطها

من ذلك هو الوقوف فوق ارض صلبة في المنافسة المالية والبنكية الحادة.

التي جانب هذه الهموم العامة لدن البنوك العربية كانت هناك هموم محلية ذات أهمية أيضا لأنها تتجاوب مع ما يحيط بالبيئة العربية من تغييرات جذرية بفعل عمليات التسوسية التي تهدف إلى تصفيق السلام

والاستقرار في الشرق الأوسط ككل. من تلك الهموم ما جاء في تقرير مطول لاتحاد المصارف العربية حول ظاهرة الشيكات المرتجعة والمتأخرة الدفع، وهذه مشكلة تعاني منها دول عربية عدة منها، حسب التقرير نفسه، لبنان والأردن وسلطنة عمان وبولة الإمارات العربية المتحدة، وأشار التقرير إلى أن هذه الظاهرة قديمة/جديدة، لكنها خطيرة تطل اقتصادات عربية عدة. هذه المشكلة باتت تعترض التعامل بهذه الورقة التجارية وتحد من استخدامها كأداة رئيسية للدفع في المعاملات التجارية والبنكية، رغم أن هذه الآداة وجدت لتسهيل المتعاملين

مخاطر حمل النقود والتنقل بها، خصوصا وأن الاعتماد على النقد في المعاملات تراجع كثيرا. وبعد أن عرض التقرير تفاصيل المشكلة ومخاطرها وإيجاباتها، أكد على أهمية القوانين التحضيرية للعملاء الذين يترجم شيكاتهم، وتشجيع تداولها بين البنك المركزي والبنوك العاملة في الدول التي تعاني من تلك المشكلة، والقائمة أسابيع توعية للتشريف بالشيكات وإهميتها ونتائج اعتمادها واسترجاعها، والتوقف كليا عن الإخذ بالشيكات للتأخرات التاريخ، سواء للتسليف أو لتسديد التزامات قائمة، مع التأكيد على ضرورة حد السلطات التنفيذية والقضائية على سرعة البت في قضايا الشيكات المعادة، وإلحاق إقصن المعلومات المنصوص عليها في القانون بحق المخالفين.

واقترح تقرير اتحاد المصارف العربية أيضا إقامة جهاز صرف إلى في البنك المركزي في





المصدر : **الشرق الأوسط**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ٢٨ يونيو ١٩٩٥

الدولة المعنية، بحيث يتوفر لكل مصرف فرصة ادخال المعلومات عن كل شيك لديه مباشرة بعد تسلمه، وبحيث لا توجد ضرورة لخذ الشيكات إلى البنك المركزي في إطار عمليات التسليم والتسليم، وإنما ترسل الشيكات المقبولة للبنك المسحوب عليه مباشرة، وهنا تدق احتمالات إعادة الشيك لعدم صحة التوقيع فحط، إضافة إلى ذلك استعمال بطاقات الائتمان وكريديت كاردز، يخفف كثيرا من المشكلة، ويمكن أن يصار إلى استخدام الشيك مع ابراز بطاقة يطلق عليها اسم بطاقة الشيك «شيك كارد» صابرة عن البنك المصير لدفتر الشيكات نفسه، وبحيث تغطي قيمة معينة. وفي هذه الحالة يلتزم البنك بالدفع طالما أن رقم البطاقة مكتوب على ظهر الشيك، وطالما أن قيمة الشيك لا تتجاوز القيمة المحددة على البطاقة. وجاء في التقرير أن كل بنك يمكن أن يزود عملاءه بدفاتر شيكات مع بطاقات، ويقدم مختلف اعتماده على تقييم البنك لهؤلاء العملاء ولقرتهم على السداد.

وفي هذا المجال، قال الأمين العام لاحتداد المصارف العربية الدكتور عثمان الهندي أن قضية الشيكات هذه لم تعد تقتصر على دولة عربية دون الأخرى، بل الحقيقة أن عددا من الدول العربية أصبحت يشكو من ازدياد الشيكات

المرتجعة، وتعمل جاهدة لإيجاد الوسائل والسيبل للحد منها.. وأعلن الدكتور الهندي عن أن ندوة دعا إليها الاتحاد تعقد في مدينة صلالة بسلطنة عمان في آب (أغسطس) المقبل لبحث المشكلة والخروج بحلول لهذه الظاهرة الخطيرة. إلى ذلك أكد صندوق النقد الدولي أن الدول العربية تتعرض لضغوط من أكثر من جهة مالية ومصرفية لبدء عمليات التخفيض في حقل البنوك، وقد وضع الصندوق ورقة عمل بشأن هذه القضية، جاء فيها أن 94 دولة ترتبط ببرامج تصحيح متفق عليها مع صندوق النقد الدولي

تشمل بيع موجودات عامة إلى القطاع الخاص في 23 دولة منها، وإشهار الصندوق الدولي إلى أن الدول العربية من بين تلك الدول التي تتعرض لتلك الضغوط.

هذه الهموم كلها، وغيرها الكثير، تعاني منها البنوك العربية، وتجدها ملزمة بالآخذ بالكثير منها إذا ما أرادت أن تسمير في ركب الاقتصاد العالمي المنخفض في خط سير اقتصاد السوق، أيا كانت النتائج!

لندن - «الحوادث»



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مجموعه البيانات تبلغ ٢٨ ألفاً و١٢٠ شخصاً، أهم هذه الإحصائيات التي من شأنها أن تساعد على الجانب المصري، ما هو متصل بالجانب الزراعي، فإلا ذلك سيكون هناك تأثير سلبي على الاقتصاد المصري نتيجة زيادة أسعار وارداتنا من السلع الغذائية، ولقد تم معالجة هذه المشاكل التي تعاني منها

لجنة المستأوضاءات يعق  
التمريضات بالنسبة لبلول  
النامية المستوردة للعداء مثل  
مصر. يهمني ان الدول التي

[illegible][illegible][illegible][illegible]

عبد الله طاييل  
المدير العام والمضو المنتخب  
لبنك مصر اسكندرطار

تتعلق جنونا في  
سكانا لكم أفسه

[illegible]

1

100

31





**للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

## التاريخ

۱۹۹۵

[illegible]

والدولة المصدرة، كما تخشى الانطلاق  
سريعة في قطاع الدول النامية حيث  
العديد من الخطوط الدولية لتوسيع  
معدن في مناطق طرفي العالم، من  
وكان ذلك مطلباً من الدول المصدرة  
ولكن لا تسع الاستمرار بحيث لا يكون  
الترافق على جميع الدول الأعضاء  
هذه التجارة، وبالتالي لا في المصانع  
المصنوعة ومصنوع والتي تشمل في  
صناعة أو قديمة أو جديدة أو  
في قطاع الطاقة وصناعة استجابت  
فيها إلى التخليق إلى وأخيراً تأهيل  
تتجهت من أجل الأرباح وتكثرت في  
والذين يسيطر الآن والتي يرى  
فيكون الصناعات الثلاثة الجديدة  
تتجهت من أجل الاستمرار في

[illegible][illegible]





المصدر : الممارس الاقتصادي

التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## لجنة قومية لمتابعة نتائج اتفاقية الجات

■ بحث إنشاء جهاز لحماية  
حقوق الملكية الفكرية المصرية

■ نوعية الجهات المعنية بالاجراءات

المطلوبة في الفسترات الانتقالية

■ تحليل التزامات مصر.. والالتزامات

المقدمة من الدول المختلفة

■ الخدمات المالية.. وانتقال العمالة

والبيئية مازالت محل تفاوض

يقدم : محمود محمد محمود

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

لقد سمعت بالاطلاع على المقال الافتتاحي «ملاسم  
الجات... من يفكها؟»  
في عدد الاهرام الاقتصادي... تلك المقال الذي وضعتم  
من خلاله تصورك لضرورة «عمل قومي كبير» للبحث  
والدراسة والتعامل مع الجات دوفك، رموزها  
باعبارها حجر رشيد للقرن الحادي والعشرين.  
واسمحوا لي ان اضع امامكم بعض الجوانب  
والحقائق المتعلقة بهذا الموضوع وما اتخذته وزارة





المصدر :

الرجوع إلى : ١٩٩٥

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٤ يوليو ١٩٩٥

الاقتصاد والتجارة الخارجية من خطوات وبراءات استهدفت تحقيق «العمل القومي» الذي تطالبون به وذلك استمرارا للدور المحوري الذي تضطلع به وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية منذ بداية جولة اوروجواي عام ١٩٨٦ وحتى انتهائها في ديسمبر ١٩٩٣ باعتبارها الوزارة المنوط بها تمثيل مصر في الجات ومنظمة التجارة العالمية.

وأدى في البداية أن أنهى لسيادكم أن مصر قد أصبحت عضوا كاملا وأصليا في منظمة التجارة العالمية اعتبارا من ١٩٩٥/٦/٣٠ وذلك بعد مرور ثلاثين يوما على ايداع وثائق تصديق مصر على اتفاقية إنشاء المنظمة والوثيقة الختامية للمنظمة الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولة اوروجواي. وتقديرًا لطبيعة المرحلة القادمة التي يتعامل فيها دور العمل المتسدد الأطراف من خلال المنظمات الدولية المتخصصة... ونظرا لتنوع وتضخم اتفاقات جولة اوروجواي والموضوعات المتعلقة بها وتداخلها في كثير من الأحيان بين الوزارات والهيئات المختلفة... ويفرض ضمان تعظيم الفوائد المرجوة والوفاء بالتزاماتنا وفقا لاحكام هذه الاتفاقات... وحيث أن هناك عددا من الموضوعات ذات الأهمية لما مازالت محل التفاوض في جنيف مثل موضوعات الخدمات المالية بحرية انتقال العمالة وموضوع التجارة والبيئة. واستمرارا للدور المحوري الذي تضطلع به وزارة الاقتصاد، فقد قامت الوزارة بإنشاء لجنة قومية برئاسة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية لمعالجة نتائج جولة اوروجواي واعاد موقف مصر التفاوضي في الموضوعات محل

التفاوض في جنيف وتضم هذه اللجنة في عضويتها كافة الوزارات المصرية والهيئات والاتحادات لمعالي شركات قطاع الأعمال العام والخاص المعنية بنتائج جولة اوروجواي وتقوم ادارة المنظمات الاقتصادية والدولية والأقليمية بالتمثيل التجاري بأعمال الأمانة العامة للجنة القومية. وقد عقدت اللجنة القومية أول اجتماع لها يوم ١٩٩٥/٤/٢٠ في أعقاب تصديق مجلس الشعب على اتفاقات اوروجواي و١٩٩٥/٤/١٦، ويون الانتظار لاكتسابنا العضوية الكاملة لمنظمة التجارة العالمية والتي تحققت يوم ١٩٩٥/٦/٣٠. وذلك تقديرا لأهمية المرحلة المقبلة وحرصا على أهمية الأعداد والاستعداد الجيد لتلك المرحلة.

### لجان فرعية

وخلال الاجتماع الأول للجنة القومية برئاسة تم تشكيل تسع لجان فرعية:

- لجنة الوصول للأسواق الخارجية.
- لجنة الخدمات.
- لجنة الجوانب التجارية للاستثمار.
- لجنة الزراعة.

- لجنة التسويات والملابس.
- لجنة التجارة والبيئة.
- لجنة حماية الانتاج المحلي.
- لجنة المواصفات الفنية
- لجنة الجوانب التجارية لمحقوق الملكية الفكرية.

واسندت رئاسة كل من هذه اللجان الفرعية لأحد السادة من كبار المسؤولين ذوي الخبرة الرفيعة والمتخصصين في الفرع المختلفة وفقا لنطاق عمل كل منها. وتحددت مهام واختصاصات ومجال عمل كل لجنة فرعية، كما حرصت على أن تؤكد للسادة رؤساء اللجان الفرعية اعطاء مزيد من الاهتمام للجوانب التالية:

- اتخاذ اساليب عملية لتعظيم الإيجابيات والاستفادة من الزايات والمردية التي تسمح بها الاتفاقات وتصديد الجهات المستفيدة والمساعدات المالية والفنية التي يمكن لمصر - باعتبارها دولة نامية - الحصول عليها من الدول المتقدمة وفقا لاحكام الاتفاقات المختلفة
- التأكد من موامة التشريعات والقوانين وعدم تعارض الاتفاقات





التي تبرمها مصر مع الدول الأخرى مع التزاماتها في نطاق اتفاقات أورو جوى.

● توعية الجهات والهيئات المصرية المعنية بالجوانب المختلفة لتنتاج أورو جوى ووسائل الأعداد والمواصلة والتعامل معها.

● اعداد موقف مصر التفاوضى في الموضوعات التي مازالت محل تفاوض في جنيف وذلك بالتنسيق والاشتراك بين كافة الوزارات والأجهزة المعنية حتى يمكن اصدار التوجيهات المناسبة للفرق المفاوضين المصرى في جنيف.

#### جمع البيانات

ولقد بدأت اللجان الفرعية بالفعل في ممارسة أعمالها ونشاطها بغاطية وتناسق.. وقضت الأمانة العامة للجنة القومية كافة البيانات والمعلومات المتاحة أمام اللجان الفرعية وكذلك التطورات الجارية داخل منظمة التجارة العالمية في جنيف ومسواقف الدول في الموضوعات المختلفة، والإخطارات والتشريعات السارية في الدول الأخرى والتي يهم القطاعات الانتاجية والتصديرية المصرية الوقوف عليها مما يساعدها على تطوير قواعد انتاجها.

وتنازلت هذه اللجان عددا من

الموضوعات ذات الأهمية لاقتصادنا القومى ونذكر منها على سبيل المثال:

● بحث انشاء آلية أو جهاز يتولى حماية حقوق الملكية الفكرية المصرية في العالم الخارجى وبصفة خاصة الحقوق الأدبية والفكرية.. وكما تعملون سيادتكم

هناك بعض التعديرات التي تشير إلى أن هذه الحقوق تقدر بحوالى ٤ مليار دولار.

● وضع وسائل عملية تكفل الاستغادة من جوانب المرونة والمزايا التي توفرها الاتفاقات المختلفة

● حصر احتياجات كل وزارة أو هيئة على حدة من المساعدات المالية والفنية التي تسمح بها بعض الاتفاقات والتي يمكن الحصول عليها من الدول المتقدمة على المستوى الثنائى.

● دراسة وتحديد البدائل لتعظيم الاستفادة من الفترات الانتقالية وتوعية الجهات المعنية بمتطلبات المراحل التالية والإجراءات المطلوب اتخاذها لمواصلة الصناعة المصرية خلال الفترات الانتقالية المتاحة

● تحليل النظم والمواصفات الفنية التي تصدر عن الدول المختلفة لضمان عدم استخدامها كعائق أمام وصول صانعاتنا لأسواق

تلك الدول.

● تعريف الصناعة المحلية بالإجراءات الواجب اتباعها وفقا لنصوص الاتفاقات والمسموح بها لحماية الانتاج للطن من الغرق والدمخ الخارجى والتوسعية بإجراءات الوفاية.

● تحليل التزامات الدول المختلفة وجدول التخفيضات الجمركية التي اتخذتها وخاصة التي تهم الصادرات المصرية، وإعلام الاتحادات والشركات والجهات المصرية المعنية للاستفادة من الفرص المتاحة في أسواق تلك الدول.

● تحليل الالتزامات المتقدمة من الدول المختلفة في مجال الوصول

الى الأسواق في قطاعات الخدمات المختلفة التي تضمنتها جداول التزامات هذه الدول، وإعلام الجهات المصرية المعنية بهندسة دراسة هذه المجالات وأساليب الاستفادة من الفرص المتاحة.

ولعل النظام التجارى العالمى الجديد والذي بدأ يرسى قواعده مع مجاز منظمة التجارة العالمية يرسخ من مبدأ « العمل القومى » الذى تطالبون به سيادتكم في المقال والذي تعمى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية على تنفيذه بالتعاون والتنسيق بين كافة الأجهزة المعنية.. فلقد تشابكت الاتفاقات والموضوعات التي تتناولها اتفاقات أورو جوى وتداخلت بالشكل الذى يتطلب منا جميعا العمل المشترك من منطق قومى لتحقيق ما نصبو اليه جميعا من خير وتقديم للاقتصاد القومى. وإن يكتمل هذا الدور بعيدا عن اعلامنا وصحافتنا القومية خاصة المتخصصة منها وعلى تمتعها «الأمراء الاقتصادى» الذى اسمهم ويسهم ويكل حماسة وفاعلية في كافة قضايا اقتصادنا القومى سواء بالنشر أو المساهمة الموضوعية في الندوات المتخصصة التي كان فيها لسيادتكم شخصيا دور بارز ومؤثر ■





المصدر : المصراع الاقتصادي

التاريخ : ٢٦ يونيو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## مصر والجات

تجارة الخدمات التي قدمتها  
في إطار اتفاقية الجات والتي  
بدأنا نشرها منذ أربعة اسابيع  
وتناولنا فيها قطاع الانشاءات  
والخدمات الهندسية وقطاع  
السياحة وخدمات السفر  
وقطاع الخدمات المالية من  
خدمات تأمينية وخدمات  
مصرفية.

**هذا** الاسبوع نقدم  
جدول التزامات مصر  
لتحرير تجارة الخدمات في  
مجال سوق المال والذي  
يتضمن ثمانى نقاط هي  
الاكتتاب - السمسرة - التجارة  
فى الاوراق المالية - المقاصة  
والتسوية - التسويق وتنشيط  
السوق وإدارة محفظة الاوراق  
المالية كما

**جدول** يتطرق  
التزامات مصر  
لتحرير الالتزامات  
تجارية أيضا  
الخدمات الى انشاء

صناعات  
الاستثمار الجماعية ورأس المال  
المخاطر.

ويأتى هذا الجدول ضمن  
سلسلة التزامات مصر لتحرير





المصدر : **الأمم المتحدة الاقتصادية**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **٢١ يونيو ١٩٩٥**

## الجات والركود الاقتصادي العربي ورؤية اسرائيل السلامية

كتب

اعداد: **جمال فاضل**

الاسرائيلي بالمنطق الذي يفهم والعلمانية التي يعتنقها سياسيا، وهي مخاطبة من واقع ما هو موجود داخل المجتمع الاسرائيلي.

ان على اسرائيل التفكير في اظهار حسن النية، ليس للمفاوضين وليس للزعماء وانما للشعب العربي ويشتتم المؤلف « قراءة في فكر ونبض اسرائيل عن السلام ■ ويسأل المؤلف الاسرائيليين: ماذا انتم فاعلون بالمستوطنات؟ هل يعقل ان تظل مزروعة في

المطاف لمشاكلها، لان المحيط الذي تعيش فيه، حتى ان خضع بمنطق التفوق العسكري سنوات فان حتمية التطور الطبيعي لهذا المحيط انتفاضات اكثر مسمية، واستشهادا يعادل التفوق التكنولوجي بل ويفوقه قوة وتأثيرا.

بقدر ما تعد الدراسة مخاطبة للعقل العربي للفراض في

سنوات الصراع السلامي، فانها ايضا تخاطب العقل

تحت عنوان رؤية سياسية اقتصادية يقدم عمر عبد الله كامل ثلاثة كتب هي بالترتيب « قراءة في فكر ونبض اسرائيل عن السلام » و « الركود وسبل معالجته في الاقتصاد العربي والإسلامي » و « رسالة الخطر للعالم العربي اتفاقية الجات وحتمية المواجهة » لا يسعى المؤلف في الدراسة لاستقرار سياسي مستقبلي بالمعنى المباشر بقدر ما يحاول اطلاق حزم من الضوء المكثف على الخطوات القائمة... خشية ان يتم تجاهلها في خضم انبهار السلام... كما تم تجاهل نذر التغييرات العالمية الجديدة.

وتؤكد الدراسة بالتاريخ والتحليل ان السلام وان كان مطلبا عربيا ملحا، فهو مطلب اسرائيلي اكثر الحاحا وتوضح الدراسة ان اسرائيل مهما كتلت من اسلحة تكنولوجية، إلا انها تعرف تماما ان ذلك ليس هو نهاية

رؤية سياسية اقتصادية (٢١)

هذا الفكر العلماني الذي  
الطائفة الجاهلية  
والتحتمية  
المواجهة  
عن عبد الله كامل

رؤية سياسية اقتصادية (٢٢)

الركود وسبل معالجته  
في الاقتصاد العربي والإسلامي

عن عبد الله كامل

رؤية سياسية اقتصادية (٢٣)

قراءة في فكر ونبض  
اسرائيل عن السلام

عن عبد الله كامل





٢٠١٠ / ٢٠١٠

التاريخ :

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اسلامية والمصادر التي تركز عليها وأهمها مفهوم العدالة في التنمية والتي تحقق تنمية شاملة ومتوازنة ، حيث أن مفهوم التنمية في الاسلام يبدأ في مسلمة أن الموارد كلها مسخرة

لخدمة الانسان بما يضمن للفرد المسلم اشباع حاجاته الاساسية كلها. اشباع الكفاية بما يتلاءم باستمرار مع المتوسط السائد للمعيشة في المجتمع.

ويعرض الجزء الثاني من الدراسة لأولويات ومصادر تمويل الاستثمار في المنهج الاسلامي حيث أوضح أن تصديق هذه الاولويات إنما يخضع أساسا لأحكام وتشريعات وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة وأهمها ان الاستثمار في الاسلام لابد وأن يلتزم بالتزاما كاملا بقاعدتي الحلال والحرام، أما بالنسبة لمصادر تمويل الاستثمار فهي تشمل - بجانب المصادر الرئيسية المعروفة مثل الزكاة والخروج والجزية والعشور - فهي تشمل للمخدرات الحقيقية والتي تعتبر أهم مصادر

الضفة الغربية وقطاع غزة ومضيفة الجولان ؟ لا يمكن بقاؤها فلا يوجد سند قانوني لأبقائها؟. ان عملية السلام تحتاج الى تضحية ، والتضحية يجب ان تتمثل في إعادة توطينهم داخل اسرائيل ويمكن أن ينفع لهم تعويض عن ممتلكاتهم يخضع من التسعير الذي يخص المهجرين الفلسطينيين.

وفي مسألة مدينة القدس يقول المؤلف انها مسألة لا تقبل المساومة في الوجدان العربي والاسلامي، وإن يسود السلام الذهني والصفاء الصدري لدينا الا يحل مرض وعادل أقله أن القدس تظل للشرقية عربية بما تحتويه من مقدسات اسلامية ومسيحية، أو حل بديل وهو تدويلها.

■ السرعة في انهاء فرض الحكم الذاتي على الضفة الغربية في موعد اقل بكثير مما هو محدد في الاتفاقيات.

٢٢٪ من سكان العالم (وهؤلاء هم سكان الدول الصناعية) على ٨٥٪ من الدخل العالمي فإن ٧٨٪ من سكان العالم ( وهؤلاء هم سكان الدول النامية يحصلون على ١٥٪ فقط من هذا الدخل ، وأن هذا يرجع الى أن معدلات النمو الاقتصادي بينما ترتفع بشكل كبير في الدول المتقدمة فإنها تسير ببطء في البلدان النامية.

وقد تناول المؤلف في بداية بحثه لمفهوم التنمية الاقتصادية من وجهة نظر





التمويل تليها التمويل المصرفي والائتمان الاجباري . هذا بالإضافة الى الدين العام والتمويل الأجنبي بأشكاله المختلفة.

وفي الجزء الثالث من الدراسة تناول المؤلف أساليب معالجة الركود في الاقتصاد العربي والإسلامي حيث تعرض لأهم المشاكل التي تواجه الدول العربية والإسلامية والتي انحصرت في فجوة الموارد وتدفقات رأس المال الأجنبي إليها وتزايد العجز في موازين مدفوعاتها وتصاعد مديونياتها الخارجية ، حيث اتضح لنا ان جميع الدول

الإسلامية ( ماعدا اندونيسيا ) تواجه عجزا في ميزان مواردها ( الفرق بين مدخراتها واستثماراتها ) مما يوضح مدى اتساع حجم فجوة الموارد المحلية وإن كان ذلك يعتبر مؤشرا على تبنيها لبرامج استثمارية طموحة.

اختتم المؤلف بحثه بأساليب معالجة الركود في الدول العربية والإسلامية والتي تركزت في استخدام الزكاة كأهم الأدوات المالية الإسلامية وتعزيز العلاقات الاقتصادية بينها وتعميق دور البنك الإسلامي للتنمية والدعوة الى انضمام المزيد من البنوك

ومؤسسات التمويل الإسلامية لتعمل جنبا الى جنب مع البنك الإسلامي للتنمية، وأخيرا تحقيق التكامل الاقتصادي حيث أصبح ضرورة ملحة في الوقت الحالي الذي يشهد إقامة كيانات اقتصادية عديدة سواء في أوروبا أو أمريكا الشمالية أو في آسيا ويري المؤلف :

■ يجب ان تدرك الدول العربية والإسلامية وتسعى نحو الاستفادة المتبادلة من مواردها وأسواقها من أجل بناء قواعد الإنتاجية الزراعية والصناعية على أسس من الترشيد والتطلع للمستقبل

■ ضرورة تحسين مناخ الاستثمار من خلال تخفيف القيود واستقرار السياسات الاقتصادية والتشريعية والضرورية بهدف جذب رؤوس الأموال المهاجرة.

■ للتنسيق بين الدول العربية والإسلامية فيما يتعلق بأسعار الصادرات المتشابهة منعا للتنافس، والحصول على أسعار جيدة في مواجهة العالم الخارجي.

■ ضرورة قيام سوق إسلامية مشتركة لاحتواء حلقة الفقر بزيادة الانفاق والطلب، وبالتالي توفير المزيد

من فرص العمل والقضاء على البطالة والافتقار بالتجارة البيئية من خلال إزالة كافة القيود التي تحد من انسيابها ■ إعادة تنظيم هيكل التوزيع داخل الدول الإسلامية ولتخلص من الاقتصاديات الساكنة وعملية المضاربات سواء في العقارات أو في الأسهم والقضاء على عمليات الاحتكار.

■ ضرورة إقامة جهاز لجبائية وتوزيع الزكاة حسب مصارفها، وذلك لدفع دائرة الطلب على المنتجات.

■ إقامة جهاز تأمين حكومي لرأس المال المضاطر يقوم بتحصيل الثمن للفارمين، ينق منه على الفارمين من ذوي المشاريع الخاسرة لتشجيع الاستثمار داخل الدول الإسلامية.

ويحاول المؤلف في رسالة الخطر للعالم العربي اتفاقية الجات وحتمية المواجهة.

وهي الدراسة الثالثة والأخيرة ان يجيب فيها على موقعة العصر القادم أو مايعرف بعصر الجات

وحينما يحدد المؤلف سبلات وإيجابيات اتفاقية الجات في الواقع يتعامل مع حقائق هذه الاتفاقية بتجرد





المصدر : المرام الاسلامي

التاريخ : ٣١ ربيع ١٩٩٥

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الكتاب : قسامة في فكر  
ونقض اسرائيل عن السلام  
الركود وسبل معالجته في  
الاقتصاد العربي والاسلامي  
رسالة الخطر: للعالم العربي  
اتفاقية الجات وحتمية  
المواجهة

المؤلف : عمر عبد الله كامل  
الناشر: ابي للنشر  
عرض : اسلام عفيفي

علمي ... بعيدا عن العبارات  
«المطاطة» حيث تستعرض  
الدول المستفيدة من تلك  
الاتفاقية وعناصر استفادتها  
.. بل والكيفية التي يتم بها  
تلك الاستفادية ثم تصديدا  
بالضرورة ايضا حجم  
الخسارة التي ستعود على  
الدول الخاسرة من هذه  
الاتفاقية ، ولاتتردد الدراسة  
في ان تصد ان من بين اهم  
الخاسرين الدول العربية  
بواقعها وهي في تلك الخسارة  
تصدت عموميات الدول  
الخاسرة ثم تخرج بتحديد  
دقيق الى الدول العربية ومدى  
حجم الخسارة المحتمل ليس  
في قبولها بتطبيق بنود  
الاتفاقية وانما من خلال  
واقعها الذي يمثل ضعفا  
لايتفق مع ايجابيات الجات  
نفسها .

ولا ينطبق من موقف مسبق  
ضد الاتفاقية، وانما تأتي  
منطلقاتها من شرح واف  
لواقع الدول العربية المعاصر،  
من خلال احصائيات وارقام  
محددة ، توضح حجم الواقع  
الحقيقي الذي تدخل به الدول





المصدر : **الزراعة المصرية**

٢١ يونيو ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :



## الخدمات والزراعة المصرية

وفي صياحه مع الدكتور سعد نصار مستشار وزير الزراعة للشئون الاقتصادية سألناه عن الآثار المتوقعة لانطلاق الجات على الزراعة المصرية



قال من المتوقع ان الغاء اساليب الحسم والحماية للمسلح

الزراعية في المجموعة سوف يؤدي الى ارتفاع اسعار سلع مثل منتجات الالبان واللحم والدواجن والزيوت بالإضافة الى القمح مما يعني زيادة قيمة واردات مصر من هذه الدول وبقي دول أعضاء الجات.

وتشير البيانات الى ان قيمة واردات مصر بلغت نحو ٢٤,٤ مليار جنيه منها ٥,٩ مليار جنيه واردات زراعية كمتوسط للفقرة من ٨٩ الى ٩٢ بنسبة ٢٤٪ ويهتجر القمح والسكر وزيوت الطحسان واللحم الحمراء أهم هذه الواردات الزراعية للمصريين. وإذا أخذ في الاعتبار مقدار التخفيض في الأسعار العالمية نتيجة تنفيذ إتفاقيات الجات

زيوت الطحسان ٥,٢ مليون دولار، اللحم الحمراء ٦٠,٤ مليون دولار أى إجمالى حوالى ١٤٩ مليون دولار بالمقارنة بمتوسط الفقرة من ٨٩ - ١٩٩٢. ولكن يجب ان نعلم أنه يمكن إعادة النظر في هذه التقديرات السابقة كلها ولذا لما قد يترتب على تنفيذ إتفاقيات الجات من تغير في الأسعار العالمية وفقا لتطورات العرض والطلب للدول الأعضاء.

ولا مفر كما يشير د. نصار من زيادة الإنتاج والصادرات وتخفيض الواردات وذلك يأتي عن طريق الاستثمار في برامج استصلاح الأراضي، وزيادة الطاقة الإنتاجية، وتخفيض تكلفة الإنتاج وتحسين الجودة وبما ذلك قدرة تنافسية في

## عبد العزيز جيرة

مع افتراض ثبات الكميات المستوردة من تلك السلع ان نصف واردات مصر من القمح تأتي من الولايات المتحدة و٢٩٪ من استراليا و٩٪ من فرنسا وأن الزيادة الاجمالية في قيمة واردات مصر من القمح كمتوسط للفقرة من ٩٥ الى ٢٠٠٠ سوف تصل الى ٢٠,٥

مليون دولار بالمقارنة بمتوسط الفقرة من ٨٩ الى ٩٢ أما السكر فإن فرنسا والبرازيل أهم الدول المستوردة له مصر ويتوقع ان تزيد قيمة وارداته في المتوسط بنحو ١٦,٢ مليون دولار. أما زيوت الطحسان فإن سويسرا وهولندا والولايات المتحدة وبريطانيا أهم الدول التي تستورد منها مصر هذه السلع، وتقدر الزيادة في قيمة وارداتها في المتوسط بنحو ٢,٦ مليون دولار. وبالنسبة للحصص الحمراء فنستورد من اللانيا والولايات المتحدة وإيراندا وفرنسا وهولندا وتقدر الزيادة المتوقعة في قيمة وارداتها في المتوسط بنحو ٢٠ مليون دولار. أى ان إجمالى الزيادة المتوقعة في قيمة واردات مصر لتلك السلع الأربع كمتوسط عن الفقرة ٩٥ - ٢٠٠٠ يبلغ حوالى ٦٩ مليون دولار. هذا يفرض تخفيض الأسعار العالمية وثبات الكميات المستوردة. ويواصل الدكتور نصار حديثه فيقول أنه عند أخذ احتمالات التغير في الإنتاج والاستهلاك في الاعتبار، وتقدير للتغير في الفجوة الغذائية من هذه السلع وخلال نفس الفترة من ٩٥ - ٢٠٠٠ بالإضافة إلى التخفيض في الأسعار العالمية يمكن تقدير الزيادة المتوقعة عن نفس الفترة للقمح ٥٥,١ مليون دولار، السكر ٢٧,٥ مليون دولار،





المصدر: ~~الإحصاء~~

التاريخ: ٤ أغسطس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شارك د. عصمت خضر رئيس مجلس إدارة البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي في مؤتمر بمدينة اسطنبول بتركيا حول "استراتيجية الجودة الشاملة في المصارف العربية لمواجهة المنافسة وتحسين وتوزيع الخدمات المصرفية". كما قام بزيارة البنك الزراعي التركي. ويقول د. خضر:

إن أسلوب إدارة الجودة الشاملة يعد أحد أساليب الإدارة الحديثة فهي تعد استراتيجية جديدة تسمى إلى تحقيق متطلبات العملاء. من خلال تقديم أفضل الخدمات وأجود المنتجات وخلق مناخ أفضل للعمل لللائم لتعظيم العاملين وتحقيق الأرباح. وهذه الاستراتيجية الجديدة تم تطبيقها منذ عهد قليل من السنوات في عدد من الشركات والمصارف والهيئات بهدف وضع نظام للإدارة يتراكم مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد وما تتمتع به من منجزات متنامية يضع اتفاقية الجات وما تفرضه من التزامات بواجب البنية التحتية بالجهود للتعظيم والنظام السوقي.

وهذا الفكر الجديد لتطوير الإدارة لا يشتمل فقط على فكرة الجودة بالمعنى الشامل ولا يقتصر على الأداء في العمل وتطوير المكان والمناخ فحسب ولكن يعد أيضا يشمل تطوير العلاقة مع العميل والتجويد بالصورة الكاملة واستنباط أنظمة الخدمات تتصامى نظام الأيزو في السلع.

حسن خضر: إدارة  
جديدة في عصر  
الجات





المصدر : الإحصاء

التاريخ : شهر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## رفع القدرة التنافسية للإنتاج الوطني في ظل التطبيق العالمي لأنظمة «الجات» وتحرير التجارة الدولية



ولمتطلبات كل سلة من الحوافز التصديرية وأن جانباً مهماً من الحوافز التصديرية يرتبط بتوفير المبررات التكنولوجية لهذه الصناعات ومساندتها في عمليات تحديث الإنتاج وتطويره، وكذلك عملياتها التسويقية الخارجية.

وصرح المصدر الاقتصادي المسئول بأن الجوانب الخاصة بالتغالبية الحداث المرتبطة بالإنتاج الزراعي وتوجهات ارتفاع فساتورة الولادات من السلع الغذائية والزراعية خلال السنوات القادمة تتطلب تغييرات جذرية في مجال الزراعة المصرية وتكثيف الجهود في مجال التوسيع الزراعي وتوفير الاستثمارات اللازمة للتصنيع الزراعي والاستعانة بالتكنولوجيا المتطورة في مجال الإنتاج الزراعي مع التركيز على إجراءات فعالة للقضاء على الفاقد والضياع الزراعي، خاصة في مجال الخضار والفواكه التي ترتفع معدلات بصيرة واضحة وتتميز في بعض المنتجات إلى نحو ٩٠٪ تتلف ويساقط التنمية والتطوير والمصداق بالإضافة إلى عدم توفر القدرات اللازمة للتصنيع وتفتقر الدراسات لمجموعة من الدراسات الجديدة، وكذلك تحديث حجم الاستثمارات اللازمة للتصنيع والتطوير وأدائها والسياسات اللازمة لتوفير التمويل اللازم للخطط والبرامج الجديدة وللتصدير التي سيتم إقرارها في توفير التمويل للأفراد والقطاع الخاص.

وصرح مصدر اقتصادي مسئول بأن في مقدمة التأثيرات التي تتم دراستها وتحديد الحلول اللازمة لمواجهتها ما يرتبط بتحقيق التعريفية الجمركية في حدها الأقصى، وكذلك الحدود المختلفة للتعريفية على السلع المختلفة والصناعة طبقاً لأمنيتها للإنتاج والاستهلاك والخدمات، حيث سيتم تخفيض الحد الأقصى نسبة ١٠٪، وكذلك تخفيض معدلات التعريفية المختلفة القائمة حالياً بنفس المعدل وما ينظر أن يتبعه من تخفيضات أخرى في المستقبل بنفس المعدل حتى يصل الحد الأقصى للتعريفية إلى ٩٠٪ مع بعض الاستثناءات التي ستظل في مدلولها الحالية.

وأشار المصدر إلى أن تعديلات التعريفية الأمريكية سيراى فيها في المرحلة القادمة إجراء تخفيضات على جمارك ومستلزمات الإنتاج بصورة واضحة للمساعدة في تخفيض تكلفة إنتاج السلع المحلية ورفع قدرتها على المنافسة في السوق الداخلية مع تدعيم النظم المحلية حالياً التي تعطي إعانات كاملة من الجمارك وضرائب الجماعات على مكونات الإنتاج المستوردة التي تستخدم في السلع التصديرية.

وأوضح المصدر أن في مقدمة المقترحات الحالية لدعم الإنتاج الصناعي المصري وعلى الأخص الإنتاج الصناعي التصديرى مع حوافز امتيازاً من السنة المالية القادمة ١٩٩٧/٩٦ لمجموعة من السلع الصناعية التصديرية للغة حتى تتمكن من المنافسة في أسواقها في الأسواق العربية والإفريقية والدولية وأنه يجري حالياً دراسة القواعد التي سيتم بناء عليها تحديد معايير أهمية السلعة الصناعية التصديرية.

علم الأسبوع الاقتصادي، أن الحكومة تبنت حالياً وبصورة تفصيلية تأثيرات اتفاقية الجات على جميع الأنشطة الاقتصادية في مصر ولهدف الدراسات التفصيلية إلى الهدنة إلى تحديد السياسات والإجراءات الجديدة التي يجب تنفيذها وتطبيقها خلال الفترة القادمة لرفع القدرة التنافسية

للاقتصاد المصري في مواجهة متطلبات اتفاقية الجات من تحرير للمعاملات وتفتح للسوق المحلية وإنهاء إجراءات الحملة المضادة.





## لامخاوف على الاختراعات في ظل اتفاقية الجات

**اجرت الحوار - رشا عفيفي**

في حوار أجرته « الجريدة المصرية » مع الدكتور محمد سعاده نائب رئيس أكاديمية البحث العلمي عن مستقبل الاختراعات المصرية خاصة بعد إنفاذ اتفاقية الدولية والتي تضمنت الحرية الفكرية بالاتفاقية

التسهيلات الجديدة للتسجيل الاختريعي والمبتكرين بها هو مدى الاستفادة من أكثر من ١١ مليون براءة اختراع داخل

مقالة اختراعات الدواء في البداية أكد الدكتور محمود سعاده أن هناك مخاوف كبيرة من إتفافية الجات وخاصة التحديت الكبيرة في حق الملكية الفكرية مما يهدد صناعات حيوية وهامة كصناعة الأدوية في مصر ، وسمح هذا الحق يتم للمالاه في شراء براءات الاختراع الدوائيه وبالتالي سيتوقف سعر الدواء ويؤثر في الخصصة أمام شركات

الأدوية الأجنبية متعددة الجنسيات لاتتلاق تكتاراجيا التصنيع واحتكارها . وبعد عدة مناقشات ودراسة كافية مع السواريين المصريين لاختلاف على مصر من إتفافية الجات حيث تم توضيح العديد من الجوانب لنا ولانعتقد ان هناك مسئول يوقع على إتفافية الجات أضرار لبلده أما العديد من صناعات الدواء ومايترب على حق الملكية الفكرية هو مايتعلق على زمن الحصول على حق الحصول براءات الاختراع من ناحية الشركات الأدوية العالمية ....

والان سيتم تحديد نسبة التي تحصل عليها المخرج قبل الحصول على اختراعه حفاظا على الاختراعات المصرية

واكد ايضا ان الاختراعات ليست خدمة ولكنها تنمية تكنولوجيه لأن التطور لا يطور ولا في الاختراعات ... وهناك سريالين لنشر العلم أما عن طريق نشر البحث في مجلات علمية وهذا يستلزم وقتا طويلا سنتين على الأقل ... أو عن طريق تسجيله في براءات الاختراع ومحاولة استغلال هذه الفكرة إيجابياها الآخرين أو إنشاء ورشة أو مصنع لتتدوير الفكرة

### حماية الاختراعات

ويضيف ... عن طريق جهاز براءات الاختراع المصري يتم حماية الاختراعات بعد الموافقة على التسجيل ثم يمنح البراءة والتي بمقتضاها يحصل على حماية لمدة ١٥ سنة وليس مصنع أو شخص أو بيلندار يتناول

فكرة الاختراع خلال هذه الفترة وفي ظل القانون الجديد تستمد فترة الحماية من ١٥ سنة ٢٠ سنة . ويضيف أيضا أن الاختراع لابد أن يكون له جدوى اقتصادية وإمكانية للتطبيق الصناعي والجهاز يرحب بكل الاختراعات التي

تتميز بجدوى الاقتصادية لحماية وتطبيق هذه الاختراعات . وأكد انقضاء نصف مليون دولار في الخمس سنوات الماضية على الاختراعات بدعونه من الأمم المتحدة استخدمت في عمليات التحديث والتطوير مثل شراء الآلات وأجهزة الكمبيوتر مما نتجت من مكتبة بها الآن ٢١ مليون براءة اختراع خلال ١٥ عاما الماضية ... هذا بالإضافة إلى الموازنة الكبيرة لهذا الغرض التي يتم من خلالها تشجيع المصنعات الدولية والمشار إلى التطويرات العلمية في هذا المجال يجري حاليا بحث مشروع قانون مدة الحماية في ٢٠ سنة بدلا من ١٥ سنة أما بالنسبة للاعمال الأدبية والفنية ستكون ٥٠ سنة وهذا اختراعات صعيته سيتم حمايتها كاختراعات مثل الإلكترونيات والوقاية السبب في ذلك يرجع إلى أن هناك فروع صعيه من العلم يكون التطوير فيها سريع فمن الممكن في تلك المجالات ظهور مايريد على شراء اختراعات في كل فرع على مستوى العالم

### تسليم الاختراعات

كما يجري حاليا تجمع فروع الملكية الصناعية في جميع فروع الملكية الصناعية تنقسم إلى براءات الاختراع وهي تابعة للاكاديمية والفنية العلاقات التجارية وهي تابعة لوزارة التورين والمالية التماثل الصناعية والرسوم الهندسية وهي تابعة لوزارة الصناعة وسيتم جمع هذه الأنواع في مبنى واحد وكل فرع سيكون مسئول بأحد بدرجة وكيل وزارة تسليمات المختريين

ويضيف هناك تسهيلات للمختريين من خلال جهاز تنمية الاختراعات حيث يبنى الابتكار وصناعة النموذج الأول له ويعرضه في المعارض الدولية والعلمية وحصلها على جوائز في هذه المعارض . وذلك يتقدم لنا سنويا أكثر من ١٢٠٠ طلب براءة اختراع وتسج ٢٠٠ اختراع في ١٠ أشهر أي حوالي من ٤٠٠ ألف اختراع سنويا . بموجب الموافقة عليه يمكن لصاحب الاختراع أن يحصل على قرض من البنك بشروط

عرضه على القطاع الخاص الخاص لتسليم





المصدر: الإهرام الاقتصادي

التاريخ: ١٠ أغسطس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## مصر والجات

**نصل**

هذا الأسبوع  
التي نهائية  
عرض التزامات مصر في  
مجال

**جداول**  
**التزامات**  
**مصر**  
**لتصريح**  
**تجسار**  
**الخدمات**  
والذي  
بداننا  
ومنذ

خمسة أسابيع  
باستعراض مجالات  
الخدمات المختلفة من  
انشاءات وخدمات  
سياحية وخدمات مالية  
من تأمين وخدمات  
مصرفية وخدمات سوق  
المال وقمنا فيه الجداول  
التي تقدمت بها مصر  
وحددت فيها شروط توريد  
الاجانب لخدمات في تلك  
المجالات المختلفة.

والجدول الذي تعرضه  
هذا الأسبوع هو جدول  
الالتزامات في مجال  
خدمات النقل البحري  
الدولي متضمنا نقل  
الركاب والبضائع وكذلك  
الخدمات المعاونة للنقل  
البحري كتطهير الموانئ.





المصدر: البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٧ أغسطس ١٩٩٥

### الاتحاد العربي للنقل يبحث تطبيق اتفاقية «الجات»

طرابلس - وكالات الانباء:  
يمتد في طرابلس الشهر القادم  
للؤتمر العام للاتحاد العربي لعمال  
النقل. وجهت لهيبيا الدعوة لكافة  
للنظمات النقابية لعمال النقل البري  
والبحري والجوي لمضور للؤتمر  
الذي يرأسه بهير محمد الشريف  
الأمين العام للاتحاد. ويتفق للؤتمر  
تأثير تنفيذ اتفاقية الجات على  
تطور خدمات النقل والخدمات  
البحري لوسيلة للطروحة في  
مجالات النقل بالمنطقة.. كما يبحث  
للؤتمر تطورات قضية لوكيربي.





المصدر : الإهرام المصري

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ أغسطس ١٩٩٥

سرقة المعلومات.. نوع جديد من  
الحروب تتعرض له كافة الدول متقدمة  
أو نامية.. هذه الحرب الشرسة مجالها  
دنيا الكمبيوتر. وتقوم بها عصابات  
منظمة تخصصت في هذا النوع من  
الجرائم.

□ بعد دخول مصر عصر الكمبيوتر:

# التشريع .. هل يواجه حرب



- تعميم أجهزة الكمبيوتر يتطلب
- حماية كاملة لضمان عدم سرقة المعلومات الهامة
- مطلوب تشريعات جديدة
- توفر الأمان لنظم المعلومات المصرية





فهم غلبة هذا التطور التكنولوجي الذي يمتثل في هذا الجهاز اللوجستي إلا أنه يواجه بهجمة خطيرة أداتها الجرائم المنظمة لاسترقاق شبكات الكمبيوتر والاستيلاء على محتوياته من مخزون معلوماتي بالإضافة إلى انتشار الفيروسات الخطيرة لبرامجها والتي تفتق خطورتها خطيرة الحروب لأنها تملك جهوداً ضخمة بذلت طوال أعوام ليست بالقليلة لتشتت، أما هذه المصروف من المعلومات والبيانات الدقيقة الأمر الذي يهدد بظهور شعب، وأهم تعرض لأبغ عملية اغتصاب لأسرارها الدقيقة والخاصة.

وبعد دخول عصر الكمبيوتر وتعميمه من مختلف مؤسسات الدولة وفي مراكز المعلومات ومراكز اتخاذ القرار في مصر أصبح من الضروري علينا معرفة كيفية حماية ما نقوم بتخزينه من معلومات تمثل أدق أسرار الدولة في شبكات المجالات بعد أن تحولت سرعة عمليات الكمبيوتر إلى أحد أهم مهام أجهزة التجسس والاستخبارات. فيما يمكن أن نسهم حرب الكمبيوتر وهذا ما يؤكد أحد هشام فتيل الاستعدادات كالحاجة الهندسية بجامعات القاهرة ومركز الدراسات والبحوث للتقدم في هذا المجال حرب الكمبيوتر منذ اليوم الأول لاستخدامه لقد كتب رائد أجهزة الكمبيوتر في عام ١٩٦٩ أن تكاثر برامج الكمبيوتر والأجهزة التي تستعمل نفس الدائرة لتخزين المعلومات الأولية التي يستخدمها البرنامج وانتشار ظاهرة نقل البرامج من البرنامج الأصلي

الأسر الذي مهد الطريق لبعض الأجزاء بتدليل معين من ترميز المعلومات وكذا الشفرة الخاصة بالمعلومات المخزنة مما يؤدي إلى القضاء على البرامج الأصلية وما تتضمنه من كود معلوماتي وبيانات. ولم يتوقف الخطر عند هذا الحد بل تنافس ظهور ما يسمى بفيروسات الكمبيوتر عندما وجدت الحجرة الانتصافية في مجلة هيرودوس، بأن الفيروس الذي خرب فيه معلومات على مدى ٦ سنوات قد أصاب المعلومات على وجودها فوسمى والنا، أيضاً وفي الأواخر التسعة التالية كان هذا الفيروس قد أصاب ما يزيد على ٢٥٠ ألف جهاز كمبيوتر من منا بدأ الانتباه لظهور هذا الفيروس اللعين.

### تطورات ملاحقة ●

ولقد طارت تطورات ملاحقة على الكمبيوتر تمثل طرفة علمية هائلة في هذا المجال إلا أنها تتميز سلاحتها ما يحين تغير استخدامها للثلاثة الأمر الذي أدى إلى استخدام الكمبيوتر كأداة خطيرة من أدوات الجاسوسية المعلوماتية والتغلب على الاختراقات وكشف أدق أسرار الحكومات والشعوب والمخبرية عليها.

وما يسمى بالاستعمار الرقمي الجديد ومن بين هذه التطورات نظام الإنترنت الذي يشبه الجوص شبكة الكمبيوتر التي تنطوي كوكب الأرض على عام ١٩٩٤ ومع ظهور الشبكة الدولية للاتصالات بدأت فكرة الإنترنت في الانتشار وهي تقوم على مبدأ أساسي وهو التفرع العائلي المعلومات من خلال أي محور رسمي أو خاص من خلال شبكات عديدة متداخلة يشترك فيها الأفراد والهيئات الأمر الذي أدى إلى سهولة اختراق أجهزة

الكمبيوتر والاستيلاء على ما بها من معلومات دقيقة أو الغشاء عليها مواتياً وقد بدأ استخدام هذا النظام عام ١٩٨٨ عندما ربح الكمبيوتر الأمريكي من وضع نظام للاتصال بسمد أمام أي هجوم أو اختراق خارجي حتى ولو كان هجوماً فورياً بحيث أنه في حالة قطع الطريق الرئيسي للاتصال لبيان الجسوسات الصغيرة العربية التي تمثل جراً من الشبكة الرئيسية والتي تحصل عنوة وأعداء سويت تلك على أية شفرة معينة وقد تم إرسال في وجهتها ومفعلاً.

وفي ساهم الأكاديميون ورجال البحث في تطوير هذا النظام الذي يتكلم من تبادل ليس الصوت فقط مثل الهاتفين ولكن الكلام المكتوب والصور والرسوم والبرقيات والرسائل وغيرها من أشكال الاتصال. نظام الإنترنت يتكون من خلال تلك الشبكات من خلال معلومات واحدة يتلقاها الكمبيوتر في فترة زمنية صغيرة وهو يتم الشفرة العلمية إلا أنه قد ورد في إحدى الدراسات الصادرة في مجال مفرخ الأكرار في العالم أن هذا النظام الجديد كالمزج والشبكات والمستشعرات إلا أنه من ناحية أخرى سيؤدي إلى دمار فكرة القوة الدولية بشكلها الحالي لأن «البايت» وهو وحدة المعلومات تستطيع الحروب من جميع أجهزة الرقابة عنه استيعابها أو اختراقها بشكلها وبالتالي أصبح لها ليس له وأن أصبحت الحروب التي ترتكز من خلاله ليس لها أرض المحاكمات وعلى مستوى للثلاث تعرض للقتال. اختراق الأمريكي إلى أكثر من ٢٠٠ ألف حالة اختراق.

### جرائم الكمبيوتر

ولكن جرم يتم ارتكابه جرائم الكمبيوتر وسرقة المعلومات وإساءة إمكانية معلوماته بواسطة - أصدت هشام فتيل هذه الانتصارات ويقول أنه يتم اختراق أجهزة الكمبيوتر وسرقة ما بها من معلومات من خلال طرائق:

١- أخطاء: كالتفريط في كلمة السر أو الشفرة الخاصة بالمشروع، والذين للطرقات التي تقتسم الكمبيوتر وهذا النوع من التجسس يصعب التحكم في إلا من خلال تدبير كلمة السر الخاصة بكل جهاز على قدرات زمنية متداخلة حتى يصعب اختراقها وكيفية اكتشاف الاختصاص الفاعلين على تدوير أجهزة الكمبيوتر حتى لا تتسرب كلمة السر إلى السان

أحد المايكروبيروستات الكمبيوتر وهي من طريق برنامج مثل برامج الحساب التي التطبيقية الأخرى ولكن يختلف عنها في أنه مصمم بواسطة أحد المبرمجين لتحليل أهداف تدميرية بواسطة الحقائق السرور حسية في نظام الحاسب والاستيلاء على ما فيه من معلومات ويشتمل برنامج الفيروسات بذكرته العالمية على تعديل تركيب البرامج الأخرى من طريق الاندماج فيها والارتباط التي بها فضلاً عن تغيير البرامج التي سجلت أصليتها والتركيب على السليم منها وقد طورت بعض الشركات غير المتخصصة في أعداد برامج الكمبيوتر التي تستخدم في برامج الفيروسات لتوفير الشركات الكبرى وأصليتها في برامجها والكشف عن أسرارها.

ويتم تنفيذ برامج الفيروسات من خلال برامج الحماية وبمجرد تشغيلها حيث تتنقل الفيروس من جهاز إلى آخر عند تكرار التشغيل مع كل برنامج جديد وبالتالي فإن فيروس الكمبيوتر هو أحد أخطار الحماية لكافة الأنواع - جيسون - المعلومات التي يحملها مستقل معرضة للاندماج إذا تسلسل إليها فيروس خاصه وإن السراح الجديد الذي يواجهه من سلاح الفيروسات هو تصغير أو إلغاء معلومات الجهاز والبدء من جديد في التخزين المعلوماتي بما يخص شيفرات المعلومات المتوفرة من قبل.

### الفيروسات أنواع

ويشير د. أحمد هشام فتيل إلى تعدد أنواع فيروسات الكمبيوتر فهي كثيرة للغاية خلافاً من أهم الفيروسات التي نالت شهرة عالمية هو فيروس مايكروبيروستات الذي تعد انتفاخه في الأساس من مارس العام المراتق ميلاد الفئان الإيطالي وهو أحدث فيروسات التي استهدفت القضاء على ذاكرة الذاكرة السميطة وفي نهاية عام ١٩٨٨ استطاع العالم الأمريكي الشاب روبرت تايان سويسرا أن يزرع فيروساً في شبكة مايكروبيروستات التي تضم ٦٠٠٠ جهاز كمبيوتر في كولومبيا وستانفورد ومعامل أيريس مورد ومعمل الجيش الأمريكي لإنتاج الصواريخ الفضائية وجهاز مركز أبحاث وكفا «ناسا».

كما يوجد فيروس اسمه سكوير، نشهر على ملك جهاز «أبل» ماكنتوش، تم انتشار في أجهزة شركات أخرى ومؤسسات حكومية مثل شركتي مايكروبيروستات وراكون ووكا القضاء الأمريكية «ناسا» وجيش القوات الأمريكية.

وفي أكتوبر عام ١٩٩١ ظهر فيروس آخر يسمى «مور» المعلومات وهو مؤلف من ثلاثة برامج متتالية وقد نشر هذا البرنامج ٢٢ مليون جهاز ميكروبيروستات في أنحاء العالم وكان أول ضحاياها هذا الفيروس





## للنشر والخدات الصحفية والمعلومات

المصدر :

الإنشراح العبد السلام

١٩٩٥

التاريخ :

١٩٩٥

جمعية المعلومات الورلدية وكذاك  
الاطالبا وبخاصة الانشراح التطلعة  
مكاشدة الانشراح وتشيير الاحصائيات الى  
ان يتم انتاج فيورسين جديدين في العالم  
كل يوم وعن ماستدس كتنه القام لهذا  
الحمل الكاسم  
ويتم الكاسم من وجود فيورسين سامن  
خلا وجود نفس واحد في عدة الجهاز  
التخزينية او بد تشميل الجهاز بصورة  
طريقة ان انه يغير في وصورة مخاولة  
بعض فيورسلات غير العادية لا يجب عدم  
التعامل مع برامج الاحصاء الابي الجديدة  
لا بعد التاكيد من ظهورها من الفيورسينات  
وتشيير الانشراح واستخداف البرامج  
الاصلية الصادرة من مراكز اعداد البرامج  
ردا للاشراح

### ● التشريع والجريمة ●

ولكن كيف يوجه التشريع للمصرين  
جرائم سرقة المعلومات بالكمبيوتر؟  
للتشراح لابق فوض مساعد وزير  
العمل حول ان العالم يشهد ظهورا ما  
يسمى بالثورة الصناعية الثالثة او الثورة  
العلمانية وما نجم عنها من تحولات  
التصانيع واجتماعية تشهد ببرغ لجر  
مستجوع المعلومات وتزايد استخداف  
الحاسب كادلة لتخزين ومعالجة  
واسترجاع المعلومات الحسنية واداء  
الخدمات في مجالات عديدة وامام هذا  
التطور تطورت جرائم سرقة المعلومات  
واصبوا لاهما ان قانون العقوبات في  
حالتة الرافة لم يد كالمها او كمالا  
بالدرجة المطلوبة والمصرية كصموم  
والقنوات والمسابق السانونية التي  
يتضمنها او تفد يوراه بعضها مبروت  
من القرن ١٩ حيث لم يكن هناك فيورسين  
ولكن اصحاب مهن وبراهين وتطبيق بعض

هذه المبراهين القانونية على المشاكل  
الجديدة لجرائم كمما يذك مساعد وزير  
العمل والاهما الاشراك التي تعتمد على  
اعتبات الحاسبات والمعلومات ومبني  
بصوغات ناجمة عن الطبيعة خاصة  
الوسائل الطرانية المستخدمة في  
ارتكابها كما تعرضت مسجونات اشراخ  
رتبوسية حيث يصعب تطبيق تعصوم  
الجرائم التقليدية (التسلط) من حيث  
الانساب بللماليات على اشكال معنوية  
كالاطومات

ويضيف مساعد وزير العمل قائلا انه  
بالرغم من الاماات التي اخضعها الاجرام  
للمعلومات في دول اخرى فان ذلك لا يثنى  
شورية التصدي لبراهين التي بدأت تظهر  
كي لا تستغل على وتيرة قسوم الخوازي  
في استخداف نظم المعلومات الحديثة  
ومن سواك التشريع المصري من  
الجرائم للمعلومات يقول المستشار ماريق  
عوض ان النظام القانوني المصري جاء  
بدون شأنين يواجه هذا النوع الجديد من  
الجرائم صوابها شاملة ولكن اخلف فيه  
مؤخرا بضعة تعصوم تعاقب بشكل  
مبروت بعض مبروت في قانون الاحوال

اللدنية الجديدة رقم ١٢٣ لسنة ١٩٩٤ قررت  
لادة ٧٢ انه في تطبيق احكام هذا  
قانون زفانين المعلومات تعتبر البيانات  
السجلة بالحاسبات الالفة وملفاتها  
بمراكز معلومات الاحوال الدنية ومطحات  
الاصدار الخاصة بها المستخدفة في  
إصدار الوثائق الخاصة بملفات تملين  
الشخصية بيانات واردة في مسجرات  
رسمية. قائلا وقع تزوير في المسجرات  
الرسمية السابقة او في غيرها من  
المسجرات الرسمية تكون العقوبة الاشراك  
الشاملة المؤقتة ان المسجون لدة لا تقل عن ٥  
سنواته

كما قضت لادة ٧٤ على كل معمم  
الاشراك بالية عقوبة اشد ممنصوم عليها  
في قانون العقوبات او في غيره من  
القوانين يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ٦  
اشهر ويرافقة لا تزيد على ١٠٠ جنيه او  
يلدني هاتين العقوبتين كل من قطع او  
شرع في الاشراك او حصل او شرع في  
المعمول على البيانات او للمعلومات التي  
تصونها السجلات او الحاسبات الالفة او  
وساكة التخزين للاشراك بها او لاداء  
بندقيها والاصافة او بالاعمال او بالاداء  
او بالتصدي او بالسلب بها باني مبروت من  
الصور او القاصا او الاشراك في غير  
الاحوال التي هي خارج الاشراك في غير  
للاحوال المتضمنة على البيانات او  
ويستد الحسنية على البيانات او  
الاصاصات للجمعية تكون العقوبة  
بالسجون

ويضيف مساعد وزير العمل ان لادنية  
٧٥ عايت كل من عمل او اتلف الشكة  
الاشراك لمعلومات الاحوال الدنية او جزا  
مها وكان ذلك ناشئا عن افعاله او وعيته  
او عدم لحاظه او عدم مراعاته للقوانين  
والقوانين واللائحة  
قائرا وقع الفعل معما تشدد العقوبة مع  
عدم الاشراك بالمقل في التعصوم في  
العائتين

ويضيف بان لادة ٧٦ غايت الاشراك  
الشاملة المؤقتة مكل من تخرق او حاول  
اقتراق سرية البيانات والمعلومات او  
الاصاصات للجهة بالية مبروت من المعصوم  
وتكون العقوبة الاشراك الشاملة المؤقتة اذ

### ● تدابير لازمة ●

واقرش القانون كذلك على جمعية  
الاحوال الدنية واتخاذ كاكاة التدابير  
للازام لتخمين البيانات الشخصية  
والجمعية للمؤقتة بالحاسبات الالفة او  
بوساكة التخزين للحققة بها ضد اي  
اقتراق او عيت او اطلاق او افساح او  
تعصوم او مسام بها باني مبروت كانت في  
غير الاحوال التي هي عليها القانون  
ورافا للاجرامات التعصوم عليها في  
لادة ٧٦

● تعاون لوكي ●  
ويشير مساعد وزير العمل الى وجود  
القائمين الدلولي في مجال مكافحة الجريمة  
المعلوماتية قائلا لاد امام مؤتمر الاسم  
التشدد الثاني اتم الجوسية ومعاملة  
الجوسين والذ عتد في معلقها عام  
١٩٩٠ في قراره الشامل بالصرات دات  
الصلة بالمعالم باقول الانشراح ان تكاف  
جهد ما على تكلف مبروت من المعاملات  
معلبات اساسا استمدت الحسنية التي  
تستدعي تطبيق جزاات جانيها على  
الصعيد القوس مع شورية تعصوم  
القوانين والاجراءات الالفة بما يصن  
ان تكون الجزاات والافراش ارفاة بشأن  
سلطات التعصوم والوصول الالفة في  
الاجراءات القضائية مطقة على نحو  
ملائم وكذاك شورية اصال تصديرات  
بمفاتيح عليها اذ دت تصديرات ذلك  
نصف التعصوم افعالا لاشراك الجوس  
والعقد من لشكال الشكلا الاجرام  
خاصة في حالة عدم وجود قوانين مطقة  
على نحو ملائم

كما حد المؤتمر كذلك الدول الاعضاء  
على مساهمة الانشراح التي تشتمل على  
الصعيد الدلولي من امال مكافحة الجرائم  
للشكلا بالحاسبات بما في ذلك دخولها  
حسب الاقتضاء كطراف في المعاملات  
التعلقة بتسليم اللومين وتبادل المساعدة  
في المسائل الخاصة بالجزاات دات  
الصلة بالحاسب واتصم بقرار الدول  
الاعضاء بالعدل على ان تكون تشريعاتها  
التعلقة بتسليم الجوسين وتبادل المساعدة  
في المسائل الجانيية متطابقة اسطفا  
كالمها على الاشكال المعنوية للاجرام مثل  
الجرائم ذات الصلة بالحاسب

رقد اوسى المؤتمر بفتح امان جديدة  
للتعاون الدلولي في مجال مكافحة جرائم  
الحاسب الالفي من خلال مسجرات وضع  
مساجير دولية لاس نظم ملائمة الالفة  
للبيانات وكذلك وضع تدابير ملائمة لمل  
مشكلات الاختصاص القضائي التي  
تتبرها الجرائم المعلوماتية المارة بعدد  
في دات الطبيعة الدولية مع وضع اتفاقيات  
دولية تنظم على تعصوم نظم اجراءات  
التفتيش والقضيب الباسر ايقاع غير  
الحدود على الانشراح الطرانية للصلة  
فيما بينها والاشراك الالفة المساعدة  
للحكمة مع كمالا الحسنية في اوقات نفس  
لحقق الافراخ ويحرمهم وسادة الدول

محمد عبد السلام  
(مخبة دلال)





المصدر: الأسماء

التاريخ: ١٢ أغسطس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### جهود مصرية لتعديل التزامات انتقال العمالة في إطار الجات

تمضي مصر من خلال المفاوضات التي تجري في جنيف إلى تعديل الالتزامات الخاصة بانتقال العمالة. وذلك في إطار اتفاقية الجات التي أسفرت عنها جولة أوروغواي حيث من المقرر إدراج هذه الالتزامات في جدول التزامات الدول. ولعل متوقبا الأفرام أن مصر ستكون من الدول المستفيدة بما ستقدمه الدول المختلفة من التزامات جديدة في هذا المجال. حيث من المقرر إدراج نص يسمح لوزير القوى العاملة باستثناء مورد الخدمة الأجنبي من شروط نسبة الـ ١٠٪ الخاصة بعدد الأجنبي للآزمين لتوريد الخدمة في أي وحدة



الفقراء... الفقراء والفقراء على زيادة الأعداء: الفقراء

**الاعتقاد** الذي تروج له الدول الصناعية الكبرى، هو أن تحرير التجارة الخارجية ليس له آثار إيجابية، بل عكسها، سلبية. هذا الاعتقاد الذي تروج له الدول الصناعية الكبرى، هو أن تحرير التجارة الخارجية ليس له آثار إيجابية، بل عكسها، سلبية.

وتكرس لقرى الفقراء.  
والأفلات إن هذه المعارف لا تقتصر على الدول  
التي تصير لديها متضررة من إطلاق الدواب  
الاستيراد والتصدير، بل تغير عنها جهات هي دول  
مستقلة، مثل منظمة «اوتكنا» (أمراض الأمراض)  
المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأغذية  
والزراعة الدولية (الفاو) التي منظمات ومراكز  
أبحاث اقتصادية وطنية.

وتستند هذه المخاوف إلى اعتقاد كثير من الخبراء على الأثر، أن الدول الفقيرة المصدرة للنفط ستفقد إليها الأقاليم نموًّا (مصدرة دول الـ 16) على استعداد قليلًا من المصاعبات والجهود التي شاول الدول المصدرة النفطية أنها بذلتها في خلال العقدين الماضيين، ما حصل هو العكس، إذ تراجعت مستويات التنمية الاقتصادية فيها إلى ما في المئة أوسعة

النمو في أوائل العقد نفسه، و٩,١ في المئة في الثمانينات، ما يعني من وجهة النظر هذه، أن الدول المعنية التي يزيد عدد سكانها عن ٥٥ مليون نسمة أكثر فقراً في التسعينات، مما كانت عليه في الثمانينات أو السبعينات.

وحسب التقرير، الذي أنجزته «اوتكده» أخيراً، فإن التدهور الاقتصادي في مجوعة الدول الـ ٣٢ (٢٢ دولة منها في أفريقيا، وأربعة في آسيا، وه دول في المحيط الهادي، ودولة واحدة في منطقة الكاريبي)، نتج عن اتساع الفوة بين زيادتين: النمو الاقتصادي الذي لم يتجاوز متوسطه ٥,٥ في المئة سنوياً، في

الماضيين.  
تحقيق نمو سكاني على امتداد العقدين  
المئة، وتالياً التحول من تحقيق نمو لوجابي إلى  
ما يعني ان هناك عجزاً سنوياً يقدر بـ ١,٣ في  
مقابل الزيادة السكانية التي بلغت ٢,٨ في المئة.

أما الإحصاء الثاني فيتناول، وفق التقرير نفسه، القطاع الذي حقق النجاح الزراعي، في مجموعة الدول الـ ٨٤، وفي القطاع الزراعي بـ ١٠٠ مليار في السنة في الناتج المحلي الإجمالي فيها، كما يوليه حوالي ٢٥ في المئة من إحصاءاته، أما الإحصاء الثالث، في ٧٠ في المئة من المعدل الوطني.

وتفسر خبراء «الغار» التدهور الذي سجله القطاع الزراعي في البلدان الأكثر غلاء واستثماراً في الأساليب الحديثة في الانتاج والاستثمار، إذ أن هؤلاء، لم يظفروا بالنجاح

التي تعجز عن تغطية الأكلان.  
وحسب التسميات التي يقدمها خبراء «الفاو»  
أصاب الكثير من البلدان، والأهم غياب آليات  
التسويق، ما يشجع على إبطاء إعمار غائبة  
الصادرات الزراعية الأساسية وقطلة إلى الحدود

كان حكومات غالبية الدول الفقيرة إيجابية في ظل محدودية الإمكانيات المادية المتوافرة التي تملكها. القطاع الزراعي، سواء عن طريق توفير عناصر الإنتاج بأسعار أقل عن الكلفة، أم عن طريق دفع أسعار المبيع للمحافظ على هامش مجزٍ من الربح للمنتجين، الأمر الذي شكّل عبئاً ثقيلاً على

موازنتها العامة.

اما الصيغة الثانية فكانت التخلي عن دعم القطاع وترك المزارعين يواجهون تقلبات الاسعار في الاسواق العالمية، الامر الذي ساهم الى حد بعيد في تحول الكثيرين منهم الى قطاعات اخرى

[illegible]





المصدر : **المرام**

١٥ نوفمبر ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## القانون المصري للجات

د. حسام لطفى

استاذ قانون للنظر الصغير  
كلية حقوق بنى سويف جامعة القاهرة

وكانت ارجو الاتساق مصر على هذه الاتفاقية قبل ان تصدق تشريعاتها الداخلية وتضمنها ما يبيحها من الاستثناءات المقررة فى اتفاقية الجات لصالح البلدان النامية. لاسيما وقد ورد فى تقرير الحكومة الذى عرض على مجلس الشعب لتقرير الانضمام الى اتفاقية الجات ان مصر ان تتردد فى الاستغناء من كل الاستثناءات الواردة فى مجال الملكية الفكرية بما يحق للصحة الوطنية ، ولكن أما وإن هذه الاتفاقية قد صارت نافذة فى مصر ، فإن المنطق يقتضى أن تسرع مصر - فى أقرب فرصة ويحد أقصى الأول من يناير سنة ١٩٩٦ صرعه بده

للتزام الدول الأعضاء فى الجات ، بتطبيق لمكاتها - باستعمال حقوقها للضرورة فى الاستغناء من الفقرات الانتقالية التى وضعت تحت تصرف البلدان النامية حتى تعيد تشكيل بنيتها الادارية والتقنية والاقتصادية

وليس فى التراخي فى استعمال هذه الحقوق إلا إهدارا لحقوق تضررت للبلدان النامية بعد خلافات حامية الربط خلال دورة ايرجواى لتحليل اتفاقية الجات نظير تنازلات قدمتها هذه البلدان لصالح الدول المتقدمة وأن يكون جزءا هذا التراخي إلا الأعمال للفرد المباشر لاتفاقية الجات بكل ملاحقتها فى مصر دون قيد أو شرط. فهل هذا هو ما نسعى إليه ؟

انضمت مصر إلى منظمة التجارة العالمية القائمة على تطبيق اتفاقيات الجات، بما فى ذلك الاتفاقيات التى وردت فى الوثيقة الختامية للمنظمة نتائج جولة أوجوى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، والواقعة فى مراكش بالقرب من ١٤ من أبريل سنة ١٩٩٤، وصديق وزير الخارجية على الانضمام فى ١٧ من مايو سنة ١٩٩٥ وجعل نظام هذه الاتفاقية يرتد إلى أول يناير سنة ١٩٩٥. وتضمنت الاتفاقية وملاحقتها وقرار التصديق فى العدد ٢٤ (تابع) فى الجريدة الرسمية الصادر فى ١٥ من يونيو سنة ١٩٩٥. وبذلك أصبحت الجات مصرى طبقا للمادة ١٥١ من الدستور المصرى الحالي الصادر عام ١٩٧١ والتي تجعل للاتفاقية الدولية قوة القانون الداخلى بعد التصديق على قرار الانضمام إليها وتضمها فى الجريدة الرسمية فإذا ما افترضنا أن أغلبية أعضاء مجلس الشعب قد وافقت على رغبة هذه الاتفاقية لسيادتها فى مصر اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٩٥ ، نؤكد أنه لا توجد حاجة إلى تعديل أية تشريعات وطنية فى مصر، حيث أصبحت الجات وملاحقتها قانونا بخلقها مصريا واجب النفاذ من هذا التاريخ.

وقد غابت هذه الحقيقة القانونية، التى استقر عليها فقهاء القانون الدستورى فى مصر وقضاء محكمة النقض وإفتاء مجلس الدولة. على من يسعى لتعديل القوانين المصرية الحالية لتتواءم مع ماورد فى اتفاقية الجات وملاحقتها. ولم يعد مقبولا سوى إصدار التشريعات للناسية بما جعل مصر تستفيد من الخيارات التى وردت فى هذه الاتفاقية وملاحقتها لصالح الدول النامية.

ولعل أحد أهم الآثار للترتبة على ذلك هو انهيار مشروع قانون براءات الاختراع الجديد الذى كانت تحاول مصر أن تستفيد منه فترة انتقالية تمتنع فيها عن توفير حماية براءات الاختراع فى مجالات المنتجات الكيميائية والزراعية والصناعية لفترة اقصاما عشر سنوات ، وذلك نظرا للاحتياجات والمتطلبات الخاصة بالبلدان الأعضاء. نمو والعقبات الاقتصادية والمالية والادارية التى تعاني منها ، وحاجتها للسرية لخلق قاعدة تكنولوجية قابلة للاستمرار على حد تعبير المادة ٦٦ من ملحق الجات الخاص بالملكية الفكرية.





المصدر: **المسار**

للتش والخدمات الصغفة والمعلومات : ١٢ أغسطس ١٩٩٥

# بور سعيد في مواجهة الجات

**المتفائلون:**

لا

**خوفا!**

الحق في الانتعاش عن استيرادها.. وهذا الحق سار بالنسبة للملايين الجاهزة حتى عام ٢٠٠٢ لأن قاسم بورسعيد فرصة لتجديد إنتاجها من السلع لتتوصل بها إلى القدرة على منافسة الوارد منها بعد التراجعين المتكررين لذ مسيكون على مصر وقتها فتح أبواب استيرادها ولها لشعوب انتفاكية، الجاهزة ولينا حاليا تجارب ناجحة في انتاج وتجديد بضعة السلع التي انتكح من حولها الحماية الجمركية بمقتضى

الجات لكثها.. أي تلك السلع.. سمعت أمام تنفق السلع المشيلة المستوردة بعد أن نجح الانتاج الوطني في التطور والتجديد.. كل السلع التي ترد إلى بورسعيد حاليا يقرأها في أسواقها أصبح مسجها وبهاها إلى مصر ومع ذلك فهناك فارق يسري لمصالح المصروف منها في بورسعيد.. للأغلاء الجمركي الذي تتمتع به الدولة الجوة.. وهذا مسيكون مع المستورجات والملايين الجاهزة فلاخوف من التفتق المتزوج للسلع وأخيرها على مصر من الانتعاش.. بأن نقص الفارق المصري سيخدم بورسعيد مستقبلا من الرواج مقارن بمصر في السنوات السابقة.. لذلك لابد المعنية من بدائل أكثر شيئا لضمان استقراؤها هذا سالتني إليه قوطة في حديثي عن الآثار للفتوة الجاهزة وهو يطرح الدائل بقوله:

لا بد لاصحاب رؤوس الأموال في بورسعيد

في ١٧ أبريل عام ١٩٩٤ لفتكرت معظم دول العالم في التوقيع على اتفاقية.. الجاهزة وبقيّة الدول في طريقها للتوقيع.. وقد توسع نشاط منظمة التجارة العالمية منذ أول يناير من العام الحالي لتشمل مع التجارة خدمات الصناعة والزراعة والحقوق الفكرية.. وفي حين انتقلت في هذا النشاط الدول للفتوة إلا أن دول العالم الثالث خاصة تلك التي يقل دخل الفرد فيها من ألف دولار مثل مصر.. تحفظت وحصلت على فترة زمنية لتوقيع أوضاعها وتمتعت بمزايا فيما يتعلق بالتزاماتها أمام صندوق النقد الدولي وأيضا فيما يخص التعريفة الجمركية.

ووفرت تلك المزايا لمصر فرصة كبيرة لحماية تجارتها العالمية ومناعاتها الوطنية بمنع مائزها من سلع أو فرض نظام الحصص عليها أو بإجراءات رسوم جمركية وغير ذلك من حصانات.. كما حصلت أيضا على براءات الاختراعات العالمية لمناعاتها محمية وفي مقدمتها الأدوية.. وفي هذه الحماية التي وشرت مصر حقها في تطبيق بنودها تهدف إلى عدم تأثر ميزان المدفوعات وأصابعه بأي ظل أو التأثير بالسلب على النشاطات الوطنية من الناحية الاستراتيجية أو العمالة.. ومن ثم فإنها إجراءات التعاقبة عدية ومؤكدة خاصة مع وجود آلية حكومية قوية تستطيع أن تتحكم في حركة الصادرات والوارد إلى مصر التي تزداد وارداتها عن صادراتها بكثير من الضعف.

من هنا فإن الاتفاقية تحدثت تأثيرا جفريا فيما يتعلق بمصر وبالتالي بورسعيد.. هذا هو رأي خبراء الاقتصاد في بورسعيد.. يقول عبد الوهاب قوطة وكيل اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب والنائب البورسعيدية أتم الواردات لبورسعيد هو للمستورجات والملايين الجاهزة.. أما عن المستورجات فمينا مهلة تنتهي عام ١٩٩٨ لتطوير تلك الصناعة وتجديدها وتعديل استعارها.. وخلال السنوات الثلاث فإن لمصر





المصدر: الإحصاء العام

التاريخ: ١٧ شهر ١٩٩٥

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### تحقيق: محمد أبو الشهود

منح دول المجموعة مزايا تشجيعية جمركية وإسام بروسعيد فرصة زمنية واسعة للاستفادة من فترة السماح التي منحتها اتفاقية الجات لصنوع لحج، ارتفاع دخل الفرد فيها إلى ألف دولار .. وأهل محافظة دمحم البراز وزير المالية من السماح للصناعة المصرية بأن تكون مناطق حرة خاصة مايسمح على تخفيض تكلفة السلع المنتجة محليا في مواجهة المستورد فضلا عن تشجيع عمليات التصدير التي لا شك أن اتنامها من خلال ميناء بروسعيد سيحقق أعلى قيمة مضافة للاقتصاد البروسيدي خاصة والمصري بصفة عامة .. لا نذكر أن اتفاقية «الجات» ومنح الحق للمصرية للاستيراد سقار بالسحب على بروسعيد - لذلك المصير على

ويكتمون مع الدولة من إنشاء مخازن ضخمة للسلع الاستراتيجية الغذائية والوسيلة والاستثمارية مثل القمح والذرة والسكر والزيت والشاي وحديد التسليح والأسلحة والمكينات والآلات .. وهذه جميعها سلع ستظل مصر تستوردها أمدا بعيدا .. ومجلس إدارة المنطقة الحرة أدرك أهميتها فرفع عنها جميع أنواع الرسوم .. ويبقى تكثيف الجهود لتشجيع المستثمرين على استيرادها بدلا من الواردات الحالية التي تقارب أسعارها من أسعار محليتها في أسواق مصر بعد رفع الرسوم الجمركية عليها في المنافذ .. ويحتاج النشاط التصنيعي تمام بشروط صعبة صغيرة الطحن والهدرجة والتعبئة لاستيراد البطالة .. وكما قلت .. والكلام للسلطة .. فسم هذه السلع تستوردها بكميات كبيرة لسنوات طويلة قادمة ..

ومشروعات التخزين ستحتاج إلى شركات للتجارة الخارجية ذات رؤوس أموال ضخمة فليستشرك أن المستثمرين في نشاطها .. وأما الأرض فحسود منها حاليا ٢٠٠ ألف متر خالية في منطقة الرسوم جنوب بروسعيد ..

أعني أنه لا ضرر من التضاضية لجارات على بروسعيد وإنما يمكن الاستفادة من ميزاتها لبناء بروسعيد التجارية والصناعية القوية والخالصة من البطالة ..

أما من يشغل قمة المسئولية الاقتصادية في بروسعيد وهو محمد عبد الفتاح المصري رئيس الفرعة التجارية فيقول:

«أهداف ونصوص اتفاقية الجات تدفعنا إلى البحث عن وسائل الاستفادة من موقع بروسعيد الجغرافي في مختبر الطرق بين ثلاث قارات واستثمار نشاطها التجاري لرفع تعديلاتها إلى معبر لانتقال بضائع العالم .. وهناك دراسة جارية لإنشاء سوق عربية لمواجهة التكتلات العالمية الاقتصادية مثل السوق الأوروبية المشتركة وبوله الاتحاد التي تضم أمريكا وكندا والمكسيك .. في كل المشروع العربي فإن بروسعيد ميثاقها وموقعها يمكنها أن تكون مركزا لنشاط المشروع وحركته في الدول العربية خاصة إذا اتفقت على

### المشائمون: المستقبل مجهول!

متسع لنشاط الفصل .. وأمانا تجارب دول قريبة نجحت في حين أننا نملك في بروسعيد مقومات لتحقيق نجاحات أكبر .. فمينا دى على سبيل المثال يتداول على أرصفتها ٦ ملايين جولة سنويا في حين أن ميناء بروسعيد لا يتعدى حركة التداول فيه ٢٥٠ ألف جولة!

أدعو أيضا إلى تشييد مطار للجميل بتوسيعه ليعمم بتنظيم الرحلات بالطائرات الشراشر أيضا لمواجهة الآثار السلبية الراهطة بسبب الجات على حركة استيراد السلع .. يمكن تحويل جزء من النشاط التجاري الحالي إلى نشاط إعادة التصدير بإنشاء مخازن ترازمت وتسهيل إجراءات انشائها واستخدام المطار في حركة نقل البضائع .. وأخيرا فخطير من مجلس إدارة المنية الحرة إقرار لجنة متخصصة لزيارة المناطق الحرة الناجحة مثل سنغافورة وهونغ كونج وتايوان لاستقواب تجاربها والاستفادة منها حتى تبلى بروسعيد منطقة حرة متطورة تساهم في حركة





المصدر : الأمانة العامة

التاريخ : ١٢ أغسطس ١٩٩٥

## للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التصنيع والتجارة العالمية . الخلاصة أنه مخوف على بوروسعيد بل إن أمانها وفوق أرضها متسما رصحا لتحقيق طموحات تحقق لها غذا أفضل كثيرا من جافرها . وعلى البصر - نسبيا - من لملمتان قوتة والمصرى . السويدي شمبيا واقتصاديا .. يقف سمير مموض وهو خير اقتصادي بغير مقعد . فلا تهود تضطره للتحفظ في رايه . يولن . الطريق إلى الهات أمام الاقتصاد في بوروسعيد مغرور بعلامات الاستخدام التي تجعل المستقبل عريضة لتكديرات كثيرة . وأهم تلك التنازلات هو إننا لم نذكر لأن إن اقتصادنا القائم على صناعة الخدمات منذ نشأته كان من أكثر الاقتصاديات العالمية تطورا إذ أن أكثر الاقتصاديات العالمية تقدما الآن تسعى لتسليح نفسها بالأزيد من أنشطة الخدمات التي تتطلب استثمارات ليست كبيرة في الأصول والركنز المالية والتنمية البشرية ومع ذلك في عوائدها تعد من أفضخ الدخل الاقتصادية .. ويكني أن تعرف أنه في ظل الجات تخطط ألمانيا إلى زيادة حصتها من تجارة الخدمات من 24٪ من مجمل صادراتها إلى نسبة أكبر كما أنه من بين ٧ ملايين شخص يعملون في قطاع الصادرات يحصل حوالى ٢ ٣ مليون في قطاع تصدير الخدمات وتظهر الإحصائيات أن حصة امريكا ألمانيا وفرنسا في تجارة الخدمات الدولية تبلغ نحو 33٪ ونص في بوروسعيد نمضى في الاتجاه المضاد؛ فالأنشطة التي التحق لنا تحولاً حقيقية هي التي تستأثر بأغلب الأنشطة الاقتصادية مع مايرتبط بذلك من بطالة سافرة ومفدمة وبطالة في رؤس الأموال مع مايرتبط على ذلك من مشكلات اجتماعية وحضارية . الجات طوفان اقتصادي علينا أن نمد له سفينة مرس لا نذكر أن أصولنا الجغرافية والطبيعية والبشرية في بوروسعيد تعد من أنسب الأصول الرأسمالية للدخول إلى توسعة صناعة الخدمات الدولية لكن للأسف، فالتخطيط لدينا لم يرق إلى مستوى أحميات ثرواتها الهائلة في عصر الجات علينا أن نعمل على تحويل الهواء وثقافة السويدي إلى مصنع قوى لصناعة وتجارة الخدمات . أماننا خمس سنوات فقط للتأهب والتأهل للدخول في هذه المعركة الدولية وبغنا لنشروط اتفاقية «الجات» ..

« علينا أيضا أن نتوقف عند اعتبار السباحة في طرق التجارة للاقتصاد بوروسعيد فهي لاتتمتع بأي مزايا ذات طبيعة خاصة لجذب السباحة علينا أن نتجه إلى صناعة الخدمات الترفيهية والصرفية والصناعية ذات الصلة بالمياه مثل صناعة الصاريات وصيانتها وإصلاحها وتجديدها . أين ترسلة بوروسعيد التي كانت تتمتع بشهرة في صناعة المائمت وصيانتها وإصلاح المعفن المعبرة ؟ نصير ميناء بوروسعيد من صناعة السفن لايزيد على 2٪ من ميناء روتردام و 7٪ من ميناء سنغافورة و 25٪ من ميناء هونغ كونغ! فروع يقول أن ميناء بوروسعيد متلخر عن الموانئ الأخرى بمسافة عدة عقود وأيس أدل على ذلك من أن ميناء مالابا في الفلبين أدرك أسرار التقدم وهو الآن يحقق ٩٤ مليار دولار من علياته الخدمية . ولنجرب التحطير منه بكل الجدية أنه إلى الشرق من ميناء بوروسعيد تجرى محارلات مؤوية للاستثمار بصناعة الخدمات . لمرسول بالاشتراك مع الأردن تخطط لإناء شبكة خدمية متطورة للسيطرة على المنطقة على خدمة النقل المولى للتمدد الوسائط الذي سيكون مسيجة المعمر في المنطقة إننا أمام مستواة فكرية لايطح معها إلا أن نكون على مستواة فكرية وتخطيطية وتقليداً ولا جرفنا طوفان «الجات»





المصدر: صباح الخير

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٧ أغسطس ١٩٩٥

# سرقه أفلامنا في المهرجانات؟

● رغم غيابنا عن المهرجانات الدولية إلا أنه عندما لاحظت لنا الفرصة أدركنا ظهورنا واعتدنا عن الاشتراك، والسبب أننا نخطئ هي الأفلامنا من السرقة !!

● فـ «سلطان الكاشف» رفض أن يسأل فيلمه «سارق الفرح» لأحد المهرجانات الدولية إلا بصحبة ملحد المصري كحلوس !!

● ومنتج «هدى ومعال الوزير» الذي رشح لدخول المسابقة الرسمية في مهرجان موسكو رفض إرسال فيلمه مالم ترسل له إدارة المهرجان دعوة ليصلح بـ نسخة الفيلم في كل مكان !!

● ومنتج «البحر بيضك» له، طلب من المركز القومي للسينما ١٥٠ ألف جنيه ضماناً لفيلمه ضد السرقة قبل أن يرسله لأي مهرجان دولي !!

● منتج يطلب ١٥٠ ألف جنيه ضماناً لفيلمه ضد السرقة !! وأخر يطلب مراقبة فيلمه منذ إرساله وحتى تسلمه !! وثالث يصر على إرسال خارص مع فيلمه !! كل هذا لكي يشتركوا في المهرجانات الدولية !!

● رأفت الميهي: السينما عندما انتهت بها فيه الكفاية !!  
● نور الشريف: احتمال سرقة أفلامنا من خلال المهرجانات الكبيرة ضعيف جداً !!  
● حسين القلا: أرسلت زوجة رجل مهم «لوسكو» قبل أن يعرض تجارياً ولم أخش سرقة !!





المهرجان الدعوة لخرق الفيلم لا تتجه باعتبار أن المخرج ليس قادراً بالضرورة على تحمل ثقافت السفر والإقامة في حين أن المنتج في معظم الأحيان يكون قادراً على ذلك وهو أمر يضاف ببعض للتجربة ليرفضون إرسال أفلامهم !! أما حكاية سرقة الأفلام فالمشجعون يعلمون أنها مستبعدة بدرجة كبيرة ، وأنها لو حدثت فلن يكون لإدارة المهرجان يد فيها وأنه سيكون وراءها مؤيد مصري أو عرب يستطيع أن يسوق هذه الأفلام للحجاليات العربية المختلفة !!

### ● غير منطقي !!

«لو كنت مكان أي من المشجعين الذين رشحتم الأفلام للمشاركة في مهرجان موسكو لكنت قد أرسلت فيلمي فوراً دون خوف ودون أي شروط» !!

هكذا بدأ «حسن الفلا» كلامه متى تم قال لي :

«وقد تمثلتها بالفعل منذ عدة سنوات عندما أرسلت «زوجة رجل مهم» للمشاركة في المسابقة الرسمية في «موسكو» رغم أن الفيلم لم يكن قد عرض تجارياً بعد ، وكان أول ما حسب متطلبهم أن أحسن من سرقة ، ولكنني لا أجد أي داع لئلا هذا الحرف لأنه كرون المهرجان دولياً لهذا كميل بالاطمئنان وإلا ما كان الأمريكيان قد أرسلوا أفلامهم .. وقد كلمني ..»

مذكور ثابت رئيس المركز القومي للفيلم في إرسال نسخة من «هدى ومعال للوزير» ، ولكنني لفت له أن الأمر ليس في يد أي شخص موزع الفيلم لا متجيه ، وعندما كلمت المنتج قال لي أن إدارة المهرجان لم توافق على طلبه بإرسال دعوة له ليسافر مع الفيلم !!

يلمس بعض العذر للمشجعين الذين رفضوا الاشتراك بأفلامهم في مهرجان موسكو تحديداً لأن الجو العام هناك حالياً يتسلسل بأصايل الشغب و«التلهيب» ، كما أن الفيلم المصري يأل في المرتبة الثالثة من حيث الشعبية في موسكو بعد الهند والأمريكي ، وهو ما قد يغري البعض بمحاولة سرقة لأفلام مشكون عملية سريعة بالنسبة لهم !! ولكن «نور» يعود فيؤكد أن هؤلاء المشجعين قد غابهم التفريق عندما ظنوا أن المهرجان سيتجنب طلبهم بإعطائهم ضمانات خاصة ضد سرقة الأفلام لأنه بصراحة شديدة المهرجانات الدولية لا يفرق معها وجودنا من عدمه وبالتالي فهي ليست في حاجة لأن نخشع أي ضمانات ، وخاصة أن هناك دولاً أخرى كثيرة

تشارك بالأفلام دون أي شروط للضمان الوحيد هو سمعة المهرجان بخلاف مبلغ التأمين على النسخة في حالة حدوث أي شيء !!

### ● المشكلة !!

ويبقى «محمد علان» أن يكون الحرف من سرقة الأفلام هو المبرر الحقيقي لرفض المشجعين إرسال أفلامهم للمهرجانات الدولية ، لأنهم يعلمون جيداً أن مثل هذه المهرجانات الكبيرة ذات سمعة جيدة ، كما أنها قد تعلمهم في خوفهم إذا لم تكن الأفلام قد عرضت تجارياً بعد ، ولكن الأفلام التي رفض أصحابها إرسالها زلت إلى السوق بالفعل ، وبالتالي فالحرف هنا لا يمكن أن يكون سبباً مقبولاً للاعتذار من الاشتراك في أي من المهرجانات الدولية ، ولكن المشكلة الحقيقية في أن الحرف قد جرى على أن توجه إدارة

● رغم إدراك «رأفت المهي» الشديد لقيمة وأهمية الاشتراك في المهرجانات الدولية إلا أنه في الوقت نفسه قد أكد في أنه مع المشجعين الذين رفضوا إرسال أفلامهم خوفاً من سرقتها .. وأنه لو كان مكانهم لالتحد نفس الموقف أيضاً !! ومبرراته في ذلك أن الفيلم يمكن أن يتعرض للسرقة في «السكة» أثناء نقله من مكان لآخر وخاصة أن السينما المصرية أصبحت في حيون الكثيرين سيئاً «مسيحة» !!

وإذا كانت الامتياز تسرق منا وعلى بين أيدينا فهل سيكون من الصعب أن نسرق وهي بعيدة عن أيدنا !!

ويؤكد المهي : ثم ما فاتنا أن نذهب ألاتنا «بصحية راكب» مثلاً لعل سلطان الكفاف عندما أرسل فيلمه «سارق السرقة» لأحد المهرجانات الدولية بصحبة ماحد المصري ليلهم إلى إدارة المهرجان بنفسه ويتسلمه منها بنفسه أيضاً !!

ليس في هذا أي إهانة لأي إدارة مهرجان ولا يبق لأحد أن يفتقب منا لأننا نحافظ على حقوقنا .. ثم إن

التأمين الذي يتبره أي مهرجان على الفيلم هو تأمين على النسخة الأصلية ضد التلف أو الحرق لا ضد السرقة ، وحتى لو كان التأمين ضد السرقة ، فإن ليست أن تعرض حاضرة سرقة الفيلم بأي حال !!

واختتم رأفت المهي كلامه متى وهو يقول لي : يا أخي السينما عندما انتهت بما فيه الكفاية .. حرام على !!

### ● إلا إذا !!

● ورغم أن «نور الشريف» قد استبعد احتمال سرقة الأفلام من خلال المهرجانات الكبيرة ، إلا إذا حدث هذا من موظف صغير أثناء نقل نسخة الفيلم من مكان لآخر ، وإن كان هذا احتمال ضئيل أيضاً لأنه لم تحدث حالات مماثلة من قبل .. إلا أنه





## المصدر: صباح الخير

### للنشء والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٢ - ١٩٩٥

وهو طبعاً طلب غير متطلي لأن الفيلم خاصة المرشح لدخول المسابقة الرسمية لابد أن يسافر للمهرجان قبل ميعاد الانتاج بثلاثة أسابيع على الأقل لينسجى للجنة المهرجان رؤيته وتحديد اشتراكه من علمه ، ومن غير المقبول أن يستضيف المهرجان منتجاً كل هذه اللذة وخاصة أن أيا من منتجي الأفلام في أي من الدول الأخرى لم يمرر على مثل هذا الطلب !!

#### ● ٥٠ فيلماً !!

عندما التقي سعد الدين وهبة أثناء وجوده في كان برئيس مهرجان -موسكو وهو خرج سبتالي- كان قد حضر لصر من قبل كمضوء بلغة تحكيم في مهرجان القاهرة الدولي - اتفق معه على أن تلعب مصر دور المنسق لكل الأفلام العربية التي مشتركة في مهرجان موسكو ، وبالفعل بدأ سعد

الدين وهبة يتصل بمجموعة من الدول العربية لإرسال أفلامها - لم يستجب منها سوى لبنان - وفي مصر اتصل بالمركز القومي للسينما والليجنة العليا للمهرجانات فبدأ ترشيح فيلماً ه هدى ومعال الوزير ، و ه البحر يضحك ليه ، ووشم الأخير الذي حدث في ترشيح القليلين إلا أن سعد الدين وهبة استطاع بمجهود شخصي وبالتصال منه برئيس مهرجان موسكو أن يفتح الباب من جديد للأفلام المصرية ، ولكنه فوجئ بهده . مذكور ثابت ، ورئيس المركز القومي للسينما يتصل به ويخبره أن منتجي الفيلم رفضوا الاشتراك في المهرجان عوفاً من سرقة فيلماً هناك !!

ويستجيب سعد الدين وهبة من هذا الموقف الغريب ويقول : أنا عندي من الآن ٥٠ فيلم أرسلها أصحابها للاشتراك في مهرجان القاهرة القادم ولم يحسن أحدهم عليها من السرقة رغم أن عدداً كبيراً منها لم يعرض تجارياً بعد !! ويمدين إحساناً منذ فترة طويلة نعمان من

حالة غياب كامل عن المهرجانات الدولية ، ولذلك كان تراجعنا في موسكو فرصة لنا ، وهناك ٩ مهرجانات عالمية - أو ما يطلق عليها مهرجانات الدوحة الأول - تتمتع بسمعة جيدة جداً ولم تحدث فيها من قبل أي حالة سرقة لأي فيلم منها كانت جسيمة ثم إن أفلامنا كانت تستأجر من المركز القومي للسينما إلى السفارة المصرية هناك ومبا لإدارة المهرجان يعني لا يوجد أي احتمال للسرقة ، لكنني فوجئت أن المنتجين يطلبون ١٥٠ ألف جنيه فيلماً من المركز القومي للسينما وده طبعاً مستحيل . وكان حايذين يسألوا مع أفلامهم يعني المهرجان يستضيفهم لمدة شهر وده ورشه مستحيل !!

ولم يكن لدينا لألف أي وقت لترشيح أفلام أخرى ، وفي النهاية إحنا اللي خسرين !!

●● ولما كانت مبررات الدين ولفوا إرسال أفلامهم للمهرجانات الدولية فإن القضية لم تمد قضية منتج وفيلم ، وإنما قضية غياب كامل للسينما المصرية عن المهرجانات الكبيرة وفرض نضج منا للتواجد وإثبات الذات ولابد من تحرك ، ولكن ... من يتحرك !!

#### ماجد رشدي





المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩ أغسطس ١٩٩٥

## مائدة مستديرة غذا بالقاهرة لبحث تأثير اتفاقية الجات على الشرق الأوسط

كتب - نصر زعلوك :

تتعد غذا بالقاهرة مائدة مستديرة حول تأثير اتفاقية الجات على بعض دول الشرق الأوسط تحضرها مجموعة من الخبراء ورجال الاقتصاد في كل من لبنان

والأردن وفلسطين.

وتناقش المائدة المستديرة مجموعة من الأبحاث المتعلقة بكيفية التعامل مع اتفاقية الجات بهدف تنشيط التصدير للملح المختلفة بتلك الدول وتأثيراتها

المحتلة على التنمية ووضع حلول لأي سلبيات تفرش تطبيق الاتفاقية.

كما يعقد غذا بمقر جامعة الدول العربية اجتماع لجمعية تحكم جائزة مجلس

وزراء الاسكان والتنمية العرب وصرح الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية

عبدالرحمن المحمدي بأن الهيئة ستبحث الأعمال المقدمة إليها ومدى استحقاقها

لفيل الجائزة المقدمة من مجلس وزراء الاسكان والتنمية العرب عن المشروع

الاسكاني المفضل. وقال: ان الجائزة تفكس مفهوم العمارة الاسلامية الذي يجب ان

يكون متميزا في التخطيط والانشاء والعمارة مشيرا الى انه تقدم لهذه الجائزة

خمسة اعمال من خمس دول عربية. وأوضح ان الجائزة تسمى باسم المهندس

المصري حسن فتحي تقديرا لاسهاماته الكبرى في مجال العمارة الاسلامية.

واصاف له سيتم الاعلان عن الحائزة خلال اجتماع الدورة (٤٤) للمكتب

التنفيذي لمجلس وزراء الاسكان والتنمية العربي الذي سيعقد في ٢٩ أغسطس

البحري بالاسكندرية تمهيدا لتقديم الجوائز للفائز في الدورة (١٧) لمجلس وزراء

الاسكان العرب الذي سيعقد في ١٢ نوفمبر القادم بمدينة الاسكندرية.





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٢٧ أغسطس ١٩٩٥

المصدر:

الأسبوع

# التجارة الحرة والدول النامية

تتزايد اتفاقية تجارة حرة تغطي هذه الترتيبات بزيادة مستطاع البلدان النامية في وقت مبكر. تجسدت في سبعينيات القرن الماضي، عندما تم التوقيع على اتفاقية الجات التي أرمزت إلى بداية عصر الانفتاح العالمي. وفي الثمانينيات، شهدت اتفاقية الجات نموًا كبيرًا في عدد من المجالات، من بينها التجارة الحرة بين الدول النامية، والتجارة الحرة بين الدول النامية والدول المتقدمة، والتجارة الحرة بين الدول المتقدمة والدول النامية. وفي التسعينيات، شهدت اتفاقية الجات نموًا كبيرًا في عدد من المجالات، من بينها التجارة الحرة بين الدول النامية، والتجارة الحرة بين الدول النامية والدول المتقدمة، والتجارة الحرة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

منذ عام ١٩٩٠، شهد العالم نموًا كبيرًا في التجارة الحرة. ففي عام ١٩٩٠، كانت التجارة الحرة بين الدول النامية تبلغ ١٠ في المائة من إجمالي التجارة العالمية. وبحلولي عام ١٩٩٥، ارتفعت هذه النسبة إلى ١٥ في المائة. وفي عام ١٩٩٥، كانت التجارة الحرة بين الدول النامية والدول المتقدمة تبلغ ٢٠ في المائة من إجمالي التجارة العالمية. وبحلولي عام ١٩٩٥، ارتفعت هذه النسبة إلى ٢٥ في المائة. وفي عام ١٩٩٥، كانت التجارة الحرة بين الدول المتقدمة والدول النامية تبلغ ٣٠ في المائة من إجمالي التجارة العالمية. وبحلولي عام ١٩٩٥، ارتفعت هذه النسبة إلى ٣٥ في المائة.

هذه التغيرات في التجارة الحرة تعكس اتجاهًا عالميًا نحو الانفتاح الاقتصادي. ففي السنوات الأخيرة، شهدت معظم الدول النامية نموًا كبيرًا في التجارة الحرة. ففي عام ١٩٩٥، كانت التجارة الحرة بين الدول النامية تبلغ ١٠ في المائة من إجمالي التجارة العالمية. وبحلولي عام ١٩٩٥، ارتفعت هذه النسبة إلى ١٥ في المائة. وفي عام ١٩٩٥، كانت التجارة الحرة بين الدول النامية والدول المتقدمة تبلغ ٢٠ في المائة من إجمالي التجارة العالمية. وبحلولي عام ١٩٩٥، ارتفعت هذه النسبة إلى ٢٥ في المائة. وفي عام ١٩٩٥، كانت التجارة الحرة بين الدول المتقدمة والدول النامية تبلغ ٣٠ في المائة من إجمالي التجارة العالمية. وبحلولي عام ١٩٩٥، ارتفعت هذه النسبة إلى ٣٥ في المائة.

هذه التغيرات في التجارة الحرة تعكس اتجاهًا عالميًا نحو الانفتاح الاقتصادي. ففي السنوات الأخيرة، شهدت معظم الدول النامية نموًا كبيرًا في التجارة الحرة. ففي عام ١٩٩٥، كانت التجارة الحرة بين الدول النامية تبلغ ١٠ في المائة من إجمالي التجارة العالمية. وبحلولي عام ١٩٩٥، ارتفعت هذه النسبة إلى ١٥ في المائة. وفي عام ١٩٩٥، كانت التجارة الحرة بين الدول النامية والدول المتقدمة تبلغ ٢٠ في المائة من إجمالي التجارة العالمية. وبحلولي عام ١٩٩٥، ارتفعت هذه النسبة إلى ٢٥ في المائة. وفي عام ١٩٩٥، كانت التجارة الحرة بين الدول المتقدمة والدول النامية تبلغ ٣٠ في المائة من إجمالي التجارة العالمية. وبحلولي عام ١٩٩٥، ارتفعت هذه النسبة إلى ٣٥ في المائة.

د. جمال الدين صابوق  
استاذ الاقتصاد





المصدر : المراسل

التاريخ : ٢٩ أغسطس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

... يتركز الاهتمام العالمي في الوقت الراهن  
في مجال العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية حول تنفيذ نتائج جولة  
أروجوأي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وما تتركب عنها من مبادرات تعدد أسس التجارة  
الدولية الحديثة خلال القرن القادم والتي تقوم بمسئلة أساسية على فلسفة فتح الأسواق لتصبح التجارة بلا  
حدود جغرافية والأسمواق  
بلا عسوق جغرافية.

## موجة البات القادمة .. حماية الملكية الفكرية

- حملة دولية تشهدها واشنطن لوقف نصوص الأسواق الدولية
- ٤٠ مليار دولار تضيق سنوياً من أمريكا نتيجة السطو
- والقرصنة على المنتجات والابتكارات الأمريكية





## الصرح : الأمر رقم

## النشر والإذاعات الصحفية والمعلومات تاريخ : ٢٩ تموز ١٩٩٥

الحماية لكي تتسجم في القوانين الدولية، التعلق عليها في حماية الاختراعات، والعلامات التجارية، وبحقوق النشر، التصميمات الصناعية، الأسرار التجارية، برامج الكمبيوتر. وإذا كان المحاص الأكبر الآن في الولايات المتحدة هو حماية حقوق الملكية الفكرية الأمريكية. فإن الجزء للموسم من هذا الهياكل في الولايات المتحدة هو أن تلك الحماية أصبحت جزءا مهما في إطار السياسة الخارجية الأمريكية، حيث يتضمن النهج الأمريكي في هذا الحسد عددا من الحوافز المهمة أهمها هو السعر المخفض والمستمر لرفع مستويات الحماية الدولية من خلال الاتفاقيات والنظام الدولي. كذلك الواسعة الدولية لتحسين تغطيات الحماية من خلال المفاوضات الثنائية مع الشركاء التجاريين، والأكثر أهمية هنا هو أن التشريعات الأمريكية عطلت حماية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية عاملا رئيسيا في تحديد أهلية الدول الأجنبية لتلقي المساعدات الاقتصادية الأمريكية وكذلك لتفتح السوق الأمريكية للعلاقات أمام منتجاتها. وذلك بموجب قانون نظام الأنشطة التجارية الصمد.

وهنا تفصل القوانين التجارية الأمريكية على إجراء مراجعات سنوية لقوانين الحماية في الدول الأجنبية والممارسات التي تولد فيها وتبحث من خلالها حقوق الملكية الفكرية والأدلة أن هناك انتهاكات وعمليات قرصنة قد تمت فإن سبيل العقوبات سوف يكون جازفاً في هذه الحالة. ونظام الأنشطة الصمد هو من أكثر النظم أعرا، لفصل الصمد الأمريكية وكما قال في خبراء برنامج التجارة الدولية في وزارة الخارجية أن هذا النظام من وجهة نظريه يعد من أهم أدوات السياسة الخارجية الخارجية الأمريكية، حيث يجمع نظام الأنشطة الصمد من الرسوم المعركة ولكن من ٤٥٠٠٠ منتج أو خدمة من المنتجات التي تصدر إلى الولايات المتحدة من أكثر من ١٤٠ دولة أو منطقة نامية معزولة، وخلال العام الماضي بلغت هذه الفوائد المضاف للولايات المتحدة ١١ مليار دولار. من الرسوم حسب بيانات وزارة التجارة الأمريكية ١١ مليار دولار. وقالوا الذي ترغب في الاستفادة من نظام الأنشطة الصمد للمع لاين أن تكون حامله لخدمات معينة للامم حيث يقوم مكتب العمل التجاري الأمريكي بأعداد لوائح عن الداء المرفعة للأعضاء. من الرسوم كذلك يكاد أن يخلقه عن طريق المراجعة السنوية التي يجريها المكتب وأهم اللوائح التي يستند إليها المسؤولين الأمريكي في هذا التفتيش تتمثل في مدى التفافية للجوردة في الدول ومن هناك عوائق حكومية تحد من حرية الامور، أيضا هل هناك عوائق تمنع تدفق السلع الخارجية إلى الأسواق

عشرة أضعاف منتجات الابتكارات في أكبر الدول الصناعية بعد الولايات المتحدة وشمع في أرقام الابتكارات في الدول الصناعية ليست أعضاء منظمة الدول الصناعية السبع. تلك الأرقام حسب قول وزير كرافت مدير برنامج التجارة الدولية في وزارة الخارجية الأمريكية بدأت تصب موجة من التعلق للتساعده داخل الولايات المتحدة الأمريكية وهو أمر له ما يعبره خاصة أن الزار اتفاقية ترينس جاء في وقت تصاعد فيه حدة التسو والقرصنة على المنتجات الأمريكية. وهناك حسب

### رسالة أمريكا رافت سليمان

تقديرات المكتب - ما يارب من ٤٠ مليار دولار أمريكي خاشعة في السوق العالمية نتيجة للقرصنة بسمويرة مياشرة إلى جانب عشرات المليارات الأخرى التي يتم قرصنتها بصورة غير مياشرة. وهذا الوضع كما يقول وزير كرافت يستدعي أن تنسك الولايات للتسعة الأمريكية الأمر بوضع شيد حتى تستطيع حماية حقوق الملكية الفكرية للولايات المتحدة وهذا يستدعي جهدا كبيرا على المستويين الداخلي والخارجي وعلى المستوى الداخلي قال في مستر اريك سمسويت رئيس الاتحاد الدولي للملكية الفكرية أن كلفونجوس الأمريكي شرع خلال السام الماضي في حمل العديد من التحقيقات في التتبعات والتدوين الأمريكية حتى تتوافق مع اتفاقية ترينس وهناك مزيد من التحقيقات يجري الآن سبغاتها وتبجها للأجان قبل عرضها على كلفونجوس في نفس السياق وعلى المستوى الدولي يقول جيمس جاجني رئيس قسم الملكية الفكرية في مكتب التجارة والاقتصاد الأمريكي والذي يربط حقوق الملكية على المستوى الدولي أن التنسيق بين الدول في مجال حماية الجوانب التجارية للتجارة لحقوق الملكية الفكرية مازال محدودا، وهذا يرجع ذلك إلى تنوع الأنشطة التي تمتد في الدول الصناعية مهلة سنة كاملة لتجريب بنود المساعدة من بعد ضلواها حيث التفتيد في الأول من يوليو من العام الحالي أما الدول النامية

والدول التي تقع بتحويل لتتساعدها من الاقتصاد للوجه إلى لتكص السوق فقد خضت مسا بين أربع إلى تسع سنوات إضافية لتطبيق بنود للمادة ١٥٠٠٠ الأولى لتلوا قد خضت حتى عام ٢٠٠٦ لتطبيق بنود المساعدة. ويشير في فلسفة الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الفترة في الاتجاه إلى مساعدة البلدان المرتفعة على اتفاقية TRIPS في إعادة صياغة لجوانبها

وتحتل اتفاقية الحماية لحماية الجوانب التجارية في حقوق الملكية الفكرية أو كما تسمى لاتفاقية TRIPS متريسة وبالقسط الأكبر من الاهتمام القانوني في الدول الصناعية الكبرى ذات اليد الطولى في تصدير التكنولوجيا والإنتاج العلمي والثقافي، والتي ترى أن توفير الحماية لإنتاج وتكنولوجيا معلوماتها يمثل أحد الأسس المهمة والضرورية لقيام التجارة الدولية المصحة والتي يطلق عليها الأمريكيون بـ «جارة القرن الحادي والعشرين».

وكما أضافت الولايات المتحدة حماية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية في جولة الأرجواي خلال الفترة من عام ١٩٩٤ حتى عام ١٩٩٦ واتبعت بقرار الاتفاقية فإنها اليوم بعدد التفتيد الصارم لبيد الاتفاق الدولي الذي أقر في أبريل من العام الماضي. والرافق لا يحدث داخل الدوائر الحكومية ويؤثر الباحثين العلميين وقرار اللال والاضام بالولايات المتحدة وليس ذلك الاضام الذي يؤكد أن العالم سوف يدخل مرحلة جديدة من العلاقات التجارية خلال السنوات القليلة القادمة.

وكما تقول الدوائر الاضامية داخل الولايات المتحدة الأمريكية أن اتفاقية البات قد أرسلت سلة من القوانين الدولية لتبعض معها خطوطا موضوعة لسرعات العلاقات الاقتصادية والتجارية العالمية. وهي على حسب تعبيرهم تمثل شروها ضرورية ومهمة في التجارة الدولية لكنها في نفس الوقت ليست كافية لأنها لا تفرس مسرى الحسد الأني من السامية.

ومن هنا وحسب ما هو مشار الآن في الدوائر الأمريكية أن لاتفاقية TRIPS تحتاج إلى بعض التعديلات الأكثر صرامة حتى يمكنها أن تفرس الحسد اللائمة لتوفير الحماية القانونية للجوانب التجارية في حقوق الملكية الفكرية. وخلال زيارة إلى الولايات المتحدة ناقشت خلالها مع خبراء أمريكيين في جميع الدوائر المهمة بضمها التجارية تحت أعضائها متعاضدا بضمها حماية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية. وينص الآن الاضام من طبيعة لفرقة بنيت بظيمة الاضام والجمعية الأمريكي لامي بظيمة الاضام والجمعية الأمريكية لامي الباطية الهائلة في جميع مجالات المعجاة، حيث تمت بررات الاضام الأمريكية ما يواز ٢٧٥ من محم بررات الاضام على مستوى العالم، وحسب الاضام التي يوكدها مكتب بررات الاضام الأمريكي فإنه يطلق عليها ما يقرب من ٢٠٠ ألف بررات اخراج تمنع منها ١١٠٠ الال بررات اخراج تحدث عن حماية لاتها تصم بالمعينة وتكتفلها خولة أعضايتها بها تفتيد صناعي بالعلمي الواسع جدا. وهذه الأرقام في بررات الاضام شال





المصدر : **الأمم المتحدة**

٢٩ يونيو ١٩٩٥

التاريخ

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الداخلية، إلى جانب كل قبائل الدولة  
للعنبة باتخاذ إجراءات أو معلومات  
تفسيرية غير معقولة أو كما تسمى في

عرف التجارة الدولية ومعلومات اغراق  
الأسواق. والأكثر أهمية أيضا هي أهمية  
القول التي ترغب في التمتع بنظام  
الاستثمارات هو مدى الالتزام بتطبيق  
الديمقراطية وما تضمنه لعمالها من  
الحقوق الدولية للتعرف بها  
وكما تقول السيدة برتشي جون المسك  
الأمريكية أن هذه القوانين الصارمة التي  
تضعها السلطات الأمريكية من شأنها أن  
تؤدي إلى التنازع الإيجابية لحماية  
حقوق الملكية الفكرية والالتزام  
بالتشريعات والمبادئ الدولية المعمول بها  
من المبادئ السياسية الاقتصادية  
الداخلية

.. ومع هذا التشديد والضوابط  
الصارمة التي تقوم بها الولايات المتحدة  
الأمريكية في علاقاتها مع الشركاء  
التجاريين بدأت الحملة الأمريكية تفتي  
تسارعا على المستوى الدولي فما هي  
الذين ترفع اتفاقا تاريخيا مع أمريكا  
بشخصي بإلزام الصينيين اتخاذ تدابير  
مشددة لمكافحة «القرصنة» وتطبيق جهود  
مركزة لتطبيق أحكام حقوق النشر في  
المجالات السمعية والبصرية وبرامج  
الكمبيوتر والمنشورات وكانت المعلومات  
التي أكدتها مكتب للممثل التجاري  
الأمريكي قد أوضحت أن ٨٥٪ من برامج  
الكمبيوتر المنسوخة في الصين تتم دون  
الحصول على الترخيص اللازم وأن  
لإجمالي المواد للقرصنة داخل السوق  
الصينية تبلغ ٨٦٦ مليون دولار سنويا  
وكانت الولايات المتحدة قد عادت الصين  
وفرضت رسوما جمركية بقيمة ١٠٠٪  
على ما قيمته أكثر من مليار دولار من  
الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة  
وخلفا من فقد خمسة مائة في السوق  
الأمريكية استجابات الصين لتشديد  
الأمريكية وبدأت في سلافة التخالفين  
للقوانين حقوق الملكية الفكرية على أن  
توفر لأصحاب حقوق الملكية الفكرية من  
الأمريكيين الضمانات الكافية للوصول  
إلى السوق الصينية.

.. كذلك استجابات البرازيل هي  
الأخرى لتشديد الأمريكية حيث تم  
التوصل إلى اتفاق تلزم بين الطرفين  
يتوقع من خلاله أن تقوم البرازيل  
بأصدار قوانين جديدة لتتولى حماية  
الجوانب التجارية لحقوق النشر وحقوق  
الملكية الصناعية. كما أبدى العديد من  
دول أمريكا اللاتينية رغبة في التفاوض  
مع الولايات المتحدة بشأن حماية حقوق  
الملكية الفكرية.

وخلال الشهر الأخيرة قام العديد من  
الدول التي لها علاقات تجارية جيدة مع  
الولايات المتحدة بحمل عمليات جديدة  
لقوانين قائمة في مجال حماية حقوق  
الملكية الفكرية. وهذه الدول رغبت في ذلك  
ليس خوفا من سيف الأمريكي العقاب  
التجاري ولكن رغبة منها في التمتع  
بالتفاحة الأمريكية المنمطة في نظام  
الأنشطة للصم والسوق الهائلة القادرة  
على استيعاب مئات المبيعات من  
الإنتاج سنويا  
فعله مثل استومبيا التي كان يعمل  
فيها استصاخ برامج الكمبيوتر الأمريكية  
إلى نسبة ١٠٠٪ تجرى الآن عمليات  
جديدة في قوانينها لمطابقة القواعد.  
كذلك هناك عمليات تتم في إستونيا  
وكنغسبروكا والهند، وبنما، ورواندا،  
وتشوكندا، وتايواند، كما تشهد دول  
أفريقيا الشرقية ثورة حطية في القيام  
بهذه العمليات وهو ما يؤكد أن السيف  
والفتاحة هما سلاح أمريكا الذي لوضع  
حد للقوى السوق العالمية





المصدر : الإمام

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥

# حتى لا نسقط في فخاخ

## اتفاقية الجات

فتحت إتفاقية الجات الأبواب على مصراعها نحو عصر جديد لا يعترف ولا يفسح مكانا فيه إلا للقوة الاقتصادية المعتمدة على القدرة للتكنولوجية والإبداع المتوهم ، فهي أول إتفاقية نولية على هذا القدر من الإتساع والشمول تنظم على نحو دقيق للغاية كل ما يتصل بالإبداع والفكر والإبتكار ، بل وتحمله إلى تجارة فائقة التنظيم محاطة بسياسات جيد الإعداد من المواد القانونية والقيود المؤسسية التي تمنح الحماية للأغنياء وتحرى الفقراء والضعفاء عن إمتلاك ناصية التكنولوجيا والبحث العلمي ، وليس من قبيل المبالغة القول بأن الإتفاقية جاءت بعد تزايد الإيرادات الفائجة عن بيع التكنولوجيا والمنافسة العارمة بين منتجيها الأمر الذي جعل

الشركات الكبرى [ والمعروفة بالعابرة القارات والمتعددة الجنسيات ] تمارس ضغوطا شديدة على حكوماتها لحماية منتجاتها في السوق العالمية ، فجاءت الإتفاقية متضمنة قيودا وإخفايا ينبغي التنبه إليها ، كما تمنح فرصا لا مفر من إقتناصها ، ومع هذه الإتفاقية أصبح المستقبل الإقتصادي والحضاري للدول النامية - ومصر - بل ووجودها ككيان مؤثر في خريطة العالم المستقبلية مرهونا بالأخذ بأساليب التكنولوجيا الحديثة وتنسيق جهودها لمحاولة تنويع الفجوة الحضارية بينها وبين العالم الصناعي المتقدم ، وإلا فالبديل المزيد من التخلف والفقر والجهل والتبعية والإستنزاف المطرد للموارد البشرية والعقول بلا رحمة .





## الخطر من احتكار البحث العلمي والتكنولوجيا للدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات

بشؤون مثاليين بين حقلهم مزيلا  
عضويتهم وبين التزاماتهم ، ومن الجدير  
بالذكر ان ما انتهت اليه جولة اوروبا  
يضمن على الدول إما قبوله ككل أو  
رفضه ككل دون ثمة إختصار في  
التصديلات ، وقد تحولت الاتفاقية مع  
بداية عام ١٩٩٥ إلى منظمة دولية يطلق  
عليها منظمة للتجارة العالمية وتخصص  
بإعمال إدارة ومراقبة التجارة الدولية  
على أساس المبادئ التي تم إقرارها في  
الجات ، وتستهدف الجات وضع إطار  
قانوني ينظم النظام للتجاري الدولي بما  
يضمن إستقلال الأسواق الخارجية  
بعيدا عن تأثيرات السياسة ، ولتحرير  
الكمال للتجارة الخارجية تدريجيا لا  
يعارض مع التنمية الاقتصادية

● هل يمكن إلقاء الضوء على  
أهم اتفاقيات الجات ؟

□ استمرت جولة اوروبا عن  
حوالي ٢٨ إتفاق تم التوقيع على ٢٤  
منها ، وتتناول هذه الإتفاقيات تجارة  
المنتجات والملابس الجاهزة ، والأسلح  
الزراعية ، والقمم وكافة الإغراق  
وحماية الإنتاج المحلي ، ومعالجة الملكية  
الفكرية فيما يتعلق بالتجارة ، والبيئة  
وعلاقتها بالتجارة ، وإجراءات  
الإستثمار المرتبطة بالتجارة ،  
والشؤون الحكومية ، وتجارة الخدمات  
، ولتدوم بالتدخل بدرجة أو بآخر في  
التصميم الدول الاقتصادية المحلي في  
الدول أطراف الإتفاق ، وهو ما تقع عنة

● ما هو الموقف المصري من

□ يؤكد التحليل الواقعي لطبيعة  
الاقتصاد المصري انه يتقل في عده  
الاقتصاديات النامية التي تنتم  
وتنقلها على الاقتصاد العالي في  
مجال التجارة الخارجية خاصة بالنسبة  
للواردات ، لذلك فإنه لا بد وأن يتناول  
تأثيرات إشرا سليا أو إيجابا بالتطورات  
العالمية الاقتصادية وأهمها التطورات  
للمساهمة للإتفاقية التي تم التوصل  
اليها في نهاية جولة اوروبا عام  
١٩٩٤ لتحرير التجارة الدولية والتي  
لحلق عليها الإتفاقية العامة للتعريفات  
والتجارة [ الجات ] .

● هل الإتفاقية ملزمة للأطراف

□ جاءت الإتفاقية كإطار إتفاقي بين  
١١٧ دولة - حاليا - ويستهدف تحقيق  
بيئة آمنة ومستقرة لتنامي التجارة  
الدولية لمجتمع الأعمال واستمرارية  
التحرير لتجارة حيث يمكن الإستثمار  
ويخلق الوظائف أن تنمو وتزدهر بما  
يؤدي وبالتالي إلى نمو تنمية اقتصادية  
عالمية ، وتكفي الإتسار إلى أن دول  
الجات تتعامل إلى ٩٠ ٪ من حجم  
التجارة العالمية ، وأعضاء الجات يعتبر  
كل منهم طرفا في عهده ، كذلك فإن  
العلاقات فيما بينهم أو مع الجات تنقسم

وفي هذا الإطار يبرز الدكتور علي  
حميش رئيس أكاديمية البحث العلمي  
والتكنولوجيا المتأثر من أسرار الجزء  
الخاص بالملكية الفكرية في اتفاقية  
الجات وما احتوته من فخاخ نصبتها  
الشركات متعددة الجنسية وأطال  
الصناعة في العالم حماية لاسرارهم  
الصناعية ، ويعرقل جهود الدول النامية  
في هذا الصدد ، كما ي طرح تصوره  
الخاص لجنسية التعامل مع هذه  
المستجدات البعيدة الأثر في ظهورها  
على سبيل الأمساع الاقتصادية  
والعلمية على مصر مثالا بسياسة  
تكتاورية سليمة وثابتة تعتمد على  
الموارد البشرية والطبيعية الموجودة في  
بلادنا وتستهدف حل للمشكلات الحالية  
والبدول بقوة في السوق العالمية  
إستنادا على ما يتوافر لنا من مزايا  
نسبية علميا وتكنولوجيا وحضاريا .  
والحاور مع الدكتور حميش كان لا بد  
وأن يبدأ من مدخل إقتصادي بإستثماره  
الدولية الواحدة التي سيتم من خلالها  
ويفضا لتخصيباتها إقرارا وضخم  
واستغلال أي نتاج علمي أو تكنولوجياي  
ثم تطرق الحوار للإتفاقية ككل ومنها  
إلى ما يخص الملكية الفكرية مثلا  
وابجاليا ثم سبل التعامل معها وصولا  
إلى إمكانات المراجعة ، وكان السؤال  
الأول :





وأصحت الاتفاقية للدول النامية الحق في الحصول على خمس سنوات أخرى بالإضافة للخصم الأجنبي لدوره عشر سنوات قبل الالتزام بإجراءات الإخراج على أساس التمتع فيما يتعلق بالإجراءات الكميات الخاصة بالأغذية والأغذية الطبية والمركبات الصيدلانية ، والالتزام الدول المتقدمة بتقديم مساعدة فنية ومالية للدول النامية عند طلبها ذلك في مجال إعداد وتنفيذ التشريعات الوطنية وإنشاء وتنظيم الأجهزة الوطنية الثلاثة

● واضح من ملامح الاتفاقية ان لها اثاراً سلبية وأخرى ايجابية .. فهل يمكن تحديد كل من هذه الآثار ؟  
□ بداية يجب توضيح ان الاتفاقية الهات جاءت لخدمة توسيع حق التنازلية للدول الأولى ، فهي تحقق حق معلومات اعطى الحماية لحيالات حقوق الملكية الفكرية وقواعد اعطى للتشريعات ان يختلف احكامها ، كما هدف الدول النامية كذلك من وراء تضمين اتفاقية الجهات قواعد متمثلة بالنكبات الفكرية للتوصل الي اتفاق دولي لكافة التجارة في السلع المقلدة واغراض حماية الاسواق التجارية باعتبارها احد افرع الملكية الفكرية ، كذلك ادعى التسارع التكنولوجي الي ظهور سلع جديدة واستحداث اشكال تجارية لها اعمية كبرى تتمثل في انتقال هذه التكنولوجيات من دولة الي اخرى ، ونظرا لتزايد الإزدياد الناتجة عن بيع التكنولوجيات والمناصرة العارمة بين منتجها فقد

□ احتوت بنصوص الاتفاقية على مجموعة من القواعد والشرط التي تحدد موضوع اللوائح الرئيسية لها ، ومنها شروط الدولة الأولى بالرعاية بمعنى عدم التمييز في المعاملتين مختلف الجنسيات ، ويهدف للضمان الطبيعة بمعنى معاملة الاجنبي معاملة الوطني ، والالتزام بالاحكام الواردة بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية الثلاثة في مجال حماية الملكية الفكرية مثل اتفاقية بين لحماية للصفات الادبية والفنية ١٨٨٦ وتبيلاتها ، اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية ١٨٨٣ وتبيلاتها ، واتفاقية واشنطن لحماية العوارض المتكاملة ١٨٨٦ وغيرها ، ويضع إجراءات فعالة تكفل حصول صاحب الحق على حقوقه مع ضمان عدم إسائة إستخدامها بالسلب يتل عرائق امام التجارة الفورية ويشمل ذلك الإجراءات الإدارية والقضائية والجنائية والجرمية ، وحق الدولة في حماية الصحة العامة والتعليم وثم حقها في فرض نظام لضبط اسعار السلع المتصلة بهذين المجالين ، مع السماح لها باستيراد الدواء وتسويق فيها بطريقة شرعية اي بتخفيض من صاحبه

ويست الاتفاقية على حق الدولة النامية في تطبيق نظام الترخيص الإجباري اذا ما تصف صاحب البراءة في استخدام الحقوق للخدمة له او مارس اصعلا تعمق للتنازلة . ويتم التسيويات التي تتلحق بتطبيق الملكية الفكرية في إطار للنظام الملائمة للإدارة ، ووفقا لظواهرها أي بالمشاورات ثم بالمصالحة ، ولذا لم تتم معرض الامر على هيئة تحكيم تشكل من ثلاثة اعضاء للدور في الخلافات التي تقع من لحد الأطراف ، ويجوز إستئناف الحكم

المصادر من هيئة التحكيم ، والقرار الصادر منها ملزم للأطراف المعنية .

ويست على ان تقدم الدول للتعمية وتنفيذ الاتفاقية خلال عام من بدء سورتها أي في أول يناير ١٩٩٥ ، كما الدول النامية فإن تكون مؤمنة بتطبيق احكام هذا الاتفاق [ هذا شرط للماملة الوطنية وشروط الدولة الأكثر رعاية ] قبل مرور خمس سنوات من سورتها حتى يتسح لها مواصلة طريقها طبقا لخصائص هذا الاتفاق .

إحتواء الاتفاقية على احكام تنظيمي الشامل في قطعتين جديدتين بخلاف قطاع السلع الذي تلتصرت عليه اتفاقية الويات عام ١٩٩٤ ، وبمسا قطاع الخدمات وقطاع الملكية الفكرية حينما تتنل او تستخدم في الاسواق ، ويعتبر الملكية الفكرية مجالا يجري تنظيم التبادل الدولي فيه لأول مرة من خلال اتفاقيات محكمة في إطار للنظمة الجديدة .

● مسا هي البنود المنظمة للإلتزام الخاص بالملكية الفكرية في الجات ؟

يعرف اتفاقية الفكرية باسم [ ترس ] ويضم هذه ٧٣ بندا تنظم جميع مجالات حقوق الملكية الفكرية التي ترتبط بالتجارات والسلع والتجارة والملاحة الرئيسية لهذه البند ، في اول بند الحكم والمادة العامة وتشمل من ٨ - ٥ ، وتتعلق بدم الأنشطة التي تخدم التمتع والإلتزام التكنولوجي على النحو الذي يتوازن مع الحماية على حقوق الغير ، وثانيا مجالات الحماية من ٩ بندي ٤٠ وتشمل مجالات التنازل من بند ٩ الي ١٤ وحماية العلامات التجارية من بند ١٥ الي ٢١ ، وحماية العوارض الجغرافية من بند ٢٢ الي ٢٤ ، وحماية التصميمات الهندسية من ٢٥ الي ٣٦ ، وحماية براءات الاختراع من ٣٧ الي ٤٧ وحماية العوارض المتكاملة من ٤٥ الي ٧٨ ، وحماية الاسواق الصناعية من ٣٩ الي ٤٠ ، وتتعلق إجراءات تنفيذ الاتفاقية من بند ٤١ الي ٧٣ ، حيث خصصت البند من ٤١ الي ٦٢ لتفاصيل الإجراءات من ٦٣ الي ٦٤ لفي التنازلات وقسوتها ، ومن ٦٥ الي ٧٧ للتدابير الاقتصادية ومساعدات الدول المتقدمة للدول النامية ، ومن ٧٨ الي ٧٣ للتدابير للتوسيع والاحكام الاخيرة للاتفاقية .

#### ملامح الاتفاقية

● قبل ان نتحدث عن الآثار المترتبة على اتفاقية التجارة الحرة بالمنطقة بالملكية الفكرية ... هل هناك ملامح رئيسية لهذه

الاتفاقية

أخذت الشركات الكبرى [المعروفة بالعابرة القارات والشهيرة] تعارض شغفها على حقوقها لحماية منتجاتها في السوق العالمية ، والآثار ايجابية للاتفاقية تتمثل في انها اصتت مدة خمس سنوات للدول النامية من بدء سورتها الاتفاقية عام ١٩٩٥ حتى تستطيع خلالها هذه الدول تنمية اجهزتها الإدارية والفنية لتنفيذ الإتفاق ، كما اصتت الاتفاقية للدول النامية مدة خمس سنوات للحصول للتمتع في الإجراءات الكميات الخاصة بالأغذية والأغذية الطبية والمركبات الصيدلانية ، وبالنسبة لمرسوف تحقق الاتفاقية مزايا إضافية في مجال الاعمال الادبية والفنون والكتب إضافة الى الاعمال الفنية المصالة في الفنون والاسطرار وأفلام السينما





على المستوى العالمي ، والثانية ان انتاج التكنولوجيا يتم في إطار نظام احتكار الكلفة وفقاً لتخصيصاته ، والمعروف ان المنافسة في ظل نظام احتكار كلفة لا تحاول ريادة حصة المشروعات المنافسة في السوق بالمساوئ عدة منها تجديد التسمات وتوحيدها ، أو عن طريق تخفيض نفقات انتاج السلع لا من أجل توفير موارد لشئها ، ولكن من أجل توفير موارد يمكن تخصيصها لعمليات البحث والتطوير والتسويق والإعلان ، ومن هنا تنبع أهمية وفورية السيطرة على عملية التطوير التكنولوجي وإحتكارها السلاح الأكثر فعالية في المنافسة من أجل السيطرة على الأسواق في ظل نظام احتكار الكلفة

● في هذا المناخ الدولي العبد ترقى ما هو التحدى الحقيقي أمامنا كأحدى الدول النامية ؟

□ أهم تحد يواجهه الدول النامية ومنها مصر في الفترة لليلة هو كيفية وضع وتنفيذ استراتيجيات للتنمية البشرية ( الاستثمار أو التوطين ) ومعد نقل وتوطين التكنولوجيا ضمن استراتيجيات التنمية البشرية ، شرط أن تطبق هذه التكنولوجيا تطبيقاً يبتدئ بمعايير على وقع التنموية واستمرار توافر الموارد في مجالات عدة مثل الإنتاج الزراعي وتوليد الطاقة

ومكافحة التلوث ، كما تملك جانب كبير من هذا التحدي في ضمان انتشار التكنولوجيا والتطلع على العقبات مثل نقص المعرفة والقدرة على دفع ثمنها والتفكير من تكيفها حسب الظروف .

وبما يجب ان نشير الى ان انتشار الابتكارات والتكنولوجيا الحيوية والعماسات الإلكترونية والوارد الجديدة خلال الاعوام القادمة سوف توفد تجمعات وفرصا على الدول النامية صهارات الدول النامية على المنافسة ونقل التكنولوجيا ، لقد أصبح الاقتصاد الجديد يعتمد على استثمار الزين بأقل تكلفة ، تعد التنمية الاقتصادية في مصر من التحديات من وجهة نظر وضع أفضل ، لأن التملك على مستقره التتبع

عريض للبيع أو استيراد هذه السلعة وله طمس الحق إذا كان موضوع المراءة هدفه صنع سلامة . وتمنع الإستغرافية امتداد فترة الحماية حيث أصبحت مشروطين عاماً من تاريخ الطلب لكل مجالات الإختراع ، هذا على عكس الحال المعمول به حالياً في مصر حيث ان الحق الذي تمنح للمراءة في مصر لا تتعدى عشر سنوات غير قابلة للتجديد بالنسبة للإختراعات المتعلقة بطريقة صنع الأغذية والمختبرات الطبية والركبات الصنوبرية ، أما بالنسبة للإختراعات الأخرى لمدة الحماية خمس عشرة سنة قابلة للتجديد لخمس سنوات أخرى بشرطية خاصة وفي حالة الترخيص باستغلال إختراع من جانب المكبة أو استغلاله دون موافقة مالكه فإن ذلك يتطلب مفاوضات مع صاحب المراءة وتوضيحه ، وبه على ذلك ان الترخيص الإيجابي خير ممدد والفرص الذي مصر من أجله وفي الأفراس العامة أو

### احتكار التكنولوجيا

● في ضوء ما تقدم .. هل زالت اتفاقية الجات من احتكار الدول المتقدمة في إنتاج التكنولوجيا ؟

□ ان إنتاج التكنولوجيا وتأثيرها يتم في إطار نظام تكنولوجيا دولي ممدد ، هو جزء من نظام الاقتصادي العالمي القائم ، ونشأ على شكله ويسير وفقاً للتخصيصات ويتابع نفس اليات ، وأهم ما يميز هذا النظام التكنولوجي الدولي هو عدم التفاضل بين الشمال والجنوب والذي ترتكز عليه علاقات التنمية التكنولوجية التي تستلزم مديداً تفسير الانتعاش التزايد لما يسمى بالفجوة التكنولوجية التي تكونت نتيجة عدم التكافؤ الفردي في توزيع الموارد والخصخصة لإنتاج التكنولوجيا في الدول المتقدمة والدول النامية بما يترتب عليه تركيز إنتاج التكنولوجيا في الدول المتنامية

وبنظر في الدول الرأسمالية التنموية يشترك إنتاج التكنولوجيا بشكل أساسي في الشروط الخاصة الكبيرة وبخاصة في الشركات متعددة الجنسية التي تسيطر سيطرة كاملة على عمليات التطوير التكنولوجي على المستوى العالمي ، ويتربط على ذلك بتوزيعات هامش الأرباح سيطرة واس للأكابر على عمليات النقل الدولي للتكنولوجيا بما يفيد ذلك من نظرية المطابع القاسم لصالح دول التكنولوجيا وخضوعها لنظم ومقتضيات لرفع في إطار الاستراتيجية العامة لراس للال

والفريق والتلفزيون حيث يؤدى الاتفاق إلى رفع مستويات الحماية المقررة للملكية الفكرية في مجال حق المؤلف والحقوق المرتبطة به ، وسوف يكون من حق الدول النامية ان تفرض نظاماً لضبط الأسعار بالنسبة للدواء في إطار حق حماية لكسمة العامة ، وحق الدول النامية كذلك في تطبيق نظام الترخيص الإيجابي ، إذا ما تعصف في صاحب المراءة في استخدام الحقوق المقررة له أو مراسر إجراءات غيرتنافسية

وتلجس الشروط الأساسية لصالحاً حقوق الملكية الفكرية من قبل الدول النامية بسهم إلى حد كبير في جذب الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا الحديثة للصاحبة لها ، وتكفي الدول النامية لوضع نظام وقائي صمد لوارثتها وتحديد أسعار منتجاتها حماية للمستهلك المحلي ، ولرفع أجزئة البحث العلمي والعماسات وجهات الإنتاج في الدول النامية عن طريق تعميمها لإرساء قاعدة وطنية تبنى من جز، كبير من الاستثمار من الخارج ، والبدء في إعداد القوانين الوطنية من القانونية للشعوب في مشاريع الخصومات القسائية أمام رواج التكميم للنصوص عليها ضمن أحكام نظام النظمة العامة للتجارة

أما الآثار السلبية فتتمثل لتساؤل هل تنجح الاتفاقية تسهيل أي إختراع يتعلق بإنتاج أو طريقة صنع في كل المجالات التكنولوجية إذا ما كان جديداً ويشتمل على خطوة إبتكارية شاملة للتطبيق الصناعي ، وهذا على خلاف ما هو معمول به في مصر حالياً وفقاً لقانون براءات الإختراع الذي لا يسمح بإصدار الحماية على إختراع للتجديد خاصة التي ترتبط بمصلحة فضاء الإنسان والحيوان وإن الحماية تصرف فتل في

طريقة صنع هذه المنتجات ، وسوف يترتب على التمس المستحدث في الاتفاق أن يحد البحث والتطوير في مصر من ضرورة البحث والدراسة للتوصل إلى طرية لصنع نفس المنتج ، كما تتجبع الاتفاقية الحماية لأصحاب الإختراعات من تعزيز سبب ملك الإختراع أو مجال التكنولوجيا سواء كان المنتج مستورداً أو محلياً ، ونفس على إحتكار صاحب المراءة لحقوق الإبتكارات حيث تنص الاتفاقية على أنه إذا كان موضوع الإختراع إنتاج سلعة فالمشروع ان يمنع الغير أن يحصل على موافقة من تصنيع أو استغلال أو



[illegible][illegible]





المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# المسيرة حيثان الجات قادمون !! المنتج .. يفتقد علماء مصر !!

تعرض قضية التنمية هذه الأهم في نهوض الجماهير.. تشغل حيزا كبيرا من اهتماماتهم.. وقد تولى  
مناصبهم !!

العالم من حولنا بعد اتفاقية الجات في ظل تحرير التجارة العالمية بالهنا.. وجرى.. يقلل بالأس  
سرعة .. يصل للزمن حاصله ا يقومه بالدقيقة لانه يريد ان يطوى المشوار سرعا ويحول لمنتجاته  
مكثا في سوق العالم الموحدة ؟ المملوءة بالحيثان التي تستند لاهتمام الاسماك





المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٣٠ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## لدينا سرور مهمة من النباتات الطبية تضاهي السور البترولية

١٥  
١٢٠٢  
عالم يساعدهم  
٤٠٠٠  
وإداري !!

البحث العلمي بمراكز الانتاج  
لأحداث طفرة في نوعية منتجاتنا  
ولهذا الغرض ترأست للدكتور  
أوليس كامل وزيرة للبحث العلمي  
مؤتمرا في المركز القومي للبحوث  
لتشجيع هم عملنا لتطوير الأبحاث  
ولجعلها في خدمة مراكز الانتاج  
ومن أجل دعا الدكتور  
عبدالمفتاح الشيخ رئيس جامعة  
الأزهر علماء مصر والطبيب  
الصناعة لمؤتمر يبحث في  
ضرورة التلاقي بين الطرفين..  
ومصحب الدكتور احمد مصطفى  
كمال أمين عام المؤتمر رجل  
الصناعة ليسروا بأم أعينهم  
إمكانيات الجامعة الهائلة وما بها  
من معامل ومعدات تتناسب عصر  
التكنولوجيا ويساعد مراكز الانتاج  
ووضع الدكتور زكريا الشيخ عميد  
كلية الطب خطة عمل ويحل بها  
أعضاء المؤتمر على المشغلة .  
والتنقل في التفاصيل .  
نقلة حضارية.. ولكن  
القولبة من منحيتها تمت لكسر

مهم ومشاكل المجتمع وتطوير  
الإنتاج والارتفاع بمستوى الأداء  
التي وزارة للبحث العلمي..  
وأكاديمية كملية للبحث العلمي  
كذلك المركز القومي للبحوث الذي  
وصل منذ الخمسينيات ويضم ١٢٠  
عالم يساعدهم أربعة آلاف معاهد  
باحث وإداري .  
لدينا أيضا قلاع للصناعة في  
الغاش من رمضان وفي مدينة ٦  
تكوين وفي طنطا والمعدة الكبرى  
وحلوان والسويس التي جالب  
صناعات صغيرة.. ولاز  
المنافسة العالمية شارية .  
فقد فرضت القضية نفسها على  
نخبنا لوبينا وأطلقت أكثر من  
دعوة طلاب بسرعة لتلاحم مركز

أحد نميش مع العالم هذه  
للحظرات المتنبية.. نبحث عن  
الورقة الراهبة التي تحلق لنا  
الفوز في هذا السباق الضاري لكي  
نمخل حلبة المنافسة العالمية  
بمنتجات قوية تصمد أمام  
المنافسة الضارية.. لا تنوموها  
الأداء الجشعين.. الباحثين عن  
الربح السريع !!  
الورقة الراهبة التي نملكها هي  
العلماء ومراكز البحث العلمي التي  
تستطيع من خلالها تطوير المنتج  
المصري !  
لدينا جامعات تضم آلاف  
الاستاذة والعلماء.. تجزوا  
عشرات الآلاف من البحوث  
ورسائل الدكتوراة التي تبحث في





لدعم الصناعة وتكوينها من نقلة حضارية وبالأقل نجاحا وبشهادة كثير من رجالات الصناعة في العالم لما رأوه وإمسوه في المدن الصناعية الجديدة مثل المعاصر من رمضان و ٦ أكتوبر لكننا لا ننسى ماخلفه لنا القطاع العام من خسائر وعثرات في بعض المصانع وما خلقته الحروب والقيود والقنود الصعبة التي تعرضنا لها من نقص في معدات المصانع أو محتات في أحلال التالف منها بجدود متدنئة نجد من الحديث عن عطلاتنا نجد ان معظم دول العالم المتقدم حرصت على اجتذاب عقول مصر الموهودة ووصلوا بها إلى القمر بل استأقوا بهم في دفع موكب التقدم في كل نواحي الحياة مثل عطاوات الدكتور البراز عالم الفضاء في أمريكا ونايفه التليز الدكتور زويل ونايفه الطب الدكتور مجدى وطوبى والعالم الدكتور أسامة البيومى وابن مصر الدكتور مصطفى السيد وغيرهم من علماء مصر الذين يترأسون أكبر المراكز الطبية في العالم.. لذلك فإن السؤال الملح الذى يعرض في وجدان كل مصرى هو « لماذا لم يظهر علماء مصر المنتج المصرى » الذى يكسبه العالمية بما يضئ عليه من صفات الجوده بما يبريها العالمية وبالدرجة التى تؤهلها للفوز في حلبة الصراع لتصرف منتجاتها والتي يطور رعاها على الساحة العالمية الآن ؟

#### تشخاص المشكلة

الدكتور محمد محمد مسلم شفتا التكوين يطور القاهرة بشخص المشكلة بأن المستويات تقع على الاثنين مناصفة.. رجال البحث العلمي.. والرجال المبتكرين عن نهضة الصناعة والاكتاجية ويرون ان خريج الجامعة عندما ينتحل مهنيها بالجامعة أو يلد مراكز البحوث العلمية يقضى حياته مشغولا بالبحاث أكاديمية لكي يحصل على الدكتوراة ثم ليتجلى بالبحاث اخرى فرص الترقى من عهد إلى ترة استناد وهذه البحوث الأكاديمية

أوست تلك التى تحتاجها الصناعة لحل مشاكلها في ان المصنع إذا واجهته مشكلة فانه يحتاج إلى بحث تطبيقي صناعى يتناول المشكلة وحلها جديرا وهذا لا يحدث في الغالب . اما في مجالات الإنتاج فتجد المسئولين عن القطاع الحكومى أو قطاع الاعمال العام يتقاضون مرتبهم وحوالزهم ويدألفهم مهما كانت الأمور وغلبها ما يصدون إلى إلقاء أى مشكلات في أيديهم ويشترون طاهيا ولا يملكون إلى ظهور هذه العيوب وهكذا تظل الصناعة بصيرها لا تقوى على منافسة المنتجات العالمية والصمود في الأسواق العالمية في ظل المنافسة الضارية بها .

أما رجال القطاع الخاص فشاغلهم الأكبر تحقيق قدر أكبر من الأرباح والأرباح فى تفحص نسبة من أرباحهم للتطوير ويختارون شراء حق المعرفة أو المشاركة مع إحدى الشركات الأجنبية لإنتاج ماركات صعبة لها تاريخ واسم وشهرة. ويهو عبق المشكلة في ذلك الشعور الذى يسيطر على رجال الصناعة بصفة عامة وهو ان رجال البحث العلمى متقوقون فى معانهم ولا يمكنهم التعامل مع المشاكل الصناعية أو تطوير الإنتاج ؟

#### مخالفات مبررة

وأي مؤتمر جامعة الأزهر يشن الدكتور احمد فؤاد العريان رئيس قسم الاثنان بكية لأزهرية بجامعة الأزهر هجوما على بعض مراكز الصناعة يقول يرضح صانعية الصناعات الخفيفة وهى الصنعية بصحة الامان وجايله الا ان بعض المصانع لا تريد من الاشخاص الجامعين ان يساعدها في تطوير منتجاتها ولكنها تكتفي منه بأن يرفع على الأوراق بما يلد ان الإنتاج « حال الحال وكامل الاوصاف » وقال ان مخالفات كثيرة قد تلغ في بعض مناصبات الاطمية فضلا

بعض مصانع البسطة تستكفم اصلاح التتواتر لاصحابها اللون الأحمر رغم ان هذه المادة مملوعة دوليا منذ ششرين عاما وهناك بعض مصانع السمن تستخدم مواد بتروية لاصحابها اللون الجيد والرائحة واللمس بالرغم من ان هذه المواد تسبب السرطان.. وأضاف ان لدينا بحثا تكل جميع مشاكل الصناعة في مصر ولكنها لاتصف حبيسة في الأراج لاجد من يستفيد منها : على سبيل المثال تم تجل بحث كثيرة وكلية الزراعة بجامعة الأزهر باسم الاثنان لتطوير صناعات الاثنان ومتنوعتها ومنها إمكانية استخدام الزيوت النباتية كبديل لدخل اللين في صناعة الجبن وبسعت عن استخدامات اللين المصطف لدعم اللين الخام وإنتاج نوع من الجبن الخلقى من قشور لمرضى السكر وتصلب الشرايين بهدائل لدخل اللين وصناعة منتجات ايثية غذائية من اللاكتوز وإنتاج وجبات غذائية عالية القيمة بخصبة الشمن وغيرها من البحوث التى قامت بها كافة لمراكز البولية في مصر لكن للمشكلة ان اللقاء ملقود بين مواقع التنفيذ ومواقع البحث العلمى

ويؤكد وجهة النظر هذه الدكتور محمد عبد الحليم عمر أيسول للمشكلة تكمن في غياب التشجيع بين الجامعات والقطاعات الاقتصادية .

وفي ظل اتفاقية الجات وتخوير التجارة العالمية . والسوق الموحدة لإنتاج للمصود لقط ولكننا لا نريد من السك الكبير ان ياكل السمك الصغير وحتى تجوز من الأدواء الحيوانى كذلك وباشد الدكتور بكرى طه صعيد ككية التجارة بجامعة الأزهر وجعل البحث العلمى لتطوير أبحاثهم





دولية ولاصحب علينا ثروة من هذه الثباتات هي الثروات البشرية !

#### حتى لاتضيع جهود العلماء

ويطلق الدكتور محمد مجدى واصل استاذ الكيمياء الفيزيائية اليوم على قطاع الانتاج وبنيهم برافس الاستاذية لتطبيق النتائج التي توصلت اليها البحوث حيث بفضل عدم زيادة النفقات مادامت الصناعة تعمل في ظل سوق احتكارية تغيب فيها المنافسة سواء جاءت من منتجات محلية أو مستوردة .. واكثر من ذلك ان بعض المصانع التي تنتج بها مراكز البحث العلمي لاتتبع بعضها ولازودها بالكمادات الطبية وغالبا ما تهتم ثورها !! ولذا فإن ما نحتاجه نحو التعاون المشترك بين العلماء ومراكز الانتاج

#### التحرك الجاد السريع !

والمرتد انه في الوقت الذي نشغل فيه المشكلة اهتمامات رجال الصناعة تشغل ايضا اهتمامات رجال البحث العلمي ومنهم من يسمى بكل طاقته التي تطبق التعاون المشترك بين الطرفين في هذا الصدد يقول الدكتور أحمد شوقي جندى رئيس مجلس ادارة الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية اننا الان نبعد اتفاقية الجات نواجه تحديا خطيرا بوجب على المستجيبين بصفة عامة وعلى منتجي الأدوية في الوطن العربي التحرك بشكل جاد لمواجهة الطغران القادم والاستعداد له ومن خلال تطوير وتحليل الاستراتيجيات والاساليب بشكل يؤهلنا على البقاء والاستمرار والتقدم في ظل سوق عالمية واحدة لن يمسد فيها الا المنتج القوي

والصناعات الصغيرة أيضا وإذا كانت الصناعات الصغيرة هي الدعامات التي صنعت دولنا علاقة كاليان لأن مرحة محمد لحد، المصري أحد العاملين بها تحتاج الطاقة منا حيث اضطر تحت ضوة الظروف الى خلق مصنعه الذي يعمل منذ خمسين عاما في

على ضرورة ارتباط البحوث بمشكلات مراكز الانتاج والمصري لتطوير المنتج المصري وحل لمشكلات التي لا تعترض انتظامه .. وعلى هذا الصعيد أكد الدكتور علي حبيب رئيس الأكاديمية للبحث العلمي أن الأكاديمية تهت برنامجا بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية قام بتنفيذ ٧٦ مشروعا لخدمة مؤسسات قطاع الاعمال وقام القطاع الخاص وقطاع الخدمات وبذلك فتح قنوات محددة للتعاون بين البحث العلمي ومراكز الانتاج لحل مشكلاته وتطويره

مزيد من الجهود العلمية ويشهد الدكتور المهندس محمد حليم سالم مدير معهد نقل التكنولوجيا والتنمية على هذا الاتجاه ويقول : العالم المتقدم لايرى الاستاذ بما تجز من بحوث علمية ولكنه يرقى بما قدم من جهد علمي لحل مشكلة ما في المجتمع

#### هبة لتطبيق البحوث

وترى الدكتورة نادية مرسى الاستاذ بصولة القاهرة لتنا في حاجة الى هبة تتولى دراسة كافة الابحاث العلمية وإدخالها مجال التطبيق إما من خلال المصانع القائمة أو طرحها للأفراد في استثمار مواردهم بمصر لتصنيعها وتؤكد وجهة نظرها بأن البحوث التي أجراها استاذة للصيغلة بجامعة القاهرة توصلت إلى أن مصر ثروة كبيرة من الثباتات الطبية أو أمان استغلالها لقنا بتصديرها للعالم في صورة خدمات دولية الامر الذي يتيح لنا توفير الملايين التي نستورد بها خدمات

وربطها بمراكز الانتاج وتبنى افكار البحث العلمي تتسبب المرحلة الحالية فكم نحن في حاجة الى اعداد بحوث واستشارات وبرامج تدريبية مستعدة لتواجه النظم الجديدة في ظل مبدأ عالمية الإدارة التي استوجبها اتفاقية الجات

#### البونك في حلبة الصراع !

وللتطوير المطلوب الان لايشمل

مراكز الانتاج الصناعية .. بل يشمل تطوير كل مؤسسات المجتمع ان ولعب طعام دورهم في تلك بالسلوب واستراتيجية جديدة للتمويل مثلا متحيا نلقة كبرى كما يقول بذلك الدكتور محمد المعلى الموجب بانه الاغنى لرفع الأداء لتقريب من القدرة التنافسية مع البونك العالمية ولتفادي هبوط ابحاث الجامعات والمجاميسير والدكتوراه بالمشاكل الموجودة في الحقل المصري .. مع انصاف العلماء والباحثين بدعم البحث العلمي بالتمويل الكافي

واقضية الدعم المالي هذه يؤكد عليها الكثير من رجالات البحث العلمي حتى يقوم العلماء بتطوير الانتاج في هذه المرحلة الحساسة التي يجتازها العالم وهذا ما تؤكد الدكتور سناء شحاتة صيدة كلية الطب بالآهر .. إذ تقول : الكلية ساهمت بكثير من الجهود العلمية التي تبني بها ثروة مصر من أبنائها عبر الصلة الفعول السليمة التي لا توجد الا في الاجسام السليمة وحيث كشفت البحوث عن كثير من الحقائق العلمية في مجال التطعيمات ومقاومة الفيروسات ولكن المشكلة المعلقة هي ان البحث العلمي يحتاج الى دعم مالي عاجل

والد ركزت وزيرة البحث العلمي الدكتورة فينس كامل في مؤتمر المركز القومي للبحوث





مجال صناعة الاخشية وفي  
الصناعة التي تميزت بها مصر  
حيث كان الحذاء الذي ينتجه يترفع  
على القمة في سوق الاخشية  
العالمى إلا ان المشاكل التي  
واجهت هذه الصناعة أجبرت  
الكثير من العاملين فيها إلى اغلاق  
مصانعهم بسبب ارتفاع اسعار  
الجلود لتنافس المنتج من الثروة  
الحيوانية وغلاء المعونات  
المستوردة من الخارج واضطرار  
المعلم أمام الغلاء وحاجته لزيادة  
دخله إلى عدم اتقان الصناعة كذلك  
لملاحة الصفاق للمطام بسقط  
لقضائى ولولها ضريبة للمبيعات  
مما أجهز عل المصانع وارتفع  
سعر الحذاء في سوق مصر  
ارتفاعاً جنونياً.

ويرى أن اسئدة الميكانيكا  
بكاليت الهندسة او انتقلوا إلى  
مراكز صناعة الاخشية لطوبها  
بابتكار معدات بسيطة بدلا من  
الاستيراد وهو ما يطبقه كثير من  
العاملين في هذه الصناعات  
الصغيرة وإن كانت حيوية جدا  
ولامسجل للامعان للاستفساء  
عنها .

ويطمح من اسئدة كليات  
التجارة مزيدا من الالتحام برجالات  
الصناعات الصغيرة لحل مشاكلهم  
مع ضريبة المبيعات وغيرها من  
المشكلات المالية حتى نجد لائسنا  
خطوة على سلم التقدم الذي صحته  
من ألتنا الدول للعلاقة عوس  
الصناعات الصغيرة

وتتطلب هذه السطور بحفولة  
هامة هي حاجتنا إلى تعاون مشر  
بين القطاع ورجال الاتساج  
بأستراتيجية جديدة تسمى إليها  
بالصى سرعة والاكتنا الحين





## مصر والتغيرات الدولية الحالية

إن ضوء التغيرات الدولية وتطور مصر للحكمت وفي ظل تغيرات السوق المفتوح والاقتصاد الحر وما يترتب عن ذلك من تحديات كبيرة وفي ضوء رواج التفكير التي حيث على العالم كله سياسيا واقتصاديا وعلميا من سقوط المعسكر الشرقي وانسحاب الفكر الاشتراكي والشيوعي والتحول في الشخصية واعطاء دور للطاقة الخاص ودخول عصر الجاهت وتحول العالم كله الى قرية صغيرة في ضوء الاتصالات العالمية المتطورة... فإن الأمر يتطلب وضع سياسة جديدة.

هذه السياسة توليه تحديات جديدة تفرض علينا التحرك فعلا باعتبار أن مصر دولة متطورة من الدرجة الأولى فبالتالي فإن العالم المعاصر الذي نعيش عليه في الثقافة الجاهت ارتقاء أسرع من هذه السلع المستوردة... بالإضافة إلى إلغاء القيود في التعامل بمعنى أنه لا توجد دولة أو بلدا في العالم من الآخرين ومن المعروف أن مصر والبلد العربية تصدر عدا كبيرا من السلع المستوردة من هذا التحرير للمستورعات والياباس تمثل سلعة تصديرية هامة بالعنسية لها مصر وبعيد البلاد العربية ولا شك أن ذلك يتطلب من الدول المعنية ومن بينها مصر تطوير منتجاتها وابتعاها بتوعية الصناعة وجودتها ما يفتح لها أسواقا في الخارج تستطيع منافستها المنافسة وتحمل سياسة الإفراج التي تتبناها مصر اليوم وإذا كانت المنافسة الجاهت أن جاءت لسلعة الدول المنافسة فإنها تتحدي بتطوير منتجاتها أيضا في الدول المعنية.

بالإضافة لفتح أسواق البلاد المنافسة أمام صادرات البلاد المعنية وذلك بما جاءت به من تخفيض للرسوم المصرية وغير المجبرية ما يفرض علينا أسلوبا جديدا لمواجهة هذا التحدي العالمي ودخول الأسواق وحسمه مستاعها الوطنية والسوق العالمي بأسرع وقت ممكن والتعبئة ومن ثم فإن الأمر يتطلب أن نعيد هياكلنا واقتصادنا وسلك سياسة الاطلاق من الفوائد.

في الحقيقة ذلك لأن الأمر يتطلب بالقرن الواحد والعشرين ولا شك أن الانتاج الداخلي هو المخرج الوحيد سواء للتوازن الداخلي أو للتوازن الخارجي ومن ثم فإن العمل على تحويل الاقتصاد المصري الى اقتصاد موجه للتصدير يعني الاهتمام بالانتاج المحلي منذ مراحله الأولى ونقل الاقتصاد المصري من مرحلة تصدير موارثي الانتاج الى مرحلة تصدير أهداف التصدير والعمل على تعظيمها كما يتطلب إعادة تشكيل قائمة الصادرات المصرية بحيث يتم التركيز على الصادرات المحلية التي تخدم أسواقها الخارجية والاستقرار وعلى تصدير السلع المصنعة وتحتل الحصة بدلا من تصدير المادة الخام ولتطويره يصبح أكثر حيوية في السوق الخارجي ومن ثم يتعين على الدولة الاقتصادية في مصر عند وضع برنامج الإصلاح في تعبئة والاستثمار في التنمية الشامل مع التغيرات الجديدة التي طرأت على الاقتصاد المحلي وفي تغيرات تشجيع القطاعين الخاص والعام سواء بالعنسية للصادرات أو الإفراج التجاري ككل أو ميزان المبادعات أو معالجة الدين ومن ثم أصبح الإفراج الخارجي يتبع مواءمته أخلاقية أخلاقية للاقتصاد القومي وأصبح أيضا استغلالها للتحويل الخارجي يتطلب سياسة في الاستهلاك وتحتل مصر على الخرج والفرض لتحويل العديد من الميزونات الاقتصادية الإسلامية ولأنه أنه يلاحظ في الاقتصاد الإفراج من ميزان المبادعات بالإضافة إلى التوسع في الخرج والاطلاق من الفرض من طريق تحسين التصنيع لخلق السلع الاستثمارية ومن ثم تخفيض للرسوم الأجنبي من العمل على تحسين السوق الإفراج من أن يخلص الإفراج الخارجي على الفرض المصرية الصادرات ذات علة مزارع على أن تقوم هذه المزارع بتصدير هذه الفرض بدلات العملة التي من الإفراج بها ولما لا يجري عليه العمل بوزارة الشؤون الدول.

إن تغيير التحويل سواء من الفرض أو الإفراج في الاقتصاد لا يتم إلا بعد مراجعة أرباح الفرض وبخطة والتوجيه للخصخصة له سواء كان مملوكا أو اجنبي ومهمة الترميم القديم والعصر والتطوير والتحديث في اتجاه الميزة التقنية أعباء الترميم من السطوع وكفاءة وجودة ارتباط وكذلك تطوير الميزة لسهولة الصهر. هناك مدة الإفراج تلكه عدم الفرض للحصول على أرض للتحويل شراء مزارع أو آلات من الخارج إلا بعد التاكيد من أن هذه المزارع والآلات لا تتخذ مملوكا في مدة الفرض غير المقيدة بمعنى توريه مملوكا في الآلات والمعدات الموزعة من الفرض تخرج في منظمة حدة ويمكن لجاهت المحلية للتجدي إلى هذه الآلات والمعدات لتقديم بدورها التوريه.

ولا يمكن أن يحقق تحسين التصنيع المحلي هذه من خلال مراقبة الممارسات الحكومية فقط وإنما من خلال فضاء السلع المصنعة استيرادها التي تصدر من قطاع التجارة الخارجية بوزارة الاقتصاد والتي تستهدف أساسا حماية الانتاج المحلي ويجري تعبئتها من أن لاخر طبقا للقرور الصنعة المصرية.

يتعين معلومة لجاهت الفرض الموزعة بين منتج الفرض وخرج المنافسة في دولة الفرض... لا يترتب في هذا الشرط من جوار الفرض من الاستفادة من عنصر المنافسة في الوصول لأصناف للمنتجات وما يمثل ثقافة إقليمية إقليمية التصنيع.

وهذا ينبغي أن نشود أن من الحصول على منتج لا توجد لا يعني اعطائها للمهات المستندية بدون عقل إلا في حالات استثنائية لأسباب اجتماعية أو سياسية معقدة ومن ثم فإن الحاجة العامة في إعادة الفرض لجاهت الجاهت ولعل في برنامج الإصلاح الاقتصادي والخصخصة وتحويل العديد من الفرض للطاقة الخاص.

ويجوز الخصخصة نوع أن تفكر أنه بدلا من أن يساعد التصنيع في بعض الأحيان على تحسين الفرض فقد تزايدت الاستثمارات لتجديد التزايد السريع في الاحتياجات من السلع الرأسمالية والبسيطة من السلع الاستهلاكية المستخدمة التي تسير في اتجاه الاستهلاك التي تتلهاها دول الإعلان الجاهية بما يفتح هذه مهلة صعبة للغاية مما لا تستطيع الحكومات في الاستفادة بين الانتاج والاستهلاك ومن ثم يتطلب الأمر تحويل هذه الفرض.

الكثير. للتصنيع أهداف استراتيجية وهي "دو" مصغرات يطمحها مصر لخصائها في الخصخصة أو الربح فقد تزايدت الاستثمارات لتجديد التزايد السريع في الاحتياجات من السلع الرأسمالية والبسيطة من السلع الاستهلاكية المستخدمة التي تسير في اتجاه الاستهلاك التي تتلهاها دول الإعلان الجاهية بما يفتح هذه مهلة صعبة للغاية مما لا تستطيع الحكومات في الاستفادة بين الانتاج والاستهلاك ومن ثم يتطلب الأمر تحويل هذه الفرض.

وآخرها فإن الخصخصة الاستراتيجية في الصناعة والسيارات في الوحدة بالإضافة إلى الفرض التخصصية المحلية وتحت الفوائد وممثل بلوق المصغرات والخلل بين الجاهة الاقتصادية والاستثمارات وتحويل الميزون الخارجية وتحت الفرض الأجنبية والارتفاع الاقتصادي في تحويل الفرض المحلية للحصول على هذا الفرض من الخارج تحت هذا الفرض نظرة جديدة في ضوء تغيرات لا يمكن التخلي عنها بعد أن أصبح من السعي إلى اتخاذ الفرض الخارجية سياسة اقتصادية وأخذ الفرض بما يفرض في الإفراج بعد أن وفقت الدولة بدلا في ضوء التغيرات الاقتصادية وما يمثل قطاع الفرض والطاقة الاستثمارية ولذا التي يتخذها أصبح الانتاج المحلي في وضع حرج للغاية ومن ثم فإن الأمر الجاهج هو تحسين بين في الجاهت المصرية وشركا أجنبي التكن لهذا المخرج الجاهج الذي يعني كل ما يتعلق وتغيير الآلاف من الممثل والإسبب أعطاء ذات الفرض الاستثمارات المحلية عندما تخرج هذه المنتجات في منتسبات محلية حتى يتسنى للمنتجات المحلية أخذ الفرض.

ولا شك أن قطاع التصنيع من فضاء العامة التي تتلائم كثيرا كثيرا في ضوء ما تقتضيه إليه ضوء التغيرات الدولية سواء في ضوء دخول الجاهت أو في ضوء ما تقتضيه إليه مميزات المزارع مع أوروبا ولا شك أن التحدى العالمي هو الإفراج بقطاع الصناعة للوصول إلى الميزة الاقتصادية والتنافسية وجودة إنتاج عالية في هذا المجال مما يمثل القطاع المصنعة والفرض والتعبئة ومميزات تخرج من شتي بقاء العالم ويؤكد فرائد كثيرة غير محصنة.





المصدر: مسار

التاريخ: ١١ سبتمبر ١٩٩٥ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لقد أصبحت وسط صوب الريح من كثافات ومن ظروف أصبحت تفرس  
علينا ملاحظة ذلك فلم يجد هناك مخرج على الإطلاق للعمليات الصغرى من  
الجات إلى القاهرة الأردنية إلى القاهرة الإسرائيلية إلى مشول متغير آخر وهو  
الطريق ومحاولة إسرائيل في حيل للقاء بناء مصنع للسيارات في غزة وكان  
السوق الرئيسي وسطيها والاستفادة من الغازات التي تعطي للانتاج المحلي في  
الوقت الذي تطلب التجهيزات والخبرات مائة ألف الإنتاج المحلي فلم يجد  
هذه عملية إلا للاجرة والاصح بعد فتح الاستثمار على مصرانية وبعد  
دخول الاستثمار المشرق والأجنبي والتحول للمصانع الخمس وانتفاش سوق  
الجهز الانكساري والشماع حدة المنافسة المحلية وانتفاش مستوى الجودة  
وضغط القدرات التسويقية والترويجية للدولة وعدم وجود نظام يتيح منح  
(عدم) أو معونة الصناعات على قرار ما تملكه بعض الدول المتقدمة .  
لقد تغيبت الظروف ومن لم يتنبأ على مصر الحاق بهذه التغيرات  
الجوهريه .

**ابراهيم عياد الجرائس**









المصدر : **الأمم المتحدة**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : **١٢ نوفمبر ١٩٩٥**

والمهارات ، والتي المحدث من تكوين فريق العمل الفعالة ، استقامة إلى أن الفعالية النهائية للسلطة هي نتائج محصلة التفاعل بين مهارات وفترات جميع العاملين كالتفكير عمل متجانسة على جميع المستويات داخل بناء تنظيمي سليم .

وهناك العديد من الطرق التي يمكن استخدامها في تكوين فريق العمل الفعالة ، أي تلك التي تصنف بوجود قدرات عالية مكملة لبعضها البعض ، وكذلك بالسلوك الإيجابي في ذات الفترات ، ومن بين هذه الطرق مفهوم التنظيم الشبكي ، والذي يعني بتكوين فريق عمل متصل من الإدارات المعنية تحت قيادة جديدة وذلك بالسلوك انضمامها من إدارتهم الأصلية ، وحتى الانتهاء من العمل ، مثل ما حدث في فكرة مهر والذي انشعب بالولايات المتحدة . كذلك توجد طريقة التدريب المتخصصة بما تضمنه من تقويم للبيانات وسلوك الأفراد من السلوك إلى الإيجابية .

وأضافة إلى ما سبق ، فهناك أيضا الأسلوب الذي يعرف باسم « روش العمل » أو أسلوب « الشفافية » والذي يقوم على الجمع بين عيئات مختارة من العاملين من جميع المستويات الإدارية بالنشطة الواحدة ، أي الجمع بين النشاط والتميز ، وذلك لتحديد الأهداف التطويرية ، والقوى المؤثرة والقوى الدافعة . مع وضع خطط وبرامج العمل لزيادة درجة البذلقة الذاتية ، وذلك كله باستخدام أسلوب « المصنف الغني » ، والذي يعطي فرصا إيجابية ومتساوية للجميع للمشاركة الفعالية في اتخاذ القرار .

وفي النهاية ، فإن كل مسبوق يعني أن مواجهة الطوفان ينشئ على ثلاث مراحل ، حيث تتضمن المرحلة الأولى دراسة أوجه الخطأ التنظيمي ، أما المرحلة الثانية فلها تخصصات تتوزع على نواحي التصور في المهارات والفترات وكيفية مساهمة في المرحلة الثالثة فهي مرحلة البدء في التطوير والتي تتطلب تأييد قدرة المنظمة على بناء فريق العمل الفعالة ، حيث يمكن هنا استخدام وتسكين المفاهيم الإدارية السابق ذكرها .

وأخيرا ، فالتأني تكون قد قمنا بطرا مرحليا للإدارة والتطوير في مواجهة الطوفان ، حتى لا نمرأنا أسوأه ، ونقدم حينما نستطيع . حتى . الاستفاد .





المصدر: الأهرام

١٢ سبتمبر ١٩٩٥

للمنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## الملكية الفكرية بين السفير ووكر وقرار الرئيس

مع أن من المصالح بين التخبذة الاقتصادية في القطاعين العام والخاص، إن تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية المخصوص عليها في ذات، سيجعل الأسبينة، خصبة - فقد فوجئنا بأن قراراً جمهورياً صدر بتطبيق اتفاقيات تحرير التجارة عليها، بما فيها الملكية الفكرية، بالدرجة الأولى منذ ١٩٩٥/١/١. كشف ذلك، حسان بطر - عضو جمعية الملكية الصناعية وعضو القانون يحقوق بنى سويده - وقال في رسالة - وشجاعة - إن القرار خاطئ جاء الأول في شدة بمعهد الهندسة الوراثية أقدم بأموال هيلة التسمية الدولية الأمريكية، وفي حضور السفير الأمريكي ود. يوسف وإلى د. أحمد جويلي ود. فينيس جوتة. وممثلي الشركات متعددة الجنسية، والتجار المصريين.

وقال د. حسان: إن المشروع المصري سبق للتنفيذ الدولي الذي سببها من ١٩٩٦/١/١، وأن لهذا "السبق" انعكاسات خطيرة على القضاة، كما أنه يشير إلى أن مصر قد لا تكون واعية في الاستفادة من الخيارات التي تمنحها الاتفاقيات في شأن البراءات ومنها فترة انتقالية قدرها عشر سنوات للدول النامية، غير أن الخيار يبقى قائماً لو شاء صاحب القرار السياسي. وبدا د. حسان - بعد أن استعرض تاريخ مصر مع حماية الملكية الفكرية - غير متحمس لمصور قانون جديد للحماية، على الأقل الآن، لأن القضاء المصري والقانون الحالي يكفلان حماية معنية وجنائية كافية بل إن النظام المصري يتمتع بأنه يحمي الملكية الفكرية من المنافسة غير المشروعة أما السفير الأمريكي فقد قدم حجتيه ضاغطة لنفع مصر إلى التخلي عن الخيارات المقررة والمتاحة، بل وإلى إصدار قانون جديد لبراءات الاختراع، وكشف هو نفسه أن د. فينيس شكلت فريقاً أعد مشروعاً مقترحاً للبراءات.

السفير استدعى حضارة مصر وتاريخها وزيادتها وتعاملها المتكافئ مع الولايات المتحدة (لغة جديدة ليس كذلك) ووفرة إبداعات علمائها التي تحتاج إلى الحماية من السرقة والقرصنة وأشد على حماية البيانات والمستحضرات الطبية بنحو خاص، وقال إنه كمرأى للاقتصاد المصري (٩) لا يرى داعياً للفترة الانتقالية لتخفيف الشركات الأجنبية على أن تأتي وتستمر لأن عدم صدور قانون عقبة. وطعن المستدعي في أنه مستفيد من المنافسة، وأن أسعار الدواء لن ترتفع، كما أن شركات الأدوية الأجنبية في مصر قررت - كما علم - مضاعفة أنفاقها على البحوث والتطوير إذا صدر القانون وتم تخفيض مدة الانتقالية. وطعن العمال أيضاً بأن قانون البراءات لن يؤدي إلى خفض العمالة بل إلى زيادتها.

حقيقة كان يتصل أن يقول السفير إن من سيشتري قرص أسبيري بعد صدور القانون، سيأخذ معه "حقيبة كتكتي فوق البعثة". فجر أن الأخير هو موقفاً نحن كما قال د. حسان في تصريح خاص، ماذا نأكل ما يتعارض مع مصالحنا.

أشهر إلى أن د. يوسف وإلى أيد في كلمة ضرورة تغيير ثقافة القانونيون، وإن تخصص الوقت، ولأن إن التعاون مع الشركات متعددة الجنسية سيجعلنا من النشور. والسير أيضاً إلى أن السفير ووكر نكر أن حكومتها تسعى للتحول من الاقتصاد بين الحكومات إلى الاتصاليات بين الشعوب. (رسمي) السفير، متوقفاً من أن وصفاً إلى مناسبات كثيرة وربما لهذا عرق للصيغيون من حضور لقاء حصل منه كان مقراً في بيرتانتاج) غير أنه أشاد بشجاعة د. وإلى وبعد تفرم.





المصدر: الهيئة التشريعية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٤ سبتمبر ١٩٩٨

انسجاماً مع التزاماته في إطار نيات

## المغرب في صدد وضع قانون جديد يضمن حماية الملكية الصناعية

□ فرياط -

من محمد الشرايبي

■ كشف مسؤول في وزارة التجارة والصناعة المغربية لـ «العالم» أن المغرب في صدد وضع قانون جديد لحماية الملكية الصناعية سيعرض لاحقاً على البرلمان، وذلك بهدف وقف استخدام الماركات الدولية من جانب الشركات المحلية من دون ترخيص.

وأشار إلى أن القانون الجديد ينسجم مع التزامات المغرب في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات) التي وقعت في مراكش من جانب نحو ١٢٤ دولة ربيع ١٩٩٤ في شأن العلاقات التجارية الدولية.

وأعتبر المسؤول أن استمرار بعض الشركات المحلية في تصنيع ماركات أجنبية وتسويقها من دون ترخيص يضر بمصالح المغرب التجارية، ويؤثر سلباً في الصادرات وأن الوقت حان لاتخاذ إجراءات صارمة لتحد من ظاهرة السرقة الصناعية التي شدد على أنها تفسد مستقبل المبادلات التجارية الخارجية للمغرب وتحد من توسع الصادرات الصناعية.

وأوضح أن القوانين الجديدة التي ستحل محل تشريعات ١٩٦٦ و ١٩٦٨ ستستهدف إحداث تعديلات جوهرية على قطاع التصنيع والملكية الفكرية في المغرب وإيجاد مناخ مساعد للاستثمار لتحديث الإطار القانوني المحلي مع قوانين دول للتعاامل معها.

وكانت شركات دولية معروفة شكت لدى الحكومة المغربية من وجود تسميه في تصنيع وتسويق ماركات دولية من دون ترخيص مسبق من تلك الشركات، مما يجعلها تتكبد خسائر ضخمة في السوق المحلية.

وكانت شركات فرنسية عاملة في صناعة الطعور وأخرى في تصنيع الملابس الجاهزة اعترضت على استخدام علاماتها التجارية من جانب شركات مغربية من دون موافقتها. كما أكدت شركات إيطالية والمغنية وسويسرية تضررها من عمليات قرصنة العلامات التي تمارسها بعض الشركات المغربية في مجال قطع الخياطر والصناعات الاستهلاكية المختلفة.

السلع المهربة

وتقرر مصادر جمركية قيمة السلع المهربة والتي لا تخضع للمراقبة والرسوم يتجاوز مليوني دولار يتم جلبها في الغالب من مدن سبتة ومليلية المحلقتين بمصالح الدلاء، ويصعب تحديد أصلها وإسكان منها. كما تقوم شركات مغربية في مناطق عدة بتصنيع منتجات تبيع عليها علامات دولية وتبيعها في السوق المحلية من دون ترخيص مسبق من أصحابها.

وتعرض تلك المنتجات في الغالب على جمهور واسع من المستهلكين من الذين تستهويهم العلامة التجارية والسعر الذي يقل غالباً بنسبة الثلث عن السعر الذي تعرض به الماركات الحقيقية للسلعة. ويمكن للمتهرب

أن يقلبني علامات دولية باسماء تجارية يصعب أحياناً تمييزها عن المنتجات الأصلية. وتعتبر الجهات المغربية هذا النوع من الأعمال مخالفاً للوائح والاتفاقيات الدولية ويضر بصناعة المغرب الصناعية والتجارية.

ويراهن المغرب على تطبيق القوانين الجديدة للحد من هذه الظاهرة بما يسمح للشركات الأم بالوجود في المغرب أو التعامل مع شركات محلية تمنحها حقوق التصنيع وترخيص استعمال علاماتها التجارية.

وتقول مصادر اقتصادية من الية أن التزامات المغرب الجديدة داخل الاتحاد الأوروبي بعد توقيع اتفاق الشراكة المنتظر قبل نهاية السنة يترجم الشركات المحلية تطبيق إجراءات حماية الملكية الصناعية والفكرية المتكمن من دخول الأسواق الأوروبية.

ويعتبر قانون حماية الملكية الصناعية واحداً من قوانين عمدة جديدة تغطي بالاستثمارات والإعمال والتجارة وإنشاء الشركات والمؤسسات والتحكم التجارية والتمويل. وسيستهدف المغرب هذه القوانين قريبا لتحسين تشريعات الاقتصادية التي يصعب التساؤل سائلاً ضرورية للتكيف مع لاستحداث الدولية والاستفادة من منافع الاندماج الاقتصادي الذي اعتمدته البراءة والذي ترافق عليه ازدياد حجم رؤوس الأموال الأجنبية وفتح الأسواق الدولية أمام المنتجات المغربية.





## ندوة مهرجان الاسكندرية تناقش

# تأثير الجات على سينما المتوسط نقاش هاد حول فيلم «الفيوبية» كاد يتحول الى مشاجرة

عقدت مساء أمس واحدة من أهم ندوات مهرجان الاسكندرية السينمائي الدولي الحادي عشر عن تأثير إتفاقيات الجات الدولية على سينما البحر المتوسط شارك فيها من فرنسا بيير جارسيا مدير مهرجان «أميان» وفيليب جالانو مدير مهرجان «نانت» ومن ايطاليا المخرج انطونيو سوكاميلي ومن اليونان المخرج والكاتب نيكوس ساباتس وادارها من مصر السيناريست د. رفيع الصبان .

جماميريا .  
وفي إطار القسم الاعلامي عرض الفيلم الأرجنتيني «زيادة عن الحد» للمخرج انريو ماسا .  
ولعل هذا المخرج الأرجنتيني اصغر المخرجين المشاركين في المهرجان حيث لايزيد عمره على ٢١ عاما .

وفي الندوة التي اعقدت عرض الفيلم قال مسسا انه ليس «الصغير» الوحيد في الفيلم حيث ان كل الحاملين فيه تتراوح اعمارهم ما بين ٢٠ و ٢٥ عاما .  
واضاف ان هذه هي اول زيارة له لمصر واول مهرجان دولي يشارك فيه حيث لم يعرض الفيلم سوى في مهرجان محلي بالارجنتين وفاز بجائزة العمل الاول وفي مهرجانين لفيلم امريكا اللاتينية بكوبا ولندن .

وفي إطار مسابقة بانوراما السينما المصرية عرض في الفترة المسائية فيلم «الفيوبية» للمكتوب هشام أبو الفخر وشهدت الندوة التي اعقدت عرض الفيلم مناقشة حادة بين المخرج والفنان الذين شنوا هجوما شديدا على الفيلم وكاد النقاش يتحول الى مشاجرة حليفى لولا تدخل العقلاء .

الاسكندرية -  
اسامة عبد الفتاح

قبل الجات حيث كان اليونانيون لا يصرّفون شيئا عن السينما الاوروبية او الافريقية او اللاتينية بمعنى ان الجات جاءت لتقرر حقيقة موجودة بالفعل وهي سيطرة امريكا على السوق السينمائية العالمية مشيرا الى انه بالنظر من المنصب متنافسة امريكيتين في امكانياتهم الانتاجية الضخمة .  
واضاف قائلا انه على الرغم من ذلك ما زالت السينما اليونانية تصارع لتحيا والعليل على ذلك حصول مخرج يوناني مؤخرًا على الجائزة الاولى لمهرجان كان الدولي .

وفي النهاية قال المخرج الايطالي سوكاميلي ان الجات لم تؤثر على السينما فقط ولكن على كل المجالات الاخرى مشيرا الى ان الحل الوحيد هو فتح ابواب الإنتاج المشترك بعيدا عن الهيمنة الامريكية .

ومن ناحية اخرى عرض امس بمقر المهرجان فيلمان يشتركان في مسابقة العمل الاول الدولية هما الفيلم الاستوني «ماء قتل» من اخراج هاري فويلير . والفيلم الايطالي «لفظ الآزرق» للمخرج انطونيو سوكاميلي .  
وفي إطار المسابقة الرسمية الدولية عرض الفيلم الفرنسي «الإشمام» للمخرج كلوديمير عسرسر خصاص بالنقد والسينمائيين واعضاء لجنة التحكيم الدولية . حيث رفضت الرقابة عرض هذا الفيلم

في البداية تحدث جارسيا فقال : ان هذا الموضوع مهم العالم كله وليس فرنسا وحدها مشيرا الى ان بلاده ليست ضد حرية حركة بيع المنتجات التجارية ولكن المواد الثقافية يجب ان تحصل بالاستثناء الثقافي .

واوضح ان امريكا تصر على اعتبار الابداع والثقافة والاعمال السينمائية منتجات تجارية شأنها شأن اي سلعة اخرى . لكن الابداع فن انساني ويجب ان يستثنى من هذه القواعد .

واضاف ان السينما الامريكية تنهمن على سوق اوروبا لدرجة ان البلاد الاوروبية لاتجد دور عرض لإنتاجها من الافلام المحلية .

وقال مواطنه فيليب جالانو ان فرنسا تطالب الاستثناء الثقافي دفاعا عن حق المواطنين الفرنسي في مشاهدة افلام بلاده وافلام من دول اخرى مثل مصر والدول الافريقية . وأشار الى ان فرنسا حصلت على نتائج مؤلقة لمعاملة المواد الثقافية على انها منتجات تجارية الا انه قال ان ذلك بمثابة الانتصار في معركة واحدة وليس الحرب كلها .

اما المخرج والكاتب اليوناني ساباتس فذكر ان اليونان ضخمة كبرى لهذه الاتفاقيات وكانت ترفضها وزيرة الثقافة اليونانية الراحلة سميلينا ميركورتوري ومازالت افكارها بالية في حكومة افيثا .  
واوضح ساباتس ان عسرة اليونان السينمائية كانت قتلما





المصدر : الأهرام اليوماني

التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

#### لقطات سريعة

■ وصل عدد الافلام التي امرت  
الرقابة بحرقها لنفاذ واعضاء  
لجنة التحكم فقط الى عشرة افلام  
وهو ما يمثل قرابة ربع الافلام  
المشاركة في المهرجان  
■ كما رفضت الرقابة عرض  
فيلم «العملاق» في إطار تكريم  
يوسف شاهين لانتهاج مسحة  
الترخيص بحرقه وعدم تواجدها .  
■ يحرق اليوم بمقر المهرجان  
في السابعة مساء فيلم «عذبة»  
السناتور لطفى عبد الخالق الذي  
يشارك في مسابقة كالدوراما .





المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٢ - ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المشاركون في مهرجان الاسكندرية :

## عجزنا عن مواجهة الزحف الأميركي .. موت محقق لسينما المتوسط

الاسكندرية - صدر القار :  
عجز المشاركون في مهرجان  
الاسكندرية السينمائي عن الرفع  
طائفة متواجدها السينما العالمية  
عند تطويق ثقافية حيات.. أكد

المشاركون في دورة « الزحف  
على سينما البحر المتوسط » ان  
تطويق حيات على الاسكندرية السينمائي  
والثقافي حتى يرتاح سينما في  
معظم دول العالم ورفض الزحف  
المتحدة ليهبطها على سينما  
العالمية .

طالب المشاركون بضرورة  
استاء الاتصال الثقافية والفكرية من  
هذه الاطراف وعدم التعامل مع الاسكندرية  
السينمائي على قساسة تجارية .  
وعلى النقاد رفض السين من  
ان 70% من دور العرض الاوطالية  
و 70% من دور العرض الاسكندرية  
تعرض أفلاما امريكية استعمارية  
تتاج هذه الافلام وقوة الدعوية



فاز غلاس

الامريكية  
وقال ان الاسكندرية السينمائي في  
مصر يتناقض باستمرار مع الزحف  
السينمائي الامريكي على دور

العرض المصرية وما يتناقل بخار  
على دور السينما المصرية .  
يؤكد جون غلاس جازية مدور  
مهرجان دينا السينمائي عن ان دول  
الشرق بعد اذرة على حيلة التنازها  
الشرق في مواجهة تارك الامريكي .  
وقال بيشلة الاسكندرية الاسكندرية  
بالاستقاء من الثقافة حيات  
وقال فخر الاسكندرية يركون  
مشاركين ان الدوران هي الشخصية  
الاولى لهذه الثقافة  
وعلى المنتج المصري فاج  
شروطا موجهة بتسليم دول الفلاح  
للمار تتنازها مما يضر سينما  
المصرية





**المصدر:** <http://www.alukah.net/bibliotheca/67980.html>

التاريخ: ١٦ سبتمبر ١٩٩٥

## كيف نواجه تحديات الجأت؟

[illegible][illegible]

طرح أية عقوبات، في سبيل دخولنا مجال النظام التجارى العللى الجديد على الرئيس مبارك، الذى ثبتت التجارب انه الوحيد القادر على التمثل العورى وفى الوقت المناسب لحل مضكلات جسام ماكان من الممكن حلها دون تدخله نظرا لجديته وقدرته الكبير على الحسم.

سفیر عمرو عبداللطیف هاشم









المصدر : الاقتصادية

التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# الاقتصاد المصري .. وتحديات الجات

التطورات تكريس في مجملها مبادئ وأسس النموذج الرأسمالي ابتداء من سياسات حرية .

جات اتفاقية الجات تنويعا للتطورات الاقتصادية العالمية وما تعرضه من تحديات أمام الدول النامية ومن بينها مصر ، خاصة أن خلف

الموقع والإنتاج وتضع الاستثمارات والذي تدعمه الولايات المتحدة باعتباره النموذج الاقتصادي الذي يجب أن يسود حتى تكفل لها هيمنتها العالمية لأعلى المستوى السياسي

فحسب بل والاقتصاد أيضا تطلعا من تلازم العلاقة بين السياسة والاقتصاد .

ولم يستغرق فرض النموذج الاقتصادي الرأسمالي نفس القدر من الجهد الذي بذلته في صراعات تحقيق هيمنتها على المستوى السياسي العالمي وذلك لسبب بسيط وهو استمرار الآليات والهياكل الاقتصادية التي برزت في أعقاب الحرب العالمية الثانية والتي عكست فيها كلها أوضاع وتوازنات القوة السائدة آنذاك والتي صير عليها نظام «بريماوت ديه» ممثلا في تشابه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وكما ما أرياه من قواعد ونواميس اقتصادية ظلت سارية حتى اليوم .

ولكن ذلك أن الأوضاع الحالية للنظام الاقتصادي العالمي الحالي

## جميل كمال جو رجي مدير إدارة البحوث الاقتصادية بالقاهرة

مالي إلا امتداد للأوضاع التي سادت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث تسودت سياسة القنوت أو التجمد والجمود في الدواير بين الدول والتي في ظلها يزداد الفتن غشا وتغير أفرا ، وفي ظل هذه المعقولة تحمل اتفاقية الجات الجديدة في طياتها المزيد من التكميم والتجمد في أوضاع الدول النامية ... وهو ما يرسخ بجدد أن الكثير من المحللين والاقتصاديين قد أفروا منذ زمن أن معدل التبادل التجاري الدولي في الأمد البعيد لا يصل في مصالح الدول النامية وأنه سيطر كذلك ظلما استمرار النظام الاقتصادي للكلم يعمل وفق القوانين التي سنّها الدول الأوروبية الصناعية وطلما ظلت الدول النامية غير قادرة على تغيير ملامح ذلك النظام أو تعديله على النحو الذي يسمح بالتعبير عن مصالحها حتى ولو بحد ضئيل .

من هنا أصبحت القضية الجوهريّة للدول النامية ومن بينها مصر التي قطعت شوطا في تنفيذ خطة الإصلاح الاقتصادي هي محاولة الإجابة على ذلك التساؤل الكبير كيف يمكن لها أن تدفع من قدراتها الاقتصادية حتى يمكن لها الاشتراك في المستورد الاقتصادي العالمي وأن تحارب الإجابة للعب في هذا اللعب وفقا لقواعده ونواميسه التي لا تشك في ولا غيرها من الدول قنمية تخيرها على الأقل في الوقت الراهن وبخاصة أن الرأسمال أو الجمود لا يؤدي إلا إلى المزيد من الفتنة في حزم الخصم والتمسك تعرضها مصيحات وخصائص النظام الاقتصادي العالمي .

ومهما نعدت الآراء والإجابات ، فالحق تجمع على شيء واحد أساس لمواجهة ، وهو ضرورة زيادة الإنتاج وتحويله على النحو الذي يؤدي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي في ثلاث اشكال معدل النمو السكاني على الأقل





المصدر : ~~الجمهورية~~

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ - سبتمبر ١٩٩٥

ولذلك من لوجي واسع كفاءة الإجراء  
للاقتصاد المصري .. كما ان خاصية  
تجويد الإنتاج سوف تهيء له القدرة  
على المنافسة في الأسواق وتفتح  
أمامه المزيد من الأسواق لتسويق  
منتجاته وهو ملجأ وكيزة هامة في  
عملية تخليق الثروة الاقتصادية  
والتنمية الشاملة في سوف يترتب على  
اتساع الأسواق زيادة حصيلته  
للموارد ومما يفره من تلك الأرباح  
لشراء الآلات والمعدات الرأسمالية لحد  
المعلومات الهامة في عملية التنمية  
الاقتصادية .  
ويستلزم ذلك إجراء عملية ترتيب  
البيت من الداخل وذلك من خلال تعديل  
للتشريعات واللوائح التي قد يتلائم  
أو توكب التطورات الاقتصادية  
العالمية الجديدة والتي قد يكون من  
شأنها إعاقلة لبرامج المشروعات  
الاستثمارية وتشجيعها ومما يترتب  
عليه من دعم وزيادة لمكون الأجنبي  
من رأس المال التي بدد أحد المصادر  
الهامة التي تعتمد عليها الدول النامية  
في تمويل متطلبات تخليق التنمية  
الاقتصادية حتى يمتثلها الفلاح من أسر  
التيبة والتخلف الاقتصادي .





المصدر: .....

للنشر والخدمات الصحفية والعلوم تاريخ: ١٩ سبتمبر ١٩٩٥

## أولى ثمار الجات:

# شركة أمريكية كسبت ٣ مليارات دولار بسبب الجات.. ونحن نفلق مصانعنا!!

أحمد عبد النعم

.. والقطاع الخاص يعاني

نموذج آخر كان في ذكره قيادات العمال وم يناقشون آثار الجات وهو هذه المرة في القطاع الخاص، وفي شركة زهران الهندسية وشركات أخرى مماثلة. شركة زهران هذه والشركات الأخرى بحثت باستقانة إلى اتحاد الصناعات طلبت النجدة وضروبة التدخل لمنع عمليات الإغراق والتخريب لأشواط محددة من الشروط اللائحة الألفية. قالت الشركات الخاصة في مذكورة إلى اتحاد الصناعات إن أرقام مبيعاتها انخفضت بشكل كبير بسبب عمليات التخريب لذلك النجدة من الإنتاج والتي تبدأ بأقل من سعر التكلفة بعد أن تتلاعب شركات الاستيراد في فواتير الجمارك وتنقص من سعرها بـ ١٥٠٠ دولار رسوم مخفضة وهذا تمكن من بيعها بسعر منخفض جداً.

ارتفاع أسعار المحاصيل

كل هذه نماذج للضحايا. أيضاً كانت الزبائن الكبيرة في أسواق المحاصيل الزراعية سبباً من أسباب البحث في نتائج الجات. وعلى حد قول إبراهيم الأنور- نائب رئيس نقابة عمال الغزل والنسيج في الشؤون من أن تحرير تجارة القطن. وفقاً لاتفاقية الجات ويرتفع الإصالح الاقتصادية ترتبت عليه زيادات هائلة في

الأسعار. وإن كان هذا في مجال الزراعة لكن سوف ينهي صناعة القطن والنسيج في مصر بعدما تخرج المصانع عن الشراء وتتجه لديها مستلزمات الإنتاج. تلك أيضاً إحدى النتائج. كذلك ارتفاع أسعار السكر عالمياً والأسمنت والاسمنت وارتفاع الجات والإصلاح للزعماء. ترتب على ذلك الاتفاقيات أن تركت الحكومة السوق لقوى العرض والطلب، وراحت عمالها من المتكسرين تستدرك قوى الناس بعد أن تتحكم في العروض من السلم وبخاصة في ظل تراجع دور السكر كسلع سواء من قبل جهات الحاصلات أم مباحث التصدير. وفيما لهذا السبب كانت مطالب العديد من منظمات الإنتاج وبخاصة عبد الرحمن خير أمين عام نقابة الإنتاج الحربي، وعبدالله حمودة عضو مجلس الإدارة المنتخب واللجنة النقابية وشركة عمر القديس وكذلك محمد رزق نائب رئيس اللجنة النقابية بـ ١٥٠٠ دولار وغيرهم من قيادات العمال انتقدوا نزع الحكومة ذريع اتفاقية

لما ناقش اتحاد العمال الآن آثار الجات، وما الدور الفعالة التي جعلت قيادات العمال تبحث على مدار ثلاثة أيام ما ترتب على تلك الاتفاقية من نتائج؟ الشيء الطاهر للعيان أنه منذ تطبيق تلك الاتفاقية في يناير الماضي حتى الآن سقطت في الطريق بعض الشركات في القطاعين العام والخاص على حد سواء. ومما استمر أكثر من السلع الوطنية سوجبات من الإغراق والتخريب وبخاصة من منتجات بورسميد والإستكرين. ربما كان هذا سبباً والسبب الثاني ما طرأ على أسعار السلع الزراعية والتحديد من زيادات بعد رفع الدعم في الدول الأوروبية. ربما أيضاً كان التحميل بتوقيع اتفاقية الشراكة مع أوروبا لحد الهوامش التي أشارت تلقاً في الأوساط المالية. وتعتمد الأسباب. وتخرج الفتوة برفض عمال وأصحاب القطاع لكل آثار الجات السلبية مع تجديد الرضا القائم لأية محاولات للتأجيل التجاري مع العدو الصهيوني تحت مزايع إن هذا من ضمن بقود الجات. العمال قالوا كلمتهم واستأذنة الجامعة أيضاً عرضوا صور الخسائر ونماذجها. وبين هؤلاء وأولئك بار حواري صاحب كانت السطور التالية أبرز ما فيه.

غول الإغراق

كان مثلاً في زمن العمال منذ بداية أعمال الشدوة هذا العدد من الضحايا الذين خلفتهم الجات منذ بدأ التفكير في تنفيذها. فما هي الشركة المصرية للوراثات وأقسام الرصاص تصامم للبقاء وتستمرع المستقلين أن يتقدموا من هذا القول السمي والإغراق، والذي نتج عنه أن ياع المستقلين بالشركة غامات الإنتاج لعدد مراتب العمال - كمن ياع حاليه أسدود ديوت - بعدما انحصرت الهوامش إلى رقم ضئيل جداً لإنتاجي نسبة ١٦٪ من حجم الإنتاج!! هذا الإغراق الذي غزا السوق المصرية من منذ بورسميد، حيث تصل كميات الأقماع لم بورسميد على أنها منطقة ترتزيت إلى ليبيا ثم تنقل الكميات إلى السوق المحلية.

وهذا نوع من الإغراق والتخريب لكن الكارثة الأكبر أن المستقلين بالشركة طردوا من وزارة المالية ورفع الرسوم الجمركية على الأقماع المصنعة إلى ٢٧٠٪ لمصنعي الإنتاج للحل، لكن كيف للحكومة أن تفلن ذلك؟ وهي التي وقعت اتفاقية الجات، وعملت صرحت وفقاً لذلك وخففت الرسوم الجمركية إلى ١٠٪ بدلاً من ٢٧٠٪ كما طلبت الشركة. فالحكومة ملتزمة إذن بالجات ونك كانت النتيجة.





المصدر : المشرق

١٩ سبتمبر ١٩٩٥

التاريخ : النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجات قبل إنشاء الآليات التي تحمي مبيعاتنا الوطنية من الإغراق. وفي هذا الشأن أيضاً لابدوا جهود وزارة التسعين في محاولة خفض السوق حالياً وبكفاءة الفش والتهريب. وبمعا إلى الإسراع إلى تكوين جمعيات حماية المستهلك لتكون نوعاً من الرقابة الشعبية تحمل محل رقابة الدولة التي تقلصت إلى حد كبير.

### ماذا كميتاً؟

ولم يلت السكسكور سعيد عمارة استنلا الاقتصاد بجماعة حلوآن وغضو مجلس إدارة إحدى الشركات القائمة أن يؤكد أن الجيات قد تزيد الدول الفقيرة مقراً بوجوب تلغ خسائرها نحو ١٢ مليار دولار سنوياً، وبعد تخفيض الحواجز الجمركية وتخفيض التصريفات الجمركية سوف تخفيض أسعار المواد الخام، وهي ما تملكه الدول النامية وهي المصدر الرئيسي لتمويل التنمية بها. وفي حالة انخفاض هذا المورد لن تتوى تلك الدول النامية على مواجهة المنافسة في الصناعة ولا في الخدمات. فحسباً من ارتفاع أسعار السلع الغذائية المستوردة وتحقيق مكاسب للدول الغنية من جراء تبادل السلع قد تصل إلى ٢١٥ مليار دولار في العام، وذلك لأن الدول الغنية وهي تمثل ٢٠٪ من دول العالم تستحوذ على ٨٠٪ من التجارة الدولية. بينما لا يزيد نصيب الدول النامية على ٢٠٪ (٢٠٪) رغم أنها تمثل نحو ٧٠٪ من دول العالم.

ولأن الجيات بكل المقاييس في صالح الدول الغنية، فإن هذا دفع الرئيس الأمريكي السابق هوش إلى أن يعثر توقيع تلك الاتفاقية وإقرارها وفقاً لبرنامج في السلطة، بل من أحد أسباب الخلاف الآن بين أمريكا واليابان. فكذا يقول سعيد عمارة. ويضيف أن من أبرز نتائج الجيات ارتفاع معدلات البطالة إذ تعتمد فرص العمل نتيجة انخفاض صادرات دولة مثل مصر وعدم تدنيها على المنافسة مع تقادم تلك المشاكل مستقبلاً. ويذكر السكور سعيد عمارة بعض الأرقام ذات الأهمية فيقول: إن أمريكا سوف تستفيد من تلك الاتفاقية بما يعادل ١٤ مرة من استفادتها من اتفاقية النافتا التي تضمها مع كندا والمكسيك. وإن إحدى الشركات الأمريكية (كاتريبار) سوف تحصل مبيعاتها إلى أكثر من ٢ مليارات دولار، الأمر الذي جعل السفير الأمريكي في المجموعة الأوروبية يقول إن الجيات تسليق هاد الأمريكان اتفاق تأسيس الأمم المتحدة أو مفاد خصات إنهاء الحرب العالمية الثانية. وكذلك ترى فرنسا أن هدف أمريكا من الجيات سوق عالمية تديرها شركات أمريكية ويكون المترددون عليها من جميع شعوب العالم. تلك كانت مكاسبهم. فما كميتاً؟ لهذا السؤال كانت الدعوة.





الإحصاء

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٥

## رؤية

### تقل التكنولوجيا والتعاون الدولي (٢)

تؤكد الحقائق الرامنة والقعا محيوتا، فالعول الاغنى التي تمتلك التكنولوجيا، والصناعات المنتجة لها، لا يدخل في دائرة استثمارها بدرجة كبيرة ان تهب هذه التكنولوجيا مجاناً، فإن قيمة الملكية الفكرية- التي تاطفها ببراءات الاختراع وتنعكس في اوقات ذلته استثمارات سابقة- تنطج الحماية والتشجيع، ويشتت تبحث الدول النامية عن طاقه بتكلفة محيولة ولا تولى بالضرورة الاعمى المالية ذاتها للكفاة او المعايير البيئية، فإن الانتماء الى رئيسى للشركات الصناعية صاحبة التكنولوجيا للامانة (فى هذا السياق) ينصب بالدرجة الاولى على تلبية حاجات الدول النامية التي تريد طاقه بتكاليف مقبولة، ويعتقد العديد من خبراء الدول النامية ان التكنولوجيا عالية الكفاة لا تحتاج الى دعم، وان اى شىء يحتاج فى واقع الامر الى اصلاح مالى لم يعد يتمتع بعد ببلية كفاة، وهناك فى الوقت الراهن عدد من التناقضات الداخلية والاهداف المتعارضة التي تحتاج الى حل، غير ان الكثير سيتوقف على مدى وسرعة حدوث للتغيرات على المستوى الملى فى الدولة المقلية فيما يتعلق بالاصلاحات المؤسسية، وتوافر روس الاموال المحلية، وجذب روس الاموال الاجنبية، وفى هذه العملية المعقدة، ينعنى التشكيد على ضرورة نقل التكنولوجيا للامانة التي تناسب الاحتياجات المحلية، وعلى تقديمها بشروط تستطيع الدولة المقلية الوفاء بها، فقد حفل للامضى بالكثير جدا من عمليات نقل التكنولوجيا غير الملائمة، وبمشاريعات الفلت على عائق الدول المتخلفة باعفاء اقتصادية ثقيلة على نحر غير ضرورى (خاصة للميونة الخارجية للتزاييف)، وعندما ومنت الاقتصاديات المحلية وزادت معدلات الفائدة العالمية فى السبعينيات لتكشف بجلاء عدم ملاسة العديد من اوجه للنظام المبنى الدولى مما اكث ضرورة إيجاد شروط افضل لنقل التكنولوجيا تستطيع الدول النامية الاستجابة لها.

٠ ماهر عزيز





المصدر : ١٧١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٥

# «دجاج الجات» .. يهدد صناعة الدجاج العربية ١٤ مليار دولار استثمارات عربية .. كيف نحميها ؟

## إعادة التنظيم .. التدريب .. الإدارة العلمية الرعاية الصحية .. طريق الانقاذ



د. سموع شرف الدين  
تنظيم التسويق



د. حسن ابوب  
تأثير الجات



د. يوسف واهي  
خطط علمية سليمة

تحقيق :  
أحمد الشريف

من أجل توفير  
البروتين الرخيص كان  
مؤتمر الأغنية والأعلاف  
في الوطن العربي الذي  
ناقش كيف نحمي  
لروائنا التي تقدم الغذاء  
للإنسان العربي في ظل  
المنافسة الشرسة للسوق  
العالمي الواحد يهد  
تطبيق اتفاقية الجات .

تقول بيانات المنظمة العربية للتنمية  
الزراعية إن قطاع الدواجن يمثل ٨ في  
المائة من دخل قطاع الزراعة في مصر  
ولى سوريا يمثل ١٤ في المائة من  
الانتاج الحيواني .. و انتاج العالم  
العربي من اللحوم البيضاء والبيض  
يصل الى مليون ونصف المليون طن  
لحوم و ٨٧١ ألف طن بيض في  
العام وأن هناك نخبة كبيرة في الانتاج  
خلال العشر سنوات الماضية .  
ولكن هناك فجوة في الانتقاء من  
اللحوم البيضاء والبيض بلغت ٤٦٢  
ألف طن لحم .

ولاجل تأمين هذه الصناعة  
وتتمتعها .. وأثر اقتصاد هذه القائمة  
على مستلزمات الانتاج المستوردة  
التي تدور في وزارة الزراعة على شكل  
مؤتمر عربي للدواجن والأعلاف ..  
اشترك فيه طه وخبزاء في هذه  
الصناعة في الدول العربية من أجل  
وضع أسس النهوض بهذه الصناعة .

طالقتها كمثلة ( زيادة على خسارة  
تكتيف الاستثمارات في هذه الصناعة .  
يقول المهندس موسى فريخ من  
تونس .. استثمارات صناعة الدواجن  
في الدول العربية ١٤ مليار دولار و بها  
علاقة تقدر بأربعة ملايين عامل .  
ويحتي بين الانتقاء الذاتي في العالم  
العربي ثلاثة من مخاضة حجم هذه  
الاستثمارات حتى تشبعها ٣ ملايين  
من لحم عام ٢٠٠٠ و يوقع نصيب  
الفرد من ٦,٥ كيلو في العام الى  
الكيلو .

### ثلاث العالم المتقدم

يشير الدكتور فلاح سعيد الأمين  
العالم لصناعة الدواجن في العالم  
العربي .. ان نسبة صناعة الدواجن  
الى الانتاج الزراعي في العالم العربي  
تصل الى ( ١٥ في المائة ) وما يستهلك  
الفرد في العالم العربي ٢٠ كيلو غرام  
تتبا تفرق بين الدواجن بينما الدول  
المتقدمة متوسط استهلاك الفرد ٦٠  
كيلو جراماً والتوسط العالي ( ٢٥  
كيلو جراماً )

الجات وصناعة الدواجن  
ويقدم الدكتور حسن ابوب الاستاذ  
في كلية الزراعة جامعة عين شمس هذا  
عن تأثير اتفاقيات الجات على مستقبل  
صناعة الدواجن .

إذا كانت الأعلاف تمثل ٧٠ في المائة  
صناعة الدواجن ويحجمها يصل الى ٨  
ملايين طن في العام من جملة الأعلاف  
في العالم العربي ٩٥ مليون طن .  
أما تستورد نسبة كبيرة منها في  
الخارج قيمتها تتراوح ما بين ( ٦ و ٥  
مليارات دولار ) في العام .

وإذا كانت اتفاقيات الجات تنص  
على رفع الحظر عن السلع والمنتجات  
فترك شأن السلامة المنتجة يتحدد  
بتكلفتها الطبيعية لما ما يستورد من  
أعلاف ( محقة في قول المصنوع  
والذرة ، والمركزات ) والأعوية  
البطيرية سيف يوقع ثمنها وبالتالي  
سوف ترتفع تكلفة الانتاج عتداً .  
وبذلك ستشهد المنافسة بين المنتج  
المحل والمستورد من الدواجن الأمر  
الذي يستلزم ترشيح الانتاج واستغلال  
الطاقة المتاحة ( ثلث من أراض مصر





ويقول فلاح سمحه: ورغم أن ما يستهلكه الدواجن من الأعلاف مثل ثلاث ما يأخذ من كل أنواع الحبوب إلا أن الدواجن تملك قدرة على الاستفادة القصوى من حبوبها ما تستهلكه صناعة الدواجن من الأعلاف لا يتعدى ١٠٪ فقط.

### القدرة على المنافسة

ثم وضع سياسة ترشح قدرة مصر على المنافسة عند دخولها منافسة المنتجات الداجنة والمصرية في الأسواق العالمية في ظل سياسات منظمة التجارة العالمية، وتتمثل هذه السياسة التي اعتمدها مستشار وزارة الزراعة.

يتمتع دور الدولة في المرحلة المقبلة على الجانب البحثي والإرشادي والتشخيصي والتتبعي والرقابي والتشخيص مع العمل على تشجيع القطاع الخاص في القيام بدور كبير في الانتاج وذلك لكي تنمو مواردها في هذا القطاع واستغلال كل طاقاتها.

أعضاء اولى لجنة الانتاج الجزء الاكبر من دخلات الانتاج من ارباح ومركزات محلية، وحتى لاتعتمد تحت راحة الاسواق العالمية، وذلك بتوفير بدائل الذرة الصفراء، مثل الذرة الرفيعة ولحم الطف والشحم ويدخل كسب الصويا مثل النرس الجوز الاكفاء الذي من الامصال واللحاحات وتشجيع القطاع الخاص على ذلك مع تدعيم المختبر المركزي للبحوث على الجودة.

ويؤكد الدكتور ممدوح شرف الدين في بحثه على ضرورة تنظيم العملية التصديرية واعطائها شكلا تسويقيا لايحيا التوازن في اسعار البيع للمستهلك بما لايرجع للمستهلك ولايسبب خسائر منتجة.

ويقدم الدكتور ممدوح شرف الدين مستشار في وزارة الزراعة بحثا في واقع صناعة الدواجن في مصر في ثلاث نقاط:

ويبلغ الاستهلاك السنوي للفرد ١١,٣ كيلو جرام لحم حواء، ٥,٢ كيلو جرام دواجن، ٨,٨ كيلو جرام سمك، ٣,٧ كيلو جرام بيض، ٤,٢

### الاحتكاك مرفوض!

تم تحديد أدوات الانتاج من الاحتكاك وتم رفع الدعم عن دخلات الانتاج وترد اسعار الدواجن لآليات السوق الحر والمستقبل يشير الى ان صناعة الدواجن عندما سوف تحصل عينا كبيرا في المستقبل من اجل تقديم البروتين للمستهلك خاصة ان مصر لاتتوافر بها الاراضي الطبيعية التي تمنح ميزة تستغل ان تنافس بها في مجال انتاج اللحوم الحمراء.

ويؤكد أعضاء اللجنة على ضرورة قيام كيان مؤسس لصناعة الدواجن وعمل تشريع يهدف الى الالتزام ببيع بدري اللحم مطبوخة ومبردة أو مجمدة بمطبخ القاهرة الكبرى والاسكندرية حيث يمثل ذلك وجهها حضاريا ومضى مرمدا اقتصاديا يرفع من الرصيد.

### طاقات محطلة

وتقدم وزارة الزراعة بياناتها عن صناعة الدواجن في مصر الدنيا:

- ١٨٦١٩ مزرعة طاقاتها اكلية ٤٦٨ مليون طائر ولكن لاتعمل بغير ٥٢ في المائة من طاقاتها، وهذه بالنسبة ليداري للشعين
- ٢٨٧٦ مزرعة ساج يبيض طاقاتها ٤٣٠ مليون بيضة ولكنها لاتعمل الا بمقدار ٤٤ في المائة فقط من طاقاتها.
- ٦٦ مزرعة اموات تسمين طاقاتها ٦٤٧ مليون بيضة ولاتعمل الا بـ ٦٤ في المائة من طاقاتها.
- ١٤٨ مزرعة طاقاتها ١٦٤ مليون بيضة، اموات يبيض، ولاتعمل الا بـ ١٤ في المائة من طاقاتها.

لما السبب في عدم استغلال هذه الطاقات رغم حاجتها.

منا تتقدم الدكتور عتيقة حمزة مدير للعمل المركزي للاغذية والاعلاف يبحث على الضوء على بعض جوانب هذه المشكلة.

الانتاجية والجودة كانتا هدفين متعارضين في النظرة التقليدية ل صناعة الاعلاف ولم تكن هناك علاقة طويلة الاول بين مصانع الاعلاف والمربين فانخفضت الانتاجية، ولت رغبة المنتج وبدأت تظهر طاقات خاملة ومن هنا بدأ الاهتمام بضرورة مراعاة الجودة في تقديم الاعلاف وتصنيعها.

### رقص الاغراق

ويؤكد الدكتور حسن ايوب الى نقطة اخرى اثبت على هذه الصناعة وانجحت طاقات ماطلة بها اكم ارتفعت الذكور من سياسة الاغراق في السنوات السابقة وان كانت هذه الصناعة وابعد بالمستوردين بفرانق السوق بالمستوردين من الدواجن ولت انتاجها في المزارع المحلية لخصام المزارع بالخساسة والمخالفات تنقل والمدين. ويتوقف الكثير منها. رغم ملاءمة صناعة الدواجن عندما من قدرة تنافسية، فلتقلتها عندما تفرسها لتقلتها في دول متقدمة مثل فرنسا وهولندا متكلفة الكيل من لحم الدواجن عندما يبارى ثلاثة جنيهات وير اقل من تكلفتها في فرنسا وهولندا.

ادارة سليمة للمزارع

ويؤكد الدكتور حسن ايوب مع الدكتور ممدوح شرف الدين في ضرورة اتخاذ الاجراءات التكميلية بالمشكم من مربي الدواجن الحي وفقا للطلب الفعلي عليه حتى لايتعرض المنتجون الى تغيرات سعرية تضر على اقتصاديات انتاجهم وربما تكون الوسيلة في هذا هي الاتجاه الى الذبح الاالى وحفظ الدواجن المجمدة تحت ظروف التبريد والتجميد المناسب مع العمل على استغلال سفقات الذبح الاالى لتعظيم تكلفة الانتاج.

ويؤكد الجميع بالندوة على ضرورة وجود ادارة سليمة للمزارع مع تدريب هائلة فنية تدريبية جيدا وتوليد الدواجن الصمغية البيطرية وهذا مايدى التفكير فيه بالفعل وابعد كيان مؤسس مستقل لصناعة الدواجن يضع الخطط العلمية السليمة من اجل التفويض بها.





المصدر : العالم اليوم

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ صفر ١٩٩٥

منظمة التجارة الدولية تصدر القواعد الجديدة للتحكيم الدولي

# 200 مليون دولار زيادة في التجارة الدولية بعد تطبيق اتفاقية الحات

□ القاهرة - يوسف هلال:

اصدرت منظمة التجارة الدولية اجراءات وقواعد التحكيم الدولي التي تتخذ في حالة نشوب منازعات بين الدول الأعضاء في المنظمة الدولية حيث يتوقع المستولون في الحات أن يضيف هذا الاتفاق سنويا نحو 200 مليار دولار إلى الاقتصاد العالمي نتيجة زيادة الحركة التجارية العالمية بأكثر من 750 مليار دولار سنويا خلال السنوات العشر القادمة والتي ستشهد مراحل تنفيذ الاتفاقية بجوانبها المختلفة.

وأكد المستشار حسين مصطفى فحى رئيس مركز القاهرة الدولي للتحكيم التجاري الدولي: أن قواعد التحكيم الجديدة التي اصدرتها منظمة التجارة الدولية لن تطبق على النزاعات التي قدمت طلبات المشاورات بشأنها طبقا لاتفاقية موجات 1947، أو بموجب أى اتفاق سابق للاتفاقيات المطقة قبل بدء نفاذ اتفاقية المنظمة الدولية، حيث سيستمر العمل بشأنها بالقواعد والجراءات الخاصة بتسوية المنازعات التي كانت نافذة قبل بدء اتفاقية التجارة العالمية. وبالنسبة لنطاق تطبيق القواعد التي تحكم تسوية المنازعات ليجار

المستشار حسين مصطفى إلى أنها تشمل كلا من الاتفاقيات متعددة الأطراف بشأن التجارة في السلع والاتفاقيات المصممة بشأن التجارة والخدمات واتفاقيات التجارة في الطائرات المدنية والمشتريات الحكومية والاتفاقيات الدولية في مجال منتجات الألبان ولحوم الأبقار وتطبيق

لجراءات الصحة والصحة النباتية واتفاقيات المنسوجات والملابس والحواسن الفنية على التجارة بالإضافة إلى اتفاقيات الدعم والجراءات التصديرية والأزمات المالية وخدمات النقل الجوي.

ويضيف المستشار حسين مصطفى: أن هناك ثلاث وسائل لحل المنازعات الدولية في إطار منظمة التجارة الدولية منها أسلوب المشاورات، حيث تقدم طلبات عقد المشاورات كتابة وتدرج فيها الأسباب وتحدد الإجراءات المعترض عليها مع ذكر الأساس القانوني للشكوى وعن العضو طالب للمشاورات أن يخص جهاز تسوية المنازعات والمجالس والمشاروات.

كما تشتمل المنازعات الدولية على سياسة المساعي الحميدة والتوفيق والوساطة، حيث تتخذ هذه الإجراءات طوعية إذا وافق على ذلك طرف النزاع بشرط أن تتم في سرية خاصة المرافف التي يلجأ إليها طرفا النزاع خلال هذه الإجراءات بما لا يخل بحقوق أى من الطرفين في اللجوء إلى أى من سبل التقاضى الأخرى.. ويجوز عند بدء إجراءات المساعي الحميدة في أى وقت أن يقوم مسئول جهاز تسوية المنازعات بعرض المساعي الحميدة أو التوفيق والتدخل بهدف مساعدة الأعضاء على تسوية المنازعات.

أما ثلاثة وسائل حل المنازعات الدولية فتقتصر فريق التحكيم حيث يتم تشكيل الفريق في مسألة طلب الأطراف المتنازعة وذلك في موعد لا يتجاوز اجتماع جهاز تسوية

المنازعات الذي يل الاجتماع الذي يدرج فيه الطلب لأول مرة كبتد من بنود جدول الأعمال الجهاز إلا إذا قرر في الاجتماع شوافق الآراء نحو عدم تشكيل فريق التحكيم.

ويذكر المستشار حسين مصطفى اختصاصات فريق التحكيم بأنها تتضمن فحص الموضوع الذي قدم إلى





المصدر : العالم اليوم

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٥

الجهاز أن يثير مسألة تنفيذ التوصيات متى شاء بعد اعتمادها ويدرج ذلك على جدول أعمال اجتماع جهاز التسوية بعد ستة شهور من تاريخ تحديد الفترة الزمنية وتستمر على جدول الأعمال حتى يتم حل المسألة مالم يقرر الجهاز خلاف ذلك. وإذا كانت للدولة العضو من دول العالم النامي بحق لجهاز تسوية المنازعات أن ينظر فيما يمكنه أن يتخذه من إجراءات تتناسب مع ظروف هذه الدولة بطرق لا يقتصر في الإجراءات على موضوع التشكيك فقط بل بحث أثارها على الاقتصاد الدولية النامية المعنية أيضا.

ويؤكد المستشار حسين مصطفى: إنه في حالة رفض إحدى الدول الأطراف تنفيذ توصيات أو قرارات فريق التحكيم خلال فترة زمنية معقولة أن يشترط عليه السماح للدخول في مفاوضات مع أي دولة أخرى أن يطبق القرارات المتخذة ضده أو غيرها من الالتزامات التي تم التحكيم فيها، حيث لا ينظر المحكمون في طبيعة التنازلات أو غيرها من الالتزامات التي يطلب تطبيقها بل لا بد أن يقلل قرار المحكمين كقرارات نهائية وعلى الأطراف المعنية ألا تقدم بطلب تحكيم جديد.

كما لا يجوز للدول الاعضاء الأخرى في المنظمة العالمية الدخول في عملية التحكيم إلا بموافقة الطرفين اللذين وفقا على اللجوء للتحكيم على أن يلتزم أطراف النزاع بالقرار الذي تتخذه وترسل قرارات التحكيم النهائية إلى جهاز تسوية المنازعات لمتابعة تنفيذها.

جهاز تسوية المنازعات بحيث يتوصل إلى نتائج يكون من شأنها مساعدة جهاز تسوية المنازعات على تقديم التوصية أو اقتراح الأحكام المنصوص عليها في ذلك الاتفاق أو تلك الاتفاقيات.

ولا تشترط منظمة التجارة الدولية أن يكون فريق التحكيم من الأفراد الحكوميين أو غير الحكوميين ولكن ينبغي استقلالهم وتوافر تنوع كاف في معارضهم وخبراتهم، ولا يجوز أن يقع في فريق التحكيم المعنى بنزاع ما أن تكون حكوماتهم أعضاء في النزاع أو طرفا ثالثا إذا كانت لهم مصلحة جوهرية في الأمر للمعروض على فريق التحكيم إلا إذا اتفق الطرفان على غير ذلك.

كما لا يجوز إجراء أية اتصالات من طرف واحد مع فريق التحكيم أو جهاز الاستئناف بخصوص الأمور التي ينتظر فيها الفريق أو جهاز الاستئناف وتعامل الذكورات المكتوبة المقدمة إلى فريق أو جهاز الاستئناف على أنها سرية ولا يوجد ما يمنع طرفا من أطراف النزاع من كشف مواقفه للرأي العام.

ويشير إلى أن جهاز تسوية المنازعات يراقب تنفيذ التوصيات والقرارات، حيث يعق لاي عضو في









الجمعية

المصدر :

٢٠ سبتمبر ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## صندوق دعم صناعة الغزل والنسيج يؤكد الدول الصناعية طوعاً «البلد» لخدمة اقتصادها على حساب الدول النامية !!

السبيل الوحيد لمواجهة تحديات  
الجات ونزل على ذلك بزيادة حجم  
التجارة العالمية في صناعة  
المصنوعات بين دول الاتحاد  
الأوروبي من ٢٠ مليار دولار في عام  
٩٤ إلى ١٠ مليارات خلال النصف  
الأول من العام الحالي بزيادة قدرها  
٢١٨.

بالرعاية في الاتفاقية وحث التقرير  
مطلحة التجارة العالمية المرفوعة على  
تقليد الاتفاقية على ضرورة أعمال  
مبدأ عدم التمييز بين الدول وإزالة  
بند جديد للاتفاقية يقضي بأنه إذا  
تمتحت صرايا لدولة ما في المنظمة  
فسيجب أن تحصل على هذه المزايا  
سواء جمركية أو غير جمركية جميع  
الدول الأعضاء. أرجع التقرير أذى  
لوضع صناعة النسيج في مصر  
والعالم العربي إلى غياب التكتلات  
الاقتصادية بالمنطقة العربية وحث على  
أحياء السوق العربية المشتركة مؤكداً  
أن التدخل في تكتل اقتصادي قوى هو

لقد صندوق دعم صناعة الغزل  
والنسيج بالفاخرة في تقرير  
له أن صناعة النسيج في مصر  
تواجه تحديات مادية خطيرة  
نتيجة تحريرها وتطبيق اتفاقية  
الجات وحث التقرير الاتحاد  
الدول للصناعات النسيجية في  
العام إلى ضرورة مراعاة ظروف  
الدول النامية عند تطبيق  
الاتفاقية لتتواءم وتتلاقى بنود  
الدول الصاعدة في تطويع بنود  
الاتفاقية لخدمة اقتصاداتها على  
حساب الدول النامية مضمياً إلى  
ضرورة استقطاب مبدأ الدولة الأولى



# رأسمالية البسكويت والبلاستيك!



بقلم:

د. رفعت لقوشة

استثمارات القطاع  
الخاص ٢٨٪  
وليس ٥١٪ كما يروج  
إعلام الحكومة

الشراكة تدق الابواب التي عبرتها قبلا اتفاقية  
الجات، وبانت الموجة الرأسمالية الخاصة مدعوة  
الى اعادة ترتيب أوراقها.. فهذه المرة تجود المواجهة  
عارية.. المواجهة بين الرأسمالية ونفسها في مربع  
الاختيار المصري.

وفي مهابة الخصمينيات ويداية  
الستينيات... بين الخلاف وفي نقطة  
الاستحكام بين قيادة الثورة واغلب  
الوجة الثالثة، عندما رفضوا ان  
يشاركوا بالاستثمار في صناعات  
راس الاربع «مثالها المعاصر.. انذاك  
هو صناعة الحديد والصلب» وبدا  
ورفضوا ان للوجة الثالثة ترتبط  
عضويا بتقاليد الموجة الثانية التي  
تحتار بخياراتها الى الصناعات  
الخفيفة وخدمات السوق، ومنها مرزت  
تماما رباط الصلة بينها وبين الموجة  
الاولى التي قادها خلعت حرب  
ومبركات وهي حملته الى اللجوء  
بمقاطر الاستثمار في صناعات راس  
الربع التي واكبت زمامه «الفرزل  
والنسج... السينما... الخ» وفي  
اعقاب الخلل... جاء التأميم.

وبار الزمان بمرته... وصل التأميم  
لنقطة... وفي عصر انفتاح  
الستينيات طلعت الموجة الرأسمالية  
الرابعة، وكانت.. بالفصل.. تمهيدا  
تراجيديا عن رأسمالية رثة نعت  
بأخط الفئات الاجتماعية الى مركز  
التكوين الاجتماعي، ومن العيب ان  
تحدث عن خياراتها.. فهي لم تكن  
مناورة فقط لصناعات راس الربع  
ولكنها كانت مناورة للهيمن ذاته،  
وحوات الاقتصاد المصري الى حالة  
من السهولة التي تبحرت سريعا  
وتركت وراءها الدين.

## عائلات البسكويت

«رني الثمانينات... كانت تركة  
الدين مثقلة وتضبط بمقتضى على  
كامل اقتصاد منه» وارتفع شعار

ولقد عرف مصر من قبل وعلى  
مدى التكوين الزمني للثلاثين  
اربع موجات رأسمالية، تارة الاولى  
طلعت حرب.. وكانت اكثر الوجات  
وعيا والقرلما وجديا، ثم جاءت  
الحرب العالمية الثانية بمخاض ميلاد  
الموجة الثانية التي استثمرت مناخ  
الحرب في البحث عن بوزة سريعة  
لراس للال ومعدل مرتفع للربح في  
ظل حماية جبرية مانعة، وفي اعقاب  
الحرب ظلت الموجة ضالطة بمطالب  
الحماية الجبرية ومطالب حقوق  
الاحتكار، وانتهى بها الأمر الى  
الاحتلال مع كيار للالك الراعيين  
حول قسمة الربح.

## نهاية الموجة الثالثة

ثم جاءت ثورة يوليو ١٩٥٢ وجات  
معها الموجة الرأسمالية الثالثة.  
وكانت لوفز الموجات خطا.. على  
عكس الشائع في انبيات محلكم  
يوليو / عبد القاصر، ففي ظل الثورة  
انفردت الموجة الثالثة بالتوكيدات  
التجارية واث اليها ملكية الاصول  
الرأسمالية الاجنبية بسعر خصم،  
واتسعت امامها رفة السوق بفعل  
الاجراءات الاجتماعية، وكانت  
قرارات الاصلاح الزراعي لصالحها  
فلقد اخذت حصتها من الربح  
وتقاسمت مع ملاك الاراضي، وقاما  
- بالتالي - حاصل الوفاء الى بوزة  
اعمال موسمة تتراكم فيها الازياج  
ويقررات مطوية تصانق مؤشرات  
الترموتر الاقتصادي، لتجويجه  
وحده ضاعف رقم اعماله خلال  
الخصينيات مرتين.





المصدر: **النابا**

التاريخ: ١٩٩٥-١٩٩٦-١٩٩٧

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العائلية أقل من المصنف الاعلامي صاحب له، فهي لم تولد - ووفقا لأكثر التقديرات تقايلا - إلا حوالي ١٠٠ ألف فرصة عمل في مجتمع يرتفع فيه رقم البطالة إلى حوالي ٢ ملايين فرد، بينما لم يشغل مجمل استثمارات حوالي ٢٨٪ من إجمالي الاستثمارات الكلية، وأيس ٥١٪ كما تروج البرويجندا الاعلامية التي أضافت استثمارات التعميمات التي القطاع الخاص!!!!، ولأن القاعدة الانتاجية للرأسمالية للعائلة ضعيفة... فإن سوقها ضيق..

٤. أن الرأسمالية تمارس السحب على المكشوف من البنوك، فالضمانات والأسلحة + الدوله لا تغطي إلا حوالي ٢٥٪ من إجمالي القروض، وأخشي ما أخشاه أن يتم تغطية القروض المكشوفة باعتماد القيمة المسؤولة للأرض كأصل ضمان وليس قيمتها الفعلية، وهكذا تتدافع خسروا للخسارة على الأراضي والعقارات وكأننا نستعيد زمن الوجة الرابعة.. موجة الانفتاح، ولكننا يعلم أن رأسمالية تشارب على الأراضي والعقارات.. هي رأسمالية عاجزة.

هذه الحقائق تتحدث عن نفسها ويبنى أن يسبق حديث كل حديث نطلقه الآن الرأسمالية العائلية بمرارة الشكوى من الشركات والجهات، فلم يعد أمامها وإسلامه المستحقات إلا أحد خيارين: إعلان الإفلاس أو القبول بمسئولية الالتزام بالاستثمار في صناعات التي الرزح وفي بناء القاعدة العلمية الوطنية لرفع نسبة التكنون المعرفي الحالي في إطار صيغة يشارك مع البنوك تغطي فيها عن صيغتها العائلية للصفحة.. مكال فعل رائد الموجة الاولى طالت حرب.. الذين استثمروا اسمه ونسوا تاريخه.

لأزيد نسبة التكنون المعرفي الحالي كثيرا على الصفر، في مقال ١٠٪ في الرأسمالية للتقدم و ٢٥٪ في الاقتصاد الاسرائيلي، وذلك فلقد عاد وفد رجال الأعمال المصريين من مؤتمر للغرب وليس في جميعه إلا بعض مقاولات الباطن وبعض التوكيلات التجارية وبعض صفقات إعادة التصدير.. لا أكثر ولا أقل وكان مؤتمر الغرب هو بداية الكشف الحقيقي عن حجم الرأسمالية العائلية وجاذبية تطلها

### مآزق الحيات

ثم جاءت الضربة ومن قبلها انتاجية الحيات لتضيف إلى الكشف أبعادا أخرى ولتأخذ الرأسمالية العائلية إلى زمن الوقفة مع الذات بعيدا عن البرويجندا الاعلامية، وفي زمن الوقفة.. لا مفر من المكاشفة بالحقائق:

١. إن معركة الرأسمالية العائلية مع القطاع العام، لم تكن أبدا معركة مخصصه بأي أبعاد ابيولوجي، ولكن مجرد نزاع استقطابي حول حقوق ملكية امتياز الاحتكار في الدائل المصري، وعندما يتعلق الامر بامتيازات الاحتكار.. فإن الرأي العام سوف يؤيد القطاع العام، فاحتكار القطاع العام أرجم من احتكار الرأسمالية العائلية

٢. ولأن الهدف هو الاحتكار.. فإن الرأسمالية العائلية لم تكن للاسف إلا وعيا ليرليها مريضا يسوقها إلى افداح عن حقوق راس المال، ثم يستدير بها إلى التقي الجليل لكل الحقوق الأخرى: حقوق العمل وحقوق الطبقة الوسطى وحقوق الامن الاجتماعي، وبالتالي فلقد فقدت الرأسمالية العائلية.. مبكرة.. فواعدها الاجتماعية.

٣. إن حجم اداء الرأسمالية

الانفتاح الانتاجي وفي مده لاحد ارمصاصات الموجة الخامسة، وكانت الارمصاصات مبهضه.. فهي تحمل خطايا يتحدث عن التنمية والالتزام الوطني وكان الأمل كبيرا في ميلا راسمالية فاعلة.. تؤمن برأس المال كمحرك للتطور الاجتماعي وكقوة لتشكيل مجتمع مدني.. أكثر تحورا وأرحم عماء، ولكن معطيات الواقع، ورغم استثناءات ضئيلة.. تخلت عن طموحات التنمية، وإذا بالموجة الخامسة تنقلب إلى مجرد رأسمالية عائلية تجهر بالخطاب الانتاشي دون أن تلتزم بمسئولياتها، تتصدع عن البرورصة ولكنها لاتتداول اسمهم مؤسستها، تهاجم القطاع العام ولكنها لاتتقدم أبدا لشرائه، تيسر بالسوق المفتوح ولكنها تسارع ولما في طلب الحماية الجبركية، تبين الدعم ولكنها تطلب نفسها هفلي عام ١٩٩٢.. على سبيل المثال، حصلت الرأسمالية العائلية على حوالي ٢ مليارات جنيه كعم مستمر.

وأهم من ذلك كله.. أن الرأسمالية العائلية كررت نفس الخطأ الذي سبقته إلى الوجة الثانية والموجة الثالثة، في الانتميز إلى الخيار المائز لصناعات رأس الرزح، وإذا بها تكفي بمتطورة لاتتاج أكياس والسجسج، والملابس الجاهزة: والجسكوت، الخ، وعلى هامش المنظومة تتناثر بعض ورش تجميع السيارات والسابع الفزلية لاستفادة من حساب الخرج بين التعريفية الجبركية على المنتج النهائي والتعريفية الجبركية على التكنونات الانتاجية ولا أحد يستطيع أن يكر الجهد وراء المنظومة.. ولا لكان الحكم تعسفا، ولكن موضوعية الحكم لاتعبر أبدا إلى الرمان على هذه المنظومة بمدك المعيار التكنون. اختصاصي، ففي دولاب نشاطها





المصدر: الأهرام المسائي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٥-٤-١١

□ بين السلبيات والإيجابيات:

## «الملكية الفكرية».. في ميزان «الجات»

للخبرة له أن مارس إجراءات غير سليمة، مما يؤثر العملية الدول الحدية في مواجهة الدول للتقدم كما أن توفير التمرير الأساسية لحقوق الملكية الفكرية مساهمة إلى حد كبير في جذب الاستثمار الأجنبي وبطل التكنولوجيا الحديثة للصناعة لها وبالنسبة للآثار السلبية لاتفاقية «الجات» في مجال حقوق الملكية الفكرية على الدول الدامية - والكلام مازال للكتور على حبيش رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا - احتكار صاحب البراءة لحقوق استيراد المنتجات، وهذا القيد يفيد الحرية في استيراد المنتج مرسوم الحماية، من أي مصدر خارجي والردع الوحيد الذي يمكن أن يمنع من وقوع هذه الأضرار، وهو أن ينص قانون البراءات الجديد على حقوق الأضرار للحماية في الاستفادة من الأضرار بتسليمه من خلال الاستخدام أو التوزيع في الانتاج بما يحرم حالة باسم الترخيص الإيجابي وما يتفق مع اتفاقية «الجات» الفادة ٢٦.

ومن بين الآثار السلبية على حماية المنتجات التي يحصل عليها باستخدام طريقة الانتاج للحماية وذلك منع مالك البراءة التي تغطي طريقة انتاج حق احتكاري للمرض للبيع والتوزيع أيضا، وكذلك استيراد المنتج الذي يكون الحصول عليه بطريق مباشر نتيجة تحقيق الانتاج موضوع الحماية

مع العلم بأن ذلك لا يمنع من الاستيراد الموزع لسلع حافظة أخرى لا تتعارض مع التنقيبات الأخرى المنصوص عليها في اتفاقية «الجات» وبهدف هذا ألا تترك الموزعين في خضم الانتاج وتحتجز أصحاب القرارات على تنفيذ لائحاتهم في الصناعة في مصر وما يقدم للصناعة الوطنية في مواجهة هذا القيد هو استخدام فترة السماح للتصميم عليها في الاتفاقية الفادة ٢٥ لفترة «سنوات» وبمسئلات للصناعة الوطنية التي لم تكن لها الحماية في القانون الحالي (١٣٧) لسنة ١٩١٩ لاتاحة الفرصة أمام مؤسسات البحث والتطوير في مصر لتغيير سياستها وتنظيماتها لمعالجة هذا القيد الجديد.

يسعى الاقتصاد المصري إلى الانفتاح على الاقتصاد العالمي، سواء في مجال الصادرات أو الواردات، ويقتضى فإن ذلك يؤثر سلبا وإيجابا على الاقتصاد المصري عند حدوث أية تطورات عالمية.

ونأتي لذلك فية الجات على رأس هذه التطورات، حيث لم تترك أي مجال إلا وأخضعت لبنيتها التي لم تقتصر فقط على المجالات الصناعية والتجارية، بل امتدت إلى المجالات الفكرية والابداعية، وقد تم اختيار مسمى «الملكية الفكرية» لإنتاج المبدعين، وقد وضعت اتفاقية الجات ضوابط لحماية هذه الملكية - إلا أن الدول الدامية سوف تعاني من تطبيق «الجات» على هذه المجالات تصديدا، وهو ما يؤدي إلى بعض المصاعب والآثار الإيجابية أيضا، وفي تقديم على لهذه الآثار يقول الدكتور على حبيش رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا من الآثار المترتبة على تطبيق اتفاقية الجات في مجال الملكية الفكرية رفع مستويات الحماية المطلوبة للملكية الفكرية في مجال حق المؤلف والمحقق المرتبطة به.

وبالنسبة لمصر سوف يحقق مزايا إيجابية لها في مجال الأعمال الأدبية والمعارف والفن، إضافة إلى الاعمال الفنية المثلثة في الشرائط والاسطوانات وأقلام التسجيل والفيديو والتلفزيون والتي تنتج حقوق مؤلفيها في كثير من أنحاء العالم دون أن يكون هناك وسيلة لحماية

بالإضافة إلى ذلك فإن الاتفاقية تنص على استمرار الاستفادة من المزايا التي تمنحها مثل اتفاقية جين، لحماية للمصنفات الأدبية والفنية فيما يتعلق بالأحكام الخاصة للفترة للدول القائمة - حيث سيكون من حق الدول القائمة أن تفرض نظاما لنسب الامتياز للملكية الفكرية في إطار حقها في حماية الصحة العامة وسواء يكون من حق الدول القائمة تطبيق نظام الترخيص الإيجابي إذا ما تمتصت صاحب البراءة في استخدام المحقق





## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الكتاب العربي

التاريخ: ١٥ أيار ١٩٩٨

### المؤتمر العربي الدولي للإدارة يبحث "تحديات" على الدول العربية

يستحدث المؤتمر العربي الدولي الأول للإدارة في جامعة القاهرة والتي تستضاف في يومين وعشرة أيام من ١٤ إلى ٢٤ أيار ١٩٩٨، تحت عنوان "تحديات الإدارة في الدول العربية".

والجدير بالذكر أن المؤتمر يهدف إلى تطوير الأداء الإداري في الدول العربية من خلال تبادل الخبرات والتجارب بين المدراء العرب.

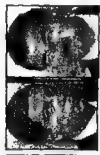
#### «خلاصات» تكمّل أعمالها الثالث

في صدد إصدار المؤتمر من عام ١٩٩٤ كتاباً بعنوان «خلاصات أعمال المؤتمر العربي للإدارة» الذي يهدف إلى تجميع الخبرات والتجارب التي اكتسبها المشاركون في المؤتمر، وتقديمها في شكل خلاصات يمكن الاستفادة منها في العمل الإداري.

ويهدف المؤتمر إلى تعزيز التعاون بين الدول العربية في المجال الإداري، وتوفير فرص للتبادل الثقافي والفني بين المدراء العرب.

#### الخدمات العامة

والجدير بالذكر أن المؤتمر يهدف إلى تحسين الخدمات العامة في الدول العربية، وتوفير فرص للتبادل الثقافي والفني بين المدراء العرب.



والجدير بالذكر أن المؤتمر يهدف إلى تحسين الخدمات العامة في الدول العربية، وتوفير فرص للتبادل الثقافي والفني بين المدراء العرب.

صاهر مقلد





المصدر: ١٩٩٥

التاريخ: ٢٢٠٤٠١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# عقول مشرقة في خطر!

..وتتوالى

نتائج

«الجان»

اتفاقية الحماية الفكرية  
تهدد البحث العلمي وتقتل  
روح الاختراع والإبتكار





لكل ما تلبه عليها قوى الشر من هذا العالم

ويصبح نوعاً من أنواع السيطرة الاستعمارية التي تهدف لجعل الدول الفاسية والأقل نمواً مجرد سوق رائجة لبيعانم الدول المتقدمة ويثقل على صحة ذلك يجعل مدة حماية الملكية الفكرية ٢٠ عاماً بدلاً من ١٠ سنوات حسب القانون المصري ويرى أن المل من في معارضة الدول الفاسية لهذا المجلس بشكله الحالي والمطالبة بمشاركة الدول النامية لضمان مرضوعية القرارات التي سوف يتخفاها!!

#### فجوة

ويؤكد د. صلاح المسوقي - الخبير الاقتصادي - على أن هذا المجلس الهيف منه الحشاش على الفجوة التكنولوجية بين الفقراء والأغنياء بحيث تصبح الدول الفقيرة في احتياج دائم للدول الغنية ويضيف أن مصر من أكثر الدول تضرراً لمضار مجلس الحماية الفكرية باعتبارها من الدول الأقل نمواً وليست من الدول النامية ويرجع د. صلاح خطورة هذا المجلس إلى حرريته في إصدار ما يشاء من عقوبات ضد الدول الفقيرة بعجة سرقة ابتكار أو اختراع معين وما يزيد الأمر خطورة هو سيطرة الدول المتقدمة على هذا المجلس دون مراعاة للمصالح الفقراء!!

ويؤكد د. صلاح أن من الحماية الفكرية إلى ٢٠ عاماً معناه موت تقنية أي فكرة أو اختراع بعد انتهاء هذه المدة بما يضمن للدول الغنية التأكيد من عدم استغلال الفقراء من هذه الأفكار على المستوى التقني مؤكداً أن من أهم عوامل تقدم اليابان استغلالها للهندسة الصناعية العكسية بمعنى أخذ فكرة الابتكار من الدول المتقدمة ثم تقوم بتحايل هذه الفكرة لمجانبتها الأولى وتعيد صنعها بما يتناسب مع المجتمع الياباني أما الآن وفي ظل قانون الحماية الفكرية الحالي فن نجد سموها بذلك، ويضيف أن الدول المتقدمة قامت بمحاولة الحفاظ على ماء الوجه فوضعت قانون حماية الملكية الفكرية بنها خاصة يقضي بشراء الدول الفقيرة لتفنية الدول

في الخامس عشر من إبريل عام ٩٤ وقعت مصر على اتفاقية دولية تسمى باتفاقية الحماية الفكرية هي إحدى مصائب أو فروع اتفاقية «الجات» الشهيرة ومعنى التوقيع هو حماية الفكرة أو الابتكار من الاستغلال أو السرقة لمدة ٢٠ عاماً .. إلى هنا والأمر يبدو عالياً ولكن

الخطورة في أن بنود هذه الاتفاقية سوف تقف حجر عثرة في سبيل قيام أي دولة أو شركة بتطوير أي منتج مسجل براءة اختراع له بطريقة تناسب مع ظروف المجتمع الذي يتم تسويقها فيه.. وهي ببساطة تعني أن الدول النامية سوف تتحول إلى سوق لمنتجات الدول الكبرى ومن يخالف ذلك يتعرض لعقوبات ما يسمى بمجلس الحماية الفكرية الذي له صلاحية توقيع العقوبات على الدول المخالفة .. ويرى الخبراء أن هذا المجلس سيف جديد في يد الدول الكبرى لتأديب من يخرج على قانون وشريعة هذه الدول وتسول له نفسه أن يتجرا ويترك لعقله حرية الابتكار والإبداع لصالح شعبه ووطنه!!

#### سيف

إبراهيم عجالة عضو مجلس الشعب يرى أن مجلس الحماية الفكرية المنصوص عليه في اتفاقية الجات هو سيف جديد مسلط على رقاب الدول الفقيرة لامتصاص من محاولة الخروج عن دائرة سيطرة الدول الغنية بالإضافة إلى كبت الأفكار والابتكارات التي تعمل على حل مشاكل الدول النامية ويضيف أن هذا المجلس يشترك في مضمونه وسوف تستخدمه الدول المتقدمة لإرغام الدول الفقيرة على الامعان





المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ ٤ ١٩٩٥

## مجلس الحماية الفكرية .. هو مجلس أمن آخر وتساراته ملزمة ويحرم السدول النامية من التكنولوجيا!

ترجع إلى أحكامها المتشددة وخصوصاً في مجال الغذاء والدواء وهما أهم عنصرين لضمان سير الحياة والأمر الأكثر خطورة أن هذه الاتفاقية جعلت التعاون بين الدول الفقيرة والدول النامية ينصرف إلى شكل المنتج وليس إلى طريقة الإنتاج وهذا من شأنه تقويض العملية الإنتاجية بالنسبة للدول الفقيرة بالإضافة إلى إعطاء صاحب التكنولوجيا الحق في أن يستفيد بها في أي مكان في العالم ليس على المستوى التقني ولكن على المستوى التجاري والاستيراد العلمي ويؤكد د. محمد أن عقوبات مجلس الحماية الفكرية تشمل الحظران من المصنوعات أو إلغاء عضوية الدول بالإضافة إلى فرض التقييدات. كما أن قراراته سوف تكون متطابقة بهذا الشأن واتساقاً وملزمة مثل قرارات مجلس الأمن!!

### ملاحظات

يقول المهندس عز الدين السمود الأمين العام للجبهة المصرية للقضية الابتكارات: إنه يجب أن يلتزم عتاق لجنة العقوبات بمجلس الحماية الفكرية على الأفراد المخالفين وليس الدول.

المتقدمة ولكن يلزمها تفوق قدرة الدول الفقيرة.

ويؤكد د. صلاح أن مجلس الحماية الفكرية هو مجلس أمن جديد ولكن على المستوى الاقتصادي ويرى أنه لتجنب استمرار هذا المجلس لابد أن يتم تغيير جذري في الأسلوب الذي يسير به البحث العلمي في مصر الآن وأن تتولى أمر البلاد حكومة وطنية لديها استقلال في القرار السياسي وغير تابعة لأحد ويفسر مصلحة للشعب المصري وغير ذلك سوف تقع مصر تحت مظلة الدول الغنية.

### لجنة

ويؤكد د. يوسف موسى مستشار أكاديمية البحث العلمي أن المنظمة العالمية للحماية الفكرية wipo هي العدو بها حماية الابتكارات والاختراعات سواء بالنسبة للدول الفقيرة أو الغنية وأن مجلس الحماية الفكرية لم يأخذ شكله النهائي حتى الآن.

ويضيف أن هناك لجنة عربية لدراسة هذا الموضوع والشكل الذي يجب أن تشارك به في هذا المجلس.

### أسرار

يقول د. محمد بهاء عز الدين الرئيس الأسبق للمركز القومي للبحوث أن اتفاقية حماية الملكية الفكرية تقضي بحماية حقوق المؤلف والرسومات الصناعية وبراءة الاختراع والأسرار التجارية وبراءة الكمبيوتر والدوائر الإلكترونية الكاملة وغير ذلك من إبداعات الإنسان. وتنص هذه الاتفاقية في أحد بنودها على إلزام الدول الموقعة بتطبيق أحكامها والتي تشمل في عدم استعمال هذه الابتكارات دون إذن من صاحبها .. ويضيف إن خطورة هذه الاتفاقية

### مميزات

وتؤكد الدكتورة منى يحيى المسئولة عن الإعلام العلمي بأكاديمية البحث العلمي أن مميزات الاتفاقية تقتصر فقط على الدول الغنية أما الدول الفقيرة فهي معرضة لزيادة فقرها وانتشار المجاعات بها نظراً لسيطرة الدول المتقدمة على معظم الابتكارات، وتضيف أن لجنة العقوبات بمجلس الحماية الفكرية يدور حولها كثير من علامات الاستهجان خصوصاً أن هذه اللجنة سوف تسيطر عليها الدول المتقدمة!! وتؤكد د. منى أن المشروع الوحيد من هذه اللجنة يتمثل في الاهتمام

بالمبحث العلمي في مصر وأحداث تغيير شامل في أسلوب التعليم بما يسمح بتقديم البحث العلمي إلى أن تستفيد البلاد من هذه الأبحاث في شتى المجالات وتظل حبيسة الانزاج كما هو حاد الآن، وغير ذلك سوف تؤدي الاتفاقية إلى تهميش البحث العلمي في مصر والاعتماد على ما يقدمه الأجنبي لنا من ابتكارات!!

### مناقشة

مهندس عادل السميد مسئول العلاقات الخارجية بمكتب براءات الاختراع بأكاديمية البحث العلمي يؤكد أن خطورة الاتفاقية بالنسبة لمصر ترجع إلى عدم قدرتها على المنافسة بالنسبة للدول المتقدمة .. وبالتالي منعه حماية أفكارنا بالخارج ويضيف قائلاً: إن حماية براءات الاختراع في الخارج تحتاج لأكثر من ٦ مليارات من الدولارات وهذه المبالغ لا تتحملها ميزانية الدولة فما هو الحل بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة يقول أنه في حالة قدرتنا على حماية البراءات في الخارج فإن عملية التسويق نفسها تمثل لنا عبوة كبيرة نظراً للفرق الكبير في الجودة وبالتالي أن يكون أساساً سوى السوق الأوروبية لنا والعربية في ظل منافسة أوروبية لنا أيضاً في هذه الأسواق.

ويؤكد أن الصورة قاتمة خاصة في ظل عدم الاهتمام بالبحث العلمي في مصر مشيراً إلى أن مكتب براءات الاختراع المصري الذي





المصدر: **البيان**

٢٢ سبتمبر ١٩٩٥

التاريخ:

## لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يعتبر العمود الفقري للبحث العلمي في مصر يعني نقصاً حاداً في الميزانية، ويؤكد أن دخل المكتب من الاشتراكات السنوية يدخل خزائنة الدولة في حين أن الميزانية التي تقدمها الدولة للمكتب لا تكفي لشراء آلة أو ماكينة واحدة!! ويقول: إن عملية تهमيش البحث العلمي وعدم الاهتمام بمكاتب

الاختراعات سوف يؤدي في النهاية إلى قتل روح البحث العلمي خصوصاً في ظل عدم الاهتمام بالمعلومات العلمية والوقوف على آخر ما انتهى إليه الآخرون.. ويظل على صحة ذلك بقوله: إن المعلومات التي تتعلق باختراع من الاختراعات يتم نشر المعلومات العلمية عنه في المجلات المتخصصة بعد ٢٠ عاماً من تسجيل البراءة!! علاوة على أن هذا الاختراع يظل حبيس الأوراق لعدم وجود ميزانية لتصنيعه في حين أن مكاتب الاختراعات في الخارج وبخاصة في الدول المتقدمة مثل أمريكا عبارة عن مدن علمية متكاملة تحقق أرباحاً سنوية تقدر بالمليارات لاتخاذ منها الدولة ضريبة بل إن هناك ميزانية سنوية من الدولة تقدمها الحكومة الأمريكية لمكتب براءة الاختراع.

كذلك الأمر بالنسبة لمجموعة النور الأمريكية حيث تطور البحث العلمي بشكل جعل هذه الدول من أغنى دول العالم في فترة وجيزة.

### مشاكل

ومن المشاكل التي تواجه الباحثين والمخترعين تقول الهندسة لهلى عبيد المنعم رئيس نادي المخترع: إن أهم العقبات التي تقابل الباحث أو المخترع هي ضعف الإنكشافات التي تخلق من الفكرة أو الاختراع منتجاً يتم تداوله في السوق كذلك التعقيدات والأجور الروتينية التي تواجه المخترع عند تسجيل اختراعه بالإضافة إلى التكلفة العالية لمعملية تسجيل هذا الاختراع أو الابتكار.

### براءات

وتشير بيانات مكتب براءة الاختراع بدمشق التوثيق والتسجيل والنشر إلى أنه خلال خمسة عشر عاماً اعتمدت أكاديمية البحث ١٦٢ براءة اختراع خاصة بالمحصرين علاوة على ٥٢١ براءة اختراع للأجانب ومن عام ٧٩ وحتى ٩٤ ففرت هذه الاختراعات المالية عن الأكاديمية إلى حوالي ٢٠٠ لافتراع.. فهل سيستمر هذا التندق والأبداع العظمى أم سوف يقضى عليه مجلس الحماية الفكرية في ظل عالم لا يعترف إلا بالبراءة!!

### تحقيق:

**محمد الصياد**





المصدر: الحياة اللبنانية

التاريخ: ٢٠٤ ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## لبنان يبحث في الانضمام الى 'الغات'

□ بيروت - «الحياة»

■ عرض وزير الخارجية فاروق موزين مع الوزراء أعضاء المجموعة العربية في بيروت، وناقشوا في الاجتماع موزين جابر في المصير، وناقشوا موضوع انضمام لبنان إلى الاتحادات العامة للتحريات الجرمية والتجارة الخارجية، التي ستصبح في ما بعد المنظمة العالمية للتجارة.

واستغرق الاجتماع مدة ساعة وربع الساعة، وشارك فيه عن الخارجية الأمين العام للوزارة السفير فلاح الصن ووزير مكتب الوزير

السفير ملحم مستور والأمين العام لجلس الإنماء والإعمار الدكتور نهاد باروت ومندوب وزير المال الدكتور ياسر الخيبر ومندوب عن رجال الأعمال.

ويعد الاجتماع قال بوز دان، وعام يقود تحقيقات أساسية في شأن المنظمة الاقتصادية في الدول، والتي تضم، ولا شك في أن اتفاق القاعات التي شكلت منظمة أساسية لهذه التحقيقات والذي لحقه اتفاق التجارة الخارجية وما يمكن أن يلحق من أبواب في مسؤوليات برشونة والشركات التي بدأت فيها

المجموعة الأوروبية. كل ذلك يفرض اليوم على دولة لبنان بأن تشارك هذه الاتفاقيات بما فيه تحسين موقع لبنان على مستوى الاقتصاد العالمي.

ورأى أن لبنان، وإذا نظرنا استراتيجياً إلى هذه الاتفاقيات لا بد من أن نجد مكتب أساسية، خصوصاً أنه من الدول المتقدمة اقتصادياً على العالم. يبقى علينا أن ندرس ما هي هذه الكلفة وما هي الضمانات أو التعويضات التي يمكن أن نجدها في صلب سياساتنا الاقتصادية.





المصدر: الجمعية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٥-٢٠٢٢

## تساولات

بعد توقيع اتفاقيات الجات واتشاء منظمة التجارة العالمية دخل العالم مرحلة جديدة في العلاقات الاقتصادية والتجارية وقد تضمنت هذه الاتفاقيات معطوي للحد الأدنى لحماية حقوق الملكية الفكرية وقد التزم الموصوفون على الاتفاقيات بأربعة مساهمة فواتين يلتزمون حتى تعلق مع الاعتراف الفورية المنطق عليها لحماية براءات الاختراع والملاصق للتجارية وحقوق النشر والتسجيلات الصحفية والأسرار التجارية وإسداء السلع التي تنتمي إلى مناطق معينة ..

وصحية حقوق الملكية الفكرية أصبحت سلاخاً في يد بعض الدول الصناعية الكبرى ضد الدول التي يتم فيها انتهاك هذه الحقوق أو تحدث بها حالات القرصنة والتقليد سواء للسلع أو الأوعية أو أنظمة الكمبيوتر وعلى الدول المنتمية لا الحصر لأن القوانين المعمدة الاقتصادية للتسويق لمنح المساعدات للدول الأخرى التزام هذه الدول بحماية حقوق الملكية الفكرية وقد جان الوقت لأن يتم الأعداد للالتزام بهذه الاتفاقيات في مصر بما يخص حقوق الشركات والأفراد ولا يؤدي إلى الإضرار بمصر نتيجة حدوث بعض التهورات .. أما إن البلد الذي يحترم للاستثمارات الأجنبية والشركات الكبرى التي تخشى على استثماراتها ومخاطبتها من التهور أو التقلد ..

وعلى الاتفاقيات التي تم إبرامها في إطار الجات فإن الدول الصناعية الكبرى منحت مهلة لمدة عام اعتباراً من أول يوليو السلفي لتطبيق الاتفاقيات كاملها .. ومنحت الدول النامية والدول التي تقوم بالتصنيع الاقتصادي مصر مليون ٤ و ٦ سنوات .. أما الدول الأقل تطوراً فقد منحت المهلة حتى عام ٢٠٠٦ لتتألف من الاتفاقيات .. وأقل أهم المساهلات التي ستواجه موقفاً صعباً في كل بلد العالم بعد توقيع هذه الاتفاقيات هي المستحضرات الطبية التي لا تتمتع بالحماية الآن في العديد من الدول .. إن المتغيرات على الساحة العلمية تحتاج إلى وضع أنظمة حماية حقوق الملكية الفكرية في دفة الانضمام بكل جوانبها الإيجابية والسلبية ..

عبد الله نصار





المصدر: الأمم المتحدة

التاريخ: ١٩٥٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## وزارة الزراعة تحذر من خطورة الجائ على واردات مصر

حذرت وزارة الزراعة من خطورة لتقلية الجائ على واردات مصر من القمح والسكر والزيوت بسبب إلغاء الدول الصناعية دعمها لهذه السلع الاستراتيجية. وأكدت الوزارة في تقرير صدر حديثا عن الإدارة المركزية للخدمات الزراعية أن الدول الصناعية كانت تدعم قبل اتفاقية الجات بحماية منتجاتها عن طريق الدعم أو عن طريق تحديد حصص موزعة للمصارف إليها كما كان الحال في السوق الأوروبية المشتركة وأن هذه الحماية صاحبتها قيام الدول الصناعية بالحوافز لسوق الدول الصناعية ومن بينها مصر بسلع زراعية بكميات منخفضة. وأشار التقرير إلى أن تزايد الحماية للدول الصناعية وبخاصة السلع الغذائية أدى إلى تزايد الاعتماد على مزارعها لذلك أصبحت الكتل المنظمة مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان تكثر استجابة للدول الغذائية الجائ والتي نصت على إلغاء الدعم بجميع صوره تدريجيا في دول العالم ذلك خلال خمس سنوات متتالية في العالم للتقدم للأثر ضارة على مصر والتي تستورد معظم احتياجاتها من القمح والسكر من الدول المتقدمة. يذكر أن الحكومة المصرية قامت باستيراد ٧٠٠ ألف طن قمح أمريكي الصنف قبل الماضي بسعر ١٩٥ دولارا للطن وهو مايزيد ضعف سعر القمح الماضي وقد أكد الاقتصاديون أنها المرة الأولى التي يذلل فيها سعر القمح إلى هذا الحد منذ ١٥ عاما.



المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٢٠ ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### ٩٠ فيلما مصريا تعرض تجاريا بباريس :

## المنتجون يطالبون وزارة الثقافة بحقوقهم

كتب نبيل أبو زيد :



ناروق حسن

السادة الرجال ، المقرر عرضه في الاحتفالية أنه فوجيء بسفر فيلما - من بعض اصداقك - دون علمه ، ولن عرض الفيلم تجاريا يتطلب إخطاره بذلك من جانب وزارة الثقافة ، وإته سيبلغ هذه المشكلة في لجنة السينما من ناحية أخرى لى لى المنتج

الار اتفاق بين وزارة الثقافة المصرية ، ومعهد العالم العربى بباريس مشكلة ضخمة بين مسئول الوزارة ووزارة صناعة السينما من ناحية ، والمنتجين المصريين من ناحية أخرى .

فقد قررت إدارة العلاقات الخارجية بوزارة الثقافة بالاشتراك مع المركز القومى للسينما إرسال ٩٠ فيلما مصريا للعرض تجاريا ضمن احتفالات معهد العالم العربى بباريس بمئوية السينما التى تقام فى الفترة من ٢٧ أكتوبر إلى ٢٥ فبراير القادم . وقد تم الاتفاق بحيث يحصل المنتج المصرى على نصف الإيرادات بعد خصم المصروفات ، ورسوم العرض .

وبينما قال إيهاب الليثى نائب رئيس غرفة صناعة السينما أن حقوق منتجى هذه الأفلام ستصل إليهم من خلال المركز القومى للسينما ، أكد رأت الهبى مخرج ومنتج فيلم

والى المقابل لكه جاني خورى مدير الإنتاج بشركة يوسف شاهين : أنه لا علاقة لهم باتفاق وزارة الثقافة ، وإن الشركة تعاقدت مباشرة مع المعهد ، وتحصل على نسبة من حق عرض الافلام بباريس .





المصدر: **الأمم المتحدة**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : ٢ نوفمبر ١٩٩٥

## مؤتمر دولي في لبنان يبحث تأثير «الجات» على الاقتصاد العربي

كتب ماهر مقلد :

بدأت في بيروت أمس اجتماعات المؤتمر العربي الدولي الأول للإدارة حول التجارة الحرة والخدمات في ظل اتفاقية الجات وتستمر ثلاثة أيام ويختتمه رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان ويبحث المؤتمر تأثير اتفاقية الجات على التطورات الاقتصادية في الدول العربية

وصرح خلال اليوم الأول رئيس الجمع العربي للإدارة بان المؤتمر الذي ينظمه الجمع بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية ومؤتمر التجارة والتنمية التابع لهيئة الأمم المتحدة والوكالة الاقتصادية والاجتماعية لعرب آسيا بهدف الى دراسة أهم البنى والملاص الأساسية للاتفاقية الدولية «الجات» من خلال استعراض تجارة الخدمات التي تمثل نسبة كبيرة من التجارة العالمية مشيراً الى ان المؤتمر سيجتث ليساً دور منظمة التجارة العالمية في ظل الجات والتكتلات الاقتصادية العالمية

وقال خلال اليوم الثاني انه سيتم بحث جولة ايرجواي والقرار ٣٦، اتفاقية شملت تجارة السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية والحواجب التجارية لتجارية إجراءات الاستثمار الدولي وكذلك مراجعة نموس اتفاقية الجات بشأن الإجراءات الرقابية وموازين المدفوعات ونسوية الخلافات ونظام مراجعة السياسة التجارية.

وتحدث في الجلسة الافتتاحية كل من رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري ووزار سنجرية وزير المالية اللبناني ورئيس المؤتمر والدكتور محمد عبد الله رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب للصوري أمين عام المؤتمر وكذلك أمين مؤتمري التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة وبمساعدة الأمين العام لجامعة الدول العربية يناقش المؤتمر عدداً من أوراق العمل المقدمة حول منظمة التجارة العالمية وتأثيرها على الدول العربية والتنمية وسياسة الوحدة الأوروبية تجاه منطقة البحر المتوسط ونور الغرف التجارية في تنمية القناعات التجارية ودراسة المعاهدات ذات الصلة بمحقوق الملكية الفكرية وانتقال الموارد البشرية الطبيعية خدمات النقل البحري





## حول الجدل الدائر من نفاذ اتفاقيات الجسارت

الثار موعده بدء العمل باتفاقيات الجات التي أبرمت في جولة أوروغواي للتفاوضات التجارية متعددة الأطراف جدلا طويلا ، انقسم فيه الرأي بين القول بأنها تسرى اعتبارا من بداية عام ١٩٩٥ كما جاء بقرار وزير الخارجية رقم ٤٢ لسنة ١٩٩٥ ومعها اتفاق انشاء منظمة التجارة العالمية ، وبين القول بأنها لا تسرى بمجرد التصديق عليها بل لابد من صدور تشريعات داخلية تدخل بها الى حيز التنفيذ . والرأي الأول يتبناه عدد من اساقفة كلية الحقوق من بينهم الاستاذ الدكتور حسام كطفي الذي كتب في جريدة الاهرام اليومية بتاريخ ١٥ اغسطس ١٩٩٥ مقالا بعنوان : « القانون المصري للجسارت ، والرأي الشاذ » تتبناه بعض الجهات الحكومية لتزجج عن كاهلها عيه البحث حاليا فيما يصح للتطبيق وما ينبغي اتخاذ ترتيبات له قبل تطبيقه من الأحكام التي سمحت فيها اتفاقيات الجات للبلاد النامية والاقال نموها باخذ مهلة لتزتيب اوضاعها طبقا له فهذه الجهات الحكومية تتخلف من عيه الدراسة والبحث وترجئه الى المستقبل عندما تأتي مطالبة بالتطبيق من منظمة التجارة العالمية او من بعض الدول الاعضاء فيها .

والرأي الأول هو الصواب ، وهو ما يجب ان تسمى اليه الحكومة بالاتفاقيات فريص الفترات الانتقالية المقررة في الاتفاقية خاصة في مجال الملكية الفكرية ، والائان المناصه الحادة القائمة سوف تحتاج الكثير من الاوضاع المحلية في طريقها لصالح المنشآت الأجنبية المتطورة للفرق الاقتصادي الذي فقت به باب اتفاقيات الجات وبدلا من ان تدخل فيما بعد في مشاورات مع المنظمة العالمية للتجارة وأعضائها لتطبيق بعض

الالتزامات أو التخفيف منها أو إجراء تحكيم حول الخلافات التي يسببها ذلك . فان الفرصة في ايدينا حاليا ، وليس المائل من يستطيع ان يخرج من مشكلة اذا وقع فيها ، وانما المائل هو من لا يقع في المشكلة أصلا . أما الرأي الثاني فانه لا يستند الى حجة منطقية او قانونية تبرر الاخذ به ذلك ان نفاذ المعاهدات الدولية تحكمه المادة ١٥١ من الدستور المصري التي تقول : « رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات ويبلغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان .

وتكون لها قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للاوضاع المقررة على ان معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحه وجميع المعاهدات التي يرتبط عليها تعديل في اراضي الدولة او التي تتعلق بحقوق السيادة او التي تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة في الموازنة يجب موافقة مجلس الشعب عليها وهذا النص الدستوري واضح كل الوضوح فهذه المعاهدات الواية لها قوة القانون بعد ابرامها والتصديق والنشر وقد تم ابرام معاهدات الجات والتصديق عليها ونشرها .

وقوة القانون المقصودة هنا هي نفاذها في كل اقليم الدولة لاجرائها . وقد استوفيت الاتفاقيات موافقة مجلس الشعب عليها واصبحت قانونا من قوانين الدولة ، بل هي قانون مستعجز من هذه القوانين لانه عند وجود تعارض بين قوانين محلية اخرى وبين الاتفاقيات الدولية التي اكتسبت قوة القانون ، فان الاتفاقيات والمعاهدات تصل المرتبة الاولى وتفتي القوانين المحلية الاخرى بعدها في المرتبة الثانية ، فتسود الالتزامات الدولية على أية اوضاع محلية تحميها قوانين داخلية اخرى فالمعاهدات والى جانبها القوانين الاخرى تبقى سارية جتبا الى جانب ومطابقة سويا مادام لا يوجد تعارض بينها فاذا برز هذا التعارض وجب تفضيل جانب المعاهدات لانها التزامات تجاه المجتمع الدولي . وليس هذا هو حكم القانون المصري وحده بل هو الوضع العام في مختلف دول العالم واخذ الفترات الانتقالية والاستفادة منها ، ان يعنى اخذ نسخة من الوقت لدراسة التأثير المحتمل من تطبيق اتفاقيات الجات على المجتمع . وقد عني لاجراء تعديلات تشريعية في بعض القوانين ، وقد يكون الهدف منه التدرج في الانتقال من الاوضاع الانتصافية المحمية الى الاوضاع الدولية المتحررة على الحماية الداخلية . وعدم اتخاذ ذلك الان او خلال الفترات الانتقالية التي تسمح بها الجات





المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ - ١٩٩٥

سيؤدي إلى تحريك مسئولية الحكومة عن كل مخالفة لاتفاقيات الجيت ، ويحق لكل طرف اجنبي ان يطلب بالتعويض عن الاضرار ، وان يطلب منظمة التجارة العالمية بتطبيق جزاءات على الحكومة لمخالفتها لحكام الاتفاقيات ، وهذا يخالف ما تهدف اليه جميعا من دفع للسيرة الى الامام لا الى الخلف وهناك من لحكام اتفاقيات الجيت مافو ملزم للدول الاعضاء لزاما يجعلها ترتبط بتطبيقه دون حاجة الى صدور تشريع اخر طالما ان التصديق والنشر قد تم فتنطبق تلقائيا على الوثائق التي تقع تحت تسميتها ، وهذه ثاني عادة في نصوص الاتفاقيات بعبارة ان كل دولة عضو سوف تقوم بكذا وكذا وبالانجليزية تستخدم كلمة SHAL ومعنى هذه النصوص وترتب على مخالفتها مسئولية دولية للدولة امام الدول الاخرى الاعضاء كما يترتب على المخالفة حق في الحصول على تعويض عن الاضرار يطلب به من اصحاب الضرر . ومن لحكام الاتفاقيات ما يترك للدولة حرية الاخذ بما جاء في النص او عدم الاخذ به حسب تقديرها ومصلحتها ، وتبقى صياغتها في النصوص بلغة الجواز اي بالانجليزية بكلمة MAY وفي هذه الحالة لا تعتبر حكم الاتفاقية نافذا في الدولة وبعبارة لا يخالفه من قوانينها الداخلية الا اذا صدر به تعديل تشريعي يجهل ملزما ودلا من كونه جوازيا ويثاب على هذه التفرقة بين مافو ملزم بذاته من لحكام للمساعدات ، وما يحتاج الى الاخذ به بصفة لزاما بعد ان كان جوازيا ، يعكس للحكومة النظر فيما ينبغي اتخاذه في المرحلة القصيرة القادمة قبل ان تفتح فرصة الفترات الانتقالية





المصدر: الحياة الصحفية

النشر والخدشات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٥

أزمة السينما في مصر حيل دور الدولة، وصعود الأصولية، وانتشار الاستهلاك  
وتدويل المعلومات والاتصالات.

## خطابات تتنافس في صناعة الأساطير والاحلام الجميلة!

نبيل عبد الفتاح\*

البرجية، وهذا تنكر قائمة كاملة من الرسوم والضرائب المفروضة على الترخيص القديم، ومشاكل نقص دور العرض، وارتفاع تكلفة الإعلان المرئي عن الفضل، وخص لمن يشراء التلفزيون لتأجيل المصري وهذا الخطاب المالي يستمر على كل المسائل التي تعلقها الأزمة، لأسباب عدة أولها، قوة قطاع هذا الخطاب في المجال السينمائي ولستخرجهم على يدور خطابهم ومصلحتهم، وذلك أمر لا يغير حوله. ثانيها، أن تدور كم الإنتاج السنوي يجعل الأزمة تفس فئات عدة من العاملين في الصناعة، ومن ثم الحاجة إلى تنشيط الدائرة الإنتاجية بلقاضي تنفي هذا الخطاب حتى يمكن أن يجد مئات العاملين فرصاً للعمل. ثالثها، أن الخطاب المالي يستمد قوته من السياق الذي يطرح فيه، ومن الجبهة الاقتصادية التي يستمر عليها خطاب الخصخصة، وسقوط رجال الأعمال وانتعاش الدولة من إعطائهم عدة، وعلى رأسها الثقافة، وترتبطها في القطاع الإعلامي ومن ناحية أخرى تبني الأزمة المصالحات بين رجال الإنتاج ورجال الأرباح للوصول إلى حلول سريعة وعاجلة عملاً مؤثراً على سياسة الخطاب المالي حول أزمة السينما.

على رؤية ومنها ما يبدو واضحاً حيناً ومضجراً حيناً آخر، إما كانت مغريات صياغة الخطابات المختلفة حول الأزمة. ولابد في البداية أن نذكر الخطابات المختلفة للصناعة أو للتنافس حول أزمة السينما. فتمه أولاً خطاب البداية، ونعني به أن مشكلات السينما معروفة تكمن في التمويل وإحجام عن الإنتاج، الاستيعوبات والضرائب والرسوم، لله دور العرض، موقف وزارة الثقافة ووزارة الإعلام وجهات التلفزيون... وهذا الخطاب يعامل الخصخصة المائدة، وكأنها معروفة سلفاً، ويقدم قائمة حلول تبدو وكأنها محسنة. وخطاب البداية غامض، وهو يتطوّر على عمومية، وهو على بساطته لا يقيد، ولا يؤخر شأنه الحال نقالة البداية التي اعتالت الحال المصري والأداء الثقافي في بلدنا. وقمة خطاب آخر يقتر بقليل من خطاب البداية، ولكنه أكثر محيرة بمصاحبه وموقعه من الأزمة - وأيضاً بقوته، وهو خطاب المتدين، ويقوم على رؤية مالية ومحاسبية، ويركز الخصافية بالمعنى السياسي، ويركز هذا الخطاب في تخديم للأزمة على عناصرها المالية، من ارتفاع التكلفة الإنتاجية للصناعة وصحوبة

■ تواجه صناعة السينما المصرية، والجماعة السينمائية، أزمة طاحنة تمس شروطها الاقتصادية والفنية، والإعلامية، والمهنية، كما تحال الفن مما، فمن ناحية هناك أزمة هيكلية تكمن الصناعة على الصعيد الاقتصادي، وتقليص الفن ذاته، وعمليات التسويق، وضيق السوق، في ظل مغريات كثيرة تعرضها دورنا الحركيات والمعلومات. ولكن الخطر ما في هذه الأزمة، الخطابات المختلفة للصناعة على ساحتها في مصر، بهدف تصعيد وتوسيع وتحليل عواملها وإبعادها ومسارها المختلفة. ومنذ مرحلة تقاية للمهن السينمائية في مهرجان القاهرة السينمائي الماضي، وتشكيل لجنة الخمسين من كبار السينمائيين والمفكرين والمثقفين المصريين، عادت أكثر من دولة وورقة عمل، ومع ذلك لا تزال الأزمة تزيد تعقيداً، والإنتاج لا يتحرك خطوة إلى الأمام، وما زالت الخطابات للصناعة تزداد لتعقد إنتاج ذاتها على صناعة الحوار لقام في مصر، والأخطى هو لا ميلاذ الجميع بالأزمة التي تمر بها السينما المصرية.

أن تصيد معنى الأزمة أمر من الأهمية بمكان، لأن هناك توصيفات متعددة للأزمة يطرحها صناع السينما، معالين، ومخرجين، وممثلين، وفناني مونتاج، ويكون وصوت، وكل تحديد للأزمة يتطوّر





فالجوانب المالية والإنتاجية هي أحد أعصاب التنمية ولكن الإبداع الفني، في كل عناصره ومكوناته وفاعليته، يمثل الأعصاب الحية للنمو وتوصيف وتنشيط الصناعة والفن إلهامه، أوتهميشه، ولا يصور أي إبداع رغبة إلى الأمانة تهمش وزن الإبداع الإبداعية والاجتماعية والثقافية تقع في خطر أسئلة، لأن تهميش الكون الإبداعي والفني في الأمانة، يؤدي إلى نتائج خطيرة في التنمية معها.

وهناك الخطاب الثقافي وهو خطاب يترجم نمو محاولة للتأقلم حتى لا تختل عملية بناء وتأسيس ثقافة من ثقافة، وهو في معماره يحاول أن يلجم مصالحات مع الخطاب البشري وصناعته، وهو خطاب يتسم بالوصف والمواد الثقافية المخرج والذين ويستمد قوته من عناصر مسكونة لديها من الوعي بالأزمة ويعرض أبعادها ما يجعلها تتحرر بحثاً عن حل سريع، وهو طرق جميع الأبواب بالحنس والحوار.

والخطاب الثقافي لهذه الأزمات فهو لا يزال تجريدياً عن ذي وحركته قلبه من السينمائيين - من مختلف الأجيال - وليس تمييزاً عن حركة مساعدة واسعة من الممارسين في صناعة السينما، ومن ناحية أخرى فهو يتحرك بعيداً عن ثقافة تقليدية ومهنية راسخة بل في ظل غياب هذه التقاليد، ويحاول أن يجعل من حركته على مسرح الأزمة بداية لتكوينها وصياغتها.

والخطاب الأخير هو الخطاب الثقافي حول الأزمة، وهو أضيق

الاصوات كلها من زاوية تسمية الخطابة، ناهيك عن أنه فهو - من قلة محدده، ترى في الفن السايك أحد أبرز مكونات الثقافة والإبداع الوطني المصري وهذا الخطاب يحاول التركيز على المكونات الإبداعية والفنية للأزمة، ويربط بين الأزمة - كمناسبة وفن - وبين أزمة الثقافة والأهل المصري والمهنيك الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعلى الرغم من أنه أكثر الخطابات شمولية في النظم إلى الأزمة، إلا أنه ينطوي على قدرات بديلة في تكوينه.

أولها: أنه يعكس نمطاً من أنماط الشاعخ والروى الشمولية التي تحيل الأزمات كلها إلى عوامل كلية، ومن ثم فهو تشخيص صلب لكل الأزمات أيا كان خلفها سياسياً، فنياً، إبداعياً، اقتصادياً، اجتماعياً.

ثانيها: أن هذا الخطاب يهدف، وعناصره التكوينية تصنفه قلة ونسبته القلة.

ثالثها: أنه يولج يوماً بالسرورية والألا ميلا من قبل قطاعات في الصفوة كسياسية، ومن العاملين في المهنة والصناعة والفن السينمائي، وذلك لأسباب تتعلق بامتيازات نوعية خاصة وثقافة العاملين في الحال السينمائي، والأعالي حول الفن السايك. أن الخطاب الثقافي يصور يوماً، وكأنه مثالي ومبارق للواقع، وحيناً آخر كمصدر لإثارة الإضراب والفوضى، والارتداد.

وهذا الخطاب - شأن للخطابات الأخرى السينمائية - يشخص الأزمة ومكوناتها، وكان مخبراتها داخلية محضة أو الأهمية خاصة بالسوق الأقليمية للفيلم والثقافة المصرية، وربما ذهب إلى تشخيص وتحليل الانعكاسات التي للمنتجات الدولية، والإقليمية على صناعة وإنتاج وإبداع للفن السينمائي المصري.

وفي تجديري أن سقوى الخطيب الثقافي لا يزال صراحة في تحليل مكونات الأزمة، وذلك لما حاول أن يجعله منهجاً تركيبياً، وخلافاً، يذهب من موارده للنماذج الأخرى ولكن يضعها في إطار اللون التسمي لكل تشخيص في صيرورة الأزمة، التي لا تزال تراوح مكانتها في اللحظة الراهنة، على الرغم من صسراع الجماعة السينمائية والثقافية حول ضرورة إلقاء صناعة السينما المصرية التي تعاني من وهي شديد، وتواجه ضروباً من أمثلة الأجهزة الرسمية وضغوط القوى المحافظة ذات الاتجاه الأصولي المتحد.

#### الإبداع الخفية

في بداية التسوية الأولى للفن السايك، لم يكن هناك مناس للفيلم، ولغة الصورة والحركة والموسيقى والأداء التشكيلي والتجريبي والثقافي، سوى المسرح. ولكن سرعان ما شكل الفيلم، وممارسته، وطقس الفرجة في القاعات للفضية تقليداً خاصاً وفريداً في العالم كله ومن هذا تشكل الموقع

المبارك للفن السايك في خريطة إنتاج وإبداع واستهلاك الثقافة كتلة، ومن حيث لقوى والفن والفن والفن مشكلات البشر ووجداتهم ووعيهم. ولكن هذا الموقع تعرضت خالصة ضاربة بعقولهم جهان-عقلهم كنماذج للفن السينمائي وصناعته على أرضية الاستحالة على بسر ووجدان وتركيز الثقافي. ومع ازدياد قنوات التلفزيون وتطور أساليب وفنونه، ساد نمط من الثقافة التلفزيونية الاستهلاكية

توازنت وتكاملت مع سطوة ثقافة الاستهلاك في الأنماط، والجذيع الاستهلاكية في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، وعندما بدأ تطور الضريبة تصدياً إلى بروز مجتمع الاستعراض الاستهلاكي، أو مجتمع الفرجة، ولم تفرط على هذا الوضع سطوة ثقافة التلفزيون استهلاكية سرية تجاوزت صناعة السينما ودخل التلفزيون كمنتج بارز للإعلام التلفزيونية وكمنسجك للإنتاج السينمائي، والتراخي، والإضراب، فضلاً عن سطوة التلفزيون على مئات الملايين يومياً، بعد قضاء أوقات العمل.

هكذا ظهر الدور البارز لثقافة الاتصال والاصول التلفزيونية في تشكيل وأعادة إنتاج المجتمع الاستهلاكي والجماعي الضخم، وذلك كأحد أبرز أنظمة السيطرة في المجتمعات الرأسمالية والمتقدمة.

ولكن السينما بهذه الأصول الجديدة للتلفزيون من حيث التوزيع، وفي نمط الإنتاج السينمائي، وتنافس عدد المنتجين لهذا الأنواع، والازدحام إلى الإنتاج الكبير الذي لا يستطيع التلفزيون أن يجاري السينما فيه. وهنا يمكن ملاحظة حالة السينما المصرية.

وفي هذا السياق دخلت مخبرات جديدة تشكل تحدياً ضخماً لصناعة وفنون السينما خلال السنوات القليلة الماضية، وهي التي سوف تشكل عالماً كله خلال السنوات القليلة، وتشكل هذه المخبرات في ما يلي:

١ - بيت الليابلس عبر الأعمار الإصطناعية بطول الدنيا وعرضها، وخلال السنوات القليلة سوف تنتشر أجهزة الاستحالة داخل جهاز التلفزيون من الحاجة لجهازين أرضية أو هوائية بحيث يستقبل كل بيت سواء في حوض المصفاة أو الأموازل أو متعدد عصر، مئات بل آلاف الرسائل الإعلامية من جميع أنحاء الدنيا.

٢ - نشوء سلطة المعلوماتية وتزاوجها مع ثورة الاتصال، ويمكن الآن استهلاك الشرائع والبرامج عبر الميكسكات ويمكن لهذا الاستهلاك أن يمتد عبرا القنوات عبر طرق المعلومات السريع.

٣ - استبدال القنوات الفضائية للعاملين في صناعة الفن السينمائي، في دائرة العمل التلفزيوني ذي الصبغة





## المصدر : الحياة الجديدة

١٩٩٥

التاريخ

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### الإعلامية.

٤ - سترزها خطورة هذا التناقص لا سيما في ظل محاولة النخبة الإسلامية الحكومية في مصر السيطرة على الثقافة بكل فروعهها، وتحويلها إلى إعلام في ظل تقاليد إعلامية سطوتية ترتكز على مفاهيم التعبدية للسياسة والاجتماعية. وسوف تزداد خطورة هذا الأثر في السنوات المقبلة، خاصة في ظل غياب تقاليد إعلامية تحترم قيمة الشخصية والاحترام، والصوارم المزعزعة الخفية.

ومازالت الأزمة قابلة للمزيد من التسلل بمرور عدة شهوريات واشتباكات جديدة في مصر والمنطقة. أولها: تآكل الدور الإعلامي المصري، لا سيما في ظل دور جديدة في المنطقة إسرائيل ودول الجوار الجغرافي الليبي، تركيا وإيران. ثانيها: تآكل الدور الثقافي المصري، وخاصة في ظل تآكل أزمات الصحافة والكتاب والسينما.

ثالثها: ظهور الأزمات الثقافية العربية، واستعاضتها بنظير العاملين في السينما المصرية، لا سيما العاملين والمخرجين، حيث أصبح لكل يعب دور لعدم البرامج العربية، والخروج يقوم بإخراج الأعمال الدرامية والمسلسلات التلفزيونية.

رابعها: ازدياد النزعة للتشديد التي تؤول إلى أشكال إرهابية أساسية كانت سببا ونشورا للثقافة العربية والفنون والسينما ضحايا، وهي الفئات الوسطى ويغضب أوصاف القضاء والاجراءات القضائية، ولعل أخطر مظهر سعي هذه النزعة حرائق نواحي القليوب الشجرية، أي الانتفاخ إلى جانب توظيف العنف في مواجهة من يسمونها.

خامسها: زيادة السلطات الإعلامية الرسمية في التلفزيون والرقابة ووزارة الثقافة في النزعة التشديدية، من خلال تزايد مساحات الرقابة على السينما والمسئولات الفنية، وذلك كجزء من الصراع الإعلامي بين الدولة والقرى الأصولية والبريانية في مصر.

### مصادر أزمة السينما:

السؤال الذي يطرحه الجميع الآن ولا يزال واجباته غير مكتملة، هو من أين جاءت الأزمة ما هي عواملها الأساسية وما هو سببها؟ هل هي أزمة أدراك لدى النخب السياسية والثقافية والسينمائية في مصر؟

هل هي متناقضة بين السينما والإعلام.

هل هي السياسة الثقافية

الاستراتيجية السائدة في مصر؟ هل هو تناقض دور العرض وما علاقة ذلك بمناطق انتشار العنف في العديد من مصر؟

هل هي الرقابة على السينما؟

أسئلة تحتاج من أسئلة على نحو يعيدنا للعصا الأممية أزمة

السينما المصرية ولعل للمصر الأول هو أزمات النخبة السياسية لصناعة السينما وفنونها، حيث تشهد منذ فترة ادراكا سلبيا لدى هذه النخبة بعرضه نتائج من سيادة اليمة للقيمة وحفاظها وعرضه الآخر من جهة الفنون في ثقافة رجال السياسة والحكم وسيطرة ثقافة عقيدة وحس عملي ترافعي لا يفسح بالثقافة والفكر والفنون ويراه تمثل مصانع إنتاج للفنان السياسي والاجتماعي والقيمة الفكرية.

ومن ثم يسود الخوف بقاء وبيبة إلى للفنيين والفنانين والعاملين في السينما، ولعل هذه النقطة لتكامل مع النزعة الاصولية للتشديد والاتجاهات المحافظة في المجتمع، وتتمازج مع نظرة الرؤى الأمنية في التعامل مع الفنانين والفنيين عمومًا عدا هؤلاء الذين يتعاملون بالهجوم الإعلامي والفراشي مع الجماعات الإسلامية ويشروع جهاز الإعلام الرسمي لادواته التسطيعية ويظهر لك في تصوير الأجهزة الرسمية للفنانين والممثلات على أنهم عناصر تنطط في المصالحات وتروج لاداء الخسرة وفجارتها، أو لعمل كسر في سوق الرقابة الأبيض، ومثل هذه القضايا والفكرين الإعلامي التي عليها أدى إلى وجود صورة سلبية أمام فئات اجتماعية واسعة الأثر في مكانة الفنان والفنون والسينما على وجه التحديد.

ويلاحظ بذلك أدوار لاهية الإعلام وسطوته عبر جهاز التلفزيون، ومن أجله ترصد الميزانيات للخدمة باعتبارها أداة سيطرة على العقول والشعائر والوجدان الجماعي للمصريين.

وفي هذا السياق تقتصر السياسة الثقافية الرسمية على تشجيع ودعم ومساندة ثقافة استعراضية لتلق يمدح شديد على كهرجانات الرسمية وعلى الأداء الاستعراضية وكسي سياسة هدفها صناعة إبداع بن هناك لتلقا وإداء ثقافي، في حين أن هدفها

الخدمة المباشرة لمخبة الحكم وبعض الانتشة الإخري التي تستهدف فئات محددة في العاصمة من نخبة تستهلك بعض الفنون فقط بينما تستبعد من نطاقها أوسع الفئات الاجتماعية بما فيها الفئات الوسطى على اختلافها، وهي الفئات التي كانت تستهلك الثقافة الأدبية لعلود عدة منذ مطلع عملية بناء الدولة الحديثة في مصر. ويرتبط بذلك أيضا فهم معين للخصخصة والإصلاح الاقتصادي في الفكر معانيها سطوتية وإبداء أن ذلك يقضي إرشاد الدولة عن مجال دعم السينما والفنون والثقافة، وهي رؤية تعكس بعضًا من ملامح الصور التصفية السطوتية حول مفهوم الحداثة والبرج الذي تكتنزه النخبة السباسبية لا يتجزأ من تكوينها العقل

ولا تسمى تأثير سيادة مفهوم

الدولة الجسدية على الجهازي المصري، ومن ثم تزايد الرسوم من خلال القرار الوزاري لسنة ١٩٨٢، حيث ارتفعت هذه الرسوم على الفيلم المصري لتصل إلى ١٠٠٠ جنيه، وهو ما يمثل عبئا على المنتجين، ومن ذلك أيضا القرار ١١٢ لسنة ١٩٨٢ بشأن الرسوم الخاصة بمزاولة نشاط المصنفات السمعية والبصرية طبقا للصورة يفرض رسوم ترخيص طبقا لنوع النشاط، وذلك على كل من أنشطة الإنتاج والتداول والنسخ والتصدير والعرض والتسجيل الصوتي

ويمكن أن نرصد أيضا ظاهرة تناقص دور العرض في مصر، وبمراجعة الميزان التصفية لدور العرض السينمائي في الجمهورية، كما رصدتها غرفة صناعة السينما يتضح أن عددها انخفض في ١٠٠ في نهاية السبعينيات إلى ١١١ فقط (١١٠ قطاع خاص و١٠ قطاع عام)، وأن هناك ٦١٢ دار عرض فقط.

ومن التبعين نلاحظ العلاقة بين عدد دور العرض وطريقة انتشار بؤر البث السينمائي في مصر، ففي محافظة المنيا هناك ١٠٠ دار عرض فقط خاص ولا توجد دار عرض واحدة فقط عام.

وفي محافظة سوهاج يوجد ١٠ دور عرض فقط خاص و١٠٠ دار عرض فقط عام ودار عرض واحدة فقط. وفي كل من أسيوط ٤ دور عرض فقط خاص ولا يوجد ٣ دور عرض فقط عام أيضا هناك ٣٠ دور فقط.





## الحياة الثقافية

المصدر :

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

أكتوبر ١٩٩٥

ويعكس ذلك لا مبالاة الدولة  
بإيجاد الكليات جذب للطلقة الاجتماعية  
التي هي غير سياسة ثقافية وجمالية  
تستوعب هذه الطاقة التي تدخر نحو  
الاعتدال السياسي.

وهناك أيضا إزمات نوعية أخرى  
تمثل في الفجوة بين الثقافة للتطورة  
السيما، وبين كتف العاملين والفنيين  
معها، تلتزم عن أزمة ثقافة الممثل  
والخروج والفن والفجوة بين مبروث  
الثقافة السينمائية والمهنية المحلية  
ولطافة الممثل في العالم للتقدم.

كما يلعب الدور الفني والمفهوم  
النجم وترويجه مورا ساديا في تطوير  
ثقافة سينمائية مصرية متطورة  
ومواكبة للثقافة السينمائية العالمية،  
خاصة وأن عدد النقاد في مصر  
محدود.

وهكذا فإن وضع الإبعاد المتعددة  
للأزمة بحسبانها أزمة ثقافية في  
الأساس هو القيد الأساسي لصياغة  
سيناريوهات الحلول، بحيث تستجيب  
لرؤى بعيدة المدى وشاملة ومركبة،  
وفي الوقت ذاته مسرعة في وضع  
الأولويات بشكل يلبي التوازن بين  
مصالح الأطراف المتعددة، ويشجع  
الحوار مع العناصر المتميزة للثقافة  
الثقافية والسياسية في البلاد.

\* رئيس مؤسسة البحوث الاجتماعية  
والثقافية، في مركز الدراسات السياسية  
والاستراتيجية - - - - - الأمراء.





المصدر: الهيئة اللبنانية  
للصحافة

التاريخ: ١٠ نوفمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## اجتماع موسع في الخارجية يدرس الانضمام الى 'الغات'

□ بيروت - «الحياة»

وستنشا في كل وزارة غرفة عمليات يرأسها الوزير وتضم بعض مستشاريه المختصين وبعض الموظفين المشايكة الى بعض المستشارين من القطاع اجمالي او من القطاع الخاص. وهذه الغرفة ستضع في كل وزارة التعليم اللازم لجمعه من ضمن طرح كامل سيصرح في المفاوضات التي ستحصل وبعض آخر. باشرت وزارة الخارجية هذه المفاوضات على المستوى السياسي العام وستنقل ربما الى موضوع الصناعة وفي موضوع الزراعة والبيئة والجمارك وغيرها وفي كل مرحلة ستكون هناك آلية خاصة بواجبها.

ماتيل من الشؤون العربية.

بعد الاجتماع، قال الوزير بوزي: «إن البحث لنأول الأولمبيات المختلفة وحسب، بل إننا نرى اتفاقاً (الغات) والاتفاق الشراكة اللبنانية - الأوروبية. نعت مغللة مؤتمراً برشلونة الذي سيعقد في نهاية هذا الشهر. ولم نتخيم وأصبح من قبل كل وزير المكاتب والصفحات التي قد تعرض لها. واتفاق على ضرورة تسمية منظمة او مكتب استشاري لتسيلي متخصص في الشؤون الاقتصادية العالية لوكالة عملية التفاوض التي ستنتقل بصفة شهر بلفة التوصل الى اتفاق شراكة مع دول الأوروبية. وأضاف متهلك آلية عمل اتفاق عليها

■ عقد في قصر بسمترس امس اجتماع وزاري موسع لدرس الانضمام لبنان الى الاتفاق العام للخدمات الجمركية والتجارة، الغات شارك فيه وزراء الخارجية فارس بوزي، الشؤون المالية فؤاد السنيورة، الاقتصاد والتجارة ياسين جابر، الزراعة شوقي فاضل، الصناعة والنقل شهاب برسوم، نائب رئيس مجلس الاعماء بطرس لبيكي والامين العام للمجلس نهاد بارودي. مستشار وزير المال باسم فليحان مدير مكتب الوزير بوزي السفير ملهم مسكو والمستشار جان





المصدر : المراسم

التاريخ : ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# صناعة الدواء.. واتفاقية الجات

استراتيجية علمية وعملية دولية بعيدة عن الشعارات ومن أجل صياغة القوانين العربي في جميع أنحاء الوطن العربي الكبير في تخطيط أنشطة بصوت وتلويح وتصنيع الدواء وتصميمات الخصائص واستيعاب التقنية الحديثة في صناعة الدواء خاصة صناعة الخصائص الدولية والمستلزمات الطبية وتطويع البحوث الدولية وربط مراكز البحث العلمي للجامعات العربية وللمراكز المتخصصة بالصناعة الدولية العربية واستغلال الطاقات الطبيعية المنتشرة في أنحاء الوطن العربي من شبكات طبية ومواد أولية ومن مستشفيات البيوترون المتناقلة من الصناعة الدولية. كما أنشأ بضرورة إنشاء شركات مستخدمة الجنسيات من الدول العربية لصناعة الأدوية خاصة في الصناعات الدوائية اللينة وأخيراً وليس آخراً هناك

دراسات وتوصيات عديدة في هذا المجال صدرت عن كل التجمعات التي تهتم بالصناعة الدوائية مثل: (١) اللجنة الدائمة للدواء العربي المنبثقة عن مجلس وزراء الصحة العرب. (٢) الاتحادات الطبية وعلى رأسها اتحاد الصيادلة للعرب (٣) الاتحاد العربي للمنتجى الأدوية. (٤) شركة اكيميا بشقيها بمصر والأثين. والآخر أن يتم تجميع تلك الدراسات والتوصيات وعمل خطة موحدة خلال الفترة الانتقالية القادمة ولعل تطبيق اتفاقية الجات وبذلك بهند: (١) أن تكون هناك صناعة دوائية عربية قوية مع وجود المنافسة المتوفرة. (٢) أن يحصل المواطن العربي على الدواء بيسر وسهولة ويسعر مناسب.

سماع صابرين شمس إلى عشر سنوات تحدد بقاء على متوسط دخل الفرد السنوي، وذلك لإتاحة الفرص للدول بمواصلة تطورها خلال تلك الفترة، وبهذه في هذا العام الصناعات الدوائية العربية وتلويح الدواء للمواطن العربي بيسر ويسعر مناسب، حيث أنه معروف أن للصانع العربية الموجودة حالياً تخلف حوالي ٥٠٪ من احتياجات المنطقة كاستكمال الخصائص الدوائية التي تستورد أغلبها من الخارج وأن تكثير الجات سيتم من خلال: (أ) ضرورة الالتزام بالمواسمات المحددة عالمياً للأدوية. (ب) حماية الأسواق المفتوحة وعدم حماية الإنتاج المحلي. (ج) حماية حقوق الملكية الفكرية بمعنى أن يكون دخول الدواء إلى الأسواق متاحاً فقط من المنتجات الدوائية المطابقة للمواصفات العالمية وأن تكون المنافسة مفتوحة للجميع، وتمتع السياسات التفضيلية أو العلائق التفاضلية أو للكتلات الاقتصادية، كما يمنع علينا لنصوص اتفاقية الجات - تقليد أو إنتاج أي دواء جديد إلا بعد مضي عشرين عاماً تطبيقاً لها حقوق الملكية، وقد تكون حقوق الملكية في شكل إنتاج مواد خام أو مستحضرات دوائية جديدة أو معالجة لتطبيقات طرق تصنيع أكثر تقدماً أو اختراع تقنية جديدة أو تقنيات علمية وأيسر أمام الدول العربية. أمام هذا التحدي خاصة المفتوحة وحماية الملكية الفكرية وعدم تطبيق نظم الحماية للحلقة - سوى لهذه فورا من الآن وتبذل قوات فترة السماح، وذلك بالعمل على المستوى العربي بوضع

عن التكتلات الاقتصادية والتنافسية الجات وأدورها على الصناعات الدوائية العربية وتلويح الدواء - كان بحث الدكتور مصطفى إبراهيم رئيس نادي صيدلية مصر، حيث قال إن الربع الأخير من القرن العشرين شهد، أولاً: التقدم التقني والتكنولوجي في مجال الصناعات الدوائية. ثانياً: قيام تكتلات اقتصادية على المستوى الإقليمي للتعاون في كافة الأنشطة ومنها الصناعات الدوائية مثال: (١) السوق الأوروبية المشتركة. (٢) تكتل جنوب شرق آسيا. (٣) التكتل الأمريكي للكندي المكسيكي. (٤) تكتل دول أمريكا اللاتينية. (٥) تكتل دول شرق إفريقيا وغرب إفريقيا وغيرها من التكتلات. ثالثاً: قيام الشركات للمعدة الجنسية الخاصة بالإنشاج والتسويق الدواء بمعنى أن يتم دمج عدة شركات من جنسيات مختلفة مع بعضها البعض، وأخيراً جاءت اتفاقية التجارة العالمية (الجات) التي جاء من بين بنودها أن الصناعة الدوائية تخضع بنود حماية الملكية الفكرية التي تشمل - بخلاف الأعمال الفكرية والأدبية - الاختراعات والابتكارات والعلامات التجارية والتصميمات الصناعية وغيرها، على أن يتم استئثار هذه الملكية الفكرية ومجوديات امتلاكها لفترة معينة تصل إلى عشرين عاماً، كما أن الاتفاقية الجات تمثل تحدياً للصناعة الدوائية العربية، حيث يختلف صناعة المواد الفعالة - صياغة المنتج النهائي - عليه وضعت قيود على التصنيع ونظام الاتفاقيات (GATT 1947) وقد منحت الاتفاقية فترة





المصري : ١٢ نوفمبر ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٥

## في ظل الجات:

# صناعة النسيج.. من ينقذها؟

### محمد فتحي البديوي

ونتيجة لكل ما سبق فقد تعرضت قلعة صناعة النسيج في الحلة الكبرى بجانب مصانع القطاع الخاص للكثير من العثرات منها تراكم المديونية لدى البنوك وهجرة العمالة للمبرة بجانب وجود تنمية كبيرة من الإنتاج العيب.. وبما أثر بشكل تلقائي على أداء الكثير من مصانع القطاع الخاص المتوسطة والصغيرة فاشهر البعض إفلاسهم وغير الآخر نشاطه أمام عجز السيولة وتعامل التجار مع هذه المصانع بالأجل مقابل كمبيالات أغلبها مجاملة في سوق اتسم بالكساد وسيطر عليه التجار على حساب الصناع واستمراراداً للقول بأن اسما من فرصة لتعديل اوضاعنا من أجل الاستعداد لمواجهة الجات GATT خلال عقد قادم، فانه من خلال المعاشية العملية للكاتب في مشاكل هذه الصناعة والتي ترتبط بها صناعة اخرى لاتقل رزنا او اهمية وهي صناعة اللباس الجاهزة التي تعتمد عليها الدولة في الحصول على عوائد تصدير تساهم في

يتم تعويضها بذات النوعية العاشقة للعمل والمتفانية في أدائه. ● غياب البرامج التدريبية الجادة التي تتماشى مع التطور التكنولوجي المستمر في الصناعة. ● تخلف نظم الرقابة على الجودة عن اللحاق بالمستويات العالمية المطلوبة نتيجة لعدم فهم او تفهم لدور هذه الوظيفة الهام لهذا النوع من الصناعة. ● عدم متابعة نشاط التجهيز والصباغة لاحسن الظروف المتغيرة من نواحي التصميم والتنفيذ والتنشيط بالشكل الذي يظهر المنتج النهائي مميذا عن غيره من الانتاج المشابه.

● تعرض الكثير من الشركات لخسائر فاحشة كنتيجة لعدم استطاعتها منافسة للنتج الاجنبي جودة وسعرا خاصة اذا علمنا بأن هذا للنتج يصل الينا مهربا عن طريق المنافذ البرية ، بدون أن تبذل الجهات الرقابية أية جهود للحد من هذا التصريف الذي اصاب صناعة النسيج المصرية في مقتل

لم يدر بخلاف الاقتصادي العظيم طلعت حرب منشى قلعة صناعة المنسوجات في مصر ما يدور حاليا في هذه الصناعة من كساد وتمتد... ولعلنا ونحن على أبواب عصر الجات خلال عقد قادم ستزول كافة الحواجز امام الانتاج المستورد من اوروبا وامريكا وشرق اسيا.. وهو الانتاج الذي يتميز بالجودة العالية والسعر المنخفض.. ولنا أن نتساءل عن اسباب هذا التضرر ووسائل علاجه ونورد فيمايلي اهم اسباب تضرر صناعة النسيج في مصر ● نقص الغزول كنتيجة طبيعية لتقلص انتاج محصول القطن الذي كان يعد محصول التصدير التقليدي الأول في مصر لسنوات طوال ● تقادم آلات الانتاج دون وجودة برامج مستطورة للتجديد والاحلال ● تخارج الغالبية من العمالة الماهرة بسبب التقاعد او الوفاة دون أن





المصدر : الإشراف الاقتصادي

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٥

## لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مع وضع خطة مناسبة للتخلص من  
الفرق بين المسلم والراك.  
٨ - دعم التخصصات العلمية في  
مجالات الإنتاج والتصميم والتجهيز  
والمصباغة بكليات الفنون التطبيقية  
والفنون الجميلة والهندسة الكيميائية  
ونك لتفريخ عمالة متخصصة على  
درجة عالية من الكفاءة.

٩ - تأسيس الشركات التي تهتم  
ببحوث السوق وترويج المنتجات في  
الداخل والخارج بالشكل الذي  
يضمن فتح أسواق جديدة للمنتجات  
المصرية وقطاع المصناعات العالية.

### على المستوى الخارجي

١ - قيام المقيمين التجاريين بسفاراتنا  
الخارجية بدراسة الأسواق العالمية  
لدخل النطاق الجغرافي لسفاراتهم  
من أجل التعرف على طبيعة الطلب  
على المنسوجات المصرية  
والمواصفات الطاقية والسعر المقترح  
ب - الاشتراك في المعارض العالمية  
الشهيرة لعرض المنسوجات المصرية  
أمام المستهلك الأجنبي بهدف تعريته  
بالاتنتاج المصري على الطبيعة  
ج - قيام الدولة بأغفاء الصابرات من  
كافة الضرائب والرسوم لتحقيق  
عنصر المنافسة في السعر.

د - استخدام القطن المصري كعامل  
أساسي في المنسوج من شأنه بأن  
يحول الطلب لمصالح الصناعة  
المصرية لما يمتاز به قطننا من قوة  
شد بالإضافة لنوعية للمس وكفاءة  
الاستخدام.

هـ - إعادة للفاعلية لبورصة القطن  
ويطها بورصة الخامات بلندن

LONDON COMMODITY

MARKET Y من أجل تأكيد

دور الذهب الأبيض المصري في دعم

الاقتصاد القوي كقطن قطن طويل

ومتوسط التيلة في العالم

و - تأسيس جمعية للتكلفة المعيارية

وضبط الجودة تساهم فيها المصانع

وشعبة المنسوج باتصاد الخراف

تخفيض عجز الميزان التجاري.  
ومن هذا المنطلق فإن علاج هذا اللخل يحتاج  
لتضافر جهود أطراف عديدة منها القطاع

الخاص -

صاحب الدور

الأساسي -

وأجهزة الدولة

ممثلة في

وزارات المالية

والاقتصاد

### والزراعة والتجارة الداخلية

وفيما يلي أهم المقترحات التي نراها - من وجهة

نظرنا - ضرورية للنهوض بهذه

الصناعة الحيوية

إصلاحات داخلية

١ - توفير التمويل بالجودة والسعر

المناسبي.

٢ - إعادة النظر في التركيب

المصنوعي بحيث يرجع للقطن

أهميته التاريخية كمصنوع رئيسي

تعتمد عليه صناعات المنسوج

والملابس الجاهزة.

٣ - إقامة صناعة للخياط للذبلون

والبولستر عالية الجودة للإحلال

محل الواردات كمخامات أساسية

تعتمد عليها صناعة المنسوج من

الاياف الصناعية مثل الستائر

واقمشة الرافيل والبرلون والبروش

والليبرا.

٤ - إقامة مراكز تدريب للتعليمية

لتفريخ العمالة الماهرة المتخصصة

في جودة وتعليم الانتاج

٥ - إعادة النظر في نسبة البند

الجسري المرفوض على التمويل

للمستوردة وكذا ضريبة المبيعات

يهدف تخفيض تكلفة الخامات

المكونة للمنتج النهائي.

٦ - القيام بتبني سياسة شاملة

لإحلال والتجديد يكن الأساس

فيها العمل على إحلال الآلات

المحيطة التي تدار اليكترونيا ويتميز

بكلفة الانتاج وجودة محل الآلات

القيمة محدودة الامكانيات

٧ - العمل على تعديل الهياكل المالية

لشركات قطاع الاعمال عن طريق

سداد مديونياتها لدى البنوك الدائنة





المصدر: الإحصاء الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٣ نوفمبر ١٩٩٥

التجارية من أجل وضع الضوابط  
لتحديد التكلفة المعيارية للوحدة  
للمنتجة من كل نوع بهدف منافسة  
المنتج المستورد وتشجيع التصدير  
و- مساهمة الجامعات ومراكز  
البحث العلمي لإنتاج تسخير ضد  
الحرارة الشديدة والرطوبة الشديدة  
على سبيل المثال ومثلما فعلت اليابان  
في الستينات عند إنتاجها تسخير  
مقاوم للاحتراق.

ج - تسعى للحصول على شهادة  
الدرجة العالمية ISO - 9000  
ستعداداً لخوض سياق التنافس من  
أجل فتح الأسواق الخارجية أمام  
المنتج المصري.

ومما سبق يتضح لنا بأن أي صناعة  
- مهما كانت - ليست عبارة عن آلات  
أو خامات أو مبان أو أبدي عاملة  
مدبرة وعابدة تنتج منتجاتاً نظيفاً  
يستهلك المجتمع للحلى.. ولكن  
المفروض أبعد وأعق من كل ذلك  
فالصناعة منظومة عشتق بين الرجل  
والآلة تخرج منها أعذب اللحان في  
صوتة منتج يعبر أولاً عن شخصية  
العامل الذي أنتجه - الاعتداد  
بالنفس بقصة الأداء - الفن في  
التشكيل من خلال ضبط الآلة -  
اللمسة الجمالية في التجهيز  
والتظيف ثم تخرج من الخصوصية  
بعد ذلك إلى العمومية، وهي أن  
العامل الذي ينتمي لمجتمع ما فإنه  
يمثل هذا المجتمع تمثيلاً صحيحاً  
من خلال بصماته الواضحة على  
المنتج.. أو ما يسمى بإهداء إنتاج  
مجتمعه للمجتمعات الأخرى وكأنه  
يضع توقيعه عليه.

أين نحن من كل هذا؟ أهو التعليم أم  
التدريب أم الأسرة أم للمجتمع أم كل  
هذا الخليط العجيب الذي لا يستطيع  
شخص أو مؤسسة أو دولة أن تبنيه  
في فترة زمنية معينة.. أنه تاريخ  
شعب وتراث أمة.. تلك هي المسألة..  
وبالتجسس نحاول أن نبداً وبلاى من  
الزمن ٩ سنوات و ٩ أشهر و ٩  
أيام.





المصدر : العالم اليوم

١٠ نوفمبر ١٩٩٥

التاريخ

الاشهر والخدشات الصحفية والمعلومات

## تليفزيون

# أزمة بين غرفة صناعة السينما والتلفزيون المصرى المنتجون المصريون يطلبون تمويضا 6 ملايين جنيهه

□ القاهرة - ناصر حسين :

المنتجين المصريين قد قاموا ببيع افلامهم لقنوات فضائية اخرى وتنازلوا عن حقوقها لمدة 5 سنوات والبعض تنازل لمدة 95 سنة، وكانت شروط القنوات الفضائية الاخرى عدم عرض الافلام في قنوات فضائية لانهم اصبحوا اصحاب الحق الوحيد

لعرض الافلام السينمائية في اى قناة فضائية او تليفزيونية كما ينص عقد الاتفاق الذى تم بين المنتجين وبين المسئولين عن القنوات الفضائية.

ورغم ان غرفة صناعة السينما المصرية حاولت مرارا وتكرارا تنبيه التليفزيون المصرى الى الخطا الذى وقع فيه الا ان المخالفة لاتتوقف مازالت مستمرة وقد طلب المنتجون المصريون من غرفة صناعة السينما المصرية إقامة دعوى قضائية ضد التليفزيون المصرى الاوربيت على ان يتم دفع تعويض لهم عن الاضرار التى لحقت بهم.

ويحاول امين بسبوينى رئيس اتحاد الاناقة والتليفزيون مع غرفة صناعة السينما المصرية ايجاد حلول للمشكلة قبل ان تأخذ الدعاوى القانونية مجراها الطبيعى، وإن كان المنتجون المصريون يصرون على إقامة دعوى التعويض.

طلب المنتجون المصريون اعضاء غرفة صناعة السينما المصرية إقامة قضية تعويض على التليفزيون المصرى والقناة الفضائية الاوربيت يطالبون فيها بمبلغ 6 ملايين جنيهه عن الافلام التى عرضها خلال العام الماضى. وقد حدد المنتجون عدد الافلام التى تم عرضها خلال العام الماضى دون الحصول على موافقتهم بعدد 300 فيلم مصرى حيث تم عرض هذه الافلام في القناة الاولى والثانية المصرية والقناة الفضائية الاوربيت.

باتفاق مستقبلي مع المنتجين المصريين لمعرض الاسلامهم وبأسعار مثقلة عن أسعار التليفزيون المصرى. ولقد اتفق التليفزيون المصرى

منذ أكثر من عام مع القناة الفضائية الاوربيت على ان تقوم الأخيرة بمعرض البرامج والمسلسلات والافلام السينمائية التى تعرضها القناة الاولى والقناة الثانية في التليفزيون المصرى نظير ان تدفع الاوربيت 80 مليون دولار للتليفزيون المصرى.

وكان المسؤلون في غرفة صناعة السينما قد طلبوا من التليفزيون المصرى استثناء الافلام المصرية من ذلك الاتفاق لان التليفزيون المصرى اتفق مع اصحاب هذه الافلام على عرض الافلام التى يشترطها في القنوات المصرية فقط دون غيرها كما ان

وكانت طلبات المنتجين محددة حيث طلبوا ان يدفع التليفزيون المصرى والاوربيت 20 الف جنيه قيمة كل فيلم تم عرضه خلال الفترة الماضية.

وجاء طلب المنتجين بعد ان تأكدوا ان القناة الفضائية الاوربيت تعرض الافلام المصرية التى اشترها منهم التليفزيون المصرى لمدة 5 سنوات حسب التعاقد الذى تم بينه وبين القطاع الاقتصادى في التليفزيون المصرى في القناة الفضائية الاوربيت دون ان تحصل الاخرى على حقوق عرض هذه الافلام حيث ان الاتفاق مقصور على العرض في قنوات التليفزيون المصرى فقط دون غيرها بالاضافة الى ان القناة الفضائية المصرية تقوم





المصدر: المراسم

للتشريع والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١١/١٧/١٩٩٥

# التقرير الختامي للمندوة وتوصياتها

البحث العلمي ومؤسسات صناعة الدواء للتعاون معاً في مجال الإنتاج وتطوير الدواء.

١. والتعاون معاً سابقاً وللاهتمام بالبحث العلمي، شري، الخنوقه ضرورة إصدار التشريعات التي تسجع الصناعة على الانفاق في شريعية للشركات التي تنفق في هذا المجال الأمر الذي يؤدي إلى التنمية التكنولوجية كمتاهيب بتعديل قانون الاستثمار للتفرقة بين الشريكة، الملقدة، والشريكة، المبتكرة. ٥. دعوة شركات الدواء للتعاون في الإنتاج والبحوث مع الخاصة في الجودة.

٦. تدعو «الدعوة» إلى إنشاء مركز تدريب قومي للصناعة الدوائية لتوفير الكوادر الفنية على كلفة المستويات وتوجه «الدعوة» هذه الدعوة إلى وزارة الصحة وإلى اتحاد منجتي الدواء.

٧. تدعو «الدعوة» إلى تنسيق مركز بحوث الدواء المتعلق لوزارة الصحة بما يتسلم مع التطورات الجديدة والتغيرات العلمية لتحمة مصانع وشركات الدواء.

٨. تدعو الدعوة إلى تطوير التعليم الصيدلي، كوكالة استحداث الحديثة بما في ذلك الاستثمارات الدوائية والعلاج.

٩. تدعو إلى إنشاء جمعية أهلية للدواء بهدف زيادة ثقة المستهلك

خاصة وقد دخلنا عصر الجات الذي تسمطه هذه الحدود والحواليز الجمركية والاصلاح ولائكي معه سوى السلطة الأولى والأكثر كفاءة وجودة

وأوصت «الدعوة» بما يلي: ١. أنه قد أن الآن لكي ينظر صناع السياسة واصحاب القرار في مجال الدواء في القوالت الحديثة التي تعود على صناعة الدواء وعلى المستهلكه بسبب التسوع في استخدام الأدوية ذات الأسماء الاصلاحية Generics والاقبال الشريجي من الاعتماد على الأدوية ذات الأسماء التجارية ومايرتبط بها من تكلفة باضلفة.

٢. أن هناك حاجة للتعرف على تفاصيل الشريعة الدولية الجديدة التي تشمل في اتفاقيات منظمة

التجارة العالمية «الجات» وخاصة الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية. وسيلوثر في صناعة وتجارة واستهلاك الدواء وذلك حتى يستلتر القرار الوطني بقراءة صحيحة ومتوازنة لذلك التشريعية.

٣. أنه بات واضحاً أن التسد الوضوح الدور الحيوي الذي يمكن بل يتحيز أن تقوم به مؤسسات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي الوطنية في مساندة صناعة الدواء وأن هناك صناد طلباً ملحا أكثر من أي وقت مضى خاصة في ضوء مخرات على تطبيق اتفاقيات الجات فإن «الدعوة» تدعو كل الطرفين أي مؤسسات

شارك ملنة من الخبراء والمختصين والمهتمين بصناعة الدواء في ندوة موسمية عليها الأبرام يوسي ٨ و٩ نوفمبر الحالي، واسمها في تعميم الغالبة خلف فتح أبوابها أمام الزبلاء من مندوبي الصحف وشركات الإعلام والتليفزيون المحلية والعربية لتخفيفتها وطاق أخبارها وإجراء مقابلات مع المختصين فيها وقد دارت مناقشات واسعة في الدعوة عبر خمس جلسات عمل غير جلسات الافتتاح والختام وشهدتها وشارك فيها ورأس بعض جلساتها الأثان من الوزراء هما: الدكتور على عبد الفتاح وزير الصحة والدكتور إبراهيم فوزي وزير الصناعة فضلاً عن الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية والدكتور ساروق شقير وكيل أول وزارة الاقتصاد ممثلاً لوزيها السيد محمود محمد محمود والدكتور أحمد صلفوت ممثلاً للدكتور أحمد عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية.

وقد انتهت الندوة إلى مجموعة مهمة من التوصيات أكدت على صيرها أهمية الدواء باعتباره سلعة استراتيجية ملازمة ومتلاصقة مع سلامة وصحة الإنسان الأمر الذي يجعل الدواء مرتبطاً بأشد الارتباط بالتمتع والقدام وبالإرقام فإن مصر تنتج سنوياً ٢.٧ مليار جنيه تصدع من مالمية ١٢٠ مليون

جنيه بينما تستورد بما يقرب من مائتي مليون جنيه ذلك أن استهلاك الدواء يتزايد والإنتاج المحلي يغطي صابين ٨٠ ٨٠ منه و١٢٠ استحدثنا الأرقام بالنسبة للامة العربية فإننا نجد أن الاستهلاك العربي للدواء يصل إلى نحو ٣.٥ مليار دولار بينما يصل حجم الإنتاج العربي سوى لنحو ١.٣ مليار دولار أي أقل من ثلث الاستهلاك.

من هنا تبرز الحاجة الملحة إلى تطوير الإنتاج الدواء على مستوى مصر وأيضاً على المستوى العربي





المصدر: **الاتحاد العام**

النشر والخدمات الصحفية والعلوم تاريخ: **١٧ نوفمبر ١٩٩٥**

وفي هذا ندعو الندوة إلى عقد ندوة موسعة يشترك فيها الخبراء والمتخصصون بصناعة الدواء في الأمة العربية كما يناقشون مجلس الوحدة الاقتصادية العربية للمساهمة في هذا وتبني وضع استراتيجية عربية مشتركة لإنتاج وتسويق الدواء العربي.

١٣. الاتفاق على نظام موحد لتسجيل الدواء العربي واعتماده في كل البلاد العربية من خلال تحديد مراكز معينة لتعتبر المرجعية في هذا فإذا تم تسجيل دواء في أحدها

يعتمد في سائر البلاد العربية. ١٤. دعم مركز معلومات الدواء الحالي في وزارة الصحة أو إنشاء مركز جديد يتضمن كل المعلومات اللازمة ومنها خريطة وبيانات توزيع الأمراض جغرافياً واستهلاك الأدوية على المستوى الوطني وعلى المستوى القومي وكذلك المعلومات الأخرى ويكون مرتبطاً بمراكز معلومات محلية و دولية.

١٥. وضع سياسة قومية عربية للدواء ليتمكن إنتاجه ويستلزم الامتثال الطبيعية. ومنها التقليل والتكامل أبحاثه والتنسيق التسويق والتوزيع باعتبار أن الأمن الدوائي هو أحد المحاور الأساسية للثقة الاستراتيجية العربية للتنمية الصحية ونوعية وارتفاع الصحة العرب ليبحث هذا في اجتماعهم القادم في مارس ١٩٩٦ بالقاهرة.

في الدواء الوطني والترخيص الاستهلاك ونشر اختلاقيات استعمال الدواء لدى الطبيب والمنتج والصيدلي والمستهلك والامة الندوات والمؤتمرات وما إلى ذلك وتضم أطباء بشرين وصيادلة واعلاميين ومهتمين بالدواء وقد كانت الندوة كلاً من الدكتور فؤاد نائب الدكتور فيصل كامل والدكتور محمود غراب والدكتورة عائشة عبد المجيد لاجراء الاتصالات واعداد الترتيبات والاجراءات اللازمة لاشهار هذه الجمعية.

١٠. متابعة السيد وزير الصناعة بسرعة اصدار قرار انشاء غرفة للأدوية تعمل في نطاق اتحاد الصناعات وتضم شعباً لصناعات الخصاصات العائلية، النسائية والكيمائية والجلدانية وغيرها والمستحضرات الصيدبية والصناعة المستحضرات الطبية والبيانات الطبية والمطهر ومستحضرات التجميل وللأدوية الطبية والبيطرية

والصناعات الدوائية. ١١. اصدار دليل شامل لمنتجات ومصدري ووكلاء الأدوية والدواء من الانتاج الوطني وتكثيف الامراض وكافة الامراض للصحة. للقيام بهذه المهمة ولتجديد العمل في اسرع وقت.

١٢. الدعوة إلى احياء وتنشيط السوق العربية المشتركة في مجال الدواء والتعامل مع السوق الأفريقية



وزير الصناعة طالب بالاعتماد على جهة التمويل الدولية

[illegible][illegible]

د. م. إبراهيم فوزي  
طالب الدكتور إبراهيم فوزي  
الخارجية.

[illegible]





## الجودة في مواجهة البات في مؤتمر موسع الشهر المقبل

وأصبحت الجودة الآن محط انتظار أجمع فهي الدرجة الأخرى للاهتمام الاقتصادي فلا رمية ولا مبالغة في شأن جودة المنتج على أعلى درجات الكفاءة من حيث القوة في التصنيع والشكل العام الأمر الذي جعل دول العالم تتسابق في تجويد وتحسين مواضعها متجاهلين وكلها في سباق مع الزمن للوصول إلى الأفضل في سبيل احتكار الأسواق العالمية.

وقد حلت دول كثيرة مثل اليابان ودول النمور الآسيوية نجاحها الاقتصادي كيرافضل امتصاصها بالبرودة واستورها هذا تهرده من أهمية الجودة في ظل اعتبار السوق العالمية سوقاً مفتوحة أمام كافة المنتجات الأمر الذي يجعل من الجودة ضرورة لا مهرب ولا ملا

تقوم قائمة أهم الخصائص للدولة وتستعد الدولة نفسها تحديات في سوقا استهلاكية فقط دون أن تدرك وتلجأ على ذلك من دمار

للإقتصاد الوطني وقد قامت مصر في هذا المجال بالعديد من الخطوات في طورتها إلى تحقيق نظام الجودة الشاملة على كافة المستويات وذلك من خلال عدة طرق بدأتها بإسناد نظام الأيزو إلى بعض شركات قطاع الأعمال العام تهيئها لتجميعها في بقية

الشركات كما قام العديد من أصحاب المؤسسات والمصانع من رجال الأعمال بتطبيق نظام الأيزو ٩٠٠٠ إيماناً منهم بأهمية من

تطبيق البريحية التي يهدف إليها جميع المستثمرين من وراء مشاريعهم وذلك في المنشآت المدنية وصناعة للتصنيع وإيرما

من الصناعات للسلطة التي تجد قبولاً في الأسواق العالمية وفي هذا الإطار يهدف من الفترة من ٩ إلى ١٢ ديسمبر القادم مؤتمر

موسع عن التغيير الاستراتيجي في الإدارة بالانشات الانتاجية

والخدمات اراجعة البات تشارك في ١٠ الايام في مختلف المؤسسات الانتاجية والخدمية في مصر وذلك التعرف على نسب الوسائل اراجعة الآثار المترتبة من اتفاهة تدوير التجارة الجاهة وتوليد التفكير حسن مولى كبير خبراء نظام الجودة الشاملة في مصر ايزو ٩٠٠٠ أن الدورة تتلخص عددا من الانبات والممارسات حول التغييرات الاقتصادية والعلمية والخدمية الحديثة والتغيير في مفهوم التخطيط الاستراتيجي واستراتيجيات التمويل وكثافة التغيير في استراتيجيات النظم والعمليات والتمويل في نظم الأثر والفرق البصرية

كما تتضمن الدورة أيضاً التحويلات الاستراتيجية في الانتاج وحشية التغيير في الجودة والمفهوم الجديد للتسويق وكيفية تحقيق للنظام للشفافة للجودة بما يؤدى إلى الاهتمام الاقتصادي المطلوب وكيف أن التغيير العلمية أثبتت مكن ماوعى البعصر من أن ارتفاع الجودة يصاحبه ارتفاع في الكلفة وأن الجودة تحقق ربحية مشروعة من خلال خفض نسبة الاستهلاك وتتيح الفرصة للتصدير وغير الأسواق العالمية.

وأوضح الدكتور حسن أن الدورة تهدف إلى تهيئة المناخ اللازم في تلك المجالات للتطوير والتعديل في المفاهيم المسائدة بما يتناسب مع حرية التجارة وسنخ النافسة الناتجة عن اتفاهة البات وتغيير الانعام أيضاً إلى ضرورة أن يكون هناك مفهوم جديد للأدارة في كافة جوانبها بما يتلاءم مع تدوير التجارة ومواجهة المنافسة الشرسة القائمة عها

عبد الناصر أحمد









المصدر : **الأمم المتحدة**

التاريخ : **١٩ تموز ١٩٩٥**

## للنشر والخدمات الصحفية والإعلاميات



بـقـلـمـ :



علمنا من حدة المناقشة حول السينما في مؤتمر الجات<sup>١</sup> الأخير، وتأجيل التوقيع على اتفاقية الجات العالمية أسبوعا بسبب السينما، ثم التراضي على التوقيع على الاتفاقية مع تأجيل مناقشة السينما لما بعد (١) .. علمنا من ذلك كله أن السينما قضية وموضوعا ومشكلة دولية ليست بالصفيرة أو بالهينة ومع أن الأمر يمسنا في الصميم اقتصاديا وثقافيا، فإننا لم نكن الطرف الدولي الذي أثار للمشكلة وأثار الزوينة. بل كانت فرنسا هي التي أثار للمشكلة. والمعروف أن اتفاقية الجات فحواها التراضي الدولي على إزالة الحواجز والمعوقات أمام تدفق التجارة الدولية بلا قيود، والسماح للسلع بعبور الحدود من غير موقوفات أو قيود.

ولكن فرنسا أثارت موضوع أن الفيلم ليس مجرد سلعة مثل السيارة أو الفيديو أو الخلاعة أو الكيمونو، أنه سلعة ثقافية، وتدفع الأفلام عبر الحدود بلا قيود أو شروط تهدد اللغة القومية أي بلد، ويهدد أسلوب الحياة القومية في أي بلد، ويعمم النمط الأمريكي في التقاليد وفي السلوك ومنهج التفكير وأسلوب الحياة.

المشكلة إذن أن السينما القومية تنتشر بخطورة طغيان السينما الدولية (اقرأ الأمريكية) وتكونها في الأسواق القومية. ولكن الأخطر من ذلك أن الخدمة الثقافية في أي بلد، والحكومة والدولة والدولار البيروماتية والسياسة والتشريعية والمؤسسات الثقافية والتعليمية والإعلامية تنتشر بهذا الخطر لا من جانب الاقتصاد والثقافة فحسب وإنما من جانب الثقافي والحضاري والفنوي أيضا.

تصور معي لو أن السينما القومية اضمحلت والسينما الأمريكية (الدولية) ازدهرت وامتثلت الأسواق بنوعيتها الممتازة وأسفلمازاتها الكثيفة وأسواقها عابرة القارات لا تترتب منعة مشاهدة السينما باللغة الأمريكية، الانجليزية، وبأسلوب الحياة الأمريكية، وتزوجت معاني السعادة والنجاح والنشوة والحب والتقدم بعناصر الاغتراب والشوق للحياة الأمريكية. واستحسن ما تحسنه السينما الأمريكية واستقبلها

مانتاحة السينما الأمريكية؟





الأهرام

المصدر :

١٩ يونيو ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحية والمعلومات

والذي شكاه منه الفرنسيون في مؤتمر الجات هو في الواقع مايعانيه  
عصرهم حتى لو لم ترتفع شكواهم... فالسينما القومية هي السينما في  
ماتة بلد، وكلها صناعات ضعيفة بسبب القصور التكنولوجي والفكرى كما  
في إفريقيا وأسيا أو بسبب قلة الختود الذي يتكلم نفس اللغة كما هو  
الحال بالنسبة للتشيت أو لنجر أو اليونان.

وما هي الفرصة الحقيقية أمام سينما تايواند أو الحديثة أو حتى المجر،  
وما إمكانات بناء صناعة سينما حقيقية في مثل هذه البلاد؟. ومثل هذه  
البلاد المحنونة القدر على صناعة سينما قومية إنما تعتبر احتياطي  
سوق السينما الدولية «الأمريكية» وصيدا لها ومن مصادر قوتها.  
ولكن السينما المصرية لها وضعها الخاص... فهي سينما قومية باعتبارها  
سينما كل الأمة العربية، وهي سينما دولية باعتبار أنها هي السينما  
المفضلة والمحبوذة في أكثر من عشرين دولة عربية ومايجاورها من دول  
غير عربية.

ومن حيث هي سينما قومية فمعناها الأولي أن تحافظ على مكانتها  
الأولي في بلادها، ومن حيث أنها سينما دولية فمعناها تتجاوز ذلك إلى  
المحافظة على مكانتها الأولى في سوقها الدولية والعربية وتخومها غير  
العربية.

ولا يخفى على أحد أن السينما المصرية اليوم تمثل جهودا بالسة لتحقيق  
ذلك... ولكن كيف نستطيع السينما المصرية أن تصل سوقها المحلية أو  
سوقها الدولية بعشرة أفلام هي كل إنتاجها في للعام الأخير، كما قرأنا في  
الصحف...؟

ومن الممكن أن نعدد مع السينمائيين أسباب أزمة السينما كما يرونها،  
ولكن ذلك لن يضيف إلى الموضوع جديدا.

ففي رأيي أن السينما المصرية مع أنها كانت سلعة التصدير رقم اثنين  
بعد القطن مباشرة عام ١٩٥٠، ومع أن إنتاجها وصل إلى ستين فيلما في  
الأسنة في الستينيات... فهي لم تنضج اقتصادا صناعيا بالمعنى المفهوم،  
ولم تنضج تياراً أصيلا في الثقافة القومية بمعنى الكلمة.

أول مظاهر التقصير في بناء الاقتصاد فهي قومي هو مجافاتها للداعمة  
للأب القيصمي القومي، فمنذ نشأة السينما المصرية ولحينا عدا أيام  
محمودة مع عمرها الطويل كانت تنضج القباس الفلام هولودود والبرجة  
الثانية غالباً، وتتسابق إلى ذلك بينما تنفر وتكرد وتتخلص وتتخام من  
الانتماء من الأب القيصمي والروالي المصري... ماعدا نسبة ضئيلة من  
الاستثناءات لهذا التيار الجارف.

وفي هذا كانت تطف على أطراف التخليص من السينما الأمريكية، رغم أن  
السينما المصرية تسعى مصوبة العينين إلى تقليد السينما الأمريكية.

فالسينما الأمريكية لم تترك رواية أو قصة قصيرة أو مسرحية من روايت  
الأمريكي إلا وأنتجتها، ثم تجاوزت فأنتجت المئات والألاف من  
الروايات والقصص والمسرحيات من روائع الأب الإنساني والعالمي غير  
الأمريكي، وعرفت جمهورها العريض وعذات ملايين الناس بروائع ولذا  
وولا ومساندال ويكتور هيجو من أمة الأب الفرنسي، وتواستوي  
وتشيكوف وميتوفسكي وجوجل وباسترناك من أعلام الأب الروسي،  
وتشكبير وشيريدان وأوستار وايد وبرنارد شو وسمرست موم وجراهام  
جرين ولندارد كيلنج ويكتر وكوماس هاريس من نجوم الأب الإنجليزي،  
فضلا عن هيمنجواي وشتاينيك وفولكنر وتشيس ويايان وأرثر ميلر





المصدر : الأمانة العامة

١٩٩٥

التاريخ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وجاء لفتن وإجبار الآن يو  
وجين أوينل من أهل القمة في  
الأرب الأمريكي  
فانين هذا من ذلك.. وقد لا يترك  
القائدون بامر السينما  
المصرية اقتصادياً أو هنياً أن  
هذا الفن لم يمض بعد شفاف  
القلب للمشاهد المصري، وإن  
كل لهجات الفنية لا يمكن أن  
تعوض عن غياب الموضوع  
الأصيل للمعبر عن الشخصية  
القومية.

السينمائيون عندما في أغلبهم  
- وبأساليب قليلة -  
لا يدركون أن السينما من  
الفنون القصصية، وإنما  
مجرد أداة جديدة لرواية  
القصص الأدبية بأسلوب آخر،  
وليس من مهامها إنشاء تيار  
قصصي مواز لتيار الأدب  
القصصية، ومما ليس له  
ولا هي خصصه طبع ذلك أو  
جديها ذلك.

سينمائيون عنهم في دنيا  
السينما الأوروبية والدولية  
يعرفون أن السينما أداة

تكنولوجية جديدة لتعميم الفاعلة والملحة للقصصية والرواية والمسرحية  
على نطاق أوسع من الكتاب ومن المسرح، وبأسلوب جديد له جاذبيته  
الخاصة.

السينما عندهم تبدأ من في الأدب القصصية، والسينما عندما استغرقت في  
تقليد السينما الأمريكية أو إنشاء تقليدها واستفهامها لها دون فهم  
المقاصد السينما الأمريكية ومشروعها الفني كاستعداد للأدب القصصية  
بصورة أخرى.

ومن العجيب أن تقليد السينما المصرية للسينما الأمريكية في كل  
مظاهرها بما في ذلك نظام النجوم دون أن تترك في أغلب فنانيها  
السينما الأمريكية وجوهرها وألياتها الفكرية مع أن ذلك كله منشور في  
الكتب ومعروف في معاهد السينما في العالم كله.

وتنقل السينما المصرية أيضاً على طرف التفتيش من السينما الأمريكية  
في اهتمام الأخيرة بالفيلم التاريخي، وأهمال السينما المصرية للتاريخ.  
والفيلم التاريخي فضلاً عن جاذبيته الخاصة للجماهير، وبوصل السينما  
كلن قومي ويرسي دعائمها في صميم المجتمع، ويحلها مكاناً في الثقافة  
القومية.. وهو ما تنظم إليه كل صناعة السينما في بلادها.

ما من حدث تاريخي - أمريكي أو دولي - إلا وعالجته السينما الأمريكية  
من عديد من الزوايا، فكم فيلمًا وممثلات تلفزيونية أنتجتها هوليوود  
عن الحرب الأهلية الأمريكية ١٨٦٠ - ١٨٦٥، وكم فيلمًا عن الهجرة إلى  
أمريكا وعن غزو الغرب الأمريكي وعن بناء الشقة الحديدية وإسبيري  
القطار عبر الولايات المتحدة، وكم فيلمًا أنتج هوليوود عن الحرب  
العالمية الأولى، وعن الحرب العالمية الثانية.. عن مصراع كيندي وعن  
مصراع إبراهيم لينكولن، وعن فينكهام والحرب الباردة وحرب التحرير  
الأمريكية (١٧٧٦ - ١٧٧٧).

ثم تجاوزت السينما الأمريكية التاريخ الأمريكي لتؤصل عالميتها وتؤصل  
مكائنها في سوقها الدولية، فأنجنت مئات آلاف الأفلام الأمريكية عن  
الحرب الأهلية الإنجليزية ١٦٤١، وعن الثورة الفرنسية ١٧٨٩، والثورة  
البلشفية ١٩١٧، وحروب نابليون، وعن الاستعمار البريطاني للهند  
واكتشاف منابع النيل وحرب السوفيات مع اليابان.

ما الذي صنغته السينما المصرية في مقابل هذا.. ولم نر على الشاشة  
القضية المصرية شيئاً عن محمد علي أو عباسي أو ثورة ١٩١٩ أو حروب  
مصر الطويلة في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، ولا أي شيء من  
هذا القبيل في العصر الحديث أو العصور القديمة.





المصر : ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٥

فمع أن السينما المصرية لها من العمر سبعون سنة، فإن جنورها لم تضرب عمق الحرية المصرية إلا باستثناءات قليلة. ولم تكتسب مكاناً جديراً بالسينما في إطار الثقافة الوطنية والفكر القومي، ولا تلبى بعد ضرورة ثقافية قومية. ماعداً أقل الأقاليم.

ما تزال السينما المصرية، فيما عدا استثناءات قليلة، سينما طافية على السطح يهددها هبوب الريح. على نقى السينما المصرية. على نقى السينما المصرية الأمريكية. لم تضرب جنورها في عمق الواقع المصرى والحياة المصرية. ومن مظاهر هذه الحرية الاستثناءات، أن صبح التعبير، أن السينما المصرية لا تزال وكانت طوال سبعين سنة، تغلب أن السوق الخارجية هي سوقها الرئيسية. وأن سوقها المصرية هي سوقها الثانوية، وذلك إذا اعتمدنا على مقارنة دخل الأقاليم من الداخل والخارج. في حين كانت السينما الأمريكية دائماً وحتى اليوم، تعتمد من سوقها المحلية أكبر نسبة من دخلها وتستعد من الخارج النسبة الأقل من دخلها.

وقد كان لهذا الوضع المعكوس اثره العميق على فن السينما المصرية ذلك، حيث أصبح للرقابة في الخارج قوة ضغط تفوق لرقابة الرسمية المصرية.

ولا تعجب إذا كان هذا الوضع المعكوس يتلالم ويتوافق مع جواز سفر رأس المال السينمائي. حيث أن صناعة السينما المصرية. على طرف التقوس من صناعة السينما الأمريكية. كانت نسبة كبيرة من استثمارات اجنبية وخارجية في الإنتاج وفي التوزيع كانت لبنانية وأصبحت خليجية بعد أزمة لبنان، في حين أن استثمارات الإنتاج والتوزيع الداخلي والخارجي للسينما الأمريكية هي في الأساس والنبذة استثمارات أمريكية.

كما أن السينما المصرية لم تستطع خلال سبعين سنة من الإنتاج أن تنضج صناعات تكنولوجية تخدم الإنتاج، فلا استطاعت صناعة الكاميرا أو العدة أو الشريط السيلولويد أو ابتعدت أزياء خلاف ما نقلت نكل المسطرة من أزياء أبطال هوليوود واستعراضاتها، مع أن صناعة التسيج والأزياء لم تكن ضعيفة. والصناعة تقاصل وترسخ بقدرتها على إنشاء صناعات تكميلية ومساعدة حولها.

ولكنه الإغتراب وحسب التناسخ مع السينما الأمريكية، والنظرو على السطح بلا جذور وركائز.

فالحقصة والموضوع والاستثمار والسوق كلها تدفع السينما المصرية للاغتراب وتجرى الأفكار بالاعتباس لشكلى لأفلام أجنبية أخرى، والشرافى مع الرقابات لاختلغة والاستيراد الكامل لكل أدوات الإنتاج.

أرجو أن أكون واضحاً في التعبير عن رغبة المثقفين والمفكرين والمثقفين ومحبى السينما في أن يكون لصر الصناعة ومصر الثقافة ومصر الفن ومصر الدور. والرسالة سينما أفضل ومفجعة بالصحة وقادرة على الصمود للمنافسة مع السينما الدولية. أقرأ الأمريكية، وماله السوق الطبيعية والوجدان والعقل والمساهمة في بناء الشخصية القومية والشخصية القومية المصرية. العربية المصرية، وتعدى الحيات وتوفرو تكنولوجيا القضاء للفن الحادى والعشرين.

ولكى تحقق ذلك ولكى يحقق السينمائيون ذلك. لابد من تجديد الفكر السينمائي والثقافي وتحرير السينما والكتات والمواعيد ونيد وحرية كل التقاليد السينمائية السلفية والبناء من جديد على أساس سليم. حتى تستطيع السينما المصرية أن تعيش بضعة موفورة المائة سنة القادمة من عمر هذا الفن.





المصدر: **الأمم المتحدة**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠١٩ ١٩٩٥

## المؤتمر الأول لتعميق التصنيع المحلي للسيارات يناقش: مشكلات الشركات المنتجة وتأثير الجات على صناعة السيارات كتبت - عزة علي:



كمال الجنزوري عاطف عبيد

يبحث اليوم الدكتور كمال الجنزوري نائب رئيس الوزراء، ووزير التخطيط للمؤتمر الأول لتعميق التصنيع المحلي في صناعة السيارات، والذي ينطلق بنك الاستثمار القومي بالاشتراك مع مركز تنمية التصنيعيات الصناعية. يرأس للمؤتمر الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال العام والذولة للتنمية الاقتصادية، ويشارك فيه وزراء الصناعة والبحث العلمي، ونظائر البشري نائب رئيس بنك الاستثمار القومي وممثلو الشركات المنتجة للسيارات في مصر يناقش المؤتمر تطورات صناعة السيارات في العالم وهو ممر فيها، وسياسات الدول الصناعية الأخرى في مجال تشجيع الصناعات الخفيفة وزيادة الكون المحلي. كما يناقش تأثير اتفاقية الجات والاضراكت على صناعة السيارات في مصر. كما يستعرض رئيساً شركات النصر للسيارات وشركة برهما للمشاكل التي تواجه الشركات المصرية المنتجة للسيارات في مجال الصناعات الخفيفة ويقدم رؤساء شركات سونوكي وبيجو وجنرال موتورز والشركة العربية الأمريكية تجارب شركاتهم في مجال تصنيع السيارة في مصر.





المصدر : الحياة اللبنانية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠١٠ نوفمبر ١٩٩٥

### بالوعي الشعبي والتدابير الإدارية نحتمي منتجاتنا الوطنية

■ السيد رئيس التحرير

تحية طيبة وبعد،

اطلعت في صحيفة «الحياة» الغرام في عددها الصادر بتاريخ ١٩٩٥/١٠/١١، في الصفحة ١١، تقريراً كتبه من القاهرة السيد مبري الجنوي بعنوان «ارتفاع أسعار القطن يهدد صناعة اللباس الجاهزة في مصر» أشار فيه الكاتب إلى المنافسة التي يتعرض لها «المصنع المصري» للآخر الجاهزة داخل مصر من قبل المنتجات المستوردة من الخارج التي تباع بأسعار أقل من سعر المنتج المصري وترتب على ذلك أن أكثر من ٢٢٠ مصنعاً في منطقة شبرا الخيمة وبعدها توفك عن العمل نتيجة لارتفاع الأسعار الشديد الذي تعاني منه أصوات القطن والنسيج بسبب ارتفاع أسعارها مقارنة بالمنتجات المستوردة إضافة إلى أن الكثير من مصانع الخطة الكبرى للملوكه للطعام الخاص توفلت عن العمل.

كثير الحديث عن الخطر الذي يهدد الصناعات المصرية والمنتجات الوطنية عموماً، حتى الزراعية منها بسبب منافسة المنتجات الأجنبية التي تغرق السوق بمكعبات كبيرة تباع بأسعار زهيدة لفترة تكفي لتحجيز المنتجات الوطنية عن المنافسة ومكسبها حتى تغلق المصانع وتغلق الشركات الوطنية وتغادر البضائع الأجنبية بأسواقها وتتحكم بعدد ذلك في الأسعار من دون أي منافس وطني أو محلي.

وأشار كثيرون إلى أن هذه الحالة سواء، ترتد بسبب التزام مصر بالتكاليات الفات التي تقضي بعدم فرض رسوم جمركية «حماية المنتجات الوطنية من منافسة البضائع الأجنبية سواء جاءت من بلاد «روسيا أو أميركا أو اليابان أو جنوب شرق آسيا»

لزام هذا الخطر، فالتني ادعو مفكرينا والخبراء الاقتصاديين إلى أن يبحثوا عن الوسيلة التي يمكن بها احس وعبرها من الشعوب العربية والإسلامية أن تحمي منتجاتها الصناعية بل والزراعية أيضاً من المنافسة الأجنبية للبضائع المستوردة من مناطق لديها إمكانات إغراق السوق بمنتجات رخيصة يتجه إليها المستهلك الوطني بسبب رخص ثمنها مما يترتب عليه كساد المنتجات الوطنية وإفلاس الشركات وإفغال المصانع وما يترتب على ذلك من طرد العمال وزيادة نسبة البطالة وما يترتب عليها من تطور اجتماعية وسياسية.

لقد نعمت لما ورد في التقرير المذكور في «الحياة» كيف أن كساد المصانع لجبال المشكلة الحقيقية، وهي سيطرة المنتجات الأجنبية على السوق المصرية، وذكر أنه يكفي بأن يطبق تسهيل تصدير الأقمشة والمنسوجات المصرية إلى الدول المجاورة ونحن نرد عليه بأن المنتجات الوطنية إذا خسرت سوق بلدها المحلي وعجزت عن منافسة المنتجات الأجنبية في بلادها - فأنها ستكون بلا شك كساد عاجزاً عن المنافسة في الدول المجاورة - فلا بد أن نمنح منتجاتنا من الدفاع عن نفسها في بلادها أولاً.

يجب أن نواجه المشكلة بتدابير جديّة تمكن منتجاتنا الوطنية من الصمود أمام المنافسة الأجنبية في سوقها الوطني، وذلك باستقرار أولاً نوعية المنتج الوطني، لثمة وعونه لتخفيض المنتجات المحلية فاصلاً وعدم شراء البضائع المستوردة التي تنافسها - ولو أدى ذلك إلى الدعوة للمعاقبة المقصودتها - ولا بد أن تقوم بهذه الدعوة هيئات شعبية منظمة تساهم بمراكز أبحاث وخبراء يترسمون لها الطريق لتجاذب الدعوة الموجبة إلى الجمعيير والإقرار للمنافسة البضاعة الأجنبية التي تهدد الصناعة الوطنية والاقتصاد الوطني.

إن حركة المقاطعة الشعبية للبضائع التي يهدد منتجاتنا الوطنية أصبحت ضرورية وعلى نجاحها يتوقف مستقبل التنمية الاقتصادية في بلادنا ومستقبل الألاف والملايين من العمال الذين يعتمدون على العمل المنتج في الزراعة والصناعة الوطنية.





لذلك فإن قيام هيئات شبيهة بالدعوة لهذه المنظمة وتنظيمها لا يعنى الحكومات والدول من القيام بدورها في حماية الإنتاج الوطني بتدابير إدارية وإجراءات تنظيمية. خصوصاً أن لديها الكثير من الخبراء يستطيعون أن يربحوا لها الطريق لكي توفر للمنتجات الوطنية بعض المميزات في السوق الوطني، يمكنها من منافسة البضائع المستوردة.

منذ أكثر من خمسة عشر عاماً قضيت ليلتي في العاصمة الهندية نيودلهي - وأنا في طريقني إلى الفلبينيين - وأذكر أنني دخلت «السوبر ماركت» المجاور للفندق الذي تزكت فيه وبليت عالية أسواس حلاقة من إحدى الشركات الأمريكية التي تعوت استعمالها، فأحاديثي العامل بأنه لا يوجد عنده إلا الصناعات الوطنية إلا أن الحكومة تحدد محلات معينة مصنوعة تكون لها وحدها حق بيع السلع المستوردة، فمن؟ أن مصمماً على شرائها عليه أن يذهب إلى أحد تلك المحلات. وقد رضيت بشراء الصناعة الهندية حتى لا أكلل نفسي الشوار، وهذا ما يفعله كثيرون. لكن أكثر منهم أولئك الذين دخلهم وطئهم لكي يخلصوا شراء منتجات بلانهم لأن هذه التدابير الحمائية ذكرهم بواجبهم إزاء تشجيع البضائع الوطنية وعدم شراء المستوربات الأجنبية التي تنافسها. ومن واجب الدولة أن ترسم الإجراءات التي ذكرهم بواجبهم في ذلك من مصدر البضاعة المعروضة عليهم - لأن كثيرين ممن يشترون لا يكتفون لحد في مصدر البضائع وإنما يمتحنون عن الزمن والجودة. لكن على الحكومة وعلى الهيئات الشعبية التي تدعو لتشجيع الصناعة الوطنية أن تساعد المواطنين على معرفة أن واجبهم ومصصلحة وطئهم لتزود عليهم أن يخلصوا المنتجات الوطنية ويخلصوا البضائع المستوردة التي تودعها وتنافسها، حتى ولو كانت أرخص أو أجود، لأن مصصلحة الوطنية ومصصلحة الاقتصاد الوطني الذي هو أساس الاستقلال الحقيقي. هذا ما فعلته الهند واستطاعت أن تنمي صناعاتها ولحميتها من المنافسة الأجنبية. فهل نعمل مثل ما فعلت الهند؟

القائمة - ترميز الشاربي





المصدر: **الأمم المتحدة**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : ٢٠ تموز ١٩٩٩

**د. فاضل مجبارة «البحر» يعمّل:**

# «الأيك»

**تجمع اقتصادي تهدده الجغرافيا**

## والدين والسياسة

تأكد أن تجمع دول آسيا والباسفيك والمعروف بـ «الأيك» أصبح تكتلاً اقتصادياً خطئياً بأهمية عالمية واسعة على الرغم من قصر عمره نسبياً فقد عقد الأسبوع الماضي قمته الثالثة فقط ولم يمر على انشائه أكثر من ست سنوات حيث وضع زعماء «الأيك» خلال القمتين الأولى في ميناتل الأمريكية عام ٩٣ والثانية عام ٩٤ في «بوجور» الأنونيسية الاتجاه الأساسي له القائم على أن «الأيك» تجمع طبيعي لاقتصاديات دول آسيا والباسفيك وأن برنامجه واضح ومتوازن بهدف التحرير التجارة ودعم التعاون التكنولوجي وتحرير تدفق الاستثمارات بين الدول الأعضاء في المنتدى.

وحدد الزعماء تحقيق التحرير التجاري والاستثمارات في دول المنطقة بحلول عام ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٠ وقد أقر زعماء دول «الأيك» خلال قمة «أوساكا» والتي عقدت الأسبوع الماضي خطة عمل لتنفيذ بنود بيان «بوجور» وتلك حتى الآن أن تجمع «الأيك» يقدم نموذجا جديدا للتعاون الإقليمي مختلفا لحد كبير عن النماذج الإقليمية الأخرى سواء كانت الوحدة الأوروبية أو اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية «نافتا» كما يقول آبيي يامازاوا استاذ الدراسات الاقتصادية بجامعة ميجيرو تسويناشي اليابانية وعضو لجنة إعداد بيان قمة أوساكا في الورقة التي قدمها للجنة.

**رسالة طوكيو من:**

**منصور أبو العزم**

وكما تم الاتفاق خلال الاجتماع الذي عقد لإعلان تشكيل منتدى «الأيك» فالافتراض أن يكون أكثر





مرونة ومتنوع للتعاون الاقليمي الذي يتوجه الى التمان مع الخارج ايضا. ويرى فيه ان يكون مناسباً للواقع الاسيوي والباسفيكي ويمكن القول بأنه يمثل «رابطة للتعاون الاقتصادي للفتح» ويعني الانفتاح ان صيغة بنائية وسياسية لاتقود الى عملية تمييز او تفرقة او انتقائية في التجارة والاستثمار ضد الدول غير الاعضاء واقتصاديا بمعنى ان سياسته الاساسية تركز على المحافظة على معدل النمو الاقتصادي العالي والاداء الاقتصادي المرتفع لاقتصاديات دول المنطقة.

وسيما ان اقتصاديات دول «الايك» تعتمد لحد كبير على علاقات التجارة والاستثمار مع الدول الواقعة خارج المنطقة فانها لذلك قد ابدت اهتماما كبيرا بعملية تحرير التجارة العالمية وشاكرت بفاعلية في مفاوضات جولة ارواجواي الخاصة بالاتفاقية العامة للتجارة والجمارك «الجات» ويلاحظ للراقيون انه يتعين باستمرار وضع الاختلافات السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية والصمات الجغرافية في الاعتبار اذا كان يري من هذا المنتدى الاقتصادي ان يحقق تعاوناً فعالاً بين دولة وبين باقى دول العالم وفى نفس الوقت يتعين مراعاة ان اسيا والباسفيك

اصبحت تمثل مركز نمو للاقتصاد العالمي العالي لا تظهره من معدلات تنمية ديناميكية تفوق نظيراتها فى مناطق اخرى فى العالم خلال السنوات القليلة الماضية ومرشحة لنفس المركز بالقرن ٢١ ومازال عدد تساولات يتعين طرحها والاجابة عليها وقد فشلت فمة اوساكا في تناولها او ايجاد اجابات شافية لها وعلى سبيل المثال.

● هل يتعين ان يهدف منتدى التعاون الاسيوي الباسفيكي الى خلق منطقة تجارية حرة مثل منافستها؟

«وهل سوف يطرح المنتدى اطار عمل شبيه بذلك الذى تعمل فى اطاره منظمة للتجارة العالمية من لجل المفاوضات المتعددة لتوسيع مجال التجارة الحرة؟ او هل يحاول هذا المنتدى الاقتصادي ان يلعب دورا شبيها للنمو الذى تقوم به المنظمة من اجل التعاون الاقتصادي والتنمية باعتبارها مجلسا استشاريا يبحث قضايا اقتصادية متنوعة ومتعددة؟

ويمهد بيان سول الذى صدر فى عام ١٩٩١ عندما كانت كوريا الجنوبية ترأس «الايك» والذى ذكر بوضوح الاهداف الاساسية الايك حيث تم تبني تلك الوثيقة ببيان سول - بعد مشاورات مكثفة بين الدول الـ ١٢ التى شكلت بداية «الايك» خلال اجتماع سول الوزاري الذى تناول انذاك اهداف المنتدى ونشاطه ونموذج عمله وعرضته اذ اعترف البيان بان النمو الاقتصادي العالمي لاقتصاديات دول الايك وزيادة الاعتماد المتبادل يعد بمثابة مصالح هامة للغاية خاصة فى توسيع حرية التجارة والاستثمار وكذلك اعترف بمبدأ الانفتاح الاقليمي باعتباره نموذجا للتعاون الاقليمي.

ونذكر ايضا ان من بين اهداف «الايك» انها من المفترض ان تساهم فى دعم الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز النمو الاقليمي والتنمية والتأكيد على النظام للفتح للتجارة المتعددة وتخفيض الحواجز امام تجارة السلع والخدمات وان تتم الاستثمارات بأسلوب يتفق مع مبادئ «الجات» ويدون العبث او الاضرار بالاقتصاديات الدول الاخرى.

ولصحيح من الضرورى اكثر من ذى قبل ان تدعم «الايك» اسلوب الحوار والمناقشات بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك للدول الاعضاء





المصدر : **السياسة الاقتصادية**

التاريخ : **٢٠ نوفمبر ١٩٩٥**

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



ويعم الفهم للتبادل بشأن الإجراءات التي يتم اتخاذها بهدف دعم التعاون الاقليمي وكذلك للمساعدة في عملية صناعة القرار سواء على المستوى القومي أو الاقليمي وفيما يتعلق بعملية صناعة القرار فإن النقطة المهمة والتي قد تطلب من عمر «الايك» وتساهم في تطويرها هي العمل من أجل تحقيق مبدأ الإجماع

عبر المناقشات بين كل الدول الاعضاء على المساواة ولا يسمع لاقلبية الدول المتقدمة أن تمارس اساليب ديكتاتورية وتسلطية على باقي الدول الاعضاء. على أساس أن الدول ذات الاقتصاديات النامية تشكل العدد الأكبر في منتدى «الايك» فيلا شك أنها في حاجة إلى التأكيد على عملية التنمية ولهذا تعد «الايك» منظمة مختلفة عن الوحدة الأوروبية وعن «النافساء» ويحذر مراقبون من تحول «الايك» من منظمة للتعاون الاقتصادي ودعم التجارة الحرة والاستثمارات إلى منتدى سياسي وقد ظهرت الخلافات والصراعات على القيادة بين كل من اليابان والولايات المتحدة بالتحديد وأصبح كل منهما يتحدث من منطلقات مختلفة إلى حد كبير تعكس مدى عمق خلافهما التجاري وتنافسهما الاقتصادي للسيطرة على آسيا. فالولايات المتحدة ترغب في أن تكون «الايك» بمثابة ميدان المحادثات للتجارة المتعددة وهي نفس الفكرة التي كانت تقوم عليها جولة أوراجواي للاتفاقية العامة بشأن التجارة والجمارك «الجات» على أساس أن الحكومة الأمريكية مخولة من قبل الكونجرس بالتفاوض مع الدول الأخرى حول قضايا معينة ويتعين عليها تحقيق نتائج ملموسة من تلك المفاوضات غير أن اليابان والدول الآسيوية الأخرى تعارض هذا الاتجاه لأنها لاتعطي أهمية كبيرة لمسألة تحقيق نتائج سريعة فالمعطية الآسيوية تسعى دائماً لتحقيق هدفها عبر خمس أو عشر سنوات في التفاوض وإنشاء للقرارات لايرضى حكومة واشنطن مما يمارع في تصاعد الخلافات داخل الايك.

وتحتل قضية أخرى بجعل واسع وهي محل خلاف أيضاً بين اليابان وبعض الدول الآسيوية من ناحية وبين الولايات المتحدة من ناحية أخرى وهي أن الولايات المتحدة ترغب بشدة في أن يكون منتدى «الايك» بمثابة وعا للمفاوضات التجارة المتعددة وهو نفس هدف منظمة للتجارة العالمية مما يقود إلى الانزواج الوظيفي بين «الايك» ومنظمة التجارة العالمية وتقارن الدول الآسيوية هذا الاتجاه الأمريكي كما تنزع الولايات المتحدة باتجاه تعزيز سوق المنتجات الزراعية في آسيا فيما تعارض الدول الآسيوية وعلى رأسها اليابان ذلك وترى أنه يضر بمصالحها.



يقدم:



الفريد فريد

السينما

في دنيا الاقتصاد

أوضحت في مقالتي السابق حالة الاغتراب التي عاشتها السينما المصرية مدة سبعين سنة في عمرها الحالي. فالسينما المصرية عاشت مغتربة بعيدا عن اللوح لانتهاج القصص من السينما الأمريكية وأغراضها الثابت عن القصص والروايات والمسرحيات في الأدب المصري. ما عدا استثناءات مشهورة. والسينما المصرية مغتربة بأغراضها في السبئية الكبرى من دخلها على السوق الخارجية، بينما تحقق لها السوق الداخلية للنسبة الأقل من إيراداتها. وهذا يعلو عليها أن تأخذ في الاعتبار رغبات أحرزة الرقابة الخارجية وميول الجمهور في أسواقها الخارجية أكثر مما ينبغي. والسينما المصرية مغتربة بالنسبة للأجنبية لرأسمالها والتي يمثلها لوزن اللبناني (سابقا) والخليجي (حاليا)، ومثل هذا لرأسمال أيضا يمثل ضغطا خارجيا وقد لا تعود أرباحه لتدور في صناعة السينما وفي خدمة الانتاج.

أو استبدال ممثل الدرجة الأولى في الفيلم بممثلين أقل كفاءة وأجرا. وفي هوليوود، ومهما ارتفع أجر النجم فإنه لا يصل إلى أكثر من عشرة بالمائة من التكلفة الكلية للفيلم، في حين قد يصل أجر النجم في السينما المصرية أحيانا إلى الربع أو أكثر من ربع التكلفة الكلية للفيلم، وهي نسبة يخرقلها الانتاج من عناصر التكلفة الأخرى ومن المستوى التقني والفني للفيلم حيث يعتمد الانتاج على تعويض أجور النجوم العالية بالتبسيط والإخصاص في المجالات الانتاجية الأخرى. الجانب الطبلي الثاني في اقتصاديات السينما المصرية هو حجم الشركات المنتجة، فهي في مجملها شركات محدودة الرأسمال تعمل إلى انتاج الأفلام الصغيرة أي قليلة (التكلفة) وتصويرها في بلاطه الاستديو أو في فيلات مؤجرة أو دخول أحواض السباحة، هي في مجملها حواض مصور وأحيان متهبة في الكاميرا

١ ومن المؤسف أن السينما المصرية تتعرض لأزمة دورية بسبب هذه الظروف وغيرها دون أن تقف ساعة لتتأمل ظروف أزمتها الاقتصادية الحقيقية وسلاسلاتها أو تدعو إلى مؤتمري اقتصادي يناقش أوضاعها ونظامها الاقتصادي وتوازناتها المستقرة أو المهتزة. ومن جملة مشاكل السينما المصرية اختلال التوازن الاقتصادي للفيلم الواحد، ففي الوقت الذي كانت أجور النجوم في هوليوود ترتفع بعد الضرب العالمية ارتفعا صاروخيا اتجهت السينما المصرية لتقليد الاتجاه الأمريكي للاعتماد على نجم الشباك فارتفعت بالتالي أجور النجوم، دون أي مراعاة للتوازن في التكلفة بين فيلم هوليوود وبين فيلم القاهرة. فانفاج أجور النجوم في هوليوود كان يوازيه ارتفاع تكلفة الفيلم حتى لا يلتهم أجر النجم ميزانية الانتاج والتصوير والتوزيع والتلاص وأجور القصص والسيناريو ومجاميع الكومبارس أو يعلو على الانتاج خفض مدة التصوير





## المصدر : **السينما المصرية**

التاريخ : ٢٠٢٠ يونيو ١٩٩٥

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العلمية ، والغريب من ذلك ان أكثر الفنانين حماسا لانجازها وفرض سيرتها كانوا من الفنانين الشبان الذين تألوا اول الفرص بفضل وجوبها ، وهو دليل على عدم التمييز ولقدان الوعي . وقد تطلت عدم التمييز ايضا في ان الدولة اوقفت انتاج القطاع العام للسينما (١٩٧٥) دون ان نتأكد من ان قطاعا خاصا كفنا سيحلا الفراغ بعد الغاء فيلانتاج وهو فراغ لا تزال تعاني منه السينما الى اليوم . ففي السينما لم تحدث خصخصة او تنتقل ملكية القطاع العام الى القطاع الخاص ..

في السينما حدثت هزة اقتصادية بالغاء اكبر شركة انتاج رساملا وكفاءة وتنظيما في تاريخ السينما المصرية ووقف نشاطها بقرار أشبه باشهار الافلاس منه بنقل الملكية الى القطاع الخاص :

وقد قيل وقتها في تقرير قرار وقف النشاط ان الشركة خسرت ستة ملايين جنيه (١) نامل للشركة كانت تملك وقتها خمسمائة فيلم او أكثر مذبذولة في السوق لم يحسب المحاسبون ايراداتها الدائمة ( والمستمرة الى اليوم) في مقابل خسارة ستة ملايين جنيه ، ولو ان الخيبة كانت خالصة لثم حساب هذا مقابل ذلك حتى تضيق حسابات الأصول مقابل الخصوم ولكانت شركة القطاع العام قدمت

ميزانية رابحة ربما يقدر بالملايين وعشرات الملايين وأرصدة من الافلام المارة للدخل عشرات السنين وربما أكثر من عشرات السنين ..

وليس هذا الحديث مجرد دفاع عن القطاع العام السينمائي بعد فوات اوان الدفاع ، ولكن الغرض منه توضيح ان السينما المصرية في مواجهة السينما الدولية ( اقرا الأمريكية) تحتاج الى شركات عملاقة ، وأن الرأسمال المحدود المشغول اليوم

بالانتاج لن يفي بالغرض . ان السينمائيين في حاجة الى شركة مساهمة أو شركات مساهمة تعتمد على تأييد ودعم الجماهير بجنيهاهم لصل رسالتها الى المستوى العالي والذي القادر على تحقيق الصعود السينمائي المصري للمنافسة امام السينما الأجنبية .

قارن بين الفيلم المصري والفيلم الأمريكي الذي ينقل الكاصيرات واطفق الفنانين والفنيتين من قارة الى قارة ، ومن منطقة التلال الأفريقية الى ادغال الهند ، ومن الصحراء المصرية الى غابات الأمازون وشواطئ الريفيرا ..

واى جاذبية يتمتع بها الفيلم الأمريكى ، أو النجم الأمريكى الذى لا يمكن أن يستكمل شميته إلا بذهاب حيث ذهب أو يلعب الجسهور ، ولا يارذائه أزياء الكاوبوى وزي جيش الحرب الأهلية الأمريكية (اليانكى) وازياء الحرب العالمية الأولى والثانية وبغيرها ، وزي ضحايا الأزمة الاقتصادية ١٩٣٠ ، ومثل شخصية العاشق ورب العائلة ، والطبيب المسافر الى الصين أو المكسيك لعلاج الفقراء ، والحداد والطار واستكشف في المناطق الخائفة .. وهكذا ..

فان في الشركة السينمائية المصرية التي تصمد للمنافسة مع هذه السينما الغنية او نتيج لابطالها ونجومها هذه الازياء وهذه الأدوار

وهذه الاجواء التصويرية الرائعة ..! ولم تعرف السينما المصرية شركة تستطيع التصدي لجرده انتاج عدة افلام في نفس الوقت الا شركتين في تاريخ السينما المصرية .. هما شركة ستديو مصر (١٩٣٥ .. ١٩٦٠) وورينتها بعد تادم بنك مصر شركة فيلانتاج (القطاع العام للانتاج السينمائي) ١٩٦٠ .. ١٩٧٥ والشركتان بما كان لهما من رأسمال كبير كانتا تخططان لانتاجهما وتنوعان في افلامهما ، فخصصان نسبة

للأفلام الكوميديية ونسبة للأفلام المعتمدة على قصص ادبية رائعة ، ونسبة للأفلام الاستعراضية .. وهكذا . وهذا التخطيط وتنويع الانتاج كان يحفظ للسينما المصرية بحيويتها وجاذبيتها ، كما ان الرأسمال الكبير للشركتين المسح لهما الهوامش لتوظيف لجنة للقراءة والبحث عن القصص . وتخصيص جانب لشباب المبدعين ونجارهم حفاظا على وفرة تجديد الوجوه السينمائية وتجديد افكار السينما . كما ان الرأسمال الكبير للشركتين أتاح لهما ان يكون لهما لجان للتقديم واجهزة لفتح الأسواق الجديدة وما الى ذلك مما تحتاجه الصناعة ولايستطيع ان يهض به المنتج الصغير والمنتج محدود الرأسمال .

والغريب ان فناني السينما كانوا سدا للأعلام المضاد لشركة فيلانتاج ذات الرأسمال الكبير واساليب الانتاج





المصدر : الأهرام

٢٢ يونيو ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والسينما صناعة وطنية ، ومن أهم صناعات التصدير للخارج ، ومن خصائصها المتميزة أنك لتصدير الفيلم فتنتقل ملكيته للغير مثل سائر السلع ، وإنما يظل الفيلم ملكا للمنتج الذي لا يقوم بالتصدير حتى الاستغلال في المكان وفي المدة التي يحددها العقد .. ويظل بذلك نفس الفيلم قابلا للتصدير المرة بعد المرة ، ومن أروسة الذروة الوطنية الباقية زمنا طويلا ومع ذلك فالسينما لا تتمتع بحماية الدولة التي تعني بحماية صناعاتها الوطنية الأخرى وصناعات التصدير الأخرى

وأول مظهر من مظاهر هذا التقصير يتضح في أن الدولة لا تبسط حمايتها على الفيلم في الداخل أو في الخارج بالتشريع وبقوة الاتفاقيات الدولية بوقف عمليات تزيف الفيلم المصري والسطو عليه ، وأنشاء التحالفات التحصينية وعقود الأتعان التي تهدد الذروة السينمائية بالخضباع . ولعل هذا الموقف المكشوف للملكية السينمائية هو سبب اعراض البنوك عن المساهمة في استثمارات السينما وسبب اعراض الرأسمالية الكبيرة عن الاستثمار في هذا الميدان المخوف بالخطر والذي لا يمتنع بالحماية الكافية .

وقد قدرت غرفة صناعة السينما حجم التزيف الذي تتعرض له هذه الصناعة بسبب تزيف الأفلام وسرقتها وعقود الأتعان وما إلى ذلك بمئات ملايين الدولارات فإذا كان هذا التقدير صحيحا فإن السينما المصرية تتعرض لخطر حقيقية في الجانب الاقتصادي للاستثمار ..

ومعنى ذلك أن ماندعو اليه من تكوين شركات سينمائية عملاقة بدعم من البنوك ومن جماهير صغار المساهمين وكبارهم ليس استثمارا مأمونا . ومعناه أن اقتصاديات السينما بحاجة إلى وقفة وحوار جاد واهتمام مكثف باعتبار أنها ليست مجرد صناعة أخرى أو سلعة تصدير أخرى وإنما هي كما عبر المؤلف الفرنسي في مفاوضات الجات بقوله أنها دعامة الثقافة واللغة واسلوب الحياة الوطنية لكل أمة .





المصدر: **العرب**

٢٦ فبراير ١٩٩٥

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### فتحى سرور يسأل فاروق متولى: لماذا تعارض الجات وقد وافق عليها عبد الناصر

فى واحدة من جلسات مجلس الشعب وأثناء مناقشة اتفاقية الجات.. سأل الدكتور فتحى سرور رئيس المجلس النائب المتيق فاروق متولى.. أنت وفاروق تتخوف من تعقيد اتفاقية الجات فى حين أن عبد الناصر قد وافق عليها فى مراحلها الأولى وكنت واحد من أكبر مؤيديه.. فلماذا الاعتراض الآن؟ فرد فاروق متولى.. عبد الناصر كان زعيما يتمتع بمروية كبيرة ورؤية شافية للطرف الدولية والمتغيرات المستقبلية.. وراثت تربيته للبشرى على الاتفاقية كان يراه كل الطريف للمهمة بمصر.. والآن للطرف يتغير.

القصة تدلونها مؤتمرات فاروق متولى للربيع المستقل فى السويس والذي يقول: العصر يتغير.. والسياسات تتغير.. لكن للبدائع القاصرية فى العمل والحسنة والاستقلال ثابتة.





## النظام الاقتصادي العالمي على عتبة

### القرن الحادي والعشرين «٤ من ٥»

# التحول من القيود الجمركية إلى نظام الحرية التجارية

ثالثاً: التحول من القيود الجمركية تم في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة أو ما يسمى اختصاراً بالجات الذي انشئ سنة ١٩٤٧ للاشراف على النظام التجاري الدولي. وهو كما ذكرنا يمثل الركن الثالث من أركان النظام الاقتصادي العالمي إلى جانب منظمات بريوتون وورلد وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد تمخضت دورة أورجواي للمفاوضات التجارية عن إنشاء منظمة جديدة لحل محل الجات اعتباراً من أول يناير ١٩٩٥ وهي منظمة التجارة العالمية.

ويقوم الجات منذ إنشائه على ثلاثة مبادئ رئيسية وهي نفس المبادئ التي تحكم منظمة التجارة العالمية.

الأول: هو تحرير التجارة الدولية مما يرد عليها من قيود جمركية وغير جمركية والمقصود بالقيود الجمركية هي الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على السلع المستوردة وتتجسد فيما يعرف بالتعريفات الجمركية. أما القيود

غير الجمركية فهي تشمل عدداً كبيراً من معوقات التجارة الدولية ومن أمثلتها القيود الكمية مثل حصص الاستيراد وتحديد كمية العملات الأجنبية التي تستخدم في استيراد السلع المختلفة واشترط أن يودع المستورد مقدماً نسبة معينة من قيمة الواردات في أحد البنوك العامة وغير ذلك.

المبدأ الثاني: عدم التمييز بين البلاد المختلفة في المعاملات التجارية وهذا هو المبدأ المعروف بشرطواي الدول بالمرافعة MOST MFN FQVORAD ومبدأه أن أية ميزة تجارية تمنحها دولة لأخرى لابد أن تنسحب تلقائياً إلى كل البلاد المتاجرة دون مطالبة بذلك. فإذا منحت إحدى البلاد الأعضاء في الجات تخفيضاً أو إعفاء من ضريبة جمركية على سلعة



الدكتور  
محمد الجمل





مستترة من بلد معين فإن هذا التخليص أو الإعفاء يسرى على نفس السلعة المستترة من كل البلاد الأخرى وذلك تتساوى كل البلاد الأعضاء في ظروف للتاملة الدولية. بعبارة أخرى فإن شرط أولى الدول بالمراعاة يعني المساواة في المعاملة بين كل البلاد المتجارة ولا يعني كما قد يتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى منح رعاية خاصة لأي البلاد على حساب الأخرى.

المبدأ الثالث: تحديد قواعد السلوك في المعاملات التجارية بتحريم كل أنواع السلوك الجائر PRQDQRTORYCONDUCT ومن ذلك تحريم أن تقوم دولة باغراق سوق دولة أخرى عن طريق بيع سلعة معينة في أسواق التصدير بسعر أقل من السعر الذي تجا به في سوقها الداخلية. كذلك تحريم إعطاء دعم للمنتجين لسلعة معينة بقصد تمكينهم من تصديرها بسعر منخفض ولاتقبل الأمر عند حد تحريم السلوك الجائر ولكن أيضا وضع قواعد السلوك للرد على مايقتر سلوكا جائرا. فإذا اعتقدت إحدى الدول أن هناك اغراقا لسوقها فإن لها الحق طبقا للاتفاقية العامة أن ترد على ذلك بأن تفرض رسوما إضافية ضد الاغراق DUTIAS ANTI DUMPINC وكذلك إذا اعتقدت أن هناك دعما غير مشروع فإن لها الحق أن تفرض رسوما مضادة للدعم CONTARVQILING غير أنها ملتزمة في العالين ألا تكون خصما وحكما في نفس الوقت. وعليها أن تقدم شكواها من الاغراق أو الدعم غير المشروع إلى الجات لكي يفصل في النزاع طبقا للقواعد والضوابط التي تضعها الاتفاقية العامة للرد على السلوك الجائر.

من بين قواعد السلوك الهامة كذلك هو الاعتماد على التعريفات الجمركية

وإيس على التقييد الكمية (QUANTITQTTIVA (OR,S) إذا اقتضت الضرورة لتقييد التجارة الدولية بعبارة أخرى فإن حصص الاستيراد وماجرى مجراها تعتبر من المحرمات في نظام الجات فإذا كان لابد من التقييد باعتبارات تتعلق بحماية الصناعة الوطنية مثلا أو لمعالجة عجز شديد في ميزان المدفوعات فإنه ينبغي من حيث المبدأ اللجوء إلى الوسائل السعرية (أي الرسوم الجمركية) وليس إلى الوسائل الكمية.

هذه هي المبادئ الثلاثة التي قام عليها الجات وهي تحرير التجارة الدولية وعدم التمييز في المعاملة ووضع قواعد السلوك في المعاملات التجارية إلى أي حد نجح في تحقيق هذه المبادئ دعنا نركز الآن على الفترة

التي انقضت من وقت انشائه سنة ١٩٤٧ إلى بدء دورة اوروبواي في بونتا دل استا سنة ١٩٨٦ وهي تغطي مايقرب من أربعين عاما. أشرف الجات خلال تلك الفترة على سبع دورات للمفاوضات التجارية بين الدول الأعضاء وقد تخفضت كل دورة من الدورات السبع عن تخفيض للجواجز الجمركية خصوصا في مجال السلع الصناعية وكان من أهم هذه الدورات دورة كندي في النصف الأول من عقد الستينات وهي التي انتهت بتخفيض الرسوم الجمركية على التجارة الدولية فيما بين البلاد الصناعية بما يعادل خمسين في المائة في المتوسط من مستوى التعريفات التي كانت سائدة وقت بدء الدورة سنة ١٨٦٠ وانتقل عنها أهمية دورة طوكيو التي استغرقت النصف الثاني من عقد السبعينات وانتهت بتخفيض الرسوم الجمركية بما يعادل ثلاثين في المائة في المتوسط من مستوى التعريفات التي كانت سائدة وقت بدء الدورة سنة ١٩٥٧ وقد ترتب على دورات





المفاوضات المتعاقبة في إطار الجات تخفيض كبير في التعريفات الجمركية ويقدر أن تلك الرسوم في البلاد الصناعية انخفضت من متوسط ٤٠٪ تقريباً سنة ١٩٤٧ إلى أقل من ١٠٪ بعد دورة طوكيو ولاشك أن ذلك يعتبر من أكبر إنجازات الجات فلم تعد الرسوم الجمركية قيداً يعتد به في العلاقات التجارية فيما بين البلاد الصناعية وحتى إذا صح القول أن صادرات البلاد النامية مازالت تصطبغ بمقبات مائة في أسواق البلاد الصناعية خصوصاً في مجال القيد غير الجمركية فلا يجوز أن ننسى أن التجارة الدولية بين البلاد الصناعية وهي التي نالها أكبر حظ من التحرير تمثل مايربو على سبعين في المائة من مجموع التجارة العالمية.

#### مجالات التحرير الأساسية

ورغم أهمية الاتفاقيات التي تمت في إطار الجات خلال الفترة التي سبقت دورة أوروغواي فإن عملية التحرير ظلت مقصورة في أربعة مجالات أساسية أما المجال الأول فهو القيد غير الجمركية فإن نجاح الجات في تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية لم يقترن بتخفيض مماثل في دائرة القيد غير الجمركية بل بقيت هذه إلى درجة كبيرة خارج نطاق المفاوضات وذلك رغم أهميتها الكبرى كمائن في وجه التدفقات السلعية ولم تحظ القيد غير الجمركية بعناية تذكر في الدورات السابقة على دورة أوروغواي ولا يستثنى من ذلك سوى دورة طوكيو التي خطلت الخطوات الأولى في سبيل وضع قواعد السلوك في دائرة القيد غير الجمركية أما المجال الثاني فهو التجارة الدولية بين البلاد النامية من ناحية والبلاد الصناعية من ناحية أخرى ذلك أن عملية التحرير انصبت بصفة رئيسية على السلع ذات الأهمية الخاصة في التجارة بين البلاد الصناعية أما السلع ذات الأهمية الخاصة في التجارة بين البلاد النامية والبلاد

الصناعية فإنها لم تصانف نفس الدرجة من الاهتمام ولا يرجع ذلك إلى رغبة في التمييز ضد البلاد النامية ولكنه يرجع إلى أن المفاوضات التجارية كانت تدور بصفة أساسية بين البلاد الصناعية ويبدو أن يكون اهتمامها مركزاً على السلع التي تعنيها في المقام الأول أما البلاد النامية فإنها لم تكن تقوم بدور يذكر في تلك المفاوضات وذلك لأنها لم تكن مستعدة لأجراء تخفيضات ذات بال في القيد الجمركية وغير الجمركية التي تطبقها على وارداتها. ومن ثم فقد بقيت على هامش الأحداث في تلك المفاوضات واكتفت بالاستفادة من التخفيضات التي تتفق عليها البلاد الصناعية فيما بينها وذلك تطبيقاً لمبدأ عدم التمييز الذي يقضى بتنسب التخفيضات فيما بينها وذلك تطبيقاً لمبدأ عدم التمييز الذي يقضى بأن تنسب التخفيضات فيما بين البلاد الصناعية على سائر البلاد الأخرى سواء اشتركت أو لم تشارك في المفاوضات وهذا هو الوجه الثاني لقصور عملية التحرير في إطار الجات ويتلخص في أن الدورات السابقة على دورة أوروغواي مرت مرور الكرام على السلع ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية وكانت نتيجة ذلك بقاء الرسوم الجمركية في البلاد الصناعية مرتفعة على صادرات البلاد النامية من السلع كثيفة العمل مثل المصنوعات الجلدية والزجاجية والأثاث والسجاد وماشابه ذلك. صحيح أن صادرات البلاد النامية استغانت منذ أوائل السبعينيات من تطبيق النظام العام





للتفضيلات الجمركية CSP الذي أعفى صابراتها من الرسوم الجمركية ولكن نظام التفضيلات طبق بطريقة انتقائية بحيث بقيت الرسوم الجمركية مرتفعة على بعض السلع كما أنه لم يمس القيود غير الجمركية التي بقيت عقبة كئودا في وجه صابرات عدد كبير من السلع ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية.

غير أن وجه القصور الأكبر لعملية التحرير من وجهة نظر البلاد النامية

يتمثل في معاملة سلعة المنسوجات والملابس. فإنه منذ ١٩٦٢ أخرجت هذه السلعة تماما من نظام الجات وأضعت التجارة الدولية فيها لاتفاقية خاصة هي اتفاقية المنسوجات التي كانت من الاتفاقيات الطبيعية أو المصطنعة. وتضم اتفاقية المنسوجات أهم البلاد المصدرة والمستوردة للمنتجات المنسوجة. وهي تقوم على أساس تحديد حصة لكل بلد مصدر وحصة لكل بلد مستورد وتجدد مرة كل خمس سنوات. أي أنها تقوم على نظام القيود الكمية وهي للحمة طبقا لنظام الجات. ولتخفي أهمية صناعة المنسوجات والملابس بالنسبة للبلاد النامية. فهي السلعة التي تتمتع فيها بالكبر ميزة نسبية. ولو أن مجادى الجات طيفت على هذه الصناعة منذ البداية لتفريت البلاد النامية بالنسبة السلعة منها إنتاجا وتصديرا. غير أن ذلك لم يحدث. فإن صناعة المنسوجات لم تخضع في يوم من الأيام لمجادى الجات. بل إنها خضعت لنظام خاص بها في إطار اتفاقية المنسوجات التي تفرجها تماما من دائرة المجادى التي يسعى الجات إلى تحقيقها. وهكذا حرمت البلاد النامية من الاستفادة من تحرير التجارة في أهم صناعة تتمتع فيها بميزات نسبية واضحة. وبقي الحال كذلك إلى دورة أوروجواي.

#### القيود الجمركية

وأخيرا فشل الجات في علاج مشكلة القيود الجمركية وغير الجمركية التي تعوق التجارة الدولية في السلع الزراعية. وهذا هو وجه القصور الرابع في عملية التحرير. فقد بقيت الزراعة إلى حد كبير جدا خارج نطاق الدورات المتتالية من المفاوضات قبل دورة أوروجواي. ولا يرجع ذلك إلى مانع في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة. فإن هذه تشمل من حيث المبدأ السلع الزراعية كما تشمل السلع للصناعية. ولكن البلاد الصناعية لم تشأ منذ البداية أن تصمد للقيود التي ترد على التجارة الدولية في السلع الزراعية. ويرجع ذلك إلى المكانة الخاصة التي تملها الزراعة في النظام الاقتصادي كما ترجع إلى القوة السياسية الهائلة التي يتمتع بها

المنتجون الزراعيون في بعض البلاد الصناعية. ويرسب ذلك بصفة خاصة على بلاد السوق الأوروبية وعلى رأسها فرنسا التي رفضت رفضا قاطعا أن تمتد عملية التحرير إلى التجارة الدولية في السلع الزراعية. وكان معنى ذلك إطلاق يد البلاد المختلفة في اتخاذ مآثره من إجراءات حماية جمركية وغير جمركية. الأمر الذي أدى إلى تشويه التخصص الدولي في هذا القطاع الهام كما أدى إلى الإضرار بالبلاد النامية التي تتمتع بميزة نسبية عالية في الإنتاج الزراعي مثل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك وأوروجواي وعدد كبير من البلاد النامية الأخرى في أفريقيا





المصدر :

الانظمة الاقتصادية

للبحوث والتدريب والعلوم

التاريخ :

٢٢ نوفمبر ١٩٩٥

واسيا . كذلك امتد الضرر إلى البلاد الصناعية التي تتمتع بإمكانات زراعية شاسعة مثل الولايات المتحدة وكندا وأستراليا . وبقيت الزراعة خارج نطاق المفاوضات التجارية إلى أن نهجت دورة أوروغواي في إخضاعها لأول مرة للقواعد التي تحكم التجارة الدولية في السلع الصناعية .

هذه هي نواحي القصور التي اتسمت بها عملية التحرير في نطاق الجات وتتمثل في العجز عن إزالة القيود غير الجمركية وعدم الاهتمام الكافي بالسلع ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية . وبقاء التجارة الدولية في المنسوجات والملابس والسلع الزراعية خارج القواعد التي تحكم التدفقات السلعية الأخرى .

#### دورة أوروغواي

جاءت دورة أوروغواي للمفاوضات التجارية مختلفة كل الاختلاف عن كل الدورات السابقة سواء من حيث عدد القضايا التي عملت على تغطيتها أو من ناحية التصديق لقضايا جديدة لم تكن تدخل أصلا في اختصاص الجات أو من ناحية عدد البلاد النامية التي شاركت فيها حيث بلغ ما يزيد على ثمانين أو من ناحية المدة الطويلة التي استغرقتها المفاوضات

حيث امتدت من إعلان بونتا دل استا في سبتمبر ١٩٨٦ إلى أن تم التوقيع على وثائقها في مدينة مراكش في أبريل ١٩٩٤ . ويمكن القول أن اتفاقية أوروغواي تمثل علامة كبرى في عملية التحول من نظام الحماية إلى نظام الحرية التجارية . فقد نهجت الدورة في التصديق لتلك القطاعات التي لم تمتد لها يد التحرير في ظل الجات . فاستفرت عن اتفاقية تكفل تحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية . وكذلك نهجت في الوصول إلى اتفاق ينص على الإلغاء التدريجي للنظام التقييدي الذي خضعت له المنسوجات والملابس منذ ١٩٦٢ ومهدت فترة انتقالية مدتها عشر سنوات تنتهي في أول يناير ٢٠٠٥ يزول بعدها هذا النظام التقييدي وتصبح التجارة الدولية في المنسوجات والملابس خاضعة لنفس القواعد والجراءات التي تخضع لها سائر السلع الصناعية . وكذلك استطاعت دورة أوروغواي تخفيف القيود الجمركية وغير الجمركية على السلع ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية . ولأقل أهمية عن ذلك كله أن دورة أوروغواي استطاعت أن تدخل في نظام الجات بعض القطاعات التي لم تكن تدخل في اختصاصه . وتحتصر تلك القضايا الجديدة في الخدمات بانواعها المختلفة مثل الخدمات المصرفية والمالية والتأمين والنقل والمواصلات والاتصالات والمقاولات والسباحة والمكاتب الاستشارية وغيرها . يضاف إلى ذلك قضايا الملكية الفكرية وأحكام قوانين الاستثناءات ذات الأثر السلبي على التجارة الدولية . وبهذا اتسعت دائرة





التحرير اتساعا يجاوز بكثير ماتم إنجازها بواسطة الجات خلال الدورات السابقة على دورة أوروjoy خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار أن هذه الدورة أسفرت عن إنشاء منظمة التجارة العالمية وهي تتمتع باختصاصات أكثر شمولاً وفعالية مما كان متوافراً للجات. ومن المؤكد أن النظام التجاري الدولي سوف يكون أكثر انفتاحاً وحرية وفعالية بعد انتهاء مدة السنوات العشر المحددة لتنفيذ الالتزامات المتولدة عن دورة أوروjoy وذلك أول يناير سنة ٢٠٠٥.

### مصالح الدول النامية

إلى أي حد وفي أي اتجاه سوف تؤثر اتفاقية أوروjoy على مصالح البلاد النامية. كان هذا السؤال ومازال موضع دراسات ومناقشات واسعة منذ إتمام المفاوضات وإعلان نجاحها. وفي حالات كثيرة لم يكن الرأي قائماً على علم كاف بأحكام اتفاقية أوروjoy خصوصاً ما يتعلق منها بالبلاد النامية. يزعم البعض أن اتفاقية أوروjoy جاءت لمصلحة البلاد المتقدمة وأنه لاخير فيها ولا تفرغ منها البلاد النامية. بل يذهب هؤلاء إلى أنها تعود بضرر جسيم على تلك البلاد حيث أنها ترغصها على فتح أسواقها لمنافسة أجنبية لا تقوى على الصمود في مواجهتها. وهذا الرأي محل نظر كبير. فالواقع من الأمر أن اتفاقية أوروjoy ومنظمة التجارة العالمية تعود بمنافع محسوسة على البلاد النامية.

أولها: ما ينتظر أن تحدثه الاتفاقية من إنعاش للاقتصاد العالمي وأخراجه من حالة الكساد التي يعاني منها منذ عدة سنوات. وتتل الدراسات الاقتصادية أن هذه الاتفاقية عندما يكتمل تنفيذها خلال عشر سنوات سوف تضيف إلى الدخل الصافي العالمي ما بين ٢٥٠ مليارات إلى ٣٠٠ مليار دولار سنوياً وسوف تضيف إلى الصادرات العالمية ما يزيد على ٧٥٠ مليار دولار سنوياً. ولا شك أن هذا الانتعاش يعود بالخير في جزء منه على البلاد النامية.

ثانياً: أن الاتفاقية فتحت أسواق البلاد الصناعية أمام صادرات البلاد النامية وذلك بما جاءت به من تخفيف للقيود الجمركية وغير الجمركية ويصدق ذلك على السلع

الزراعية والصناعية. ومن المعروف أن مصر والبلاد العربية تصدر عدداً كبيراً من السلع المستفيدة من هذا التحرير. فالنسوجات والملابس تمثل سلعة

تصديرية هامة بالنسبة لمصر وسورية ولبنان وتونس والمغرب. كذلك فإن الصادرات الزراعية على درجة كبيرة من

الأهمية بالنسبة لكل هذه البلاد بالإضافة إلى الأردن والسودان والجزائر.

## تأثيرات الجات

## على الدول النامية

### والعربية





٢٧ نوفمبر ١٩٩٥

ثالثاً : لا شك أن البلاد النامية تستفيد من ضبط قواعد السلوك في التجارة الدولية كما تستفيد من وضع قواعد محكمة لتسوية المنازعات الناشئة عن العلاقات التجارية. فإن البلاد التجارية الكبيرة هي التي كانت تلجأ إلى الخروج على تلك القواعد دون رقيب أو حسيب ولم تعد الأمور بالسهولة التي كانت عليها قبل دورة أوروغواي.

ورغم هذه المزايا فقد ثارت الشكوك عن مدى الفوائد التي تجنيها مصر والبلاد العربية من اتفاقية أوروغواي وذلك للأسباب الآتية :

#### (والبلاد العربية)

١ - إن البلاد العربية المصدرة للبترول لم تستفد شيئاً يذكر من هذه الاتفاقية وما زالت واردات بعض البلاد الصناعية من البترول الخام خاضعة لبعض الرسوم الجمركية. والأهم من ذلك أن المنتجات البترولية والبتروكيماويات التي تمثل سلعة تصديرية أساسية لبعض البلاد العربية ما زالت تخضع لتقييد جمركية وغير جمركية شديدة كما تخضع لرسوم استهلاك داخلية بالغة الارتفاع في بعض البلاد مما يضعف الطلب عليها ويؤثر بطريق غير مباشر تأثيراً سلبياً على سعر صادرات البترول الخام. وهذا صحيح. غير أن تفسير ذلك يرجع إلى أن البلاد البترولية كانت دائماً غائبة عن دورات المفاوضات السابقة. ولم يكن من بينها عضو في الجات سوى دولة الكويت. ومنذ عهد قريب انضمت البحرين وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى منظمة التجارة العالمية. ولا شك أن انضمام البلاد العربية البترولية إلى منظمة التجارة العالمية سوف يؤدي إلى تغيير هذه

الأوضاع خصوصاً لأنها تمك قوة تفاوضية يعتد بها نظراً لاتساع أسواقها المحلية أمام صادرات البلاد الصناعية ومن الممكن استخدام تلك القوة التفاوضية في سبيل إزالة أو تخفيف القيود المفروضة على صادراتها النفطية.

ب - إن تخفيض أو إزالة دعم الصادرات الزراعية في البلاد المتقدمة خصوصاً بلاد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية سوف يؤدي إلى ارتفاع أثمان المواد الغذائية مما يعود بالضرر على البلاد المستوردة لتلك المواد وعلى رأسها مصر وبعض البلاد العربية الأخرى. غير أن اتفاقية أوروغواي اعترفت بهذا الأمر السلبي المحتمل وللتزمت بتعويض البلاد النامية المتضررة عن طريق تقديم معونات غذائية وقروض ميسرة من المؤسسات المالية الدولية.

ج - إن مصر وبعض البلاد العربية مستفيدة من النظام العام للأفضليات الجمركية General System Of Preferences الذي يقضي بإعفاء صادراتها المصنوعة من الرسوم الجمركية التي تفرضها البلاد المتقدمة مع بقاء تلك الرسوم على السلع المماثلة المستوردة من بلاد متقدمة أخرى أو من بلاد نامية غير مستفيدة من نظام الأفضليات الجمركية. وقد كان من شأن دورة أوروغواي وما

جاءت به من تخفيضات على الرسوم الجمركية بصفة عامة أن تاكل الهامش التفضيلي الذي كانت تتمتع به البلاد العربية. أو النامية. المستفيدة من نظام الأفضليات وبما يضعف قدرتها التنافسية في أسواق





البلاد الصناعية ويعود عليها بالضرر. ولكن لا تجوز المبالغة في هذا الأثر السلبي المحتمل ذلك أن الهامش التفضيلي كان محدودا لدرجة كبيرة بسبب ما طرأ من تخفيضات متتالية على الرسوم الجمركية في البلاد الصناعية خلال الثورات السابقة وكذلك فإن نظام الأفضليات يتناول فقط الرسوم الجمركية ولا يمس القيود غير الجمركية وهي التي تمثل القيد الحقيقي على صادرات البلاد النامية من السلع المصنوعة لذلك فإن الرجوع أن يكون الأثر السلبي لدورة أروجواي في أضيق الحدود.

د - يرى البعض أن اعتماد دولة أروجواي إلى قطاع الخدمات سوق يعود بالضرر على البلاد النامية نظرا لأن هذا القطاع هو المجال الطبيعي للشركات عابرة الحدود مثل البنوك وشركات التأمين العملاقة التي لا تستطيع شركات البلاد النامية أن تتنافس معها بعد تحرير التجارة الدولية فيها. لذلك فقد قاومت البلاد النامية مقاومة شديدة أن يعتمد اختصاص منظمة التجارة العالمية إلى قطاع الخدمات. وقد نجحت تلك المقاومة في التخفيف من وطأة الأحكام التي تضمنتها اتفاقية أروجواي فالأحكام العامة في اتفاقية الخدمات خاضعة لاستثناءات كما أن الأحكام الخاصة مثل المعاملة الوطنية وتحرير شروط المنافذ غير ملزمة للبلاد النامية إلا في الحدود الذي تريدها وتعلن عنها في جداولها الوطنية. ومن ثم فإن اتفاقية الخدمات محدودة الأثر لمدة طويلة قائمة.

هـ - أما ما يقال من أن الاتفاقية ترغب البلاد النامية على فتح أسواقها لمنافسة غير عادلة من البلاد الصناعية فهو قول غير صحيح على إطلاقه. فإن من الملاحظ أن الاتفاقية أخذت بعين الاعتبار الظروف الخاصة بالبلاد النامية وهذا من حيث اللغة اللازمة لتنفيذ التزاماتها ومن حيث مدى ما تقوم به من تحرير. ففي كل الحالات نجد أن الاتفاقية أعطت البلاد النامية مدة أطول للتنفيذ مع نسبة أصغر في التحرير. وفي نفس الوقت فإن من حق البلاد النامية حماية صناعاتها الوطنية ودعم صادراتها بشروط معينة. أما البلاد الأقل نموا فإن الاتفاقية تعفيها تقريبا من أي التزام.

في ضوء هذه الاعتبارات يمكن القول إن الفوائد التي تجنيها البلاد النامية والعربية من اتفاقية أروجواي ومنظمة التجارة العالمية تفوق بما لا قياس عليه ما عسى أن يترتب عليها من آثار سلبية.

- يتبع -





### دراسة جديدة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية

## مدام أساسية العمل العربي في مواجهة الجات

أعدت الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية دراسة حول تنسيق الموقف العربي في نطاق الجات والمنظمة العمالية للتجارة وموقف الجات من السوق العربية المشتركة ووضعت الدراسة معالم أساسية لمقومات العمل العربي المشترك في إطار الجات وتقول الدراسة إن من أهم هذه المقومات:

أولاً: العمل على تفعيل قرار السوق العربية المشتركة لينطلق إلى منطقة تجارية حرة تضم كل الدول العربية.

ثانياً: استكمال عضوية باقي الدول العربية في الجات سواء الدول ذات العضوية المؤقتة لتتحول إلى دول ذات عضوية قانونية كاملة، أو الدول غير المنضمة نهائياً.

ثالثاً: التأكيد على أهمية تحويل لاجتماع الخبراء العرب لدراسة آثار اتفاقيات الجات على الاقتصادات العربية إلى لجنة مؤقتة تعقد اجتماعات متتالية وتشكل لجاناً فنية لتعميق البحث في قضايا معينة.

رابعاً: إنشاء لجنة دائمة تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تختص بتدعيم المصالح العربية وتبادل الخبرات المستمر بين الدول العربية تجاه الجات وتنظيم الحصول على مساعدات فنية دولية في مجال التفاعل مع الجات.

خامساً: ضرورة تسريع إنشاء لجنة الاتصال العربية والتي تتكون من الممثلين الدائمين للدول العربية الاعضاء في الجات لبحث وتنسيق المصالح العربية في إطار الجات.



### التاريخ :

1990

1990



وتحقيق فوائدها

بالمقابل تأملية المعجز كانت تتحقق من معاصر مختلفة تنوعت وتعدت كل من السنهي، قراوخر الستينات والائل السبعينات كانت تجارة الترانزيت وأرباح شركتي الطيران الليل، ليست والتي أم أي، وعلاقات عبور النقط وتعليم والعوائد من السياحة تشكل إضافة إلى التحويلات من اللبنانيين العاملين في بلدان الخليم المصادر الرئيسية لتغطية التكلفة

وحتى يتم التوصل إلى اتفاق، فإن جميع الميزان التجاري لبلد بمساهمة لبنان وعدد سكانه يتغير بالسعر الأرتفاع والأسباب معروضة، فبنيان المستورد 60 من الفئة من حاجاته الغذائية 70 من اللح من حاجاته للالبسة وكامل حاجاته للمستورقات والأدوات

على حساب الميزان التجاري، فالثرروات الطبيعية والأعلاف، الطاقات الانتاجية الصناعية لا تلبي للاقتصاد اللبناني يواجيه تقليديا عجزا كبيرا للاقتصاد.

«العالم اليوم» تشر رؤية خاصة بطرحها الدكتور مروان اسكندر حول القضية، يقترح فيها التركيز على قطاع السياحة، الذي يمكن ان يخفف إلى لبنان دخلا سنويا قدره 1,5 مليار

المعزز التجاري والمناسبة الاقتصادية الخاصة وأخيرا الثقافية، والجات كلها عوامل تمثل تحديا كبيرا أمام لبنان الذي يريد لنفسه دورا معوريا في هذه الآلة الاقتصادية والمالية المختلفة الشبه

مروان اسکندر

لبنان المركز المالي الاقليمي نجد ان اسرائيل تسعى جهدا لكي تسلب لبنان هذا الدور وتخطط لتحويل لبنان عن القيام بدور فعال في محال الاعتماد والماء لانه القاسم.

يضاف إلى كل ذلك أن العلاقات الأسماعلية اللبنانية المتأثرة في الخارج لم تعد على المستوى الذي كان معقلنا وأن فرص العمل للبنانيين في الخارج أصبحت أصغر من السابق بسبب انخفاض ميزانيات الدول الغنية وبسبب إغلاق

سجلات العمل في العراق والتصدير اليه والعراق  
كان السوق الثاني للبنان بعد السعودية حيث  
1990، ولولا التجارة السعودية والكويت إلى  
البنان لم يكن عمالة الكويت في البنان.

وتتوسعها لا تعنى ان قدرة لبنان على تحقيقه ان هذه التطورات السلبية رغم فساداتها الخليج قاربت على الاضمحلال.

فوقاً على حساب ميزان المدفوعات قد اندثرت  
الطاقة اللبنانية المخزونة هي في قسرات  
اللبنانيين واتصلااتهم وأمكناتهم في مجالات  
تتوسع أفاقها مثلاً صناعة الإعلام المرئي

والمسوح وبرامج المعلوماتية والتواصل كما  
للبنان ثروة مائية لا يتوافر مثيل لها في المنطقة  
وهذه الثروة يمكن اعتمادها لتطوير الزراعات

ربما تأمن صنادير لبلدان تشكو من نقص المياه وتطو حاجتها وهي تبحث في تنقية مياه البحر. وهذه عمليات باهظة الكلفة.

لبنان يستطيع وعليه ان يطور السياحة من جديد وقد اصبحنا نقرأ في الخارج عن مناهات وخدمات لبنان السياحية والشكوى الاساسية

1  
2  
3  
4  
5  
6  
7  
8  
9  
10  
11  
12  
13  
14  
15  
16  
17  
18  
19  
20  
21  
22  
23  
24  
25  
26  
27  
28  
29  
30  
31  
32  
33  
34  
35  
36  
37  
38  
39  
40  
41  
42  
43  
44  
45  
46  
47  
48  
49  
50  
51  
52  
53  
54  
55  
56  
57  
58  
59  
60  
61  
62  
63  
64  
65  
66  
67  
68  
69  
70  
71  
72  
73  
74  
75  
76  
77  
78  
79  
80  
81  
82  
83  
84  
85  
86  
87  
88  
89  
90  
91  
92  
93  
94  
95  
96  
97  
98  
99  
100  
101  
102  
103  
104  
105  
106  
107  
108  
109  
110  
111  
112  
113  
114  
115  
116  
117  
118  
119  
120  
121  
122  
123  
124  
125  
126  
127  
128  
129  
130  
131  
132  
133  
134  
135  
136  
137  
138  
139  
140  
141  
142  
143  
144  
145  
146  
147  
148  
149  
150  
151  
152  
153  
154  
155  
156  
157  
158  
159  
160  
161  
162  
163  
164  
165  
166  
167  
168  
169  
170  
171  
172  
173  
174  
175  
176  
177  
178  
179  
180  
181  
182  
183  
184  
185  
186  
187  
188  
189  
190  
191  
192  
193  
194  
195  
196  
197  
198  
199  
200  
201  
202  
203  
204  
205  
206  
207  
208  
209  
210  
211  
212  
213  
214  
215  
216  
217  
218  
219  
220  
221  
222  
223  
224  
225  
226  
227  
228  
229  
230  
231  
232  
233  
234  
235  
236  
237  
238  
239  
240  
241  
242  
243  
244  
245  
246  
247  
248  
249  
250  
251  
252  
253  
254  
255  
256  
257  
258  
259  
260  
261  
262  
263  
264  
265  
266  
267  
268  
269  
270  
271  
272  
273  
274  
275  
276  
277  
278  
279  
280  
281  
282  
283  
284  
285  
286  
287  
288  
289  
290  
291  
292  
293  
294  
295  
296  
297  
298  
299  
300  
301  
302  
303  
304  
305  
306  
307  
308  
309  
310  
311  
312  
313  
314  
315  
316  
317  
318  
319  
320  
321  
322  
323  
324  
325  
326  
327  
328  
329  
330  
331  
332  
333  
334  
335  
336  
337  
338  
339  
340  
341  
342  
343  
344  
345  
346  
347  
348  
349  
350  
351  
352  
353  
354  
355  
356  
357  
358  
359  
360  
361  
362  
363  
364  
365  
366  
367  
368  
369  
370  
371  
372  
373  
374  
375  
376  
377  
378  
379  
380  
381  
382  
383  
384  
385  
386  
387  
388  
389  
390  
391  
392  
393  
394  
395  
396  
397  
398  
399  
400  
401  
402  
403  
404  
405  
406  
407  
408  
409  
410  
411  
412  
413  
414  
415  
416  
417  
418  
419  
420  
421  
422  
423  
424  
425  
426  
427  
428  
429  
430  
431  
432  
433  
434  
435  
436  
437  
438  
439  
440  
441  
442  
443  
444  
445  
446  
447  
448  
449  
450  
451  
452  
453  
454  
455  
456  
457  
458  
459  
460  
461  
462  
463  
464  
465  
466  
467  
468  
469  
470  
471  
472  
473  
474  
475  
476  
477  
478  
479  
480  
481  
482  
483  
484  
485  
486  
487  
488  
489  
490  
491  
492  
493  
494  
495  
496  
497  
498  
499  
500  
501  
502  
503  
504  
505  
506  
507  
508  
509  
510  
511  
512  
513  
514  
515  
516  
517  
518  
519  
520  
521  
522  
523  
524  
525  
526  
527  
528  
529  
530  
531  
532  
533  
534  
535  
536  
537  
538  
539  
540  
541  
542  
543  
544  
545  
546  
547  
548  
549  
550  
551  
552  
553  
554  
555  
556  
557  
558  
559  
560  
561  
562  
563  
564  
565  
566  
567  
568  
569  
570  
571  
572  
573  
574  
575  
576  
577  
578  
579  
580  
581  
582  
583  
584  
585  
586  
587  
588  
589  
590  
591  
592  
593  
594  
595  
596  
597  
598  
599  
600  
601  
602  
603  
604  
605  
606  
607  
608  
609  
610  
611  
612  
613  
614  
615  
616  
617  
618  
619  
620  
621  
622  
623  
624  
625  
626  
627  
628  
629  
630  
631  
632  
633  
634  
635  
636  
637  
638  
639  
640  
641  
642  
643  
644  
645  
646  
647  
648  
649  
650  
651  
652  
653  
654  
655  
656  
657  
658  
659  
660  
661  
662  
663  
664  
665  
666  
667  
668  
669  
670  
671  
672  
673  
674  
675  
676  
677  
678  
679  
680  
681  
682  
683  
684  
685  
686  
687  
688  
689  
690  
691  
692  
693  
694  
695  
696  
697  
698  
699  
700  
701  
702  
703  
704  
705  
706  
707  
708  
709  
710  
711  
712  
713  
714  
715  
716  
717  
718  
719  
720  
721  
722  
723  
724  
725  
726  
727  
728  
729  
730  
731  
732  
733  
734  
735  
736  
737  
738  
739  
740  
741  
742  
743  
744  
745  
746  
747  
748  
749  
750  
751  
752  
753  
754  
755  
756  
757  
758  
759  
760  
761  
762  
763  
764  
765  
766  
767  
768  
769  
770  
771  
772  
773  
774  
775  
776  
777  
778  
779  
780  
781  
782  
783  
784  
785  
786  
787  
788  
789  
790  
791  
792  
793  
794  
795  
796  
797  
798  
799  
800  
801  
802  
803  
804  
805  
806  
807  
808  
809  
810  
811  
812  
813  
814  
815  
816  
817  
818  
819  
820  
821  
822  
823  
824  
825  
826  
827  
828  
829  
830  
831  
832  
833  
834  
835  
836  
837  
838  
839  
840  
84

من مستويات الاسعار واتساع الفجوة  
ويمكن معالجة الامرين في وقت قريب.  
ان الموارد المالية في القطاع المصرفي على تزايد  
مضيق ولعل الانقضاء عام 1996 تكون  
البنائيات الجمعة المعارف والمؤسسات المالية  
على مستوى 20 مليار دولار ولا يبعد هذا  
من حاجة للتوجه الى الاقراض الخارجى، كما

هذه القاعدة أن هي تفاعلت مع طاقات الشباب اللبناني العامل في المؤسسات المالية الدولية تقديراتنا لا يمكن تحصيل مايد ستغني من السيولة هو 7,5 مليار دولار سنوياً وهذا

الرقم يقل عما تمصيل للبرص عام 1994  
ويساوي ما تمصيل لاسارة دبي وخدمات  
الاعلام المرئي والمسموع وبرامج التلفزيون  
والاقتصاد 2000 في الخدمات الاستشارية.

يمكن أن توفر للبنان 540 مليون دولار سنوياً إضافة لما أُدخل من الخدمات المالية والمحاسبية لتقلل من ثلاثة مليون دولار سنوياً، كما أن

وبالتالي فإن نواحيه هي: 1,5 مليار دولار سنوياً  
والبنانيون بمعدل 1,5 مليار دولار سنوياً  
ويبلغ منها استثماراتهم 1,5 مليار دولار  
وهذا ما يرجع زيادة لها إلى 1,5 مليار دولار

النسب المرجح انخفاضها لأن مستورادات النسب المتحققة في العامين الماضيين، لكن هذا الأمر يحتاج إلى مزيد من الدراسات.

السيارات ومعدات البناء لابد ان يتراجع من ازدياد اكفاء المواطنين بالسيارات وتنفيذ قسمة اكبر من مشاريع البنية التحتية ولا شك ان تطور الاقتصاد اللبناني، مستحلب، سيمثل له ع

المواطنون العرب والأجانب أفرادا وشركات، مستوى ملياري دولار في السنة أو أكثر مصروف

[illegible]





للبحوث والتدريب والمعلومات

للصدر:

للتاريخ:

٧ ص ١٩٩٥

## استراتيجية قومية للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحديثة لحماية الصناعات الوطنية من المنافسة بعد تطبيق اتفاقية «الجات»

كتب - محمد حبيب:

أعلنت الدكتور فليس كامل وزيرة البحث العلمي أنه تم الانتهاء من دراسة إعداد الاستراتيجية القومية للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية لقرارها من مجلس الوزراء وتحديد الدعم الكامل لها والتمويل المطلوب لبدء تنفيذها وستكون عناية كافة الجهات والراكز البحثية والجامعات لعمارة الصناعات الوطنية من المنافسة بعد تطبيق اتفاقية الجات وتقرر تشكيل لجنة وزارية مخصصة برئاسة الدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والوزراء المعنيين متابعة تنفيذ هذه الاستراتيجية كما أعلنت وزيرة البحث العلمي - خلال ذاتها بأمانة وطلاب جامعة القاهرة من خلال ندوة الهندسة الوراثية للموسم الثقافي للجامعة وحضرها الدكتور طه



فليس كامل

شهاب رئيس الجامعة - أنه تقرر أيضاً تشكيل لجنة استشارية متخصصة من العلماء المصريين البارزين في هذا المجال لمعاونة اللجنة الوزارية في مهمتها لتنفيذها في مجالات الزراعة والصناعة والطب والبيئة وقالت أن هذه الاستراتيجية ستكون بالائتاء على قطاع التصدير عن طريق انتاج منتجات تلبى الاحتياجات المحلية والالتزامية وتزويد المنتجات المختلفة للتصدير والمساهمة في تحسين صحة شعوب افريقيا وانتاج العديد من العلوم والأدوية للتغلب على الأمراض المزمنة بالطفلة وتزويد صالة عالية الجودة للخدمة الاستهلاكية القروية وخلق فرص عمالة في القطاعات المختلفة وإنشاء وتطوير الشركات الجديدة الصغيرة وإنهاء الصناعات القائمة وتخفيض استخدام السمات الحرة ويزيل المخاطر





2. Detail, Detail

**3. Sale**

10

12

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय

[illegible]

الإصلاح الديمقراطي يأميى العودة الشاملة والتوسع فى نظام الحكم الديمقراطى لتأجيل عملية كبرى كبرى انتخابات

التجارية وجمعيات رجال الأعمال والمستثمرين بقوعية رجال

100

[illegible]

• 100-4759

4001 100 2112



الإهداء

للصدر:



أكتوبر ١٩٩٥

التاريخ:

للبحوث والتدريب والمعلومات

مناقشات حادة للمثقفين والفنانين  
العرب:

السينما

العربية

وتحديات  
المرحلة





● لیلی علوی جاست فی الصف الثالث تتابع المناقشات قبل ان تتحدث

كيف يساهم السينما في الترويج الحضاري العربي.. وكيف تكسح الموجات؟



● حوار قبل البداية دين بجلاء فتحي وفريد شوقي ومنيب شافعي  
وكمال الشيخ وعاطف سالم



● طلی الخنصۃ سعد الدین ربهۃ یتیم فارقی حسینی ومحمود مراد



● سعد الدين: رغبة وتقليد مع سميرو فريد وولفت سمنعة لباس الدخيل، وخشان عبدالحق

العرب يعتبرون القاهرة نموذجا.. والصيريون يستغيثون بالرئاسة!









## للبحوث والتدريب والمعلومات

حل المشكلات والمواقف المختلفة  
إرهاقها المصروف ويور العرض في  
الملك العربية المختلفة وفي مقدمتها  
في مصر. وهناك مشاكل أيضا خاصة  
بالتوزيع وحقوق الأداء ومشاكل  
تتعلق بالأسواق السينمائية.  
وهي الاستديوهات والمعامل وبور

العرض...  
وفي النوبة السابقة كانت هناك  
توصية أن تتولى وزارة الثقافة  
مسئولية هذه الأمور السينمائية  
وأن تتكفل بتبعيتها من قطاع الأعمال  
إلى وزارة الثقافة. لكن حتى الآن لم  
يقل هذا، وتبقى اعتقده أنه يزيد من  
التركاز والزيد من الطغاة من الممكن  
أن تفسد الأصول السينمائية إلى وزارة  
الثقافة وأستاذان في أن التميز إلى  
موضوع معارف وهو الجلسات  
الاستيعابية، فهي شريحة كانت تابعة  
لوزارة الشؤون لم تملك إلى قطاع  
الأعمال لم حشرت مطالبة وزارة  
الشؤون وهي شريحة السوق والأعمال  
وإيهما كل شريحة السوق والأعمال  
أن الجمعيات مطالبة بدم وزيادتها  
تسليم في توفير الدعم الفني  
الأساسية بامتياز خاصة لشعب.

اعتاد أن السينما لا تفل أفضى  
عن الجمعيات الاستيعابية، ومن هنا  
تطالب وزير الثقافة أن يسمى إلى  
هذا وثاق فكل معه ويجانبه للخدمة  
لكن تحول الأصول السينمائية إلى  
مكانها الطبيعي لتؤدي وظيفتها كما  
يجب.

وعبد. لا يريد أن أطول عليكم.  
وأكرر. باسم الأرقام. وباسم الأستاذ  
أبراهيم نافع رئيس التحرير ورئيس  
مجلس الإدارة. أرحمكم بحضراتكم  
بالمثقفين والشعبيين. وتامل أن  
الدول العربية التقليدية. وتامل أن  
صل هذه النوبة إلى حلول عملية  
معلومة الآن نسمع إلى كلمة لحد.  
الثلاثين الأربع من السيد الأستاذ  
سعد الدين وهبة.

### السينما العربية بالأرقام

● سعد الدين وهبة: نعم الله  
الرحمن الرحيم. في بداية حديثي  
أوجه بالشكر إلى مؤسسة الأرقام  
التي جمعتها حول موضوع مهم  
وأصلي الأستاذ الكبير أبراهيم نافع  
وتتضمن له الصلة والمعاينة. وأشكر  
السيد الأستاذ فاروق حماني وزير  
الثقافة أن شارك في هذه النوبة وعلى  
ما يقدمه مهرجان القاهرة من دعم  
مسئور. وأرجو بحضراتكم  
نحن نبحث في هذا العالم كله نحقق  
هذه الأرقام بمرور ساعة معاً على  
السينما التي كانت داعية وحيوية في  
بلاطنا. وإذا ننظر إلى الواقع العربي  
في مجال السينما حقيقة لشعرنا  
بشكل كبير. بين ٢٢ دولة عربية  
نضمها جامعة الدول العربية نجد  
سبع دول عربية فقط تنتج أفلاماً

## المصدر:

## التاريخ:

روايتيه طويلة وهي على وجه  
المحدد: بنزير، ولونس، والجزائري،  
ومصر، ولبنان، وميسوري، والمراق  
بالأصناف إلى فلسطين، أو بعض  
الأخوة من فلسطين الذين ينتجون  
أفلاماً في بعض الفترات الأوروبية  
أو العربية.

أما مجموع ما نتجته السينما  
العربية على مستوى العالم فهو يال  
كثيراً عن إنتاج أي دولة صغيرة من  
دول أوروبا الشمالية مثل الدنمارك  
والسويد والنرويج التي لم تنتج  
السينما فيها بعد. بالإضافة إلى آلة  
الإنتاج على مستوى العالم العربي  
وإيضاً آلة دول العرض السينمائي  
حتى في عمدة كبيراً من الدول  
العربية ليس به دول عرض على  
الأطلاق. وفي إحصائيات اليونسكو  
ثاني دول العرض في ثل دول  
العالم إذا فليس مجموع شيء إلى  
دولة بأشياء أعد القام السينمائية  
الخاصة. وهناك خصوبة ربما  
عابثتها منذ أسابيع قليلة. لقد  
توجهت لمتابعة بعض الأفلام في  
فرنسا لافتراض أن أفلام المخرجان  
وللمسابقة الرسمية واختير ثلاثة  
أفلام أيضاً: يمكن أن يكون ممثل  
جيداً للسينما الفرنسية وعندما  
اتصلت بشركة التوزيع التي توزع

هذه الفيلم بالذات أو هذه الأفلام  
الثلاثة سلكت بمصاها هل تعرضون  
أفلاماً للسينما الفرنسية في مصر؟  
أجبت: لا. طبعا لم تعرض. لمعد  
عشرين سنة كان عندي في مصر  
عروض للسينما الفرنسية، والإيطالية  
والألمانية والسوفيتية (أو  
الروسية) لأن لا توجد إلا السينما  
الأمريكية. أما التلفزيون فلهه طيفا  
بعض الاتصالات تعرض أفلاماً أو  
فيلمين من السينما الفرنسية في  
برنامج على القناة الثانية وبرنامج  
آخر على القناة الثالثة. فإذا لم تكن  
حتى الآن تستطيع أن تخرج من طبق  
الإنتاج. ولم تنضم السينما أو تشمل  
عدد كبيراً من الدول العربية. وفي  
نفس الوقت لا نستطيع أفلاماً  
أجنبية. فإين نحن؟

لماذا تخضع نفسيا شديدة إذا لم  
يضم فيلم عربي، مصري أو تونسي  
أو مسوري. على جائزة أو أحد  
المهرجانات الطاهرة؟ إن ذلك يحدث  
لأنه بأمانة شديدة لا يوجد على  
خريطة السينما العالمية. لا بد أن  
نعترف بهذا. ونعترف أن هذه المنطقة  
هي بداية جديدة. السينما حال ولكن  
وتكنولوجيا. واعتقد أن الفن  
لجميع الدول. والتكنولوجيا متاحة  
متوافرة. واعتقد أن الفن أيضاً  
متوافر في دول عربية كثيرة. وإذا  
حدث تكامل بين الدول العربية أن  
نحتاج إلى عنصر من العناصر التي  
تحتاجها السينما.

## المواقف

١٩٩٥

ومن نشاهد الأفلام العالمية الآن  
وترى على شاشة السينما أن أفلاماً  
عشرة تحمل اسم أكثر من دولة. ثلاث  
أو أربع دول. رغم أن هذه الدول التي  
تنتشر في فيلم واحد تختلف في  
لغتها.

فرنسا تشترك في اللغة، وإيطاليا  
واسبانيا. رغم أن لكل دولة من هذه  
الدول لغة. وثقافة. ونحن العرب لنا  
لغة واحدة وثقافة واحدة ومع ذلك إذا  
احصينا الأفلام المنتجة التي أنتجت  
حتى الآن منذ بدايات السينما  
العربية فإنها لا تتجاوز أصابع  
اليمين وعن طريق تقديم خدمات  
مختلفة، أما لا يوجد إنتاج مثله  
حقيقياً بمعنى الإنتاج المشترك.  
السينما المصرية قامت بدور سياسي  
قبل استقلال الدول العربية كلها.  
الفيلم المصري استطاع أن يهجر  
تسهيلات الاستثمار ويحل في كهول  
المجاهدين في الجزائر ويحل في كل  
دولة عربية كانت تصارع، وربما من  
الأيام إلى بات اللغة العربية في  
لغزب العربي. لقران الكريم وصوت  
كل قوم والسينما المصرية.

السينما لم ت نورا عظيمها في  
الإفراء والمطالعة في أفنة العربية  
وعلى الثقافة العربية والوقوف أمام  
الفرق الثقافي الذي وجه دول عربية.  
لدينا جميع الكائنات التي تكون  
بشكل اختلافات للثقافات التي قد  
يحدث بهه البعض بأفنة ثلاثة  
مفهومة وهي لغة الصحافة والأفنة  
المهروسة والكسرة اللغة العربية  
للمتعة. وإيئت العامة المعرفة ولكن  
لغة ثلاثة بين الفئتين تتفهم في كل  
قط عربي من الخليج إلى المحيط.  
أنا لا أريد أن أطيل عليكم ولكني  
أقدم فقط رأيي بموضوعات. واعتقد  
أن هذه الترسخ المستمرة من  
السينمائيين نقاداً ومفكرين وثقائين  
تستطيع أن تخرج بديلة لطريق  
تطهه حتى تحصل في النهاية على  
فن عظيم كفن السينما طبق عليه  
السينما العربية. ويؤكد أن حل  
مشاكل السينما أن يكون مصريا





## البحوث والتدريب والتعليمات

ولكنه يجب أن يكون حلاً عربياً  
والسلام عليه وحده الله  
يوسف تاجيك: نحن نسمع كلمة  
تدريب كثيراً وهي السيمياء في حرب، وهي  
وإن رايي أن السيمياء في حرب، وهي  
حرب مع السيمياء في حرب، وهي  
السيمياء في حرب، وهي  
ليس عندما فانتون أو كسباب أو  
مفكرين. وهذا غير صحيح لأن عندما  
هذا كله، وعندما أكاديمية فنون  
تخرج كل سنة على الأقل ٣٠٠ طالب  
لأن من أين تأتي الحرب وكيف  
منها ننظر إلى القوانين التي  
صوتت ضد السيمياء المصرية. تجدنا  
كلنا من أجل هذه السيمياء. لأن  
الخصم لا يحب الفكر الخسر. وإنما  
القائم

وإن اعتبر للتفكيرين أكبر عدو  
لنا. فهو الذي يربط في احتكاك الفكر  
كله.

وفي نفس الوقت فإننا ندفع أربعة  
الآلاف جنيه مقابل القيمة الواحدة  
للاطلاع عن العلم، بينما التفكيرين  
يشترى السيمياء  
وطوله مائة بقيلة  
معامنية أو عشرة  
الآلاف جنيه

ومن ناحية  
أخرى نسمع أنهم  
سيتمتعون  
استيقواها تنطق  
ثلاثة مليارات  
جنيه. والأفضل  
من هذا أن يعطونا  
حقوقنا كمثقفين  
سيميائيين  
وقبولون أنهم  
سيتمتعون أربعين  
فيما سيميائي في  
السنة كسيد هذا  
وإننا لا نستطيع أن  
انتج سوى فيلم كل  
ثلاث سنوات إذا  
كنت أراهم في  
انتاج جيد  
الأنشطة

للتسوق الفرنسي  
يجوزونى أشتحت اسواق أوروبا  
لنقل أخرى كما أننا عملنا الملا  
مشتركة مع الجزائر و تونس، لكن  
عنصنا نجد قطاعات السيمياء  
والاستقصاءات في كل مكان في  
مشكلة هذا نظرنا  
السؤال الآن بصراحة هل العولة  
تربح في سيمياء كيميائية أم لا؟ إذا  
كانت العولة رابحة في هذا، فلماذا من  
تغيير القوانين للعولة. وإننا هنا  
أعجب على فكرة صناعة السيمياء  
لأننا نعلم شيئا، والذين يقولونها  
مستبدون في مناصبهم من عشرين  
عاما

إن على وزارة الصناعة مسئولية  
في هذا وإنشاء هناك مسئولية على  
وزارة لطاق الأعمال ومسئولية على  
وزارة الثقافة فإن صندوق التنمية

## المصدر:

## التلويح:

الثقافة التلويح لها يوزع جولان مائة  
سبوية لكن هذا لا يكفي ونسعى أن  
لنمى ١٧ مليون جنيه ولا ترى منها  
شيئا؟

أنهى الطالب المصنوق أيضاً  
بالصفحة على لرائحة السيمياء  
بإعادة نسخ جديدة للآلاف القيمة أو  
ترميم النجاشية. فإن هناك أفلاماً  
تعمل ثلاثاً عشرة للضياع. لقد  
أطربت مسابقة المصنوق عن هذا  
المصنوق منذ عامين لأحدث معه  
بشأن السيمياء. وفي كل مرة يقولون  
في أنه في اجتماع. وقد استمرت هذه  
الاجتماعات عامين؟  
إن السيمياء صناعة وفي لانب  
للمصنوق. وتحتاج إلى حلول جارية.

وإذا لم يحدث هذا. فإنني أقول هذه  
مستحالة. وسأحاول أن أدخل المحطة.  
أما كيف فليش لا أرى؟

وشكراً  
● الأفرام شكرنا جزيلاً. طبعاً  
نحن في الجلسة الافتتاحية ونقال  
كلمات وأراء متفرقة. ولكننا في  
جلسات العمل سنناقش كل القضايا  
بشكل تفصيلي. الآن كلمة للأستاذ  
كمال الشيع.

تخصيص طلي لسيمياء  
● كمال الشيع: أنا سأحاول أن  
العلم لتخصيصي الخاص أي ملكها  
يذهب أي تريفي لتطبيب فإذا عرف  
حاشية مبحث المواد. وإذا لم يعرف  
التخصيص منعه في مراحله  
يتردد القول بأن السيمياء فن  
وصناعة وتجارة وفي هي. عماده  
الخروج وكاتب السيناريو للذات  
حينما نلوا في فهم القومية والدراسة  
للأوضاع اللغوية السيميائية كم الثقافة  
العامة. يكون مستوى الإنتاج الذي  
يجب أن يهتم

على وجود  
مؤسسات للإنتاج  
تكون أساساً للزقي  
بصناعة السيمياء  
ثم التحكم في  
التوزيع.

والسيمياء  
المصرية الآن  
يتوالف لها حوالي  
١٥ من الخرجين  
أصحاب القومية  
وحوالي سيميائيين  
كتاب السيناريو.  
وفي المسرح  
مراحل أخرى. أما  
بالق المعادين في  
فهم الصناعة لهم  
وراء هوية نسبية  
كثيراً من الإنتاج.  
أرى أن مستقبل  
صناعة السيمياء  
في مصر لا يزال  
مستبعد على  
شركتي على الآن يتوالف فيها  
معنى الشركات ملكاً كانت مؤسسة

## السيمياء

## ١٩٩٩

ستعود مصر تنمو. وهذا يتوالف  
ملك التماسه التي هي وفود. أنتقد  
ثم الخطوة التي تمسك في توزيع  
العلم خارج مصر والذي يمكن  
أن تخاف عائلنا بساوي خمسة  
أضعاف ما يطفله الآن. ثم تأخذ ذلك  
على الإنتاج بالناحية الفنية بالدعوة  
سرة أخرى إلى تقليد الفقيه. نحن  
لدينا أربعة أو خمسة ملايين عربي  
في كندا والولايات المتحدة وأستراليا  
وأوروبا. ومن المؤكد أنهم يحبون  
مشاهدة الأفلام العربية عموماً مما  
يشكل سوقاً رائعة للعلم. بل أنه من  
المكن أن يدر مليون دولار من الفيديو  
كاستيفاء فقط إذا إضرعنا توزيع  
مليون نسخة لنكون عربى وكل نسخة  
تكتب دولاراً فقط.

عموماً إنني أتوقع لفترة قادمة  
لتفكيك مشروعات إنتاجية جديدة  
ومنها مشروع بشركة براسمان مائة  
مليون جنيه الذي أثار انتباه الأستاذ  
محمود درار. وبمبنيها مشروع آخر  
يبلغ ألفاً. ثم تأخذ ومن هذا تتحول  
صناعة السيمياء في مصر من مستوى  
الورش القائمة الآن إلى مصانع بكل  
ما نحتاجه إدارياً وفنياً  
واضح أن أوه في تصريف وزير  
الثقافة في مهرجان الاسكندرية  
لأنني حيث أعلن أنه في علاقة  
للوزارة بالإنتاج. وهذا رأى والى  
الناقل. على أنه وقت إزدهار  
صناعة السيمياء منذ الإيجاعات لم

يكن هناك وجود لوزارة الثقافة ومع  
ذلك فالوزارة الآن خلف لتجميع كل  
الشدائد التي في مصر من سيمياء  
ومسرح وفنون تشكيلية وغير ذلك  
كثير.

يبقى أن هناك تفاصيل ومعايير  
بعد هذه البدوات المهمة والفرن أن  
الوقت قد تأخر للأخذ بما جاء فيها  
كي تعود الفيلم المصري والعربي  
معلومات استمرار.

أراء عن رؤية صناعة السيمياء  
● منيب السالحي: أن صناعة  
السيمياء في إطار الصافي الذي تقدم  
أو حضارة أي دولة.

وقد حرصت جميع دول العالم على  
أن تكون في موقع متميز عالمياً على  
خريطة العمل السيميائي لتلاحق  
ظهور أن الثقافات الجديدة. حيث أن  
فوق السيمياء في العالم أصبح بشكل  
بعض سيميائية وإعلامية والتأصيل  
وأعنا أجمع شجون العلم لا لها من  
تأثير. جنى وأوضح على العمل  
والواجب  
تأثير مصر من أواخر دول العلم  
التي خلفت هذا المجال وتأخرت  
السيمياء المصرية ونمت في ظل مناع  
مناسب ساهم وإلى وتأخر بالحركة  
الثقافية وفي الحركة الثقافية بل أنها  
الرت ليس في شعب مصر فقط بل  
الرت في وجدان الشعوب العربية  
التي تلقت الفيلم وحرصت عليه  
وتلقت منه البهجة المصرية للبيئة









للبحوث والتدريب والمعلومات

للصدر:

الأعمال

التاريخ:

أ ١٩٩٥

هؤلاء فكلهم مسئولون عن حل  
صناعة السيمتا إما بالنسبة لحماية  
القيم. فإن هناك الآن ما هو أكبر من  
أي جهة وأغنى اتفاقية الجات التي  
يستحق حق المؤلف في أي منطقة.  
لهم أننى أود التمسرة إلى هذا  
الجمهور. ما هي أزمة السيمتا. أنها  
أصوبت بئر عاكدا بدم عبيد الإنتاج  
بصفة مستمرة فنحن لم نفتح أسواقاً  
جديدة ومتفاعسون عن أن نسل فعلا  
إلى المناطق التي من الممكن يكون  
القيم المصري والعربي فيها مرغوبا  
ومطلوبا. نحن لن ننافس الدول  
للخدمة وإنما يجب أن نذهب إلى  
العالم الثالث ونسجد بالفعل فيه  
أسواقا ولكنها محتاجة إلى حركة  
تقوم بها الدولة أو غرفة صناعة  
السيمتا أو شركة متخصصة.  
إن صناعة السيمتا صناعة ثقيلة  
وهي أيضا ذات تأثير ميساسي  
والاجتماعي وخطارى  
لقد انتقلت دور العرض  
والاستوديوهات والمعامل من وزارة  
الثقافة إلى قطاع الأعمال الذي ألت  
فيه كل الشركات ومنها شركاتنا  
الثلاث وهي شركة الصوت والصور  
وشركة دور العرض والتوزيع. وشركة  
الاستوديوهات والمعامل. وانتقلت  
إلى وزارة قطاع الأعمال العام مثل  
بقية الشركات والمصانع التي كانت  
تتبع لقطاع العام.  
لكننا لم ننافس أيعينا عن  
السيمتا. فبعد انتقالها يوجد  
صندوق التنمية الثقافية الذي أشار  
إليه الأستاذ يوسف شاهين وقال إن  
فيه ١٧ مليون جنيه. وقد أعطينا  
سبعة ملايين للسيمتا فيها خمسة  
ملايين جنيه أعطيناها أيضا من أجل  
الاستوديوهات والمعامل من أجل  
معاد الصوت. لكن ماذا يستطيع أن  
يقوم به صندوق التنمية الثقافية أكثر  
من ذلك  
● بالإيراد نستأنف نشر والقاع  
الغوة الجملة القادم بالان للعاد





## اشترك في الندوة:

- العماد فاروق حسني، مدير العامة
- الأستاذ سعد الدين وفيه رئيس لكتحاد السينمائيين العرب، ورئيس مهرجان القاهرة
- من الفنانين والفنانات: فريد شوقي، نجلاء فتحي، ليلى علوي، أنيسة زقزاق، سيف عبد الرحمن، نبيل راحبة (ممثل مصري طيلم في فرنسا)
- من المخرجين: كمال الشيوخ، يوسف شاهين، عاطف سالم، إيناس القومدي.
- ماسم القنصاس، سيد سعيد، محمود الحواشي
- من المنتجين: جميع الأفلام، جاني خوري، محسن طم الدين
- من خبراء الإعلام والاتصال: سعد فريب، حمدي القليل، صاه منصور
- من السينمائيين: منيب شاهين ورئيس فرقة صناعة السينما، يوسف عثمان رئيس السينمائيين، لوريندر سينتروست أحمد مرقبي، الشخير السينمائي سعد عبدالرحمن
- من قطاع الأعمال: محمد خفاجي رئيس شركة دور العرض، جمال أممي العضو
- للندوة لشركاء مصر للاستديوهات.
- من أئمة الدكتور كمال أبو السعيد رئيس بنك التنمية الصناعية، محمد مديوني نائب رئيس البنك الأهلي، فاضي شاهين مدير بنك القاهرة، وجمهورية من أسرة البنوك القومية
- من السينمائيين والفنان العرب: المخرج السينمائي السوري عبد الحليم عبد الحميد، المخرج التونسي رشيد فرسيو، المخرجة التونسية نكار سليمي، والفنان السوري حمدي صالح درويش (ممثل بباريس)، والفنان التونسي ترويض جباري، والفنان اللبناني غسان عبد القادر (ممثل بباريس)، الفنانة السورية ديانا جسر، والفنان التونسي الطاهر الطيبي، الفنان الجزائري أحمد بشوري، الصمغية والفنانة الخليجية سلوى نهمي، الأستاذ الجامعي والفنان التونسي عبد القادر قابوس، الفنانة اللبنانية علا يونس، علي الشويكاشي (ممثل طيلم في باريس)، الفنان اللبناني محمد رضا، والمصطفيان محمد راشد (باريس)، محمد مرقبي (لندن)
- من الفنان المصروفين: د. مريمي سعد الدين، سمير فريد، مصطفى درويش، فوزي سليمان، طارق شاوي، أحمد صالح، إمام عمر، إيتصار درويش، فتيحي فحمي.
- أماني بهني، طارق علي، مصمم الكين أمين، جلال عبد الحام، حسين مكال
- يشترك في الندوة المستشار جمال عبد الله السلال المستشار بالأكاديمية اللبنانية في الجامعة العربية، والممثل الأسبق الباحث السينمائي أكاديمية الفنون وإشراف محمد توفيق مدرس مساعد بمعهد السينما، ورئيس التكاوي نائب رئيس، وجس الإدارة والمدير للندوة لشركة الامم المتحدة للفنون ومحمد حسن الملاح محامي الشركة
- كما حضر الندوة ثلاثون من وزراء والفنانات من مندوبي الصحافة المصرية والعربية ومن جهات القوات اللبنانية واللجنة الوطنية للثقافة
- وشهد الندوة كفاف نحو ثلاثين من الممثلين وصناعة السينما ومشاهيرها ودراسيها





من أبواب الريح:

# الجات ونظم المعلومات ..

## وسياسة الإغراق

الخطة بمجلس الشعب وما  
أوصت به من «سعي لاختيار  
التكنولوجيا الحديثة التي  
تحتلها البلاد».. وضرورة  
وضع تصور لسياسة  
تكنولوجية تستهدف تنمية  
القدرات الفنية وترشيد نقل  
التكنولوجيا من الخارج  
والاعتماد بتوليد  
التكنولوجيا محلياً..  
وتأصيل التعاون مع مراكز  
للمعلومات ومعالجة التطورات  
التكنولوجية وتطوير  
الاعتمادات الإبرية.

ومع توجه الدولة لعقد  
مؤتمر للتقنيات في نوفمبر  
العام.. وبمناسبة ما يتردد  
عن اتجاه رعاية بعض رجال  
الأعمال لطرق رياضية، بما  
يجعل دعوتهم لاستثمار في  
مجال علمي أولى تواظف مع  
سياسة استجداء حريتنا في  
اختيار ما يناسبنا، وأجندنا  
البلد أولى بخيرها من  
الأجنبي!!

وقبل طرح الفكرة نطلب  
تصور موقفاً عند بدء  
سريان قواعد اتفاقية الجات

لخترق قواعد معلوماتها..  
تتمسك عن مدى التلون في  
نظم الحماية..  
وحتى مع تحقق انتفاء هذا  
الاحتمال، فإن نظرة الشك  
نحو التحفيز الخلق لدرجة  
مكافأة الفائزين على بعض  
مشروعات الأمانة  
والخصخصة بمبالغ لتجاوز  
بكله عائد عملهم الأصلي  
لحساب مصر. ولستنا نذكر أن  
شكك في وطنيتهم بل ربما  
كانت دولتهم للوفاء بما  
يعطون إليه أنهم يسمون في  
تحول إيجابي لصلحة الوطن،  
حتى مع الضمان كامل  
الوضوح مع منتهى التقنيات  
والبرمجيات بما تضمنته  
حاجتنا للمعرفة والتوجيه  
من خبراتهم.

ورغم تكرار دعوات المصنفة  
منذ زمن لأن يكون للعرب في  
مجال البرمجيات ما يكفي  
حاجتهم غناء بما يكفلهم فوق  
الأولى حرية الاختيار لحياتنا،  
وبمناسبة نشر تقرير لجنة

وغم يلتقي بأن أهم سبل  
تقنيًا تعتمد بغير كبير على  
مدى تناولنا للتقنيات،  
وبالأخص ذلك للتصلة بالهوية  
للمعلومات، ورغم الترحيب  
الغامر بالتصريحات للبهجة  
للمستقلين الكبار والخبراء  
عن جهود وإنجازات تقدم  
أهم جوانب نشاطاتنا..  
وضمن هذه الجهود تبدو بكل  
وضوح جهود دول مانحة  
لمؤنات أو العروض لنظم  
عمليات أنظمة للبيانات،  
ومشاركة إن يبدى تصفها  
بشأن محصلة هذه الجهود  
النهائية بما يطرح من احتمال  
استبدال عملية مسح شاملة  
لأوربنا وإمكاناتنا في كافة  
الحالات، لتقدم محصلة  
المعلومات إن يستطيع  
استثمارها من التربينين  
للتقنية.. وليس صعباً أن  
ننسخ بيانات أي موقع  
بواسطة خبراء للعودة الفنية  
وليس مستحيلاً كسر حواجز  
تأمين مواقع لاشك في إمكان









## مؤتمرات «الجات» ومنظمات الاعمال

١١١



د. حافظ عبيد

رعاية الدكتور

وزير قطاع

الاعمال العام، ويعتبر  
«الجات» التنافسية لمنظمات  
الاعمال في مواجهة آثار  
اتفاقية الجات، تمهد كلية  
التجارة جامعة القاهرة  
مؤتمرا علمي المنوى خلال  
الاسبوع الاخير من الشهر  
الحالي.

ومن المنتظر ان تدور ابحاث  
المؤتمر حول خمسة محاور  
اولها انعكاسات حرية التجارة  
على منظمات الاعمال المصرية،  
وثانيها آثار اتفاقية الجات على  
بيئة الاستثمار. أما المحور  
الثالث فيسبك عن تنمية  
القدرة التصديرية للمنظمات  
المصرية. والمحور الرابع  
سيحور حول التحديث  
الادارية، والتكنولوجيا لاتفاقية  
الجات. واخيرا سيناقش  
المؤتمر ايضا في محوره  
الخامس قضية اعانة تهميم،  
وتطوير المنظمات لدعم  
انطلاقها في الاسواق العالمية





نظم لبناني

## لبنان والجات.. المعادلة الصعبة!

د. لويس حبيقة \*

بحيث تستفيد إلى حد بعيد من جميع التسهيلات والأعطيات المقدمة إليها. وكان من الممكن للدول العربية أن تستفيد أكثر من الاتفاقية لو شاركت كمجموعة متضامنة في صياغتها. ويقام التورل والغنا خارج الاتفاقية فقد الدول العربية المصدرة للنظ أمانة الاستفاده بصورة أكبر من الوضع الجديد. أما دول أفريقيا السوداء، فتستفهم وحدها من الوضع التجاري العالي الجديد لأنها مازالت غير محضرة للمنافسة الحرة وتفتقد إلى الخبرات العمالية والإدارية الضرورية في عالمنا اليوم. ومن المؤكد أن الدول الصناعية، الواضحة الأولى للاتفاقية ستستفيد ولو بدرجات مختلفة من تطبيق الاتفاقية. أما المميزات الرئيسية الخاصة بالاتفاقية الجديدة، فموجزها فيما يلي:

أولاً: منظمة التجارة الدولية: أسست في 1/1/1995 ويرأسها الأيطالي ريكسانو روجيرو منذ أول أيار، وستشرف على تطبيق الاتفاقية وسير التبادل التجاري الدولي، وستقوم بفض الخلافات التجارية المنطقة بالأغراق وغيره بين الدول الأعضاء

ثانياً: خفض التعريفات الجمركية

الحديث عن الجات أو الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة أصبح فعلاً حديث الساعة، فإلهذه الاتفاقية من تأثير مباشر على اقتصاديات العالم أجمع. وأينما يحضر نفسه اليوم للانضمام إلى نادي والجات بعد أن يستقبل جميع الشروط الضرورية والمطلوبة لذلك، فإن اعتقادنا أن الانضمام اللبناني للحر المرتكز أساساً على حيوية الشعب اللبناني وانتاجيته سيستفيد من دخوله «الغات» وقد هدف اتفاقيات «الغات» السبع المتلاحقة منذ سنة 1948 إلى تشجيع التجارة الدولية والتخفيف من مختلف العوائق والقيود. وقد ساهمت فعلاً في زيادة حركة التجارة الدولية وبلغ عملية التنمية الاقتصادية ورفع معيشة شعوب العالم. ولجولة الأوروبي وهي الاتفاق الثامن، ساهمت الدول النامية على عكس الاتفاقيات الأولى في المشاركة الفاعلة. والجديد الذي أحدثته جولة الأوروبي هو النجاح في إكمال الدول النامية إلى سوق التجارة الدولية الحرة





دخوله «الجات» لأن الاقتصاد الوطني أسس على مبادئ المنافسة والحرية، ونجح اللبناني بفضل نشاطه وكفاءته المميزة في جميع الميادين الاقتصادية، إن أكثر مايقوى القطاع الزراعي اليوم، بالإضافة إلى افتقار التمويل المناسب والتكنولوجيا الحديثة، هي المنافسة غير المشروعة المطبقة في الدول المصدرة إليها، وعندما تدخل تلك الدول في «الجات» يمنع عليها حينذاك الاستمرار في دعمها المطلق لقطاعها، وعندما تصبح المنافسة أكثر عدالة، أما القطاع الصناعي، فيستفيد أيضاً من التمويل المناسب والتسويق الجيد عبر تفعيل المصرف الصناعي وإيجاد مكاتب للتسويق في الدول المستوردة وعبر انتقاء الصناعات التي لها فيها ميزات متفوقة واضحة والتركيز عليها كي لا تزدول صناعاتنا الوطنية المهمة. أما إذا أردنا ليهرب أن تكون السوق المالية الإقليمية الرئيسية، يجب علينا الاستمرار في الاستعداد للتوقيع على اتفاقية «الجات» وخصوصاً الأحكام المتعلقة بالخدمات المالية والتي تحرر التعامل في هذا القطاع بين كل الدول الأعضاء.

✽ يبحث الاقتصادي ورجل أعمال

الصناعية في الدول الصناعية للواردات القادمة من الدول الصناعية الأخرى. ثالثاً : صناعة النسيج واللباس: قرر الاتفاق الجديد تصفية اتفاق الألياف المتعددة خلال السنين العشر المقبلة. رابعاً : الزراعة : فرضت الاتفاقية تحويل جميع القصبود التجارية إلى تعرفات جمركية وتخفيضها بنسبة 36 بالمئة خلال ست سنوات في الدول الصناعية و24 بالمئة خلال عشر سنوات في الدول النامية، أما الدول الفقيرة جداً، كالمدول الأفريقية فهي غير ملزمة بالتخفيض.

خامساً: الخدمات : بالإضافة إلى المبادئ العامة، وضع الاتفاق أحكاماً خاصة بتحرير التبادل في الخدمات المالية جرى توقيعها من قبل 29 عضواً في 26 تموز 1995. أما الاتفاق بشأن الاتصالات، فقد اتفق على مواصلة البحث في جميع البنود بغية توقيع مجموعة أحكام خاصة بهذا القطاع في نيسان 1996.

سادساً : المشتريات الحكومية : يسمح للشركات الأجنبية بالمنافسة على قدم المساواة مع الشركات المحلية. وفي نظرنا أن لبنان سيستفيد من





## مؤتمر الأزهر يناقش اتفاقية الجات وأثرها على الدول الإسلامية

ينظم مركز الاقتصاد  
الإسلامي بجامعة الأزهر  
مؤتمرا يناقش فيه أساتذة  
الجامعات والخبراء أثر اتفاقية  
الجات على الاقتصاديات للدول  
الإسلامية ويعقد المؤتمر خلال  
الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ مارس  
القادم.

وقال الدكتور جعفر  
عبد السلام نائب رئيس الجامعة  
والشرف على المركز إن المؤتمر  
يهيئ إلى تحليل الآثار  
الإيجابية والسلبية لاتفاقية  
الجات على الدول الإسلامية من  
خلال ثلاثة محاور رئيسية هي  
وضع العالم الإسلامي في ظل  
النظام الاقتصادي العالمي  
الجديد والآثار المتوقعة  
للاتفاقيات الدولية على  
الاقتصادات الدول الإسلامية  
وكيفية مواجهة الدول  
الإسلامية للآثار السلبية  
المتوقعة لاتفاقية الجات ونور  
التكامل بين هذه الدول لمواجهة  
تلك الآثار السلبية.

وأضاف الدكتور جعفر  
عبد السلام أنه يندرج تحت هذه  
المحاور مناقشة آثار اتفاقية  
الجات على القطاع الضخم  
وحقوق الملكية وآثارها على  
النفط العربي والصناعة  
والزراعة وحركة رؤوس الأموال  
في الدول الإسلامية.





المصدر: ...

١٢ ديسمبر ١٩٩٥

التاريخ:

للبحوث والتحريب وللعلوم

# أبعد وصول وفد الشراكة الأوروبية إلى مصر محاولة جادة لإنهاء أزمة السينما

□ القاهرة - ناصر حسين:

ويصل إلى مصر وفد الاتحاد الأوروبي للشراكة في الصناعة يدعو من اتحاد الصناعات المصرية يضم الوفد أعضاء من الاتحاد الأوروبي للسينما وسوف يفقد الوفد عددا من الجلسات مع رئيس غرفة صناعة السينما المصرية وعدد من أعضاء مجلس الإدارة في الغرف. ويتضمن جدول المفاوضات التي سوف تتم تقطعت الأول تحديث صناعة السينما المصرية والمبالغ التي يطلبها لتحديث المطلوب. النقطة الثانية للمشاكل التي تتعرض لها السينما المصرية وكيفية حل هذه المشاكل مع وضع خطة لامكانية إنتاج افلام مشتركة بين الاتحاد الأوروبي للسينما وشركات الإنتاج العربي. أما بالنسبة للنقطة الأولى وهي تحديث صناعة السينما المصرية وهي الخاصة بأجهزة التصوير والاستديوهات ومعامل الطبع والتحميض حيث تصل في مصر إلى نظيرتها في الدول الأوروبية.

وقد طلب وفد الاتحاد الأوروبي بيانات من غرفة صناعة السينما يتضمن عدد الاستديوهات في مصر وكذلك عدد البلاطوهات التي يتم التصوير فيها والأماكنيات الموجودة فيها وكذلك طلب الاتحاد الأوروبي للسينما عدد المعامل والآلات المستخدمة فيها. كما طلب أعضاء اتحاد السينما الأوروبية معرفة رأس المال المستثمر في الاستديوهات وأيضا الخطط المستقبلية الموجودة لدى شركات الاستديوهات لتحديث ابارتها. أما بالنسبة للنقطة الثانية وهي إمكانية الإنتاج المشترك مع الاتحاد الأوروبي.. فقد عرض رئيس غرفة صناعة السينما مشكلة ضمان حقوق الافلام السينمائية التي يتم عرضها في أوروبا والتي تتعرض دائما لمافيا الفيديو في هذه الدول. وطلب رئيس غرفة صناعة السينما المصرية استصدار اللقطة في ضمان حقوق دول الاتحاد الأوروبي عند طرحها في مصر خاصة في مجال الفيديو كما حدث مع الشركات الأمريكية التي قامت مصر





١٢ ديسمبر ١٩٩٥

التاريخ:

للبحوث والتدريب والمعلومات

بضمان حقوق هذه الشركات. وقد أبدى المسئولون في الاتحاد الأوروبي للسينما والموجودون في مصر استعدادهم لضمان حقوق الأفلام المصرية.

وقد أوضح رئيس غرفة صناعة السينما «منيب شافعي» أن أموال الأفلام المصرية الضائعة في أوروبا بسبب عدم وجود ضمان حقوق توزيع الأفلام المصرية تتراوح ما بين 20 مليون دولار إلى 30 مليون دولار.

وأثار أعضاء اتحاد السينما الأوروبية تساؤلاً حول الأسواق التي يتم عرض الأفلام المصرية عرضاً سينمائيًا دون عرضها على أشرطة فيديو.. وقد تبين لهم أن 80٪ من الأسواق التي يتم فيها عرض الأفلام المصرية عرضاً سينمائيًا هي سوق تقليدية وتقتصر في العالم العربي فقط.

كما أوصى أعضاء لجنة السينما في الاتحاد الأوروبي للسينما بهذا الصي الجهود لعرض الأفلام المصرية في دور العرض

السينمائي في أوروبا خاصة الدول التي تزدهم بها الجاليات العربية.

وفي نطاق الانتاج المشترك بين السينما المصرية والاتحاد الأوروبي للسينما فقد طلب أعضاء الوفد الأوروبي القيام بدراسة لوضع الامكانيات المالية التي يمكن أن تتحملها الشركات السينمائية في ذلك المجال.

وقد أبدى الاتحاد الأوروبي استعداده في وضع تحت تصرف السينمائيين المصريين 100 مليون دولار لانتاج الأفلام مشتركة مع أوروبا.

ومسوق يقوم الاتحاد الأوروبي بإصدار توصية إلى القنوات الفضائية في العالم سواء العالم العربي أو القنوات الفضائية في أوروبا برفع سعر الفيلم المصري حيث لا يقل سعر الفيلم عن 100 ألف دولار في البداية وذلك مساهمة من هذه القنوات لخراج السينما المصرية من الأزمة التي تعاني منها في المرحلة الحالية.





الإصدار

المصدر:

٢١ ديسمبر ١٩٩٥

التاريخ:

للبحوث والتدريب والمعلومات



## المخاض التكنولوجية القادمة

أعلنت شركة مورتورولا الأمريكية عن عزمها على إنشاء مصنع لأشباه الموصلات في إسرائيل بقيمة مليار دولار، بعد التوصل لهاتل في هذه الصناعة خلال السنوات الخمس الماضية، وذلك بعد أن بدأت شركة «التهاف» بالدخول إلى هذه الأسواق أيضاً. وخطورة الأمر تكمن في أن الشركة الثانية تسيطر على السوق العالمية للمعالجات المايكرو، خاصة أن العقد الموقع بين الطرفين يصل إلى ١.٦ مليار دولار، وهو ما يتجاوز كثيراً الطاقة الاستيعابية للسوق الإسرائيلية. ويؤكد أن الهدف هو التوسع في الأسواق العربية عموماً الأمر الذي يمكنها من تطوير طائراتها التكنولوجية باعتبارها القاعدة الأساسية لهذه العملية ومن هنا تملك إسرائيل قوة فائقة على المنافسة في الأسواق العربية. دون أن يوازنها أو يتزامن معها تحركات عربية في هذا المجال، الأمر الذي يدفعنا للمطالبة بتسريع وتوحيد الجهود العربية في مجال الصناعات التكنولوجية التي أصبحت أكثر إلحاحاً من ذي قبل، في ظل التطورات الاقتصادية على الساحة الدولية وخاصة اتفاقيات دورة أوروغواي بما تضمنته من اتفاقيات خاصة بحقوق الملكية الفكرية. لاقي تحد كبيراً من إمكانات الموصول على التكنولوجيا المتطورة بأسماع مقولة.

من هنا يصبح من الضروري أن تتكاتف الجهود العربية عموماً، في إطار منظمات العمل العربي المشترك من أجل وضع خطة قومية للتطوير التكنولوجي، بما يمكنها من الوثوق في وجه المنافسة العالمية القائمة مع رياح التغيير الجارية على الساحتين الإقليمية والدولية.





للبحوث والتدريب والمعلومات

للصدر،

العالم اليوم

التاريخ،

١٩٩٥

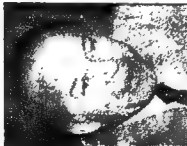
## «الجات» تطور الصناعات المصرية

د. إبراهيم فوزي:

□ كاتب خيال حنون:

أكد الدكتور إبراهيم فوزي وزير الصناعة المصري أن اتفاقية الجات تثير تساؤلات الصناعة المصرية فهي تهدف إلى جعل العالم كله سوقاً واحداً بلا حدود، أي فواصل وطن دولة تخصص في إنتاج السلع التي تنتج فيها فقط بمنزلة تسوية هذا بالطبع سيعدل على زيادة درجة المنافسة بين الشركات الصناعية في العالم كافة في النهاية سوف يعمود المنافسة على المستهلك فهو سيعمل على زيادة جودة وكفاءة المنتجات الصناعية سواء المصرية أو العالمية والصناعة المصرية قادرة على مواكبة هذا التحدي وليس هناك تهديدات للصناعة المصرية والصناعات ووزير الصناعة والأزدة للصناعة إن وزارة الصناعة ليست مسئولة عن إنشاء صناعات جديدة وإنما دورها الأساسي هو العمل على رعاية ورعاية جميع العقبات أمام الصناعة الموجهة بالعمل ونهضة القطاع والاستثماري الملائم لتعويض تلك

الصناعات وتشجيعها. ومن دور الاتفاقيات الدولية في تطوير الصناعة المصرية قال إبراهيم فوزي إن في الحقيقة نحن نعد أهمية التعاون وتبادل الخبرات مع الدول المتقدمة صناعياً لذا فهناك اتفاقية للشراكة مع الاتحاد الأوروبي وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية لتبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا وهو بالتالي مأسبقاً إلى تطوير الصناعة الوطنية كذلك العمل على فتح أسواق خارجية جديدة أمام الصناعات المصرية ومن ثم تطوير الصناعة ورفع جودة المنتجات وأكبر وزير الصناعة على أهمية إقامة المعارض المتخصصة سواء في الداخل أو الخارج إن استلزم ذلك المعارض إلى إيجاد مناخ أعمال للصناعة المصرية في الخارج وهو بالفعل ما تحتاجه الصناعة المصرية لتوسيع دائرة أسواقها الخارجية خاصة بعد انحصار أسواق الاتحاد السوفييتي سابقاً وأوروبا الشرقية.



د. إبراهيم فوزي





## مصر في جلسة الاتفاق النهائي للجات: نجاح اتفاقيات التجارة الدولية يربط بالسياسات التي تبناها الدول

ليبنا من مصطفى عبد الله  
الرئيس التنفيذي لشركة مصر ليد كاتس  
والرئيس التنفيذي لشركة مصر ليد كاتس  
والرئيس التنفيذي لشركة مصر ليد كاتس  
والرئيس التنفيذي لشركة مصر ليد كاتس

الرئيس التنفيذي لشركة مصر ليد كاتس  
والرئيس التنفيذي لشركة مصر ليد كاتس  
والرئيس التنفيذي لشركة مصر ليد كاتس  
والرئيس التنفيذي لشركة مصر ليد كاتس

الرئيس التنفيذي لشركة مصر ليد كاتس  
والرئيس التنفيذي لشركة مصر ليد كاتس  
والرئيس التنفيذي لشركة مصر ليد كاتس  
والرئيس التنفيذي لشركة مصر ليد كاتس

الرئيس التنفيذي لشركة مصر ليد كاتس  
والرئيس التنفيذي لشركة مصر ليد كاتس  
والرئيس التنفيذي لشركة مصر ليد كاتس  
والرئيس التنفيذي لشركة مصر ليد كاتس

الرئيس التنفيذي لشركة مصر ليد كاتس  
والرئيس التنفيذي لشركة مصر ليد كاتس  
والرئيس التنفيذي لشركة مصر ليد كاتس  
والرئيس التنفيذي لشركة مصر ليد كاتس





المصدر :

الكتاب :

٢٠ ديسمبر ١٩٩٥

التاريخ :

للمحور والتدريب والمعلومات

## مؤتمر تطوير الصناعة المصرية بمدينتي ٦ أكتوبر يطلب تأجيل تطبيق اتفاقية

# « الملكية الفكرية » للجات خمس سنوات مطلوب تدريب القوى البشرية لمسايرة التقدم التكنولوجي !

المخاطبة بالأراضي والمقارنات !  
وأدى رئيس جمعية المستثمرين  
بمدينتي ٦ أكتوبر أسامة الشعيد .. من  
تحول مصر رجال الصناعة إلى الطريق  
السبل مثل .. الشركات الأجنبية ..  
والشبابية والتجارة في الأراضي  
والمقارنات .. مستشهدا بالمشكلة  
السياسية التي يحرمها مجال  
فوريدي .. رئيس شعير الأسيوطي .. ضد  
ماتيا التمارين والمشاريع في بورصة  
الأراضي والمقارنات .. مؤكدا أن كل  
هذه الشكايات تعود بالربح على  
أصحابها ولكنها لا تضيف شيئا يذكر  
إلى الاقتصاد القومي .. علاوة على  
تأخرها في رفع الأسعار على المواطن  
المصري

.. وأضاف .. إن ليس أساسا من  
سعر الآ الصناعة والصناعة أن  
تستطيع التصرف إلا إذا كانت لنفسها  
مساحة كبيرة في الأسواق العالمية ..  
ولابد أن تكون متفهمين في الأسواق  
جودة وسعر  
.. وأعرب الدكتور ابوالعزيم ..  
أن اتفاقية المشاركة مع السوق  
الأوروبية المشتركة قد تنتج تكنولوجيا  
متقدمة وأسواق خارجية واستثمارات  
أجنبية ضخمة .. وهذا أمر وارد ..  
أنما ما يتحدث عنه .. هو التطوير  
الذي نحتاجه كصناع مصريين في

.. هذا مؤتمر .. جاء في وقته .. في مكانه .. في أحداثه  
وشخصياته .. والهدف منه أيضا .. كيف .. الصناعة المصرية  
تطبيقا لتفاهية الجات سوف تتعرض لمشكلة عقبة .. ليست  
مستعدة بعد لمواجهةها .. ولذلك يطلب أعضاء المؤتمر بعد فترة  
تأجيل تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية للحد الأقصى للمهمة  
المفروضة للدول النامية وهي خمس سنوات للصناعة عموما .. !  
يؤيدهم في ذلك وزير الصناعة .. صاحبة الدعوة لهذا اللقاء جمعية  
المستثمرين بمدينتي ٦ أكتوبر .. عداها المعاهد العليا وأصحاب  
الفلاح الصناعية بالمدينة .. اجتمعوا في مدينة الثقافة والعلوم  
قريبا من احتياجات الشركات الصناعية .. اهتمامات السكان  
قيادات جهاز المدينة .. و .. الأخبار .. ترصد في السطور القادمة ماذا  
دار في هذا المؤتمر من أمور تهم الصناعة المصرية ..

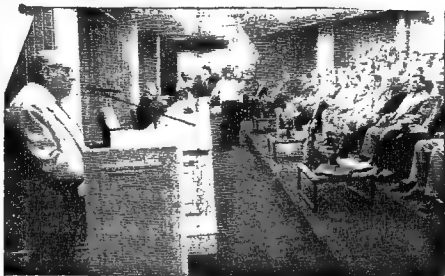
### تحقيق

### راجي الورداني

أكثر الصناعات تأثرا بالاتفاقية دوما  
الدكتور ابوالعزيم الحكومة .. أن  
تأخذ بهذه التوضيحات حفاظا على  
الصناعة المصرية .. وتعتبرها مهمة  
التي تهاول من خلالها الاستعداد  
للتنافس الشاربي التي كتب عليها أن  
تخضعها في المستقبل القريب .. من  
أجل البقاء في عالم أصبح شاذو ..  
الصراع من أجل الحياة والبقاء  
للأصلح ..

.. قبل أن يتحدث عداها المعاهد  
الدكتور وأسامة الشعيد .. رفع  
أجمعية المستثمرين بمدينتي ٦ أكتوبر  
الرأي العموم .. مشفرا للعداء ..  
والشبابية والسياسة .. وبعثا  
الصناعة .. من التبرعات المالية  
الأجنبية التي تسخر بطش سريع ..  
لا بد من ملاحظتها .. وإننا جميعا  
نحضر بورصة المنافسة الأجنبية من  
مخلف دول العالم بعد تطبيق اتفاقية  
الجات .. وسنرد هذه المنافسة على  
«مر الأيام بطش الرسوم الجبركية  
التي تفرضها الاتفاقية .. هذا  
بالإضافة إلى ما تعرضه اتفاقية الملكية  
الفكرية .. من قيود وأوضاع جديدة  
ستؤثر حتما على الصناعة في الدول  
النامية ومنها مصر .. ولذلك .. وبناء  
على ما تعرضه الصناعة العامة للصناعة  
المصرية يؤيدنا في ذلك وزير الصناعة ..  
طلابنا بعد فترة تأجيل تطبيق اتفاقية  
الملكية الفكرية للحد الأقصى للمهمة  
المفروضة للدول النامية وهي خمس  
سنوات للصناعة عموما .. وعشر  
سنوات للصناعة الأوروبية .. نظرا لأنها





د. احمد ابو العينين رئيس جمعية المستثمرين يجدر اعضاء المؤتمر من الإحباط التي تهدد الصناعة المصرية اذا لم تطور نفسها في مواجهة انتقالية الجلات

• تصوير: خالد جمال •

الى عشرات الموديلات كل عام - هذا . هذه القمة ؟ .. نحن في العهد .. بالاضافة الى السنة الكريهة للعلاقات الاقتصادية والصناعية والثقافية .. تشريح مهندسي كفاءه فادرين على نتيجة لثورة الاتصالات بالاضافة الى تلعب لاساس وصغار القوة وشبهه من المال والثرة العسكرية الى المعرفة .. عصر المعرفة الذي تسيطر على مقدراته مؤسسات المعرفة التي تشمل المؤسسات البيئية والتعليمية بجانب المؤسسات الاعلامية .. وهذه المؤسسات لاى قطاع تستغل القدرة الحاكمة لتفوز هذا الطاع ومصر قوته الامر الذي يتطلب الترابط بين دور العلم والمعلومات والصناعة .

الخطر القادم .. !

العمل صدام العالم .. كلمات "أراء" - طيفيات - ردود ●● د. ابراهيم شيعة مدير المعهد العالي للتربية يرى ان التنمية البشرية سابقة وصناعية لكل تنمية .. لا نهضة ولا اعادة بنائها .. لا كلمة .. كيف ترتقى بالتصنيع مع استحضار قمة التكنولوجيا .. واللغة البشرية غير مبرية او مؤهلة لإدارة

الحس الإداري مفقود !

د. فاطمة محمد زكي مدير المعهد العالي للعلوم الإدارية .. يتساءل .. أين الحس الإداري ؟ بكل أسف هو مفقود .. بدون لن نتج

انسانا .. وتطوير منتجاتنا .. بالتطوير التكنولوجي المستمر .. ونخفض التكلفة .. وإن يتأثر هذا الا بالتزواج بين الصناعة ودور العلم .. وهذا الصناعة بالمحرم الطبيعة وهذا الطريق سلكته دول مثل ألمانيا واليابان كلاًهما خرج من الحرب مهزوماً مهزلاً اقتصادياً .. فكيف أمكن لهذا الوصول الى قمة التفوق الاقتصادي في العالم ؟

عصر جديد ..

.. اختتم الدكتور احمد ابو العينين حديثه قائلاً نحن مشرفون على أعقاب عصر جديد .. وهو تجميع توري لاسلوب الحياة ونمط جديد في حياة البشر له مواصفات وسبب مختلفة .. أهمها - سرعة معدلات التغير التي أصبحت على قدر الوقت التقني بين البحث العلمي والتطبيق التكنولوجي .. وسرعة تقدم المعارف والمنتجات .. والسعة الأخرى هي التعددية في المنتجات والخدمات تقنية الثورة التكنولوجية والحاسب الآلي .. مثل أنواع السيارات - من موديل كل عام







## الآثار التنافسية والتكنولوجية لاتفاقيات الجات في مؤتمر بجامعة القاهرة ندا

كثبت - عائشة عبدالغفار :

محرر والسياسات التنافسية الطوب  
تطبيقها لتصميم بيئة الاستثمار وتكون  
منظمات الأعمال من الاستفادة الحقيقية  
من حرية التجارة العالمية  
وسوف يركز المؤتمر الثالث على تنمية  
القدرة التنافسية للمنظمات المصرية على  
وتقديم فترة منتديات الأعمال المصرية على  
التفاد في الاسواق العالمية وكيفية مواجهة  
منظمات الأعمال لتحديات التنافسية  
العالمية وكذلك تنميتها لزيادة حصتها  
السوقية في السوق العالمية  
وسوف يستند المؤتمر في

تبدأ غدا أعمال المؤتمر العلمي السنوي  
لكلية التجارة جامعة القاهرة حول القرارات  
التنافسية في مواجهة آثار الجات وسنتم  
المؤتمر يومين ويهدف تحت رعاية الدكتور  
عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال والدولة  
للتنمية الإدارية  
وحول الموضوعات التي سيناقشها  
المؤتمر قال الدكتور عاطف عبيد له يهدف  
الى تحديد مجموعة الآثار الإدارية  
والتكنولوجية والتنافسية للنتيجة عن

اتفاقية الجات للتوصل الى  
مجموعة من الاستراتيجيات  
اللائمة لتنظيم قدرة منظمات  
الأعمال في الأجل البعيد على  
المنافسة ومواجهة للتحديات  
الناشئة من الجات والخروج  
ببرامج عمل تدريبية لتطبيق  
استراتيجيات التنمية للقرعة  
وتناول المؤتمر خمسة  
محاور أولها : استكشاف حرة  
التجارة على منظمات الأعمال  
المصرية وإلى طار هذا المؤتمر  
ستتبع الأبحاث عن عدد من



د. عاطف عبيد

للمحور الرابع : التحولات  
الإدارية والتكنولوجية لإتلافية  
الجات وذلك للتحديد  
التطبيق التي تواجه المنظمات  
المصرية وكيفية مواجهتها  
والتحديات التكنولوجية  
للاتفاقية ومطابق مواجهتها  
والتحديات الخاصة بنظم  
العمل

وتناول المحور الخامس  
أهمية إعادة تصميم وتطوير  
المنظمات لدعم انطلاقها في  
الاسواق العالمية وسوف يناقش

المحور الخامس المسئلة الأربعة التالية  
ماهو نضال مساهمة مدخل الجودة الكلية  
مما هو أثر مدخل إعادة هندسة  
المنظمات/ماهي مساهمة مدخل التصميم  
الأخرى/ماهي مخدولت برامج التوافق  
الاستراتيجي والتنافسي لتطوير الجودة  
والإداء والانتاجية في المنظمات المصرية .

ويشهد افتتاح المؤتمر مفيد  
شهلي رئيس جامعة القاهرة والدكتور على  
السلي نائب رئيس الجامعة وأمين عام  
المؤتمر والدكتور محمد بازعة عميد كلية  
التجارة

للتساليات المهمة ومنها ما هي الرايا  
التيه من تقويم الانتعاش وحرة  
التجارية وماهي التزامات الناتجة عن  
اتفاقية الجات وماهي الفرص والتحديات  
الناتجة عن الجات بالنسبة لمنظمات  
الأعمال كما يتناول المحور الثاني آثار  
اتفاقية الجات على بيئة الاستثمار وسوف  
يحدد الباحثون آثار اتفاقية الجات على  
مجموعة السياسات العامة القومية  
الحاكمة لبيئة الاستثمار والأعمال في  
مصر والتغيرات الحتمية على السياسات  
والتصرعات الحاكمة لبيئة الاستثمار في



**وقفة للتأمل****الجات وحماية  
صناعة السيارات**

بدأت صناعة السيارات منذ عشرين  
تولاه مسئول تطوير التجارة الخارجية  
والخضعت للدراسات الواسعة المعمورة على  
التحليل لكافة المنتج مما أدى بصانع  
السيارات إلى العمل بصفتها  
الانتاجية للناجحة لها مما يشكل تهديدا لهند  
الصناعة والصناعات الخفيفة لها وعدم  
إمكانية الاستقرار والتطور وما يشكك ذلك  
من أهداف للاستثمارات والمقابلة الخاصة  
والصناعة

ويوم الاعداد تساهلنا من كيفية مواجهة  
الشكوك والتمويلات التي تطلب في مناصب  
ومعاصر تملأ منها صناعة السيارات في  
مصر

ول يمكن ان نستعيد من تجارب الدول  
القائمة لحماية صناعاتها الأولية بواسطة  
توزيعات جماعية شاملة للمواد الأساسية  
للاقتصاد القومية لتحرير التجارة الدولية  
(الجات) لمواجهة في حدود برامج بدرجة  
متمسكة على الصناعات الخفيفة نتيجة  
تطبيق هذه الاستراتيجية

وما يمكن ان يرسا الحماية للتصنيع  
طعنات ٣ فقرات خاصة بصناعة الصناعة  
للطاقة بها إجراءات ضد الانعزاق والبركات  
عند الدعم وأجروا هذه الصناعة خاصة  
والاستثمار في تلك ذات الدول الصناعية  
تخلق سياسة جماعية في مجال صناعة  
السيارات منها على سبيل المثال

● الانعزاق الناتج بين اليابان ودول  
الاتحاد الأوروبي والذي يتم معهولة خلال  
لفترة من عام ١٩٩١ حتى عام ١٩٩٩  
وموجب هذا الاتفاق يتم تحديد كميات  
السيارات اليابانية التي يسمح ببيعها في  
أسواق دول الاتحاد الأوروبي بما لا يزيد  
على ٥٪ من حجم السوق الأوروبية

● تشجيع المطورين إلى أن الولايات  
للحصة الأمريكية ودول أوروبا تنوع إجراءات  
جماعية ضد الدول للصناعة حديثا في  
الفترة من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٨٥ وازلت  
هذه الإجراءات عما كان معمول به في  
الفترة من عام ١٩٧٦ إلى عام ١٩٨٠ بنسب  
وصفت إلى أكثر من نصف

● تمنع كوريا دخول أية سيارة يابانية  
إلى أسواقها

وتنظر إلى وجود مؤشرات وتآكل قوية  
تشير إلى تعرض صناعة السيارات الخفيفة  
في مصر لمفهوم نتيجة لزيادة الفوائد  
من دول ذات قدرة تنافسية عالية . من  
الضرورة لصنع الجماعية على هذه  
الصناعة خطيا من خلال الاتفاقيات الثلاث  
الفرقة ضمن وسائل الحماية للتصنيع  
للتصنيع عليها في إقليمية الجات  
والحديث بنية الأعداء

**عادل إبراهيم**





# اللعيب مع الكبار .. له شروط!!

د. يوسف بطرس غالى يتحدث بكل صراحة

«الجات» .. تجربة صعبة على

رجال الأعمال والحكومة!

المساعدات الأجنبية تتراجع

وعلىنا الاعتماد على الذات

حققتنا شروط العضوية الكاملة

للاتحاد الأوروبى .. ولكن!!





في لقائه بجمعية رجال الأعمال المصريين كان الدكتور يوسف بطرس غالي وزير الدولة للتعاون الدولي صريحا ومبالغا في الصراحة . قال : إن قطاع الأعمال يشقى العام والخاص يواجه تحديات الحياة والموت . الجات مثلا تفرض تحديات قاتلة . لا مفر من تجويد

الإنتاج وتخفيض التكلفة وعرض المنتجات بأسعار منافسة . إذا لم يحدث ذلك فلا مكان للمنتجات المصرية أمام المنتجات القادمة من الخارج . منطقة التجارة الحرة مع أوروبا . أو ما يعرف بالمشاركة الأوروبية تفرض نفس التحديات علينا إن فتح أسواقنا أمام المنتجات الأوروبية في مقابل

فتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الوطنية . وإذا لم نقدم سلعا جيدة وبأسعار منافسة .. فلا مكان لنا في أسواقهم . أو أسواقنا . حتى الشرق أوسطية التي تعنى التكامل الإقليمي تفرض علينا ذات التحديات .

بصرحة : علينا اللعب مع الكبار بشروط الكبار !! ولقد الدكتور غالي الانتظار إلى نتائج المرحلة الأولى للإصلاح الاقتصادي . ووصلها بأنها تحقق تماما الشروط التي يطلبها الاتحاد الأوروبي للانضمام إليه .

الاتحاد يطلب من الأعضاء الجدد تخفيض الموازنة العامة إلى ما دون ٢٥ من الناتج القومي . وقد تمكن من تخفيض جويلد الموازنة إلى ١٨,٨٪ . ويطلب من الأعضاء الجدد تخفيض الدين الداخلي ما دون ٢٧٠ من الناتج القومي وقد خفضنا الدين الداخلي إلى ما دون ٢٦٨ وكذلك يطلب تخفيض الدين الخارجي إلى ما

دون ٢٢٠ . وحققنا ذلك أيضا . لكن بالمسارعة لتسديد مبالغين للانضمام إلى السوق الأوروبية . ليس لدينا آلة إنتاجية قوية تسمح لنا بالمنافسة داخل السوق . لو حتى داخل أسواقنا .

#### تقسيم الخدمات

والاشكالية المصرية أكبر وأعمق من مجرد غياب الآلة الإنتاجية القومية . ويمكن تلخيصها على النحو التالي :

- \* \* \* إن حجم السلع والخدمات في السوق لا تكفي لتشغيل كل من يبلغ من العمر .
- \* \* \* إن السوق الشمسي لا يستطيع أن يفي بحاجات التشغيل المصري بسبب نقص الخبر في الخدمات والمهارد .
- \* \* \* إن القوة الشرائية

الموافرة في مصر غير كافية لتشغيل كل من يبلغ من العمر باختصار علينا أن نتوسع في العمل لصاحب الخارج . سواء بتصدير قوة العمل البشرية . أو بتصدير المنتجات . ولما كانت أسواق العمل الخارجية تضيق باطوار . وغير قابلة لاستيعاب المزيد فلا مفر من تصدير المنتجات . لكن تصدير المنتجات ليس أمرا سهلا . بل مهمة بالقوة الصعبة . هكذا تتعالت كل الظروف ضمتنا علينا أن نلعب مع الكبار بشروط الكبار . وعلينا أن نواجه أقدارنا بشروط الكبار أيضا . وفي كل

المالات علينا أن نسمى إلى تحليق مدحسين كبريين في المرحلة القادمة : زيادة فرص التشغيل . وزيادة معدلات النمو . وتضيف إليهما أيضا رفع مستوى المعيشة .

لكن المنتجات المصرية حالتها الراجعة غير قادرة على المنافسة لأنها مختلفة بعينين راسيتين : البيروقراطية وارتفاع التكلفة . وأما على بطن أن المنتج المصري لا يستطيع المنافسة في الخارج

بينما يخصص ٢٠٪ من وقته على الألف لتسوية مشكلاته مع البيروقراطية . كما أن المنتج غير قادر على المنافسة في الخارج أو الداخل وهو محمل بأعباء ضريبية وجمركية تصل إلى ٢٥٠٪ بينما يدفع المنافس الأوروبي نحو

٢٠٪ . يضال إلى تلك أن المنتج المصري يتحمل منذ البداية أعباء ثقيلة بسبب ارتفاع تكلفة الأرض وعناصر الإنتاج الأخرى

#### شروط المنافسة

إن لو خفضنا الجمارك والضرائب لفل تستطيع الدولة إيجاد الموارد اللازمة لتشغيل على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والإسكان . إن التعليم جزء رئيسي من وجود العملية الإنتاجية . هل يمكن أن نصحره بل لتأمين شروط المنافسة





شروط المنافسة للسلم المصرية علما بأن آلة الإنتاج تمثل احد المعوقات الرئيسية - إنها آلة صغيرة ومتوسطة . وأما البيانات فتقول ان 7٩٥ من القطاع الصناعي تمثل مشآت صغيرة ومتوسطة يعمل بها أقل من ١٥ فردا . ومثل هذه الآلة لا تستطيع المنافسة في الخارج . وينبغي تطويرها وتزويدها باستثمارات طويلة المدى .

ومرة أخرى ان نظام التمويل المصرفي ذاته لا يسمح بمثل هذه الاستثمارات . ومن هنا ينبغي إيجاد آلية لتوفير الاستثمارات طويلة الأجل لتطوير المشروعات الإنتاجية المصرية . إن السوق متمسك لهذا التسرع من الاستثمارات . التعامل على ذلك ان السوق الأوروبية محتسبا ٣٥٠ مليون جنيه مصري لتطوير آلة الإنتاجية . لكن السوق استوعب المنحة خلال أسبوع واحد . ومع ذلك سوف تحاول إيجاد موارد إضافية .

وفي إطار التطوير أيضا أعلن الدكتور يوسف بطرس غالي أن الحكومة تعالقت مع إحدى المؤسسات الأمريكية لإعادة تنظيم الشركات : « شركة .. شركة » بهدف التعرف على الامكانيات المتاحة واختيار التكنولوجيا المناسبة كل هذه الإجراءات ضرورية للاستعداد للعب مع الكبار بشروط الكبار .

وهل يمكن ان نضجر بالخمدات الصحية من أجل تحسين شروط المنافسة . وهل يمكن التضحية بتوفير المسكن الملائم لمحدود الدخل من أجل تحسين شروط المنافسة .

الأسئلة صحيحة والاجابات صعبة للغاية . والد كما نعلم في الماضي القريب على المساعدات الأجنبية للاتفاق على التعليم والصحة والاسكان والخدمات الأخرى . لكن للأسف المساعدات الخارجية تراجعت لأسباب متعددة .

إن كل الدول المنافسة للمساعدات تعكس من عجز واضح في الموازنات العامة . بل وتعهد تصنيف الدول التي تستحق المساعدات . وللأسف .. إلخا لخرج كدبرجيا من هذه الكوامر بسبب التحسن الظاهر في أداء الاقتصاد المصري .

هكذا تتعدد وتفاخر إشكاليات الاقتصاد المصري وأمام هذه الإشكاليات المعقدة ينبغي ان تكون لمواجهة شاملة ومشتركة بين رجال الاعمال والحكومة . وأقول بصراحة ان اعياء المرحلة الأولى من الإصلاح الاقتصادي تجعلها المستهلك بالكامل . وعلى الحكومة ورجال الاعمال ان يحملا معا تكاليف المرحلة الثانية للإصلاح الاقتصادي عيسى الحكومة ان تزيد المعونات البيروقراطية وان تخفض الضرائب . وان نبحث عن مصادر تمويل بديلة . وعلى رجال الاعمال ان يعملوا على تطوير الالهم الإنتاجية وان يعملوا على تجميع الإنتاج وتخفيض تكلفته وتحسين





العدد ١٠٠٠

المصدر :

٢٧ ديسمبر ١٩٩٥

التاريخ :

للبحوث والتدريب والعلوم

### تطوير صناعة الالبان إتباط عمليات الإنتاج

أكد الدكتور محمد جويلى وزير  
التصميم والتجارة الداخلية أن  
توقع اتفاقية الجات وإنشاء  
منظمة التجارة العالمية كان له  
انعكاسات خطيرة على صناعة  
الالبان خاصة مع إلغاء الدعم  
الذى يقدم للمنتجين مما أدى إلى  
رفع أسعار المنتجات بحوالى ٣٠  
في المائة بوسائل الوزير أن هذه  
التطورات تستلزم ضرورة تطوير  
صناعة الالبان التي حققت  
نجاحا غير مسبوق منذ مائة عام  
ونفقه من خلال ترابط حلقات  
عمليات الإنتاج بدءا من تصنيع  
والسويق للتخزين بجلاب وبعده  
بالسويق للحلابة والتفسيذ  
مشروعات للتهوض بالتناجية  
الحيوان وتوابع الرعاية الصحية  
وتطوير صناعة الاعلال





للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر :

التاريخ :

٢٧ شهر ١٩٩٥

## التكنولوجيا والقائمة السوداء

ما زالت قضية صادرات التكنولوجيا للعالم الثالث، تغطي بالاولوية والاهمية القصوى من جانب الاطراف الرئيسية الفاعلة في الاقتصاد العالمي . وذلك مع وجود العجوة التكنولوجية الهائلة بين الطرفين . إذ أصدرت ٢٨ دولة صناعية كبرى تقديسها الولايات المتحدة الأمريكية ، على قراراً يفرض قيود مشددة على تصدير المواد والتكنولوجيا الى مجموعة من دول، تضمنها «القائمة السوداء» . والاهم من ذلك امضاء منظمة دولية خاصة مهمتها مراقبة هذه المسألة والمحاولة من الاتفاق حولها، وتضم الولايات المتحدة وكندا والاتحاد الأوروبي واليابان وأستراليا ونيوزيلندا وغيرها من الدول . ويبدو ان البلدان المتقدمة لم تكن بما جاء في مقرر دورة أوجواي، وما تضمنه «بأ من اتفاقية شرط جاف» الملائكة الفكرية، وتضع الكثير من الحواجز ضد الدول النامية .<sup>١</sup> . وتأتي الاتفاقية الحديثة لتصب حواجز جديدة أمام هذه الدول . رغم تسليتها الكامل بحق جميع الاطراف في المعاهد عن حقوقهم المكتسبة، خاصة فيما يتعلق بالملكية الفكرية . الا ان هذه المسألة يجب ان تتخذ معنى الاستثمار بصفة الاحتياحات التكنولوجية للعالم الثالث، كما ينبغي ان تقصدي مصمم لكل الامور الصالحة للتجارة العالمية في هذه المسألة، وهنا ينبغي الا تستثنى دولة ما كإسرائيل، مع انطاق جميع الظروف المشابهة للبلدان التي فرض عليها الحظر





## دخول مصر عصر المجات

انطلاقاً من سياسة مصر والحمة وثابتة تستهدف الانفتاح على العالم واتساع الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي وأتت مصر على اتفاقية تحرير التجارة والتعريفات الجمركية المعمول بها باسم المجات ومع بداية العام الحالي دخلت مصر عصر تحرير التجارة بعد أن قطعت شويكة كبيرة في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي في مجال تحرير التجارة ولم يبق سوى سلمتين داخل حقل الاستيراد.

وتشكياً مع مقررات الجات وضعت مصر سياسة جديدة للتعامل مع هذه الاتفاقية بما يضمن منافسة عالية للمنتجات المصرية ويحقق مصالح الاقتصاد القومي، حيث جاءت موافقة مصر على الاتفاقية مشروطة بعدة اعتبارات من أهمها أن تحرير التجارة يجب أن يتم من خلال برنامج زمني حتى لاتضار الصناعات المحلية، كما سعت مصر من خلال المفاوضات التفاوضية إلى وضع العديد من شروط تحرير التجارة والخدمات ورفع الفوارض المصرية في إدخال الاقتصاد المصري ضمن التعريفات الدول الأتالي بالرعاية والمحمول على الضمانات الكافية للتعامل مع مقررات الجات.

والتوقيع هذه الضمانات قرر السيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد مع مطلع هذا العام تشكيل ٩ لجان تشمل جميع المجالات التي تتضمنها اتفاقية الجات ليرصد أثرها والتخطيط اللازمة لمواجهة تنفيذ اتفاقية الجات بما تحفل الضمانات الكاملة للمستهلكين ويتم من خلالها الاستفادة الكاملة بالآراء التي توفرها الاتفاقية خاصة فيما يتعلق بزيادة الصادرات المتطورة وغير المتطورة وإيجاد فرص عمل في أسواق الدول الابعة على الاتفاقية للإيربي العاملة المصرية.

اتهمت مصر أيضاً في منظومة مواجهة اتفاقية الجات استراتيجية جديدة في التعامل مع الواردات مع إزائها والتحرير الكسبي للسلع المستوردة والتفكير على فكرة الواردات من خلال أساليب أخرى مثل التورية الجمركية والرسم التوفيقي، ولتأجيل ذلك ثم خلال هذا العام أعدد قانون حول مكافحة الدعم والافتراق من للتأجيل عرضه على مجلس الشعب في دورته الحالية.

كما يقول السيد منفي أبو الغز وكيل أول وزارة الاقتصاد الانتقاء من النظام الاندلسي لاشاء جهاز مكافحة الافراق القديم وهو يعتبر إحدى الجهات الرقابية الهامة التي تتولى التحقيق في شكاوى للتجوين الغشريين في سياسة تحرير التجارة ويقوم هذا الجهاز أيضاً بأمور ادراسات والتحقيق من السلع الواردة إلى مصر إذا كانت تقل أسعارها أو جودتها عن المنتجات المثلة.

وأكد أن سياسة تحرير التجارة ليست هدفاً في حد ذاتها بقدر ما هي هدف لاصالح الانتاج الوطني ووضعه موضع المنافسة مع المنتج الاجنبي، وهو يلقى على التجنيد مسترابة ربح حودة مزاياهم حتى تتحقق لها المنافسة الفاعلة مع السلع المستوردة.









Biblioteca Alexandra



0305154